

حاشیه کاغذی از راه علم السلطانی
ص ۱۳۰۰

ص ۱۱۱
۳



104

Ölçeyim	
İsmi	44 CA ZADE
Yer	HÜSEYİN PASA
Kayıt No	153

انما هو في اللغة اسم المكتوب **اقول** خالف المشهور وهو انه في اللغة مصدر
 بمعنى الخلق سمي به المفعول مبالغة واختار ما قبله فقال بين المفعول كالسبب ذكره
 القاض البضاوي ثم قال ثم عر عن المنظوم عبارة قبل ان يكتب لانه مما يكتب
 اذ لا ينفج اطلاق الكتاب على المنظوم بعد ما غلب في العرف على المنقوش ونفج
 عنه ما خف من الكلام وهو قول الراغب في تفسيره الكتاب والمكتوب في المتعارفين
 اسم للمكتوب اي المنظوم كتابة وقد يفرق بين المنظوم عبارة قبل ان يكتب بالكتاب
 انتهى كلامه وعلى القول المذكور يكون الكتاب من اللاحقة الشبهة بالصفات
 وكذا لا ينفج صفة للمكتوب **والكتاب** في هذا قال اسم للمكتوب ولم يقل عن المكتوب
 ومن ذلك ما اختاره نقلك النقل **اقول** الكتاب في المعاني **اقول**
 فغيره اخراجه اسما للكتاب الالهية والنبوت في المعاني وصف للمصنوع
 الاشكال حقيقة ونسبته الى الالفاظ على التوسع المشهور حيث قالوا ان كل شئ
 وجود في اللفظ وجود في الكتابة وتقدر للمصنف على ان المعنى المنبذ وواله
 على التبعين ان المعنى عليه هي معانيه وهو ان القيد المذكور كالمكتوب ساير الكتب
 الالهية كتركيب منسوخ التلاوة ولا وجه لاختاره لانه داخل في المعنى العرفي
 للكتاب وان لم يكن قرآنا على ما سبقت في التفسير في فصل الشيخ **قال** في عرف اهل اللغة
اقول ارادوا بمل العونية النحوية خلاصة قال السجستاني كان كتاب سجيويه مشهور
 ومفصل على عند النحويين وكان يقال بالبرصة فراء وكان الكتاب وبلغ نحو الكتاب

لان استعمال الكتاب في معنى المكتوب على المشهور
 بطريق الجواز فلا خلاف في ان الكتاب في معنى المكتوب على المشهور
 انما هو في اللغة اسم المكتوب **اقول** خالف المشهور وهو انه في اللغة مصدر
 بمعنى الخلق سمي به المفعول مبالغة واختار ما قبله فقال بين المفعول كالسبب ذكره
 القاض البضاوي ثم قال ثم عر عن المنظوم عبارة قبل ان يكتب لانه مما يكتب
 اذ لا ينفج اطلاق الكتاب على المنظوم بعد ما غلب في العرف على المنقوش ونفج
 عنه ما خف من الكلام وهو قول الراغب في تفسيره الكتاب والمكتوب في المتعارفين
 اسم للمكتوب اي المنظوم كتابة وقد يفرق بين المنظوم عبارة قبل ان يكتب بالكتاب
 انتهى كلامه وعلى القول المذكور يكون الكتاب من اللاحقة الشبهة بالصفات
 وكذا لا ينفج صفة للمكتوب **والكتاب** في هذا قال اسم للمكتوب ولم يقل عن المكتوب
 ومن ذلك ما اختاره نقلك النقل **اقول** الكتاب في المعاني **اقول**
 فغيره اخراجه اسما للكتاب الالهية والنبوت في المعاني وصف للمصنوع
 الاشكال حقيقة ونسبته الى الالفاظ على التوسع المشهور حيث قالوا ان كل شئ
 وجود في اللفظ وجود في الكتابة وتقدر للمصنف على ان المعنى المنبذ وواله
 على التبعين ان المعنى عليه هي معانيه وهو ان القيد المذكور كالمكتوب ساير الكتب
 الالهية كتركيب منسوخ التلاوة ولا وجه لاختاره لانه داخل في المعنى العرفي
 للكتاب وان لم يكن قرآنا على ما سبقت في التفسير في فصل الشيخ **قال** في عرف اهل اللغة
اقول ارادوا بمل العونية النحوية خلاصة قال السجستاني كان كتاب سجيويه مشهور
 ومفصل على عند النحويين وكان يقال بالبرصة فراء وكان الكتاب وبلغ نحو الكتاب

انما هو في اللغة اسم المكتوب **اقول** خالف المشهور وهو انه في اللغة مصدر
 بمعنى الخلق سمي به المفعول مبالغة واختار ما قبله فقال بين المفعول كالسبب ذكره
 القاض البضاوي ثم قال ثم عر عن المنظوم عبارة قبل ان يكتب لانه مما يكتب
 اذ لا ينفج اطلاق الكتاب على المنظوم بعد ما غلب في العرف على المنقوش ونفج
 عنه ما خف من الكلام وهو قول الراغب في تفسيره الكتاب والمكتوب في المتعارفين
 اسم للمكتوب اي المنظوم كتابة وقد يفرق بين المنظوم عبارة قبل ان يكتب بالكتاب
 انتهى كلامه وعلى القول المذكور يكون الكتاب من اللاحقة الشبهة بالصفات
 وكذا لا ينفج صفة للمكتوب **والكتاب** في هذا قال اسم للمكتوب ولم يقل عن المكتوب
 ومن ذلك ما اختاره نقلك النقل **اقول** الكتاب في المعاني **اقول**
 فغيره اخراجه اسما للكتاب الالهية والنبوت في المعاني وصف للمصنوع
 الاشكال حقيقة ونسبته الى الالفاظ على التوسع المشهور حيث قالوا ان كل شئ
 وجود في اللفظ وجود في الكتابة وتقدر للمصنف على ان المعنى المنبذ وواله
 على التبعين ان المعنى عليه هي معانيه وهو ان القيد المذكور كالمكتوب ساير الكتب
 الالهية كتركيب منسوخ التلاوة ولا وجه لاختاره لانه داخل في المعنى العرفي
 للكتاب وان لم يكن قرآنا على ما سبقت في التفسير في فصل الشيخ **قال** في عرف اهل اللغة
اقول ارادوا بمل العونية النحوية خلاصة قال السجستاني كان كتاب سجيويه مشهور
 ومفصل على عند النحويين وكان يقال بالبرصة فراء وكان الكتاب وبلغ نحو الكتاب

قال وهو في اللغة اسم المكتوب **اقول** خالف المشهور وهو انه في اللغة مصدر
 بمعنى الخلق سمي به المفعول مبالغة واختار ما قبله فقال بين المفعول كالسبب ذكره
 القاض البضاوي ثم قال ثم عر عن المنظوم عبارة قبل ان يكتب لانه مما يكتب
 اذ لا ينفج اطلاق الكتاب على المنظوم بعد ما غلب في العرف على المنقوش ونفج
 عنه ما خف من الكلام وهو قول الراغب في تفسيره الكتاب والمكتوب في المتعارفين
 اسم للمكتوب اي المنظوم كتابة وقد يفرق بين المنظوم عبارة قبل ان يكتب بالكتاب
 انتهى كلامه وعلى القول المذكور يكون الكتاب من اللاحقة الشبهة بالصفات
 وكذا لا ينفج صفة للمكتوب **والكتاب** في هذا قال اسم للمكتوب ولم يقل عن المكتوب
 ومن ذلك ما اختاره نقلك النقل **اقول** الكتاب في المعاني **اقول**
 فغيره اخراجه اسما للكتاب الالهية والنبوت في المعاني وصف للمصنوع
 الاشكال حقيقة ونسبته الى الالفاظ على التوسع المشهور حيث قالوا ان كل شئ
 وجود في اللفظ وجود في الكتابة وتقدر للمصنف على ان المعنى المنبذ وواله
 على التبعين ان المعنى عليه هي معانيه وهو ان القيد المذكور كالمكتوب ساير الكتب
 الالهية كتركيب منسوخ التلاوة ولا وجه لاختاره لانه داخل في المعنى العرفي
 للكتاب وان لم يكن قرآنا على ما سبقت في التفسير في فصل الشيخ **قال** في عرف اهل اللغة
اقول ارادوا بمل العونية النحوية خلاصة قال السجستاني كان كتاب سجيويه مشهور
 ومفصل على عند النحويين وكان يقال بالبرصة فراء وكان الكتاب وبلغ نحو الكتاب

انما هو في اللغة اسم المكتوب **اقول** خالف المشهور وهو انه في اللغة مصدر
 بمعنى الخلق سمي به المفعول مبالغة واختار ما قبله فقال بين المفعول كالسبب ذكره
 القاض البضاوي ثم قال ثم عر عن المنظوم عبارة قبل ان يكتب لانه مما يكتب
 اذ لا ينفج اطلاق الكتاب على المنظوم بعد ما غلب في العرف على المنقوش ونفج
 عنه ما خف من الكلام وهو قول الراغب في تفسيره الكتاب والمكتوب في المتعارفين
 اسم للمكتوب اي المنظوم كتابة وقد يفرق بين المنظوم عبارة قبل ان يكتب بالكتاب
 انتهى كلامه وعلى القول المذكور يكون الكتاب من اللاحقة الشبهة بالصفات
 وكذا لا ينفج صفة للمكتوب **والكتاب** في هذا قال اسم للمكتوب ولم يقل عن المكتوب
 ومن ذلك ما اختاره نقلك النقل **اقول** الكتاب في المعاني **اقول**
 فغيره اخراجه اسما للكتاب الالهية والنبوت في المعاني وصف للمصنوع
 الاشكال حقيقة ونسبته الى الالفاظ على التوسع المشهور حيث قالوا ان كل شئ
 وجود في اللفظ وجود في الكتابة وتقدر للمصنف على ان المعنى المنبذ وواله
 على التبعين ان المعنى عليه هي معانيه وهو ان القيد المذكور كالمكتوب ساير الكتب
 الالهية كتركيب منسوخ التلاوة ولا وجه لاختاره لانه داخل في المعنى العرفي
 للكتاب وان لم يكن قرآنا على ما سبقت في التفسير في فصل الشيخ **قال** في عرف اهل اللغة
اقول ارادوا بمل العونية النحوية خلاصة قال السجستاني كان كتاب سجيويه مشهور
 ومفصل على عند النحويين وكان يقال بالبرصة فراء وكان الكتاب وبلغ نحو الكتاب

ولا يشك ان كتاب سجيويه **قال** والقرآن في اللغة مصدر **اقول** هذا ما هو المشهور
 معناه مشتق وقال الواحدي في الوسيط ان السامع قد كان يقول القرآن اسم و
 ليس به موزون ولم يوض من قرات وانما هو اسم مثل التورية والابجيل وهمز فركب
 ولا يهمل القرآن كما تقول واذا قرأت القرآن ثم قال الواحدي وقول السامع
 اسم لكتاب الله يشبه الى انه ذهب الى انه غير مشتق وذهب آخرون الى
 انه مشتق **قال** بمعنى القراء **اقول** هذا ما هو المشهور في القرآن كمنشئ
 منموز وهو مختار للجوهر وثانيهما انه مصدر بمعنى الخلق وهو قول الزجاج وابن خزيمة
 وثالثهما انه مصدر بمعنى التنبؤ والمرى وهو قول فرط بن عبد جبار جماعة اذ مشتق من
 هموز ومنه فرقان اصدربها قالوا انه ما خوذ من قرآن والآخرى قالوا انه ما خوذ
 من القرآن وبما اضف الفراء وقد عرفت انه في قول السامع في خبره في قول اللقوا
 فيمنه ومن رام التفصيل فليدفع الى شرح الكشاف للحامدي **اقول** الفاخص
 منها المعنى المذكور بالبيان ولم يتفرع من معنى الخلق مع انه في ذلك المعنى ايضا و
 قد خففه بالزكر في شرح الكشاف لان الكلام بهما في نقله بطريق الغلبة وذلك
 مخصوص بهذا المعنى فان القرآن ما ركب في مطلق المعرفة ثم شاع له استعمال
 في المعرفة المعين فمقارن الالهام الغائبة له ولم يسهل في مطلق الجمع حتى يفرق
 صورة الغلبة في الجمع المعين فنقله بطريق الغلبة لم يكن الا من المعنى المذكور
 اما نقله مطلقا فيجوز من كل واحد من المعنيين المذكورين والراجح نقله من معنى
 الجمع لانه هو الال الوارد في جميع نقاريفه واختاره في شرح الكشاف لان كلامه في
 نقله مطلقا لا في نقله بطريق الغلبة ومن غفل عن هذه الحقيقة قال اختار منها
 نقله من معنى القراءة وفي شرح الكشاف اختار نقله من معنى الجمع لكن في كل من كلامه
 حيث جمع في المعنى المنقول اليه بين الجمع والتلاوة واشاره الى محته كل ما اختاره

جمع على منه

قال غلب **اقول** فصار بالغة من الاعلام المنقولة ودخول لام التعريف بعد النقل
 بناء على الذي ذكره ابن عيسى في شرح المفصل حيث قال ما كان صفة قبل النقل او
 مصدر او موصوفه على سبيل المبالغة يدخل لام التعريف نحو الفضل والعلو ولا يريد
 كل مصدر الا ترى ان نحو زيد عمرو اصلهما المصدر ولا يدخلها اللام **قال** في العرف
 العام **اقول** بيان الواقع لا لان غلبته في العرف لما من على من آخر فان الشايع استعمال
 الاصولي بين لفظ القرآن في المعنى الكلي الشامل لكل الجزء واستعمال الاشاعة في
 ذلك اللفظ المعنى الخاص بزمانه واما وصول استعمالها الى هذا الغلبة المعينة في
 الاعلام الغالبة فغيره ومن قال في تعليل ما ذكرناه غلب في عرف الشرح على مناد
 ثلث آيات كما ذهب اليه الا ان قد اخطأ وما غرة **الا** قول صاحب العناية
 في تقرير وجه قول الامامين **الا** انه في العرف ينطلق على ثلث آيات او آية طويلة
 فيصير اليه وقد كان مراده من الاطلاق الاطلاق المجازي المتعارف بشهد بذكر
 سببان كلامه حيث قال وحقيقة كلامهما ان الآية الواضحة وان كانت قرآنا
 حقيقة **الا** انه فيكون الاطلاق المذكور في مقابلة مطلق الحقيقة يعني كونه بطريق
 المجاز وقراءته عن ذلك صاحب النهاية حيث قال وحاصل هذا الكلام يعني ما جرى
 في السلك الخلافية المذكورة بين ابي حنيفة رحمه وصاحبيه يرجع الى ال ذكر
 في اصول النسخ وهو ان الحقيقة المستعملة اولى من المجاز المتعارف عنده وعندهما
 المجاز المتعارف اولى **قال** المعروف على السنة العباد **اقول** احتمل بين الكلامين
 القيام بذاته لان كلام الله وليس مقروءا بالسنة حقيقة انما المقروء بالسنة
 الافاظ الواردة عليه ولم يكتف بالمقروء بل قيد بقوله على السنة العباد لان الشيخ
 المشهور جوز ان يكون الكلام النفس القيام بذاته مسموعا حقيقة فكان
 هذا القول من مثله لان يتوهم مقروئته ايضا حقيقة وبالفيد المذكور اند

هذا القول من مثله لان يتوهم مقروئته ايضا حقيقة وبالفيد المذكور اند

ثابت
 حقيقة كلامهما ان الآية الواضحة وان كانت قرآنا حقيقة
 كانت قرآنا حقيقة المأثورة في العرف ينطلق على
 ثلث آيات او آية طويلة فيصير اليه

الوهم وانفع المراد من الاقتصار على الكلام في اداة التعريف فان الظاهر ان يقول
 بان العباد والائمة الله القراءة نعم اذا اريد بالسنة معنى اللفظ يقال على لسان
 فلان الآية لا يناسب استعمالها كما لا يخفى **قال** وهو في هذا المعنى **اقول** انما قال في هذا
 المعنى يعني الكل لان في المعنى الآخر يعني الكل الشامل لكل والبعض لفظ الكتاب
 استمر من لفظ القرآن لكثرة استعمال الكتاب فيه دون القرآن فان شئت
 عن المعنى الكلي كالنقطة والاصولي بين يستعملون لفظ الكتاب دون القرآن
 ويقولون هذا الحكم ثابت بالكتاب ولا يقولون ثابت بالقرآن **قال** صاحب
 قال صاحب الميزان ان القرآن وان اطلق على المعنى العام بذاته لم يكتف بذكر
 بطريق المجاز وهو المراد من قولنا القرآن غير مخلوق لكنه مع هذا الاطلاق اوضح من
 لفظ الكتاب لانه لا يطلق الا على مدين المؤمنين بخلاف الكتاب فلهذا اختاره
قال فلهذا جعله تنبيه **اقول** فيه نظر لانه هذا التعليل انما يتم ان لو ثبت
 ارادة مجمع امين ومنه الاقتصار من القرآن الواقع في تنبيه الكتاب بالكلية
 المشترك بين الكل والجزء ولكن بما يقتضيه بل الظاهر يقتضي عدم ارادة طاعة التعريف
 للاصولي بين والمناسب لعرضهم ارادة المعنى الكلي ومنع اختصار التعريف لهم
 يجرى اذ يكفي في ايراد النظر من النفس المبرك عندهم ولكن ان تقول في ايراد
 لو كان علمه الجليل اذكر ما مع جعله تنبيه للكتاب اذا اريد به المعنى الكلي لكنه
 صحيح لما عرفت ان تعريف الاصولي بين وهم يريدون به المعنى الكلي ثم انهم
 نظر من وجه آخر وهو انه لو كان مقصود ان يجعل القرآن تنبيه للكتاب
 لما اني بعبارة ظاهرة في خلافه يعني عبارة هو وقصر بذكر الشيف المحتق
 حيث قال في شرح قول صاحب المواقف قال الامور لم يذكر في هذا التعريف
 بل قال النظر هو الفكي ذنبا لا تحاد مدلولها وما بعده هو لفظها وفيه فاعلم لا يخفى

هذا القول موضوع قوله واظهر

فانهم المعنى في خطه

لأن بيان التعريف واتحاد المدلول بعبارة ظاهرة في خلافه بعيد جداً وانما كانت
ظاهرة في خلاف بيان التعريف لأن المتبادر منها أن الفكر من اجزاء المدلول والبر
بيان تشاد منها لقبيل النظر والفكر انتهى كلامه ولا يترتب عليك انه لا فرق بين ان
يقال النظر هو الفكر وان يقال الكتاب هو القرآن فاذا كان المتبادر من الاول
كون الفكر من اجزاء المدلول يلزم ان يكون المتبادر من الثاني كون القرآن من اجزاء
مدلول الكتاب. والتعريف بينهما حكم **قال** وانما **اقول** لان الله سبحانه وتعالى قد غفر
وجه كونه مشهوراً ومن قال في بيانه لان الاشتغال من القرآن الى المقروء والمقرء الى
الاشتغال من الكتاب الى المقروء لان العلاقة بين المصدر والمفعول القوي واظهر
من العلاقة بين الالفاظ والنقوش فقد اخطأ حيث ظن ان المكتوب هو
النقوش ودون الالفاظ وليس كذلك فان المكتوب هو الالفاظ ودون النقوش
قالا مر على كل واحد من الكتابات على ما تضمن عليه الكلمات في شرح المقاصد فقول
اللفظ يحذف بجماله **قال** حيث قبل **اقول** هذا صريح في حل القرآن في التعريف
المذكور على الوجه المعين وفيه ان التعريف لا اصوليين والمغنى المذكور لا يتناسب
غرضهم وهذا سبب ذكر بقوله ولا يرد عليه مني الا انه لا يناسب غرض الاصول
قال الكتاب هو القرآن **اقول** حكم بترادفها وفيه نظراً لما عرفت ان نسخ التلاوة
واصل في المغنى المراد من الكتاب خارج عن المغنى المراد من القرآن فلما اتحد بينهما
في المضموم **قال** المنزل **اقول** خرج بالقبول الاول غير الكتاب السماوية وقيل خرج
الوحى الذي ليس بمنقول ايضاً لان المراد بالمنزل ما يكون منزلاً بنظمه ومعناه
ولا يخفى انه تكلف مستحق عنه لحصول الاحتراز عنه بالقبول الثالث وخرج بالقبول
الثاني المنزل على غيره من الانبياء لان اللام فيه للمهدى وهو رسول الله صلى الله عليه وآله
خرج بالقبول الثالث المنزل الذي المكتوب كذا في نسخة تلاوته سواء بقى أحكامه

مدلول القول مقدم على قوله فلهذا
قال مولانا ضرر وتبعه المحقق
صلى عليه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

حاشية الشافعي

اولم يبق ومن قال نسخت تلاوته بقيت احكامه مثل الشيخ والشيخه اذا زينا
قارحوما البنية نكالا من الله فهدى فلكانه زعم ان نسخت تلاوته حكم اليتيم
من ابن له هذا الحكم الزعم وقد قال ابن كعب ان سورة الاحزاب كانت مثل
سورة البقرة او اطول منها والظاهر ان جميع النسخ منها ليس ما يتعلق بالاحكام
قال في المصنف **اقول** جمع مصنفين ومن انسخ بالفم اى جعله العصفى و
العصفى جمع مصنفه بمعنى الكتاب **قال** الفراء لم يستعملت العرب اللفظة في حرف
فكرو وميمها واصلها الفهم وعزمتها المصنف **قال** من كتب الكتاب **اقول** تعريف
لفظة لذلك اني منها بلفظ التنبيه وفيما بعده بلفظ فان لفظ التنبيه غالب
كاستعماله في التعريف اللفظي بخلاف لفظ التعريف فانه قلما يستعمل في تفسير
اللفظ لا توصيف اللفظي **قال** تعريف القرآن **اقول** لا يقال ان المذكور في تعريف
التعريف في حكم المذكور في التعريف فالجذور اللامية على تقدير كون الجميع تعريفاً للقرآن
لازم ايضاً لاننا نقول ذلك على تقدير ان يكون التعريفان من قبيل واحد وقد
عرفت ان الاول ههنا لفظي الكس معنوي فلا يلزم ما ذكر **قال** بيلزم ذكر المحرور
اقول مبني على اللزوم على امرين كون الجميع تعريفاً للكتاب وكون القرآن بمعناه
والاول مذكور في محله والكس معنوي من السياق فان قوله لان الجميع آه مرتبط بقرآن
ان القرآن تفسيراً ومعناه كون القرآن بمعنى الكتاب فهو معتبر بهنا ايضاً
ولما قل ان يقول ياتي عن ذلك خلف قوله ولان القرآن معناه لانه غير صالح لان
يرتبط بما ذكره الشك في المعنى المذكور للخالف بينهما صريحاً فان قلت لم لا يجوز
اعتبار الامر من خارج بقراءة المقام لا بدالة السياق قلت لا مانع يكون المراد
من قوله لان الجميع تعريف للقرآن فيكون الجميع تعريفاً مطلقاً لا مشروطاً بطريق الخلق
بينهما في المضموم ولما دلالة في لزوم المحذور على ذلك فان معناه على ما عرفت على الشرط

ان يقرئ

التعريف

في المصنف

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, possibly a list or a detailed description of items.

فقال عليه

من الوثيقة الثانية **قال** وهو نقل الينا **اقول** يعني مجموع نقل الينا لان كلمة ما
 عن الالفاظ العامة وفيه نظر لانه لا ينطبق التفسير المذكور على القرآن
 على بعض القراءة السبع وهو الذي نقص فيه كلمة او و ف بل نقول ان تغريب
 كل واحد من القرائن السبعة من القرآن فلا ينطبق التعريف المذكور على القرآن
 على احدى القرائن السبع اية فراه كانت لعدم استعمالها على ما تغريبه غير محال
 نقله اليها ثم ان كلمة اسمها موصولة بمن الذي وهي نافية تامها بصلتها وهي
 يصلها في حكم مفهوم واحد ولا يوجب عليك ان المفهوم كالمثل من الموصولة والصله
 ليس الاعراض العامة فلا ضرورة بناد الكلام على راي المتقدمين والارادة لكان
 من العام كما سبق الى بعض الاقدام **قال** بين دفني المصنف **اقول** اي بصيغة
 الجمع وكان تكفيه لفظ المفرد تغييرها على ان المراد من التواتر ههنا تواتر افراد
 لا تواتر اشخاص الزوات كما هو المشهور فمن تحمل وحمل التواتر على المعنى
 المتواتر وزعم ان المعنى ما نقل الينا كقولنا بين دفني المصنف متواتر يكون
 قرا نافع فسر الكلام بغير معناه ونقله على غير معناه **قال** تواتر **اقول**
 المتواتر لفة تتابع امور واحد بعد واحد او اخذ من التواتر يقال تواترت
 الكتب اي جاب بعضها في اثر بعض وتواتر من غير ان ينقطع ومنه جاء اشتراي
 متتابعين واحد بعد واحد وكان المعبر في القراينة تواتر نقله من القرآن لا
 تواتر نقل ذلك الكلام لكن ما كان تواتر النقل بين دفني المصنف لارادنا
 لا معنى المذكور المعبر في القراينة حيث لا يوجد احدهما بدون الآخر للاجتماع
 على نقل جميع التواتر كود من القرآن بين دفني المصنف وعلى تحرير المصنف
 باليس بقرآن فكلاهما من القرآن متواتر متقول بين دفني المصنف وكلاهما هو
 ضروري متقول بين دفني المصنف من القرآن متواتر متقول بذكر النقل بين دفني

المصنف عن التفرع بالعقد المعبر في القراينة فلا يتصور في التعريف المذكور كما تقدم
قال ثم كائن الكتاب **اقول** فان قلت لاج من ان يراد من الكتب والقرآن
 لفظهما او معناهما ولا وجه لك اذا لا تقود في معناهما وعبارة كل صرخة في التقود
 وعلى الاول يلزم ان يكونا متشركين بالاشتراك اللفظي بين الكل والجزء ولا يقول به
 الاصولي قلت مختار الاول ويمنع لزوم اذكر ان لم يرد بالاطلاق اطلاق اللفظ
 على ما وضع له بل اراد به استعمال اللفظ في المعنى المراد والاصولي القائل بوضعهما
 العرفي للمفهوم الكل الشترك بالاشتراك المعنوي بين الكل والجزء يقول يستعملهما
 في المعنيين المذكورين استعمال لفظ الكل في جزئية **قال** لانهم انما يحكون **اقول**
 فان قلت كانه لم يصح في تحرير المدعى حيث ذكر الجزاء مطلقا في قوله وعلى كل فرض
 منه مع انه لا يطلق الكتاب والقرآن عند الاصوليين الا على ما هو دليل لكم من اجزاء
 القرآن كذلك لم يصح في تقرير الدليل لانه اذ كره لا يدل على اطلاقها عندهم
 على المجموع وهو بعض المدعى قلت تسامح في تحرير المدعى اعتمادا على انهما من
 تقرير الدليل ومثله ليس بغيره ولم يتعوض في تقرير الدليل لبيان اطلاقها
 على المجموع اعتمادا على ظهوره **قال** من حيث انه دليل **اقول** والابحاث عن المتشابهات
 فليس اصالة بل تبعا واستطردا **قال** وذلك اية **اقول** فيه نظر ان لا اخفا
 للدالة على الحكم بالاية فان بعض الآيات قد يكون دليلها في قوله كلوا واشربوا
 ولا تشربوا فان كل كلمة منه دليل مستقل بحكم مستقل وليست بآية ويمكن ان
 يقال ان العوض من تعيين الآية تحديدها جانب الكثرة لا تحديدها جانب القلة فانهم
قال لا مجموع القرآن **اقول** انما نفاه تقريره لما ذكر من ان دليل لكل كلمة اية فانه لو كان
 دليل لكل مجمع للقرآن لما تحققت الدلالة في بعضه لتوقف الدلالة على بعضه
 فراه نفى توقف الدلالة على الجملة لانني تحققت فيها كيف فان تحققت في البعض

يستلزم في الكل ولو قلته ذهب عن المعنى على من قال معناه لا مجموع فقط **قال** بين الكل
 والجزء **اقول** في بحث وهو انه ان اراد بالجزء مطلق للجزء فلا يناسب المعنى لما عثر
 ان الاصوليين لا يطلقون القرآن والكتاب على اى جزء كان بل يطلقونها جزء
 وهو دليل الحكم وان اراد جزءا وهو دليل الحكم بكل القول باختصاص كونه جزءا
 للكل والجزء بذلك المعنى فان اعجاز القرآن كما هو متحقق في ابعاضه الواله على الا
 كذلك متحقق في ابعاضه الغير الواله عليها بل افرق لا يقال انه ان اراد است
 الاشكال المذكور يندفع بحمل الاختصاص على الاختصاص الاضافي فانه يكفي
 انتفاء الوصف المذكور عما هو ليس من جسد القرآن لانه لا ينطبق التفرع
 على المعنى عليه كما تقر ان المراد من الجزء في قوله على كل جزء هو دليل الحكم لا مطلق
 للجزء فقط فانه يحصل صفات مشتركة بين الكل والجزء الذي هو دليل الحكم غير
 متجاوزة الى الجزء الذي ليس دليل الحكم كالخفي **قال** كونه جزءا **اقول** انما يكون
 معزولاً ولم يقل كالاعجاز اشارة الى ان ما هو المختص بهما اعجاز الكلام لا مطلق
 الاعجاز وجه اشارة انه قيد الاعجاز بالاضافة اليه والاعجاز المضاف اليه
 ما هو من خواص الكلام وقايدتها دفع ما ذكره صاحب الكشف نقلاً عن التوفيق
 من ان الاعجاز ليس من خصائص كتاب الله فعدم التعرض بذكره في التعريف
 اولى والاما توهم من ان كونه معزولاً لا يتناول كل جزء وان قيد بكونه دليلاً على
 الحكم كما اشار اليه فيما بعد فلا يكون من الصفات المشتركة بين الكل والجزء
 المذكور فليس بشي لان شرط الاشتراك الوصف بين الجنبين بحقيقة بينهما في طلاء
 لا شمولاً لجميع الافراد او شرط الاختصاص بهما فمعزل عن الرألة على الشمول
قال من لا على الرسول **اقول** قد مر ان المراد من المنزلة المنزلة بلفظ ومعناه
 فلا يصدق على الاحاديث الالهية ومن الرسول يتشاعم فلا يصدق على سائر

هذا هو المعنى الذي مر عليه في المتن
 وهو ان الاعجاز لا يكون من خواص الكلام
 بل هو من خواص كلام الله تعالى
 وهو الذي لا يشبه كلام البشر
 وهو الذي لا يحصى ولا يدرى
 وهو الذي لا يوصف ولا يحد
 وهو الذي لا يخطر على قلب بشر
 وهو الذي لا يخطر على قلب بشر

هذا هو المعنى الذي مر عليه في المتن
 وهو ان الاعجاز لا يكون من خواص الكلام
 بل هو من خواص كلام الله تعالى
 وهو الذي لا يشبه كلام البشر
 وهو الذي لا يحصى ولا يدرى
 وهو الذي لا يوصف ولا يحد
 وهو الذي لا يخطر على قلب بشر
 وهو الذي لا يخطر على قلب بشر

السماوية لكن بعد هذه الجملة لا يكون القيد المذكور من الصفات المختصة بها القيد
 على منسوخ التلاوة ووجدنا اوسع الحكم وهو ليس من القرآن فان بعض الاصوليين وان ادركوا
 في الكتاب كحكم لا يطلقون عليه القرآن ولا وجه بحمل الاختصاص على الاختصاص
 بجميع الصفات لما فيه من تجويز ذكر سائر الاوصاف الشاملة لغيرها في معرض نقص
 بالاشبهه بها لتحقيق الاختصاص في المجموع اي ايضا والاستغناء عنه من له حظ من
 سلالة الطبع **قال** مكتوباً في المصنف **اقول** المراد من المكتوب المكتوب بخط القرآن
 فالقيد المذكور من الصفات المختصة بها بالاشبهه به في شئ منها وهو ان اعتبار القيد
 المذكور في تعريف الكتاب لا يناسب اصل الحقيقة لان منسوخ التلاوة عندهم
 من كتب الكتاب على ما عرفت بانه هذا القيد لا يحمله فينتقض به التعريف المتحمل على
 هذا القيد فكسا وانما قلنا لا يناسب اصل الحقيقة لان ما ذكره انما يلزم على اصولهم
 دون اصل الشافعية لانهم يرجعون منسوخ التلاوة في قسم السنة ان بقي حكمه والا
 فلما يرجعون في داع من القسمين لعدم تعلق عرض الاصوليين بالتعريف المتحمل
 على القيد المذكور انما ينطبق على اصل الشافعية **قال** منقولاً بالنواتر **اقول** اراد
 بالنقل بين وقتي المصنف كما يدل عليه قوله وانقص اقتصر على ذكر النقل في
 المصنف تواتراً ما يوجد الوصف المذكور في غير القرآن **قال** لان الكتب والنقل
اقول وفيه نظر لان الكلام في تعريف المصنف هو الكل الشامل للكل والجزء فان الاعجاز
 ايضا ليس من اللوازم لتحقيق الجزء الاول على الحكم بكونه الاله ان يتكافؤ ويحال
 ان بعض المعجز في حكم المعجز **قال** وبعضهم الا تزال **اقول** اعتبر ذلك البعض الا تزال
 الاعجاز فقط نظر الى انها من اللوازم دون غيرها من النقل والكتب وترك ذلك البعض
 الاعجاز لخفاه في لزومه وذكره لانه النقل والكتب لعله ذكره بقوله لان المقصود
 والاعجاز الا تزال فابقاء على حاله مذكور العلة ذكرت قبل هذا فالتعليق على

هذا هو المعنى الذي مر عليه في المتن
 وهو ان الاعجاز لا يكون من خواص الكلام
 بل هو من خواص كلام الله تعالى
 وهو الذي لا يشبه كلام البشر
 وهو الذي لا يحصى ولا يدرى
 وهو الذي لا يوصف ولا يحد
 وهو الذي لا يخطر على قلب بشر
 وهو الذي لا يخطر على قلب بشر

في رد الحسن جلي ص ٢٢٢
 واضعاً من جهة الاعجاز منها
 حتى بحث منه

هذا هو المعنى الذي مر عليه في المتن
 وهو ان الاعجاز لا يكون من خواص الكلام
 بل هو من خواص كلام الله تعالى
 وهو الذي لا يشبه كلام البشر
 وهو الذي لا يحصى ولا يدرى
 وهو الذي لا يوصف ولا يحد
 وهو الذي لا يخطر على قلب بشر
 وهو الذي لا يخطر على قلب بشر

ما اختاره من البعض في استقاط الالغاز وايراد النقل والكتابة الا في ذكر الالغاز
 وذلك لم يتوصل اليه كذا ينبغي ان يلاحظ هذا المعنى ولا يلتفت الى ما سبق الى
 بعض الاوامر من ان ما ذكره لا يترك على وجه اعتبار الالغاز مع اداة مقصود بالبيان
 لانه مذكور في المعنى فلا يتم التعريف قال لمن يشاهد الوحي **اقول** مستقرا الوحي
 النبوي ومورد من النبوة من عصر من اصحاب غيرهم فكانه يريد ان يقال
 ان النبوة من عصر غير محتمل جين في حرفة القرآن في التعريف والتعريف
 بغيرها ولا يخفى فيه من المناقشة فالاولى ان يقال ان تعريفه صوت في زمن فوا
 يعرفون بالنقل والكتابة **قال** وهم انما يعرفونه بالنقل **اقول** فيه نظرا ذموا ان يكون
 فيهم من تعريفه باعجازه كالبليغ من وجوب العباد فاحضر المكون غير تام ويمكن
 ان يقال ان المواد حصة المعرفة المشتركة ههنا فيما بينهم كما هو المناسب لان التعريف
 للعامة لا للاحاد بقي منها شيء وهو انه ان اريد بالنقل بين وقتي المصنف
 كما هو الظاهر بكل حال بالنظر الى الذين قبل جمع القرآن في زمن عثمان رضي
 الله عنهم كانوا يعرفون بالنقل للخطا متواترا لا ينقله فيما دفتي المصنف ان اريد
 به نقل كونه قرأنا متواترا والاعمال منها لا ينظم الكلام مع سبابة ما عرفت ان
 المواد من النقل في كسبي النقل بين وقتي المصنف **قال** ولا ينقل عنهما في زمانهم
اقول هذا ايضا بعد جمع القرآن في زمان عثمان رضي الله عنه فان قلت انهم يوجدوا الكتابة في
 المصنف والنقل بين وقتيها قبل الجمع قلت لا شبهة في وجود سطل الكتابة وطابق
 النقل لكن الكلام في الكتابة التي هي من خواص القرآن وفي النقل الذي هو من خواص
 وما بعد تحريك المصنف عن غير المتواتر وذلك يلحق في زمن عثمان فانهم **قال** من
 اللوازم **اقول** فيه امران كونها ما لا يمتنع وهو ان الالمودتين المذكورين فنرفع
 اذكر على مجموع المقدولين ثم ان يثبتها ليست بحسب المصنف ولا بحسب المصنف بل بحسب

في قوله
 لا ينقل عنهما في زمانهم
 في قوله
 لا ينقل عنهما في زمانهم
 في قوله
 لا ينقل عنهما في زمانهم

في الإشارة الى ان النبوة
 النقل والكتابة بالنقل الى الالغاز
 في اللوازم فانها

الدلالة على المقصود فذلك صريح بدفع الغائب الوهم الى احد المعنيين المذكورين
 لتبادرهما الى الوجود **قال** تحت الالغاز فان **اقول** يعني كون القرآن معجزا وان
 كان من اللوازم كذا ليس بينة الدلالة على المقصود وذلك بين كالا يخفى على كل
 الالغاز فانه من اللوازم البينة كذلك وذلك في فريقتها بذكرها في التعريف
 دون الاخر وما ذكره الشارح في خواص شئ المختص من ان يكون القرآن الالغاز
 مما لا يعرف مفهومه ولزومه الا الافراد من العلماء فلما يكون لانا بيننا لا يثبت
 هذا المعنى لان الكلام هنا في كون القرآن معجزا لاني كونه منسلا لا اعجازا والفري
 بين المعنيين واضح وان خفي على بعض الناظرين في هذا المعنى ثم ان الكلام في ابينة
 والابينة بحسب الدلالة على المقصود لا بحسب مفهومه ولا بحسب اللزوم على ما قيل
 فاذا ذكرنا معجزا عما نحن فيه من كل وجه ومن يدع الكلام في فصول ان المعينة
 وقت التعريف وذلك حاصل بسبب العلم باعجازه في الكلام فان فيه تعليق محتمل
 التعريف الواقع في علم على سبب علم آخر ولا يخفى فيه مع ان من حصل العلم
 باعجازه في علم الكلام فقد تميز عنه القرآن عن غيره بوصف مخصوص فلا ينبغي
 حاجة الى التعريف فالمحتاج الى التعريف من لم يحصل له ذلك العلم فانهم **قال** والنقل
اقول يعني ان وصف الالغاز مقصور من جهة اخرى بسقط عن جهة الاعتبار في التعريف
 وهو عدم شموله لكل جزء هو سوار لكل فلو اعتمد في التعريف لا يكون التعريف طامعا
 لا افراد المعرفة وهذا لا ينافي ببدء في كسبي وصف الالغاز من الصفات المشتركة
 بين الكل والجزء على ما بيناه ثم **قال** هو السورة او مقورا **اقول** فيه قصر الصفة على
 الموصوف على ما عرفت المعنى لا قصر الموصوف على الصفة لان بهذا القصر لا يتم النقل
 فلا يتجوز ان يقال ان الاعجاز بالبلاغة على ما هو المختار والبلاغة لا يوصف بها الا
 الكلام التام فلو لم يكن كلاما تاما لا يكون معجزا وان كان مقورا لموسوعة بل كالموسوعة

واما ما اخذه ابن الجاصب في قوله
 القرآن هو المعنى فكلم ان ذلك
 لم يعل ما اخذه منه

ويعني المعنى حتى جلي وجهه
 في فصول الالغاز حيث قال
 فلو اوجهم الالغاز منه

قال ابو علي الى منها كلامه فزاد في الطنبور ثقة اخرى قال و غيرا **اقول** اي غير
 السميوية زاد على كلام المعنى تنبها على الاحتراز بما ذكر كما يحصل عن باقي الكتب السماوية
 كذا لك وعلم ان حق المتكلم الاحتراز عن النوعية مع الاعين نوع الاداء فقط كما هو
 كلامه ثم ان في كلام الشارح ايضا نوع قصور لان الاحتراز بما ذكر غير مخصوص بالكتب
 بل عام لغير القرآن عام من جنس الكلام كشأنها كان او غيره ولا وجه لتخصيص الاحتراز
 به لان مقتضى مقتضى الاحتراز من الكلام وايضا ان التعطيل السابق ذكره انما يتم بذكر
 لورول ما هو غير الكتب من جنس الكلام في مفهوم ما عدا القرآن فانهم قالوا **النبوة اقول**
 يدل في عبارة المعنى من اداة بلع بارادة التخرج فيها على ان الاعا و بفتح معطوف
 القوم منفردتين من مقتوعة بنوعين الهية و بنوعين جلا ف الكتب في انهم
 فيما بينهم اقتسامها وتنوعها فلهذا ان في خوف الجمع **قالوا** الا ما ثبت ان الهية
اقول وهي التي سمى بها النبي في ليلة العراج من اسرار الوحي برون توسط الملك
قالوا منسوخ التلاوة **اقول** لقرا صا جفت لم يفيد بقاء احكامها فلهذا صاحب
 الكشف لان منسوخ التلاوة مطلقا يخرج بغير النقل بين و في المصنف منسوخ
 المقام اخراجه مطلقا عن التعريف كالاجنفي والمعنى ان في عدم القرض لمزوجه
قال لانه **اقول** الفهم للمعنى وفي توحيد نوع اشارة الى ان من الجمعية قد زال عن القضا
 المذكورة فبذلك هذا بدخول ارادة التعريف عليها وفي سبب ان النقل اذ هو
 ان يقول عند ذلك العطل ليس في منها ما ينقل اليها بين المصنف **قالوا** الوادة
 الشبهة **اقول** فصلها عما سبق لعدم خروجها بالقيود السابق لان تلك الوادة ايضا
 مكتوبة في المصنف على ستقف عليه ويرد عليه ان شيئا منها غير مكتوبة في المصنف
 لا يقال انما لم يخرج القواعد الشبهة لعدم المصنف لاعتنا بالكتاب لا نقول ان المصنف
 المحلى باللام نفسا بالعموم وانما يحل على البشر غير تعذر العموم والحل على المنها في التو

واجب **قال** محقق **اقول** محقوله في فضاء رمضان من ايام آخر متناجيا **قال**
 او اشتهر **اقول** قيل تسميتها شاذ على ما ينبغي كيف وقدره على ابن حاجب
 في قول العمل بالنشأ في غير جاز مثل فصيلا ثلثة ايام متناجيا بان ذكر فزادة ابي
 وابن سحر وكان شهورا في القرنين مكتوبا في مصنفه ما وصفه كل من كتب
 مصنفه ما خلا وجهات يتبعها شاذ او جوابا بان الشاذ كما يطلق في مقابلة المتواتر فيهم
 المشهور فيجوز المنقول بطريق لا حاد ولا كذا يطلق في مقابلة المتواتر فيهم المشهور
 وبذلك الاضرب هو المراد منها فلا اعتبار في كلامه **قال** محقق **اقول** هو ان نقل في
 كنارة البين فصيلا ثلثة ايام متناجيا **قال** فلا وجه **اقول** بين في الاحتراز عن جميع
 ما عدا القرآن على ما يتبادر عليه سبب ان الكلام فلا ينافيه تحقيق الاحتياج اليها في
 امراض فلا يجه ان يقال انما يصح نفس نقل الى ذكره ان لو كان العوض منه الاحتراز
 اذا كان التوضيح كما ذكره قبيل هذا **قال** الانزال والايجاز **اقول** انما يتقضى حال
 المكتبة لانها غير متروكة من فان النقل بين المصنف متضمن لها كما لا يخفى
قال لوصول المقصود **اقول** هذا مبني على ما ذهب اليه الجمهور من خروج المشهور بغير
 التواتر ومذهب المصنف ان المشهور اعم من المتواتر فيحتاج عنده الى قولهم
 بلا شبهة لا افراد المسم ان الاد قال في ابا والانكار في تقرير تفسير شبهة المنكرين
 بل لوجود التواتر في اعادة ايات القرآن الثالث ان جميع من جمع القولان من الصحابة
 اختلفت مصاحفهم ولم يتفق المعنى ابن مسعود و ابي بن كعب وزيد بن ثابت
 وعثمان وانكر كل واحد مصنف الآخر وان عثمان اقرق مصنف ابن مسعود وقال ابن
 مسعود لو ملكت ما ملكوا الضيفت محضهم كما ضبطوا مصنفهم ولو كانت اية متواترة
 لما كان كذلك ثم قال في دفعه قلنا المصنف المشهور في زمن الصحابة كلها كانت
 متواترة عن النبي ثم على اختلاف واحد منها وكلها كانت معروفة عن النبي ثم ومعرفة عليه

هذا علم المشهور ردة عام به
 المذكور ورد في مصنفه
 الى جيب فيه محقق لمصنفه

صحت قال فيما سبق لوصول الامتياز
 بالكتاب جميع ما عدا الا ان منه

وحيث اتفقت الصحابة على معنى عثمان رضي الله عنه لم يكن لان اعراه ليس انما متواترا
 عن النبي صلى الله عليه وآله اخر ما عرض على النبي صلى الله عليه وآله وكان يصلي به الا ان قبضوا فاقام على اعرام
 ما سواه وجعله انما كان حقوقهم من دفع الاختلاف في رواية القرآن وخروج القرآن
 ذلك فيما بعد عن التواتر في كل حرف من انتهى كلامه فان قلت بل لم ينهم من قولهم يكن
 ما عراه ليس انما متواترا عن النبي صلى الله عليه وآله ان يكون بعض القرآن متواترا منا ما فلا يكون
 جملة محظوظا منقول لابن دقنق المصنف في الرحمة بهذا الاحتمال والاكتفى من العسرة
 قلت لا لان كونه مقروا متواترا في عهد النبي صلى الله عليه وآله لا يقتضي كونه قرانا لاحتمال ان نسخ
 كلامه فلا يبقى قرانا والى هذا اشار بقوله لانه اخر ما عرض على النبي صلى الله عليه وآله فانه يرد على
 المضموم على ان اعراه كان منسوخا والعلامة لا يقال على مقتضى قوله المصنف في المشهور في
 نسخ الصحاح كلها كانت متواترة عن النبي صلى الله عليه وآله بشكل اخر اخراج النسخة نقل قرائة
 ابني وابن مسعود يفيد التواتر لاننا نقول الاشكال لان تواترها مما يصح العمل بها
 والمعتبر في تعريف القرآن تواتر النقل البينا لا مطلق التواتر نعم بشكل اطلق المشهور
 على قرائة ابن مسعود لان المشهور على ما هو المشهور فيما بين القوم المسموعين في كتابهم
 هو الذي تواتر بعد القرن الاول وكان فيه من الآثار والامارة قرائة على ما ذكره في
 كل من قال قال المشهور من مذهب ابن حنيفة **قال** الشارح في خواش الكشاف
 وعن قراء الخليفة انها ليست من القرآن ولما لاح المتأخرين منهم بالنظر الى
 الادلة انها من القرآن قالوا الصحيح من المذهب انها اية واحدة من القرآن ان
 لفصل العنبر وليس بآية ولا بعض من شيء من السور ولما قيل ان يقول ان في
 قولنا لنظر في الادلة نظرا لان مواد القراء على النقل المتواتر عن النبي صلى الله عليه وآله والنظر
 في الادلة لا يقتضي شيئا ويمكن ان يقال ان مراد من الادلة الادلة المنقولة من جهة
 ابن حنيفة الراية على مذهبه في بسملة واللاح منها مذهب فيما لا قرأتها فانهم قالوا

من جهة الراية على مذهبه في بسملة واللاح منها مذهب فيما لا قرأتها فانهم قالوا

من جهة الراية على مذهبه في بسملة واللاح منها مذهب فيما لا قرأتها فانهم قالوا

ل

لنسك

قال لنسك بالادلة لعدم التقيد بحقوقها **قال** انما ليست من القرآن **اقول**
 فانه قلت فيما سلف تحقيق الخلاف في قرأتها في اوائل السور وقد ائتمر القائل
 الشريف حيث قال في شرح المواقف واما البسلة فالحلاف فيها تحقيق بلاية
 الا انه في كونها آية من كل سورة كما هو القول للجدد للشافعي ومالك والشافعي
 الفاحة فقط وفي البواقي كتبت للتيقن كما هو القديم او كونها آية فرفه آية
 من واحد للفصل بين السور كالاختلاف في الحنفية لانه كونها من القرآن
 في اوائل السور او لا خلاف فيه ومن قال به فقد قوم قلت ما ائتمر هو
 الخلاف بين ابي حنيفة والشافعي لا مطلق الخلاف وسياق كلامه يدل على هذا
 وقد عرفت انه لا خلاف في المسئلة المذكورة على ما هو الصحيح من مذهبه فلا
 اشكال على ما ذكره في رد الاشكال على ما ذكره الامدني في الجواهر الافكار
 حيث قال فيهم ان الاختلاف في التسمية يدل على انها ليست متواترة
 قلنا لم يقع في كونها من القرآن واما قوله الخلاف في وضوحها آية في اول كل
 كل سورة ولا يستنع ان تكون متواترة ووضوحها مجتهدا فيه فانه صريح في
 بقاء الخلاف مطلقا في قرأته البسلة الواقعة في اوائل السور متواترة
 بما صرح به الشافعي منها وفي حاشي الكشاف وقد نص عليه الفاضل الشريف
 في حاشي الكشاف حيث قال وذهب بعضهم الى انها ليست من القرآن ماصلا
 وموقولا لمسعود بن عيسى بن عيسى ومنه مسلك المشهور من مذهب ابي
 حنيفة رحمه الله **قال** الاما تواتر بعض آية **اطل** فان قلت ما تواتر بعض آية من
 سورة العمل مما كتبت في اوائل السور يعنيها فما وجه كون احد ما قرأنا في
 الآخر قلت ليسه المتواتر قرأته ما في اوائل السور من جهة الذات بل من جهة
 الوصف يعني انهم لا يقولون ان البسلة المكتوبة في اوائل السور ليست بقرآن مطلقا

فيرد على من قال ان البسلة ليست من القرآن
 اختلاف ان من القائلين بتناقضها

بل يقولون انها ليست بقرآن مساك ولا شيء فيه كالاشي في قوله ان الحمد لله
 العالمين ليس القرآن في آخر النسخة فان قلت قرأته الايات غير متواترة
 في مواضعها لا تفرق في موضع ان المقطوع به انفس الآيات واما الوضع والترتيب
 فظن فادع تخفيض هذا الحكم للسبلة قلت في قرأتها في اوابل السور بنا على
 نفي نزولها مكررا فتاثير لظلال باعتبار المني فظن في قرأته الايات المكررة
 في بعض مواضعها لا في قرأته مطلق الآيات في مواضعها الا انه لا شبهة في تكرار
 نزول تلك الايات بخلاف السبلة فلذلك حص السبلة لخلافها فان قلت ليس
 المعلوم من جواب المسئلة القائمة خلف الرجل لا يقرأ القرآن فقرأ التسمية
 لا غير فلا الفقيه ابو القاسم ان قرأ الذي في سورة الفل حث والافلا ان يكون
 فرق بين السليتين ذانا فلا دخل لوصف الكسوة في مخصوص في القرؤية
 قلت الآن في الاشكال وللوجه بعد العناية بل بعناية الفصد بحال
قال ان قرأهم بكثرة **أو** فان قلت قد مر ان المذكور في الترتيب من قولهم
 بكثرة محمول على التسمية في التواتر والشبهة التي يجوز بعضها عن السبلة في اوابل
 السور هي التسمية في النقل عن النبي عليه السلام والافلا والفرق وان قلت
 للمكررين لقرأته السبلة في اوابل السور ان يخلوا الفيد المذكور على ما يحصل به
 الاختلاف عليها والمذكور في بعض على المذهب الصحيح فلا في الذين الذين للفيد المذكور على
 المعنيين المذكورين فاندفع ما قبل على مذهب المتأخرين يجب ان يحدد قيد
 بكثرة اذ لا شبهة في ان فيها شبهة حتى قالوا في التسمية منعت الاكثار من
 الطرفين وما اجيب به عنه بان التسمية التي منها غير المساك يمكن ان يخل على
 ما ذكرناه **قال** لا من القرآن **أو** في اية واحدة من انزلت للفصل والترك
 بها بين السور بقرائها لم يرد به الفصل بينهما في وضعها في المصحف حتى يسلك كتبها

بسم الله الرحمن الرحيم
 في بيان الفرق بين التسمية
 في السور وبين التسمية
 في الآيات

في بيان الفرق بين التسمية
 في السور وبين التسمية
 في الآيات

سببها في اول النسخة بل اود الفصل في النزول على النبي عليه السلام كان لا يعرف
 ختم سورة وابتداء اخرى حتى ينزل على جبرئيل عليه السلام بسم الله الرحمن
 الرحيم الا انه في بعض ما قاله الفاضل الشريف انما آية فزودت من حلا
 فان قلت ملامتهم من تكرار نزولها تعدد قرأتها قلت لا فان النسخة
 قد تكررت نزولها ولم يعدد قرأتها **قال** بخط القرآن **أو** بخلاف اسامي السور
 وعدد الايات وتعيينها بما يمكن او مدينة فاما لا تكتب بخط القرآن بل
 بخط اخر قال الفاضل عضد الدين في شرح المصحف قالوا انما مكتوبة بخط
 المصحف مع المبالغة في توصيتهم بتجريد القرآن عما سواه حتى لم يشعروا
 ومنع قوم الجواب عنه انه لا يفيد قطعا وهو كما مر ولا فائدة في تعاقب
 الفيد والنسخة ليحصل اذا قابله التلخيص اراد بالتلخيص ما استدل به على انها
 ليست من القرآن في اول سورة اصلا وموانعها من توازيه من القرآن في
 اوابل السور فلا يكون قرأنا في اوابل السور لقضاء العادة بتواتر نقط وصل
 مثله وبهذا الطريق قطعنا بان غير ما قلنا في القرآن ليس منه ثم قال
 وربما يقال ان ما ذكره قطب لان العادة تقتضي في مثله بعدم الاتفاق فكان
 لا يكتبها بعض او يكررها على كائنها وتو ناد **قال** ما هو للشبهة **أو** قال الامام
 شمس الا انه الرخص في اصوله ولنا في التسمية في كونها من القرآن بل في كونها
 آية تامة فانه لا خلاف في انها من القرآن في قوله تعالى انه بسم الله الرحمن
 الرحيم فن قال لا ولي ان يعقل عدم الجواز بقوة التسمية في كونها قرأنا فقد
 اخطأ خطأ فاحشا ولا ينبغي ان يقبل على هذا الاختلاف الاختلاف في آية
 الطويلة التي اختلف في كونها آية تامة للفرق بينهما بالطول والقصر فان له
 تأثيرا في هذا الباب **قال** عدم جواز الصلة **أو** جواب وحل مقدور

في بيان الفرق بين التسمية
 في السور وبين التسمية
 في الآيات

في بيان الفرق بين التسمية
 في السور وبين التسمية
 في الآيات

تقريب الادل والادفع كلاما مضافا من على الرواية الصحيحة وعلى ما ذكره القر
 في شرح الجامع الصغير من انه لو اكتفى بما يجوز الصلوة عند في حينه
 لا اتجاء ولا حاجة الى الجواب والله اعلم بالصواب **قال** اما موهل في قصر التين
اقول لم يملك هذا الجواب بالشبهة المذكورة لانه لا يجوز للجيب والمريض تلاوة
 شيء من القرآن ولو كان بعض آية على ما هو الصحيح وموافقا لما صاحب الهداية
 لقوله عليه السلام لا تقراء الله للمريض والمجنون شيئا من القرآن وما دون الآية
 شيء من القرآن فلا يجوز قراءته للجيب والمريض هكذا ينبغي ان لا يخطئ المفسر
 ولا يلتفت الى ما سبق الى بعض الاوصاف من انه لم يملك عدم الجوار بالشبهة
 المذكورة مع يجوز تلاوة ما دون الآية لهما لان المقام مقام الاحتياط فلا
 يجوز لهما قراءة ما لم يتبين انه ما دون الآية الا على قصد التبرك في بعضها شيء
 وسوان مدار الرخصة لهما على عدم قصد قراءة القرآن صريح بذلك في الكتب
 الفقهية لا على قصد التبرك والتبرك والاول اعم من الثاني كما لا يخفى **قال**
اقول على قصد الشك في التلاوة اياك ان تنوم ان هذا المقصد يخرج عن القرائة
 اذ لا مدخل للقصد في القرائة فان قرائة القرآن ليست مما يختلف باختلاف
 قصد القاصد كالسبق الى النوم الفاسد وانما اعتبر المقصد في حرمة قراءة القرآن
 فان المقصود اذ لم يكن قراءة القرآن بل امر اخر من التبرك والتبرك والتبرك
 وغو ذلك لا يحرم تلفظ تلك الكلمات على الجيب والمريض **قال** وعدم تكفير من التبرك
اقول جواب وعلى مندر تقدير الادل لو كانت السبلة في اوائل السور قلنا
 لو جب اكثاف من اكثر قرائتها كما وجب اكثاف من يكثر قرائتها ما يوجب سوت
 الفعل واللازم به للاجاء على عدم الاكثاف وتقريب الجواب **قال** لغة
 شبهة في ذكر **اقول** يعني في كونها من القرآن في غير سورة الفل فان قلت مثلا

مثلا يجوز ان يكون الاختلاف فيه اثباتا من قبيل الاختلاف في القراءة آت
 المتواترة قلت قد روي عن هذا الاحوال خمس الدارين للزري في التبرك
 حيث قال يبعد ان حكى الاقوال في السبلة وهذا الاقوال فرجع الى النبي والاشياء
 والذي نفقده ان كلاما صحيحا وان كل ذكر فيكون الاختلاف فيها كاختلاف
 القراءات انتهى كلامه وقد سبق اليه ابو شامة في كتاب السبلة حيث قال
 ان حكم السبلة في ذكر حكم الحروف المختلفة بين القراء السبعة فيكون قطعية
 الاثبات والنقي معا **اقول** ومن منها تبين وجه الخلل مما توجه على مسئلة النوازل
 القائمة من قال ان العوذتين ليسا من القرآن لا يكفر من ان قرائتهما لا
 مخلو من ان تكون متواترة بكثبة او لا وعلى الاول يجب ان يكفر بتكررها وعلى
 الثاني يجب ان لا يستطع بقراءتهما من القراءة في الصلوة وكلام الاموي في
 ابيار الافكار حيث قال قولهم ان ابن مسعود رضي الله عنه اكران يكون الفاتحة
 والعوذتان من القرآن من غير تبديج ولا تكفير فلما اكران يكون الفاتحة
 والعوذتين ان يكون متراكبا على النبي صلى الله عليه وسلم او ان حكمها ليس حكم
 القرآن الاول ثم والثاني سلم ولا يلزم من ذلك فروجهما عن كونها متواترة
 وكونها واحدة في العجز وان لم يكن حكمها حكم القرآن يشير الى وجه آخر وسوان
 تكون مستوح التلاوة لانه يسلم كونها كلام الله ككلام الممثل على الرسول **قال**
 وانكر قرائتها ولا يندب عليها ان هذا الاحتمال ساقط بانعقاد الاجماع
 على سقوط فرض القراءة في الصلوة بطل واحدة منها بل انعقد الاجماع على
 قراءة بعض منها وهو الفاتحة ومنه التلاوة لا يجوز تلاوته فائ وجوبها
قال في غير سورة الفل **اقول** انما قال كونها من القرآن في غير سورة الفل والعمل و
 لم يقل كونها من القرآن في اوائل السور لان مظنة التكفير انما تكون في اولها

انهم اختلفوا في جوازات كذا وكذا في اثبات
 كليات وعدها كذا في سورت
 للزينة ومن يقول فانه الله هو القاري
 الجيد اختلف القراء في اثبات هو
 وحدنا وكذا في قوله من في آخر سورة
 التوبة بخبر من تخلفوا الا ينزل فلا
 بد ان يكون الاختلاف في السورة
 ذلك القيل مستطاع

مكروا وجوبه في السورة

لنفرد فراسيتها لا انما فراسيتها في الواضع المحض لا عرضت انما ثبت قطعاً
 قرآنية ساير الابات في مواضع المحض **قال** بحيث يخرج كونها من القرآن **اور**
 المراد بالشبهة هي ما ما يبين في الكتب الكلامية وهو ما يشبه الدليل في اعتقاد
 من تمكن به وليس به في نفس الامر وبقوتها خفاء فساد ما بحيث لا يطلع عليه
 الا بايمان النظر حتى يعتد به صاحبها مؤولاً ولا يشبه في ان مثل حرف الشبهة لا يؤثر
 شك ولا واما اصلها فاما قوته لو لم يتدور ذلك الخالف على ان التها فلما كان
 قادراً على ان التها ولو بالامعان لم يبق عنده مؤثره اصلاً لكنها لما احتاجت
 الى الامعان لخفاء فساد ما عند المتكلم بما عذروا به لا يكفر كالا بكفر المؤول
 وبهذا التفصيل انك ما قبل ادني درجات الشبهة القوية ان توث شكاً
 او ما فلا يبق الطرف الآخر قطعياً واجيب بانها قوية عند من تفكر بها اما
 عند ظم من الصنف بحيث لا يتدنيا وظهور ان الشبهة المذكورة منها ليست
 الا ذكرت في شرح المختصر فان المراد من الشبهة انه دليل كل من الطرفين بالنظر
 الى الآخر من لم يفرق بين التامين فالق توضيح المرام مثلاً دليل الشافية
 في منه المسئلة مشبهة بما عند الحنفية يعني انه ليس بدليل في الواقع لكن الشافية
 جعلوه دليلاً لعدم اطلاعه على عدم دلالة على مطلوبهم قوية عند من اصحاب
 لحقاء في احتياج الى امعان النظر والتأمل ودليل الحنفية بالعكس عند الشافعية
 من الخطئين في هذا المقام من قال في هذه الفرقة لم يحرم بها في الصلح للجهرة
 عند من احرى للنفية التامين بانها من الصلح للقرآن مع ان الاصل في الاكاد
 الاحقاد لما عرفت ان الشبهة في تكرار نزولها قرآناً لا في قرآنها اذ لا خلاف
 في انها من القرآن في سورة النمل وليس من ضرورت كونها من القرآن للجهرة
 في الجهرية فالشخص الاله السخري في اصوله وانا قالوا نحن بها يعلم انها ليست بآية

هذا هو الوجه في كونها من القرآن
 لانها من القرآن في كل وجه
 لانها من القرآن في كل وجه
 لانها من القرآن في كل وجه

هذا هو الوجه في كونها من القرآن
 لانها من القرآن في كل وجه
 لانها من القرآن في كل وجه
 لانها من القرآن في كل وجه

هذا هو الوجه في كونها من القرآن
 لانها من القرآن في كل وجه
 لانها من القرآن في كل وجه
 لانها من القرآن في كل وجه

هذا هو الوجه في كونها من القرآن
 لانها من القرآن في كل وجه
 لانها من القرآن في كل وجه
 لانها من القرآن في كل وجه

بآية من اول النسخة فان المتعين في حق الامام الجليلي الثانية والسورة في
 الاول **قال** يمنع التكفير **اور** يقال بكفر مسكون الخاف من كفره اذا دعاه كما
 ومنه لا تكفرا له قبلتك وقال الكتيب بحاجب اهل البيت وكان شقيقاً وطائفة
 فد الكفرين محبكم وطائفة قالوا ماضي ومذهب واما كفره فقال صاحب المذهب
 لم اجد الا في الاساس وعليه قول بشار بن خباب واصل بن عطاء يمان خارجياً
 عن الزرافة ما باليه وما بالكم تكفرون رجلاً لا تكفرون رجلاً بين الخواص اذا
 كفروا علياً رضي الله عنه فالاول اية رواية ورواية **قال** من عند الشافية **اور**
 قيل الخلاف في بسم الله في اوائل السور مبني على ان الواجب لقارئه نقله في كل
 محل عند الشافعية رحمه الله لتوضيحهم بجزء القرآن واقتضاء العادة قطعاً
 لعدم الاتفاق على شمله ونواز كونه قرآناً في كل محل عند الشافعية رحمه الله
 وما كان كافي ساير الكثرات فاذا لم يتوان ذلك في محل ما لم يكن قرآناً عند
 ولان التوصية بالترديد انما تقتضي تفرقة في الجملة لا بقرآنية في كل محل لا طنة
 الشافعية رحمه الله لجواز كونه آية قد انزلت للفصل والبرك كما اختار محمد
 رحمه الله واما حنفية رحمه الله على رواية ابي الرزق وبها اخذ المتأخرون ولهذا
 كتبت بقول الوجي اي حين انزلت وانما امر كتبت بخط آخر ليعلم انها ليست من
 اوسنة ولا من اخرها والرواية شاذة حيث قالوا ثم يتوعد ثم يقرأ
 ويحذف البسملة حيث ادخلوها في القراءة في كل ما كان في عدم اعتبار الرواية
 بالترديد اصلاً وخطأ الشافعية رحمه الله في اعتبارها في كل موضع مع الجواز
 المذكور لا يخفى ما في المبني الذي ذكر من الفساد لما عرفت من ان المعتمد في
 القرآنية نواز كونه قرآناً وفي المكررات نواز كونه قرآناً مكرراً واما نواز
 كونه قرآناً محله مخصوص بغير معتبر لا عندنا ولا عند الشافعية رحمه الله لما عرفت

هذا هو الوجه في كونها من القرآن
 لانها من القرآن في كل وجه
 لانها من القرآن في كل وجه
 لانها من القرآن في كل وجه

عاقبة

هذا هو الوجه في كونها من القرآن
 لانها من القرآن في كل وجه
 لانها من القرآن في كل وجه
 لانها من القرآن في كل وجه

ان الصنع والترتيب و...
ولما جاء في قوله قرانا مبتدعا...
الذين على تكرار القرآنية...
السبلة للفصل بين السور...
في جعل النقل بين الوقيين...
قرآنية ما في اواخر السور...
كنت مكررا لمصلحة اقتضاها...
المختصر الاكتفاء بمطلق...
حيث فلا بد من دليل على...
يشترط تواتر مثله في محل ما...
لانه مستلزم جواز كون بعض...
منقول بغيره من قوله في...
نقله في غير مكررا قلت...
فيكون في الحل المحصور...
لانما هو ما اورد اوله...
ان كان مطلقا عن قيد...
النقل يتكرر في المكورات...
قال اية من السور **قوله** في...
مائة وثلاث عشرة آية...
كررت للفصل والبركة **قوله**...

في قوله قرانا مبتدعا...
في قوله قرانا مبتدعا...

في قوله قرانا مبتدعا...
في قوله قرانا مبتدعا...

لا كتب في اول الفاتحة عطف عليه قوله والبركة فانه شامل لكل **قال**
ولما جاء في قوله قرانا مبتدعا...
الذين على تكرار القرآنية...
السبلة للفصل بين السور...
في جعل النقل بين الوقيين...
قرآنية ما في اواخر السور...
كنت مكررا لمصلحة اقتضاها...
المختصر الاكتفاء بمطلق...
حيث فلا بد من دليل على...
يشترط تواتر مثله في محل ما...
لانه مستلزم جواز كون بعض...
منقول بغيره من قوله في...
نقله في غير مكررا قلت...
فيكون في الحل المحصور...
لانما هو ما اورد اوله...
ان كان مطلقا عن قيد...
النقل يتكرر في المكورات...
قال اية من السور **قوله** في...
مائة وثلاث عشرة آية...
كررت للفصل والبركة **قوله**...

في قوله قرانا مبتدعا...
في قوله قرانا مبتدعا...

الذي هو في الأصل

هذا هو الذي هو في الأصل

معناه الزنديق ونذكر كتاب مذكور الذي ظهر في زمن قباد واباح الفروج وقد
فوتشروا ان كذا في النسخة النسخة عن الشريف الفاضل على شرح الفتاح ومن ثم
انه مقرب زنديق اي وفي المراتة فقد ابدل لفظا ومعنا وانا حق الزنديق
من بين اصناف الكفار لانه مشهور بالحقائق المصنفة فلذلك قال الشاعر
كان في مصنف زنديق **قال** ادعونا **اول** يعني ان كذا له قصد مبتدئ
يعتد زنديقا ولا يبعد مجونا يصح وفي نظره لانه كمثل ان يكون جاسلا لا
من الفساق فان اكثر العوام بمزلة عن ادراك مثل ذكر الفساد وعلى متفق
الشرع وبذلك المذكور يلزم حوجه في قسم الزنديق ولا وجلا ان الفساد لك
في علمه لانه عقيدة قائل **قال** المناسب لفرض الاصول **اول** الكلام الشارح
في هذا المقام خارج عن سنن الانتظام لان تقديمه باعتبار المسألة لفرض
الاصولي صريح في ان مساقه على عرف الاصوليين وما في افتاد كلامه من قوله
ولا يستقر اننا عرف الشرع طامورا في التعريف لعرف غيرهم من اصل الشرع وافر
كلامه حيث قال في انه يستقر اننا ونجزم ان يفهم عن سوق الكلام على اجبا
الفتفاء ومن هذا الاخلال واضطراب كالا يخفى على ذوي الالباب **قال**
ان التي على عموم **اول** يعني ما نقل الشامل للكل والبعض على عموم لان ابي بنوم
البعض لانه غير مذكور في لفظ **اول** ما ذكر من الفرق والكلمة انما يلزم من عموم
ما نقل لانه عموم البعض فالجواب بان المراد بالتقريب تعيين القرآن الذي هو
مناط الاحكام فاد ان يكون المراد بالبعض ما يكون مناط الحكم من الاحكام الشرعية
من حرمة متبه على الحديث وتلاوته على الجلب ليس بجواب لان مبناه على اعتبار
عموم البعض في ايراد السؤال واما الرد عليه بانه انما يناسب عرف الفقهاء
واما المكاتب لعرف الاصوليين ان يراى كل بعض يدل على الحكم فليس بتمام لما مر

عرفت ان الشارح لم يفرق بين العرفين في ايراد ما اوردوه وللجواب عنه
بعدم الفرق بيني ما ليس بغيره عن الصواب كالا يخفى على ذوي الالباب
قال يدخل في لفظ **اول** يعني ان ابي بنوم المذكور على عموم متناول ما في
القرآن من حروف المباني وهي التي يتركب عنها الكلم ولا تقبل فرانا ومن
نعم انه تقبل فرانا عند القراء فتد اخطا لانهم لا يقولون انه من القرآن ولا يحسون
عنه وغيرهم ايضا يقولون انه من القرآن لكنهم لا يحسون عنه لعدم تعلق عرفهم
قال الكلمة يعني ان ابي بنوم المذكور على صراحة عموم يدخل الفرق الواحد في
الحدود ان حق ما يلفظ مستقلا بقربية ان النقل اصالة انما يتعلق بالكلمة
دون اجزائها فانه ينقل بتعاني منها على كل حال في لفظ كلمة واحدة وليس واحد
منها بداخل في الحدود وعلى كلمة **قال** في عرف الشرع **اول** كان حقه ان يقول ولا
يستقر ان كلمة قرانا في عرف الاصوليين لان الكلام على ما هو المكاتب لفرضهم و
عرف الشرع اعم من عرفهم فان عرف المفسرين وعرف الفقهاء عرف الشرع ايضا
قال وان حرف بالكلام التام **اول** يعني منها احتمال آخر هو المناسب لفرض
الاصولي وهو ان يحقق بما سواد دليل الحكم لا يقال لا دلالة في عبارة ما نقل عليه
لانه مشترك فانه لا دلالة فيها على ما ذكر ان اجتمع ما فيه من البعد عن عرف
المعرف **قال** يخرج بعض ما ليس **اول** يعني ان اللازم في خروج كل ما ليس بكلام تام
مع ان بعض يستقر اننا لان حقه ان يقول خرج ما ليس بكلام تام مع ان بعض
يستقر اننا وانما ان لفظ بعض سهو من قلم النسخ ويشهد عليه عموم بعض
الشرع **قال** سمع انه يستقر اننا **اول** يعني عليه انه ان اراد التسمية عند الاصوليين
كما هو مقتضى السباق لا ينظم قوله ويجزم منه لانه من الاطام المنوطة لا
هو القرآن في اعتناء الفقهاء وان اراد التسمية عند الفقهاء كما هو المكاتب لفرضهم

هذا هو الذي هو في الأصل

اول

هذا هو الذي هو في الأصل

فلا يناسب التمام لان المساق على ما هو المكتوب لغرض العقول وبالجملة في بيان
كلامه ولحقه تجاذب ونزاع على ما للمفسرين قبل مناضله لا يعلل حكم القرآن كحل
كلمة او كلمتين فضاء ما لم يبلغ حد الآية على اكثر الفقهاء من حرمة من على الحد
وتلاوته على الجنب وان دلت على حكم شرعي كقولنا امر امر آخر متعلق بقوله الفقيه
لا الاصول ويؤيد على صحة ما ذكر ان الامام شمس الاندلسي رحمه الله بعد
ما وافق الفقهاء فيما ذكره في المبسوط وغيره قال في اصوله ان ما دون الآية والآية
القصيرة ليس بمحرور وموقر ان ثبت به العلم قطعا وكفى به قدرة **اقول**
ان ما ذكره الامام شمس الاندلسي رحمه الله ليس بنقل بل بهتساك وراي على
ما يدل عليه سباق كلامه فانه قال قبل هذا فانه قبل بكونه محزا ثبت ان قرآن
يبدون التمثل المتواتر قلنا لا خلاف في ان ما دون الآية غير محذور وكذا الآية القصيرة
ولهذا لم يجوز ابو يوسف ومحمد الصلوة الا بقراءة ثلث آيات فصار اذ ايت طولية
لان الجز السورة واقصر السورة ثلث آيات يعني الكوشة والوحيفة فالواجب
بالنقص قراءة القرآن وان كان بغيره الاستفاد بذلك ثم قال وجاء مما ذكرنا
ان ما دون الآية القصيرة ليس بمحرور وموقر ان ثبت به العلم قطعا وهذا صريح في
انه استدلال على ما ذكره مما نقله من قوله قرآن انه من جنسه لان دلالة ما
ذكره ابو حنيفة رحمه الله انما هي على ذلك فلا دلالة فيما قاله على فهمه ذكرنا ان
ثم قول شمس الاندلسي رحمه الله ولهذا لم يجوز ابو يوسف وهو محل نظر لما عرفت فيما
سبق ان مدارقها على الجان المتعارف في اطلاق قراءة القرآن **قال**
وحريمه مسته **اقول** ولما قلنا ان يقول لان ان حرمة سرخر من اجزاء التي است
ذكر الشيخ دمس القرآن يحرم عليه فسر كل جزء على من اجزائه يحرم عليه الا
انهم اعتبروا الجزء الذي له نوع احتصاص بالقرآن فلا يشمل الحرف والكلمة

في قوله

ما يتبين

قال وتلاوته

قال وتلاوته على الجنب **اقول** وهذا ايضا لا يدل على ان ما ليس بكلام قرآن لان
في حرمة التلاوة على الجنب كمن كونه من القرآن قال الامام شمس الاندلسي
وتبعه صاحب الكشف وعلى هذا اي على ان التسمية من القرآن لقوله
الجنب ولما بين قراءة التسمية على فقد قراءة القرآن لان من صوفى كذا
آية من القرآن حرمة القراءة على الجنب والخالف **اقول** على ما دل عليه سباق
اقول كانه عاقل عن القصر الواقع في كلامه المقص فلا يكره اضاف الدلالة
المذكورة الى سباق كلامه ولا يذهب عنك ان قوله فاعلم ان القرآن لما نقل
به جبرئيل عليه السلام فقد وجد مستحضرا له صريح في ان المراد بما نقل هو
المجموع الشئ لا المفرد اكله وبهذا بين ان من بين ما ذكره بانه صريح
فيما سبقت في موضع بانه لا يحصل معرفة القرآن الا بان يقال من عند الكلام
ويقرأ من اوله الى آخيه وفي موضع آخر صريح بانه لا يعرف القرآن الا بان
يقال هو هذا التركيب المخصوص ويقرأ من اوله الى آخره فاذا اراد بالحدود
المجموع وجب ان يراد بالحد ايضا ذكره فقد صار كمن استضاء بالصباح عند
خلوع الصباح فان المين المهر ما ذكره في بيانه لانه قابل لان يناقش فيه
بان منه الكلمات وهذا التركيب المخصوص يجوز الملاحظة على كل القرآن و
على بعضه با ما يرجع الفقيه قوله من اوله الى آخيه في الموضع الا ان الكلام
المتعلق على الكلمات الدالة عليه وفي الموضع الثاني التركيب المخصوص وان كان
تلك المناقشة متقدمة بان صرف الكلام عن الخاص لا قرينة واعية اليها فاقول
قال مجموع ما نقل **اقول** منه بحث وهو ان مجموع ما نقل لا يصدق على احدى
القراءات السبع لان ما فيها ايضا ما نقل وقد مر فيما سبق تفصيل هذا
فقوله فلا يرد عليه شيء غير مستلزم **قال** لانه جعله تعريفا **اقول** لانه جعله قوله ما نقل

في قوله

تعريف المجموع على ان المراد بما نقل مجموع ما نقل وفيه شبهة لان الخلفي على الخاص
لان ما من الاطلاق العامة فهو صحيح في العموم وكون المراد من الخلفي مجموع ما
نقل انما ينهم من السابق لزعمه فكذلك فيه خفاء بالنظر الى عبارة التعريف ثم
ان الاصل ان تعيين المراد من المحدود بما في التعريف من المعين لا العكس اذ
يكون في التعريف نوع اختلاف حيث يستعان فيه بمعرفة المعرف **قال**
فان فيه **اولا** وجه تفريع هذا السؤال على ما سبق هو انه لما علم فيه ان المناسب
لفرض الاصول ان يكون المراد من القرآن المعنوم اكله وقد كان المناسب
لفرضهم ان يكون المراد من الكتاب المذكور المعنى فوجه ان يقال هل يصح تفسير
الكتاب بذكر المعنى بالقرآن المراد من ذلك المعنى في يكون التفسير المذكور
على وفق فرض الاصول ومنشاء الاشتباه عدم العلم بكون القرآن حقيقة
في المعنى المذكور فان صحة الاطلاق لا تدل عليه اذ يجوز ان يكون ذكر من قبل
عموم المجاز ولا بد من العلم بكونه حقيقة فيه في صحة تفسير الكتاب بالمعنى المذكور
فان قلت ليس في الكتاب ذكر الاشتباه قلت لانه من مصطلحاتهم فانهم
جعلوه احد الاركان المبحوث عنها في فهمه واراد بذكر المعنى اكله الشامل لكل
والبعض وليس كذلك وبهذا التفصيل يدفع ما قيل لا يخفى انه بعد ما عرج
بان كلام الكتاب والقرآن يطلق عند الاصوليين على المجموع وعلى كل جزء منه
لا حاجة الى ايراد هذا السؤال والجواب لان المراد من ذكرها التوضيح للسؤال
الذي لا يذهب عنك انه لا مستل للقول للتمام الاصولية السؤال الاول فانه
ناش من جوابه متفرع عليه وتندر ان الاصل يستلزم تندر ان العرف كالان
قال بالمعنى الثاني **اولا** فاما قال بالمعنى الثاني مع انه مذكور اولاً بقوله في ما سألنا
لفرض الاصول بكون المراد بما نقل آه والمعنى الاول مذكور ثانياً بقوله وعلى طوله

ما دل عليه سابق كلام المقصود المراد بان نقل آه لان كونه مذكوراً اولاً انما هو بالنظر
الى القرآن واما بالنظر الى الكتاب فانه مذكور ثانياً لانه ذكر قبل ذكر المعنى
الاول للكتاب بقوله غلب على كتاب الله ثم ذكر المعنى الثاني بقوله ثم لا من
الكتاب والقرآن يطلق عند الاصوليين **قال** فيلزم عموم المشترك **قول** لا خفاء
في انه انما يلزم ذكر من كونه حقيقة في البعض كما انه حقيقة في الكل ان لو اطلق
لفظ القرآن في موضع واريد به الكل بخصوصه في ذلك الموضع وذكر غيره لان
ما ذكره فلا حاجة في دفعه الى تدقيق ذكر **قال** ليس من كونه **اولا** شبهة في
الامر كذلك لكن الشان التنظير والتشبيه في قوله كما انه حقيقة في الكل فانها
ظاهرة في كونها من واحد واحد وليس كذلك فلا وجه لذلك كما لا يخفى **قال** فيكون
في الكلام السبق **قول** في معنى الموضوع الاخير يكون حقيقة في كل واحد من الكل
البعض على السواء باعتبار ذكر العام وارقان الخاص ومن ادعى ان كونه حقيقة
لا بخصوصه بذكر الاعتبار بالنظر الى البعض حيث قال كونه حقيقة في البعض باعتبار
اطلاق العام وارقان الخاص لا يخصه لا بناء كونه حقيقة في الكل المشترك بينهما
فتداسا في التورية بهذا العام وتقرير ذلك الكلام **قال** ولا يكون من عموم المشترك
في **شيء اخر** في شرح التخصيص اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوص
باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا رابت زيدا قلت رابت انسانا
او رابت رجلا فلفظ انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد دفع على
زيد في الخارج انتهى وفيه بحث وهو انك اذا قلت رابت انسانا تريد به ما
تعلق به رؤيتك وتعلق الرؤية هو الفرد الموجود في الخارج كين فان المعنوم
الكل عبقري لان يتعلق به الرؤية فلفظ انسان او رجل في المثال المذكور يستعمل
في غير ما وضع له بلا شبهة بقي معنا موضع بحث آخر وهو ان زيدا اذا اعتبر لا بخصوص

في عرف الشرع

بمعنى الاتجاه للسؤال في حاجة الى بيان
حقيقة الحالة في الجواب والداخل
بالصواب مستعمل

الواحد ضروري وحسب

على ما افصح عن قوله ما عرفت
وضع واقعة

لا يعم عن سلب لا ساقية لالفة ولا بحسب نفس الامر فلا يكون بلاهة واما اذا
 اعتبر بخصوصه فيجب سلبه بحسب نفس الامر فينبغي ان لا يكون مجازا البتة
 من حضاير هذه السلب اذ لا يكون بحسب اللفظ فقط بل بحسب نفس الامر
 ايضا على ما حققه الفايض عند الذين في شرح المختصر وموجب هذا التحقيق اما
 لا يكون ذكر العام واردة لخاص من قبل الجاز والمشمور خلاف ذكره قال
 الشارح في الشرح المذكور بعد الكلام الذي نقل آتانا ان هذا بحث يشبه على
 كثير من المحققين حتى يتوهمون انه مجاز باعتبار ذكر العام وادراك لخاص
 ويعتبرون ايضا انه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه ومنشأ عدم
 التفرقة بين ما يعتمد باللفظ من الاطلاق والاحتياط وبين ما يقع عليه باعتبار
 الخارج **قال** فلا بد ان يقال **ان** هكذا اي بلا واية الشئ الى راسنا ما ومن نقله
 بالواو ثم قال في توجيهه تقدير الكلام فلا بد ان يحجب وان يقال لان العطف
 لا بد له من معطوف عليه فيقدر في كل مقام يناسبه وفيه زيادة تأكيد ومبالغة
 فتدارك كلب يتحال كالا في **قال** معلوم اي في العرف العام **ان** في المراد من المصنف
 معناه العرفي وهو معلوم غير الى التعريف ولزوم الدور على تقدير الاحتياج الى
 التعريف ونحو ان يقول لا دخل في هذه منه القدوة ككون التعريف المذكور
 غير حقيق فلا يتوقف انما الجواب الذي ذكره على كون التعريف غير حقيق ولا
 لان يقال انه على تقدير كون التعريف المذكور حقيقا لا يكون المراد منه معناه
 العرفي او لا يكون ذلك المعنى مستغنيا عن التعريف لان الاول يحكم والثاني
قال فان انما الجواب يتوقف على هذا **ان** في نظر لان الجواب المذكور يتم بعدم
 كون التعريف المذكور حقيقا ولا يتوقف على كونه من قبيل تعيين احد محتملي
 اللفظ الاول اعم من الثاني لتحقيقه بدو في اذ انما ان التعريف لفظيا فانه

محتاج

فانه ايضا يندفع المخذود المذكور فيتم الجواب بلا اذ يتبين **قال** تفسير
 لفظ القرآن او الكتاب **ان** واما **قال** تفسيره ولم يقل تعريفا لان المراد المتبادر
 منه التعريف الصريح والمراد منها التعريف اللغوي على ما بينه بعض قول
 غير انه عن سائر الكتب او الكلام الازلي عليه ونبه بذلك على ان مراد المصنف
 التعريف في قوله ان هذا التعريف من اي فرع من انواع التعريف التعريف اللغوي
 لا التعريف الصريح لان قوله هذا تعريفي احد محتمليه باياه وبهذا انفسا واما
 ظاهرا كلام الشارح فيمر بان المذكور من قبيل التعريف اللغوي الذي فيما سبق
 تعريفا اسبا كن كلام القدر بل ان لم يكن من قبيل ما في الاصطلاح تعريفا
 اصطلاحيا متوهمين احد محتمل اللفظ الذي قد علم السامع وضع اللفظ لهما
قال غير ان **ان** في الكتاب والقرآن على سبيل البدل لا مسامحة فيه كآدم
 لان المراد منها المعنى بقرينة اضافة اللفظ اليها ولا في وجع التعريف المضاف اليه
 كما في قوله تعالى اولم خذربا فانه رجس على ارجح القولين في تفسير **قال** نحو ذكر
ان **قال** في التفسير عنه عليه السلام فلا بد من معرفة ما سمي **قال** لا يقال **ان** لان
 ان يعم هذا ويقول لا يمكن في تعريفيه بالا شأنه لا نأقول يجوز تعريفيه بالا
 مستلزم للعلم بالنامية وهو مناف لما فرض من جهالة ما سميته جهالة مخرجة
 الى التعريف الحقيقي **قال** فانه موقوف على معرفة **ان** في بحث وهو انه ان ارد
 توقفها على معرفة ما سمي القرآن باكفنه فلا ثم ذكر ولا دلالة فيما ذكره بقوله
 انه لا معنى له عليه وان ارد ان توقفها على معرفتها مطلقا اعم من ان يكون باكفنه او
 بالوجه فليس كونه لا يجدي فنعما اذ لا يثبت لزوم الدور فانه على تقدير توقفها
 على معرفتها باكفنه **قال** انه ايضا **ان** في نظر ايضا يجب محو ما لان في التعريف
 السابق عيان القرآن المذكور صريحا فلا وجه لان يقال ان ما ذكره هذا التعريف

ادرك العطف او يقول ان المراد من
 تفسير اللفظ هو ما ليس ما هو
 المعروف من بيان ما هو في اللفظ بل
 يتبين المراد منه بتعيينه عن غيره
 وعلما انه من قول التعريف وان لا
 للتعريف لا بد وان يكون مساويا
 للمعروف وان لا يكون من نفس
 ما ذكرناه في كتابنا السابق الى
 بعض الامام **مسألة**
 التوهم

لا الذي ذكره في ذلك التفسير عبارة عن الكتاب والقرآن ثم لو قيل لانه ايضا
 ينفي لفظ الكتاب والقرآن لان الوحي المتلوه عبارة عن كتاب بناء على
 ان التفسير في الوحي للهدى والهدى الكتاب والقرآن ولا بد من لفظ على هذا
 والا لا يخرج من هذا التفسير لصحة ما عليه يكتب فيه ساير الكتب السماوية
 الصفا الالهية وبما تبين ان اللفظ السابق في النظم من سوا النظم وما وقع في
 بعض النسخ لفظ المرافف مقام البيان لا يخرج عن مساحته لعدم التوافق بين
 لفظين من المزد والمركب **قال** ويخرج مسوخ التلاوة **اولا** ما خضع لزوم بالآلة
 بالبيان لان الخارج بقيد المصاحف على تقدير معناه الاصطلاحي ليس الاضداد
 لان الاحاديث الالهية تخرج بقيد المتقول بلفظ وكتب تخرج بقول البيان
 والقرآآت الشافعة والاحاديث النبوية تخرج بقيد التواتر في تقدير
 حل المصحف على معناه اللغوي لا يحصل الاحتراز به عما نحت تلاته فيحتاج
 الى تحصيل ذكر الاحتراز من قيد فلذلك يفرض له خاصة فان بقاء الباطن من
 النبوة على حالها يقتضي السكوت عما يتعلق به من الفوائد ومما اذنع ما
 قيل لا وجه للاقتصار على حروجه فان ساير الكتب السماوية والاهاديث
 الالهية والنبوية والقرآآت الشافعة ايضا واجبة للخروج فلو قال ويخرج
 مسوخ التلاوة ونظاير ما نقل الينا لكان احسن خروج الاهاديث النبوية
 ما نقل او المراد بما نقل ما نقل على انه كلام الله وسائر الكتب الالهية بالبيان
 والاحاديث الالهية والنوازل ومسوخ التلاوة بنواتر ثم انه لم يحسن هذا
 الناقل في قوله لكان احسن لان مفهومه ان يكون في صوت الاقتصار ايضا
 حسن وقد ابطال وجهه في صدر كلامه فلا يستقيم اول كلامه مع آخره ثم انه قال
 ولا يبعد ان يقال اراد بمسوخ التلاوة معناه ما يشمل ساير الكتب السماوية

من قال في ذلك
 في التفسير
 في التفسير
 في التفسير

السماوية لان تلاوتها مستوفى ايضا وفيه نظر لان انتباه تلافه ساير الكتب
 السماوية كلها غير مسلم فان منها ما لم يطبق عليه التفسير والتفسير لعدم احتمال
 على الحكم اصلا كالزبور فانه مواضع ومضامع وليس فيه شيء من الاحكام فلا يؤ
 للقول بانتباه تلاته لان موجب ان يكون انتباه تلاته وهو بمنزلة عن ذكر
قال فلا يحسن في التفسير **اقول** نعم لاحسن فيه كل فوات الحسن اعرف من قوت
 الهية الا ان لم على تقدير كون التفسير دوريا فلا وجه للرجوع الى المذكور **قال**
 فان قيل فليس الاصول في **اقول** حاصله دفع لزوم الدور بطريق آخر وسواء التفسير
 للاصوليين والمعرف عند مع المصنوع الكلي فاللازم من ذكر المصحف في التفسير
 لتوقف معرفة القرآن باللفظ المذكور على معرفة المصحف ومعرفة المصحف لا يتوقف
 على معرفة بل يتوقف على معرفة القرآن باللفظ الآخر فلا دور ومن قال ان الدور
 مدفوع لان الاصول لا يعرف الا المفهوم الكلي ومعرفة لا يتوقف على معرفة
 فقد اخطأ لان التاخر يتوقف معرفة المفهوم الكلي على معرفة المصحف التاخر يكون
 التفسير المذكور له ضرورة ان المصحف مذكور في التفسير المذكور ولا معنى
 لانها لان بين الكلام على ذكر **قال** قلنا لا سلم **اقول** اشار بقوله وكولم يمنع
 امكان معرفة المجموع التام حقيقة بدون معرفة المفهوم الكلي بناء على
 احتمال ان يكون ذلك المفهوم الكلي من ذاتيات المجموع المذكور وانما قلنا بناء على
 احتمال ان يكون صدق ذلك المفهوم صدقا عرضيا وانت خير بان اللاحق بذكر
 الوجه لا يناسب المقام لان مجرد الاحتمال يكتفي في انتفاء التفسير على ان
 ثبوت كل المقدمة بين ثبوت ان معرفة المجموع التام حقيقة موقفة على معرفة
 المفهوم الكلي لا يمكن في لزوم المحذور لان معرفة المصحف لا تتوقف على معرفة حقيقة
 القرآن بين المجموع التام تفصيلا فيحتاج الى معرفة ذاتياته فيتوقف على معرفة

ومن قال في ذلك
 في التفسير
 في التفسير

المفهوم الكلي فليزوم المذكور المذكور ثم ان ذكر المنع الضمني خارج عن قاذون
 المتأخر لان المعترض يلزم الادور مستدل وطبقته الاثبات وسوا الجواب
 من طرف فلا يجوز له ان يتمكن فيه بالمنع فان المنع وطبقته من يجيب عن لزوم الادور
قال بالتحقيق **قول** اعلم ان اشتراك الكتاب بين الكتب لاشتراك معنوي كاشتراك
 الشيخ بين افراده بخلاف اشتراك القرآن فانه اشتراك لفظي بين المعنيين المذكورين
 كاشتراك بين معانيه الموضوعية فالعرف المذكور على تقدير كونه للكتاب
 لا يكون تعيينا لاحد معني اللفظ كما انه يكون كذا كذا او كان تعريفنا للقرآن بل
 يكون تعيينا لبعض افراد مفهومه الكلي ثم انه ليس من قبيل تفسير اللفظ
 فالشارع اصطلاحا يصيب في عدم الفرق بينهما حيث قال فيهما ان جعل الفرق
 المذكور تفسير اللفظ الكتاب او القرآن وتخير المسمى سائر الكتب آه وتظهرها
 يمكن تفسير اللفظ بتعيين احد معنييه المختلفين **قال** اي تميزه بخلافه **قول**
 لما كان المبدأ ومن عبادات الشخص تعيين الشخص وكان ذكرها في الامراد
 المعنى لان المختار دعته على ما صرح به بقوله على ان لفظ القرآن علم للمعنى
 الكلي صرفه عن الاصطلاح ليجل الشخص المذكور على معنى التميز الشامل لتعيين
 احد المعنيين سواء كانا كطين او جزئين او احدهما كلياً والآخر جزئياً ومن ثم
 ان حمل الشخص المذكور على تعيين الشخص مخالف لقوله فهذا تعيين احد محله
 ان فقدوهم كالايجز **قال** كان في قوله عليه السلام **قول** ذكر الصغالي فيما جده من
 الموضوعات ان هذا الحديث موضوع قبل ومن الجواب ان السنة استدوابه
 على عدم خلق القرآن والخصوم اجابوا عنه بان المخلوق بعينه المقتري ولم يتفقوا
 كونه موضوعا وعندي محل النجس حكم الصغالي بان ذكر الحديث موضوع
 ان اصل السنة والخاصة تمسكوا به في مطلب جليل وخطب عليهم ثم به البولي والخصوم

وانما علة ذلك ان السكت
 في الكلام لا يكون
 في الكلام

والمفهوم ان تمسكوا به في جوابه للتأويل والصرف عن الظاهر ولم يقدر على
 التفوق بالظن وهذا اقوى دليل على صحة الحديث المذكور وشهرته فيما بينهم
 بحيث لم يبق مجال الظن فيه والاظهار فانه لو كان فيه نوع ضعف لما حاز عادة
 سكوت الخصوم او غفلتهم مع كثرتهم وزيادة تتبعهم احوال الرواية وكال
 قدرتهم على الوقوف على احوال الاحاديث المروية لقربهم من ما أخذها من الجمل
 فالحكم بان الحديث المذكور موضوع بشكل **قال** مضافا للسكوت والآفة
اول مضافا لكون الصفة للسكوت ثم وموللافة سكتة لان السكوت ترك اللفظ
 مع القدرة عليه لانكر ارادته فيجوز ان يريد التكلم التكلم فيحقق تكلم
 الصفة ولا يتكلم فيجيب عنه السكوت مع تلك الصفة ويمكن ان يقال انه ساج
 في عيان السكوت حيث اراد بها عدم اراقة التكلم لامعناها الحقيقة ومن قال اراد
 بها يعني بالسكوت والآفة الباطنيين بل لا يريد في نفسه التكلم ولا يقدر عليه
 فانه زعم ان للسكوت حقيقة فزدين ظاهري وباطني ولا يخفى فانه **قال**
 عيان عن **قول** العباد لفة تفسير الرؤيا يقال عبرت الرؤيا عيان اي فسرنا
 فسميت الانفاذ الدالة على المعاني عبارات لانها تفسيرية الفهم الذي هو مستور
 لان المعبر يفسر ما هو مستور وهو عبارة الرؤيا ومع كون الكلام لحادث عبادات
 عن ذكر المعنى الذي انه يفسره كما يفسر الفاظها المعاني التي قصد فاما ومن قال
 من كونه عيان عنه عقلا دلالة الاثر على مبداء فان السكوت الظاهري في الآفة
 كما يدل على مبداءه تقابل العلم والقدرة والارادة كذكر الكلام اللفظي الباطني
 تعالى يدل على مبداءه تقابل سائر الصفات فقد تكلف حيث اخرج العباد عن
 مدلولها الوضعي وحملها على المعنى العام وهو دلالة الاثر على مبداءه فانه مماثل
 عن معنى العباد **قال** الا اننا نقول التعريف **قول** هذا الجواب مخالف لما ذكره في توجيه

اللفظي

لا بد وان

قول صاحب الكشاف لكلماته ان ذكر الشئ بغير لفظ الموضوع له والتعريف
ان يذكر شيئا يدل به على شئ آخر حيث قال القصد لا تعريفها في بعض
ذكر الشئ بغير لفظ الموضوع له شامل للمجاز بل لا يميز احد ما عن الآخر وهو
الحالفة بين الهمامين ظاهر ولان ما ذكر في فان المقصود اذا كان غير مقصود
عن معلوم آخر محض من كنه فيه ذكر غيرة عنه ولا حاجة الى ذكر قيود لا دخل
لها في ذكر التمييز انما الحاجة الى ذكر ما عند القصد لا التمييز عن جميع ما عداه
ولكلام الحق توجيه يستفاد عليه ان شاء الله **قال لا بد وان يساوي اول**
الواو عطف على متقدم لانه لا بد ان يقصد على المعرف وان يساوي ولا حذف
المعروف عليه عمل في المعطوف عن الضمير اليه اهم القاسم وهو فان في تعريفه لا
لا بد وان يساوي فقد تعسف كاللحن في تحريكه فكل الاول انما كيد
اللفظ بين اسم لا وضو وليس شئ على ما يستفاد عليه عن قريب ثم ان ما
ذكر في تعريف الاصل والافتيار الشايع على ما بينه ثم عدم شرط صحة التعريف
بما ولا احتمال لان يكون متبعا على ان المساواة شرط لوجوه التعريف لان قوله
لا بد بانابه او لا يكون بد عنها حيث يقع التعريف بدونها عند الحق فلا بد في
المعنيين تزيد فان قلت لا يكون التعريف في من قبيل التعريفات المصطلحة
لعدم الجواز المحو الى التعريف المصطلح لاس جنة الحذف ولا من جهة اللفظ
فلا حاجة الى رجاء شرط المساواة بذكر القيود التي لا حاجة اليها في ما هو المقصود
من التعريف متناقض نعم لا يكون التعريف تقريرا مصطلحا ويكون القرص
من تعيين احد محتملي اللفظ بذكر ما يمتنع عن الاحتمل الا فر كن لما كان ذكر التعريف
بما او التعريف الاسمي للمعرف ودعي فيه شرطا في التعريف المصطلح فذكر
ساير القيود لتحصيل شرط المساواة اللازمة للتعريف الاسمي وبالجملة ان ما او

اوردته تعريف اسمي في الحقيقة لكن لم يقصد به تعريفها بل قصد به تعيين احد
محتملي لفظ الكتاب او القرآن فمن حيث ان تعريف اسمي في الحقيقة ودعي فيه
شرائط التعريف فذكر القيود المعبرة في تحقق مساواة للمعرف ومن حيث
انه لم يقصد به تعريف الحاسية كون الحاسية معلومة بدون لم يقال من ذكر
المصنف فيه فتأمل وقوله لا بد يجرى مجرى لامحالة ومن البعد ومعد لا بد
وموسوعة ما بين اليد والجنب كان المراد لامة ولا تجوز وكان الواجب ان يقول
لا بد ان يحذف من فاذا قلت لا بد من كذا فان تصاب بدله وضع من كذا ولم
يتعلق من بيد كالتعلق بخير من قوله لا خير منه كانه لا بد لو كان كذا لكونه بد
ولم يجر غيب كذا قال الامام المروزي في شرح لامة ومن يشر بالاعداد لا بد ان
ومن قوله وكان الواجب ان يقول لا بد ان يحذف من ظهر ان في ما نحن فيه محذوف
فحين كونه للمصنف ولم يحذف آخر ما **قال** على ان الشئ لا يحذف **الاول** لم ير انه لا
ينبغي التحديد لانه ظاهر الفساد بل اراد انه لا يحذف لان يكون موصلا الى معرفة
بشخصه وقد بينه الشايع على ذكره في تعليقه لان محل حذف اذ يد عليه ان
اراد انه المحذوف كما هو الظاهر من تعليقه لا يتم اذ لا يلزم من انتفاء
المحذوف المصطلح انتفاء التعريف وان اراد به التعريف المصطلح مطلقا حذا
كان او سكا كما هو الظاهر بحسب المقام لا يتم التعليق لان المذكور فيه المصطلح
والشايع وقد علم هذا الخلل فينبغي في ترسيم كلامه وتبيين مراده ولكن اتسع
المرجى على الراعي حيث لم ينطبق تعريفه على الواقع وتقصيل ذكره على المحذوف
على التعريف المصطلح مطلقا القريبة المقام وتكلف فيه في توجيهه التعليق
نصحي الى تقدير حيث صحت هكذا ان المحذوف التعريف المصطلح مطلقا لا يفيد
ذكر لان غايته ومولاه لا يفيد واذا لم يفيد مع كونه محل قدم غير الاولى

بقرينة

ولا يذهب عليك انه ما فيه من التكلف الظاهر غير تام لان كون الحذف التام للحل
غير تام فان الرسم التام الشتمل جميع الذاتيات والعرضيات لكل منه على ما مر
قال كالتعبير عنه بذكر العلم **قال** وذكر مثلاً اذا جاء رجل من الحج وادرس ان تعرف
من موفنا لث عنه فقل هو من لا يحصل كذا العلم بان الجاني من الحج من هو
بالتعبير عنه بذكر العلم وبذا ظهر فساد ما قيل فيه بحث لان السامع ان عرفت ذكر
الشخص وكونه مستقي باسم العلم قبل سماعه لم يحصل له معرفة به لاستماع حصول
الحاصل وكذا ان لم يعرفه وكونه مستقي به قبل ذكره لا يثبت انهم اللفظ بالعلم
بوصفه **قال** مقومات الشيء **قال** اراد بالشيء الشخص يدل عليه قوله مستحضرة
والمراد بالمعنى ما له دخل في المقام وقوام الشخص باجزاء حقيقته ولا دخل فيه
للتشخيص فان تأثيره في التعيين والتمييز لا في المقام ومن غفل عن هذا **قال**
اراد بالشيء ماهية الشخص واراد به الشخص على حذف الصفات اي ماهية
الشيء والا فالشخص من مقومات الشخص ولا يشتمل عليه لحد التام **قال**
مركب اعتباري **قال** لا اعتبار به سميها مقابل الحقيقة وقايدته الوصفية
الاشارة الى سهولة الاطلاع على اجزاء المركب لا مقابل الوجودي كالتقدم
وقيل انما حكم بكون الشخص اعتباريا لكون الشخص الذي هو مركب اعتباريا
لان المركب من الاعتباري وغيره اعتباري لوضوح فساد ما كان من يقول
كون الشخص من الشخص لا يقول باعتباريه ومن يقول بكونه اعتباريا لا
يقول باعتباريه واما الجمع بين القولين بين القول باعتباريه والقول بحقيقته فلا
ان يصور من عاقل ولا يفقد من تسليم صحة توصيف المركب به صانع لا يجد
لشئ في المقام كالا يخفى على ذوي الاقدام **قال** وهو مجموع الماهية والشخص **قال**
لا خلاف ان التركيب بهذا الوجه متحقق في كل شخص لا تشخص ايد على حقيقة

المعنى من

الاعتباري
الاعتباري
الاعتباري
الاعتباري
الاعتباري

ج

حقيقته ضرورة انه لا يكون الشخص دخل في ماهية ذلك الشخص وكل ما له دخل
شيء فهو دخل في ماهية ذلك الشخص وقيل معنى ماهية مركبة عن حقيقة وشخصه ومن
انبت للواجب تعالى تشخصاً زائداً لا بد له من القول بدخول ذلك الشخص في
مركب اعتباري محمول على الماهية وافقه الجزئية فان كان بعض الشخص مركباً اعتبارياً
يكفي لبعض القاعدة الكلية وهي ان الشخص لا يوجد اصلاً اذ لو قل على الاجاب الكلي
لم يستقم في الواجب تعالى لان تشخصه وان كان زائداً ما يثبت عنه ناكته غير داخل
في ماهية اذ لا قابل في التركيب فأتجه عليه ان يقال ان اردت ان لا قابل بالتركيب
في ماهية الواجب مع حقيقة فسلم ولكن اللازم على تقدير دخول الشخص في ماهية الواجب
التركيب في ماهية التركيب في ماهية حقيقة وقد عرفت الفرق بينهما وان اردت
انه لا قابل بالتركيب في الواجب سواء كان ذلك تركيب في حقيقة او ماهية فغير
مسلم فان القابل من ماهية تشخصه ماهية لا بد له من القول بالتركيب في ماهية
ما يثبت ان قابل نقول ان القول بالماهية قول باللازم مع فلا حاجة بنا الى نقل
التشخص بالقول الثاني من القائلين بالزيادة فان قولهم بالاولى كلف به نقلاً فيه
وان اردت ان القول بالتركيب الواجب وان كان ذلك التركيب ماهية خطأ
في صفة لا ينبغي به القول فلا كلام فيه الا انه لا يجدي نفعاً لان الكلام في
تحقق القول المذكور من القدم لا في صحة خطائيه كما لا يخفى **قال** تعريف المركب
الاعتباري **قال** اراد باللفظ ما هو المتبادر منه يدل عليه قوله في الكلام في
لغة الحقيقة فان مقابلة لغة الحقيقة مع التوريق للفظ الاستمعي فالمنع الضمني الذي
اشار اليه بقوله ولو سلم متعلق بالمقدمة الاولى ومعناه لانم ان تعريف المركب
الاعتباري لا يكون الا لفظياً لا بالمقدمة الثانية فقط ففقد اخطاء واذا
تعذر هذا اخطاء من قال انه يعني قول الشارح ولو سلم اشارة الي منه قوله

والكلام في لغة الحقيقة دون قول تعريف المركب الاعتباري لفظي لانه مسلم لا
يمنع ومقرر لا يرفع وكذا من قال يحتمل ان يحتمل اللفظي والحقيقي على المعنى المتعارف
ويكون قوله لو سلم اشارة الى معنى مقدمة الاولى وتحتمل ان يحتمل اللفظي على الاسم
والحقيقي على ما يكون تعريفه لوجوده كما هو في المعنى والشايع في قوله لو سلم
اشارة الى معنى المقدمة الثانية اذ لا دليل في كلام اصحاب هذا التعريف
على ادعائهم انه تعريف حقيقي **قال** فجموع القرآن مركب اعتباري **اقول**
هذا يخرج في ان لا من الاعتبار ما يقابل للحقيقي لا ما يقابل الوجودي لانه
اراد بالجموع جموع الفاظ القرآن لا جموع ما فيه القرآن وشخصه يدل عليه قوله
والى ما ذكر في شخصه من التكلفات دلالة ظاهرة **قال** في لاجابة **اقول**
يعني على تقدير ثبوت ان التعريف للمركب الاعتباري لا يكون الا لفظيا لاجابة
الى ساير ما اذ يكفي في ان يقال ان القرآن مركب اعتباري وتوحيده المركب
الاعتباري لا يكون الا لفظيا فتوحيده القرآن لا يكون الا لفظيا و
من سمننا تبين ان المنع الضمني متعلق بالمقدمة الاولى قطعاً ودرجات
متعلق بالمنع والتسليم لا يكون الا واحداً وانما في ما قبل في بيان القول
لذلك كوراي حين اذا كان الكلام في لغة الحقيقة ولا شك ان جموع القرآن مركب اعتباري
كفي ان يقال ان القرآن لا يجوز لانه مركب اعتباري وهو لا يجوز باطناً للحقيقي
فلا يبقى حاجة الى ما ارتكبه المنع من التطويل انتهى وذكر ان اذار كفاية
ما ذكر على المقدمة الثانية ان تعريف المركب الاعتباري لفظي ضرورة
انه على تقدير عدم صحة لا يتم قوله وهو لا يجوز بالحد الحقيقي فلا بد من بناء الكلام عليه
بصرف الاشارة في قوله في وقت ثبوت **قال** ان ذكر معهما العرضيات
اقول فان قلت ان ايراد العرضيات الشخصية او الشاملة لهما فلا حاجة

يعني من جهة اللفظ والمعنى لما
فاده من جهة اللفظ فقط واما
فاده من جهة المعنى فلا ما ذكر

حاجة للقطع بعدم وجوب وادام صحتها لان العرضيات الشخصية لا يمكن ان ايرادها
عن الحدود الشخصية وان امكن من ايرادها عن الممتدة فيجب وادام صحتها التي ذكر
فيه تلك العرضيات على الحدود وان ايراد العرضيات الغير الشخصية فلا وجه
للتفويض بين شقي الترتيب في بيان الفاعل لان الحدود المذكورة في الشق الاول
مشتركة بينهما قلت تختار المثال ونقول ان العرضيات الغير الشخصية
ما يستلزم الشخصية وان لم يكن سبباً له فمقتضى ذلك في ما لا يحصل التميز
في الجملة فلا بد من بيان فالاول للشق الصغير الفاعل المذكور في الشق
الاول **قال** فلا يكون هذا **اقول** ايراد بالحد ما يمكن جامعاً ومانعاً سيما
اصطلاح اصل هذا الفن لا ما يتركب من الذاتيات على اصطلاح المنطقيين
فلا مانع من العرضيات فيه ومن قال ان العرضيات الشخصية من
ذاتيات الشخص وطرفيتها انما هي بالنسبة الى الممتدة فمقتضى ذلك لا
خفاء ولا نزاع في طرفيتها من مزية الشخص انما الشأن في نفس الشخص
فالقائلون بكونه وجودياً يذهبوا الى قوله في مزية الشخص **قال** العرضيات
الشخصية **اقول** ايراد بالشخص التبعين بحسب الخارج فلا ينافي احتمال الشركة
فيه بحسب العقل وبالشخص ماله دخل في الشخص بهذا المعنى فاد بالاشخص
المتعين في الخارج بقدرته ان الكلام في تحديد الشخص بهذا المعنى ولذا ذكر **قال**
ولحق تقدير هذا النظر وبهذا اظهر في ما قبل ذكر العرضيات الشخصية
لا يشخص الحدود ولا احتمالها عند العقل ان يكون لا فرق واجب بان الفرض
منه مرة قوله المستدل لا مكان من ايرادها فهو كلام الزام لا تحقيق **قال**
لا بما يفيد بعينه **اقول** فانه قلت ان لاداء الممتدة بحسب العقل عن جميع
ما عداه كيف يتميز بحسب الوجود عنها قلت لا بعد فيه بان انضمام

القيود قد يبلغ الي حد يحجز القيد في فرد معين ويمتنع صدوقه عن فردين
للاحبب للناج فقط بل بحسب العقل ايضا مع بقاء الابرهام فيه بحسب
العقل كما اذا قلت الذي جاء في اليوم وصدقه قبل كل احد فانه
يمتنع صدوقه على شخصين في الناج والعقل لا يجوز ذلك ضرورة ان القيد
المعتبر فيه انما هو الصدوق على كل احد ويمتنع صدوقه في زيد مثلا ومع
ذلك فيه ابرهام الكلية لبقاء تجوز العقل ان يكون ذلك غير واحد لا غير
واقبال الشركة المعبرة في الكلية يعم هذا الجواز وبهذا التفصيل انصح
فاد ما قيل انك اذا قلت في جواب من زيد زيد الذي جاء في اليوم
وصدقه قبل احد افاد تميزه بحسب الوجود اذ يمتنع ان يوجد في الخارج شخصان
موصوفان بما ذكر لا بحسب العقل اذ لا امتناع فيه بالنظر اليه وذلك ظاهر
وان ضفي على من قال ان لا اذ لم يميز بحسب العقل كيف يميز بحسب الوجود
من جميع ما عدا انتهى حيث اخطأ في اذ لا امتناع فيه بالنظر اليه
وذلك ظاهر مرتين مرة في حكمه بعد الامتناع فيه بالنظر الي العقل ومرة
في وصفه ذلك الحكم بالظهور **قال** **اراد بالشخص التعيين بحسب الناج** اتم
يحصل بالاشارة **اقول** اما حصول امتياز عن جميع ما بحيث لا يمكن انكاره
بين كثيرين بحسب العقل بالاشارة فظاهر ضرورة ان في الشار اليه
ما يمنحه العقل عن تجوز شركته بين كثيرين والتعبير عنه باسم العلم يشارك
الاشارة في افادة تلك المعرفة دون المعرفة المراد منها ومن ذهب عليه
هذا الفرق توهم المناقاة بين الكلامين على تقدير ارادة للفرق للفرق شتم
انه قال لا غير تاليه للفرق المذكور ودفعاً لذلك اليوم الى الله الاضافي و
العجب انه بعد هذا كيف ذهب اليه من قال لله اضافي بالنسبة الى التعريف

التعريف فلا ينافي فيه سابقاً بالاشارة او بخلافه وكذا الكلام في قوله
الله اذ موفى كل منهما موقوفة على الاشارة انتهى علان عبارة المعنى
لا يقبل التأويل لان التوقف لا يستعمل كالموقف في الحقيقة والاضافي كما لا يخفى
قال فاعلم ان القرآن **الاقول** وتفصيل ذلك ان القدم ترددوا في
ان القرآن هو العبارات المحصورة المشتملة على الهيئة المحصورة والنظم
المحصورة ليس الآخرة فلو نظر عن خصوصية الى ال او من مضمون خصوصية
الحمل الاول الذي هو جبرئيل عليه السلام مثلاً فعلى الاول نقول ان المقرو
بالاسم الى ال فيهما موعين القرآن وانما جاء التعداد من الى ال من
غير تأثير لها في تعددات القرآن وشخصاتها المعبرة فيه على هذا الوجه
وان اجترأ بزيد المشفق فان تعدد الامكنة والازمنة لا يقدح في
شخصيته ولا يفتق تعدد بحسب شخصية المعبرة فيه وان كان زيد من
حيث انه في هذا المكان غيره من حيث انه في ذلك المكان بالحقيقة هذا
العود راجع الى تعدد المكان لان يكون في ذاته الشخصية تعدد فكذا
القرآن في هذا المعنى وان كان بينهما فرق من وجه ومكان شخصية زيد
يتمو الشركة فيه وشخصية القرآن على هذا التقدير لا يمنع الشركة فيه فان
فان القايم بهذا اللسان قرآن وكذا القايم بهذا اللسان كما ان القايم
بلسان جبرئيل عليه السلام قرآن وليس سوا من انتقال اللسان في شيء
ومن سوا حمله في محلين في زمان واحد ولم يقع حلول زيد في مكانين
في زمان واحد وانما هي الشخصية المعبرة فيه انه وصل في خصوصية الى صد يقبل
ان يكون عبارات اخرى وعامة في اخر بل من حيث لا يقبل التعداد
لاحب الى ال ومع قولنا ان القايم بهذا اللسان موعين القرآن

القيام بلسان جبرئيل عليه السلام او بلسان آخر موعليه من
حيث القرآنية وان كان غيره من حيث المحل وهذا كما ان زيدا
انسان وعمر وانا كذلك نقول القيام بهذا اللسان و
القيام بذلك قرآن وكما انهما متحدان من حيث الانسانية وكذا
مذان متحدان من حيث القرآنية فيظهر لكل من هذا ان شخصيته
بمعنى لا ينافي كليته على الوجه الذي قرئناه ولم يلزم ايضا انتقال
عروض عن محالها اصلا ولا موشية من اعيان الاحتمال الاول واما
على الاحتمال الثاني فنقول ان القرء القيام بهذا اللسان ليس عين
القرآن القيام بلسان جبرئيل عليه السلام لانه اعتبر في قرآنية خصوصية
المحل فلا يكفينا القيام بمحل آخر عين ذلك بل يكفينا بمحل اذا
جاءت العبارات المخصوصة عن خصوصية المحل يكفينا بالبلد امر او
بالذات مشتركا بينهما الشك في الانسان بين زيد وعمر وعلى
سواء ليس الامر الكلي المشترك هو القرآن بل العبارات المخصوصة على
مبنية مخصوصة امر كل لها افراد احد تلك الافراد الذي هو القيام بالمحل
الاول من حيث هو قيام به هو القرآن وعلى الاول الامر المشترك و
القرء القيام بكل محل فرد له وعلى هذا التقدير ايضا لا يلزم انتقال
الاعراض فان القرآن قيام بالمحل الاول لم يتعلل والقيام بالسنة
امثاله ثم ان ما ذكره في تعريفه من الاوصاف شديدا الانطباق على
الاول واذا اردنا تطبيقه على الثاني اجبنا الى تكلف بان نقول
القرء القيام بهذا المثال مثلا وان كان مثل القرآن لا عينه لا
تتفاء خصوصية المحل المعبرة في قرآنية لكن لا فناء في ان القرآنية لا

التي هي وصف اللفظ انما هي الركن الاصل فيهما الصوابين الخ مقسوم
العبارات المخصوصة وخصوصية المحل التي هي بالانسان تابع للاول على
مالا يخفى وبالنظر الى اتحاد الجزاء الاصل وصفه بتلك الاوصاف وبهذا
الاعتبار يكفر من انكر قرآنية المقرء باللسان فان متوجه الانكار
هو خصوصية العبارات المتضمنة على حسن اسلوب المخصوصية المحل بل
قلما يخطئ به ان انكر من التوقيف والافا القيام باللسان لا يكون عين
القرآن على ما عرفت وبعبارة القدم وكلمة الشرح واصحابه تنادي
على حقيقة الاحتمال الاول للاجماع على ان سورة البقرة التي قرأها من يد قرآن
يكفر منكروها ويجوزها الصلوة ويحرم للجنب ولما يرضى قرأها مع ان
الصلوة لا يجوز الا بقراءة القرآن بالنظر القاطع والاجماع من اهل العلم
وكذا لا يحرم للجنب الا بقراءة القرآن الى غير ذلك وكفاك حجة على حقيقة الاحتمال
الاول وضعف الاحتمال الثاني احتياج النسخ الى ذلك التكلف وانما اطيننا
الكلام في هذا المقام لانه من مهام المرام **قال القيام بلسان جبرئيل عليه السلام**
اقول اراد اجراء الكلام على المتعارفين فيما بين الانام من ان اللفظ يعوم
بانسان المتلفظ والافاء الحقيقة قائمة بالهواء الحامل للصوت وقوة
الشارح في سائر كتب **قال المحقق** فكون الشئ لا يحسن جعله **اقول** ظاهر
مختل لان كون الشئ لا يحسن جعله لا يلائم دليله بل يجعل دليله وموان
الشئ لا يحسن لانه لا يمكن معرفته الا بالاشارة ونحوها دليله ويقال
ان القرآن لا يحسن لانه لا يمكن معرفته الا بالاشارة والقرآنة وقد مر
الشارح على سائر ما ذكره حيث قال بعد ما قدمنا الدليل على ان الشئ
لا يقبل التحديد وكذا القرآن لا يقبل التحديد لانه لا يمكن معرفته حقيقة الا

بان يقرأ من اوله الى آخره ويقال سوت هذا الكلام بهذا الترتيب **قال**
 ضرورة ان الاعراض تشخص بحالتها **اقول** فقلت فواجه قول المص
 فان الاعراض ينتهت عن تشخصاتها الى حد لا يقبل التعدد والاضلال
 باعتبار ذاتها بل باعتبار محلها فقط فانه يفهم منه ان لا يكون محال
 الاعراض من جملة متخصها **قلت** اراد المص بالمص من المفرد
 الى حد لا يقبل التخصيص بعد ذكر التعدد الآسن جهة المحل بقرينة
 سباق كلامه حيث قال فتعني بالشخص هذه الكلمات مع خصوصيات
 الله لها مدخل في هذا التركيب المفرد وطاقت حيث قال كالتفسير المعينة
 لا يمكن تعدد التركيب محلها فان تعيين القصة بدون المحل ليس بمع
 التشخص فلا يفهم من كلام المص المعنى المذكور فلا ينافي ما ذكره الثاني
قال يقال من هذه الكلمات **اقول** ان الاشارة عن القراءة هي هنا
 وقد مر في قوله لا متناه معرفة حقيقة الا بالاشارة اليه والقراءة من
 اوله الى آخره تبيينها على عدم الفرق بينهما في المعنى فان الاشارة موصوفة بمع
 سواء قدمت في الذكر واخرت ولا خلاف في تقديمها في الذكر لعدم اللبس
 وفي التنبية المذكور اشارة الى انه لا قصور في كلام المص حيث قدم الا
 على القراءة وقال واما معرفة القرآن فلا يحصل الا بان يقال عوداً
 الكلمات ويقرأ من اوله الى آخره ومن العجيب قول من قال فيه اشارة
 الى قصور عبارة المص حيث قدم الاشارة على القراءة والمناسب العكس
 حيث وهم فهم عكس الاداء ومن يضل الله فماله من هاد واما ما ذكر
 من ان الواو لا تنطق بالترتيب فليس في كلام المص ولا الشرح ما يقتض
 ترتيب اصواتها على الاخر فلا يجوز نفي ما في ما قاله القائل المذكور

منه

المذكور بل لا وجه لان يذكر في مقابلة لانه لو ادعى الواو على الترتيب لكان
 تقديم الاشارة على القراءة فاسداً وليس كلامه في الفساد بل بعدم
 الاولوية **وقوله** والمناسب العكس من محله وكفى في ذلك تقديم ما وقع
 التاخير على المص اي في موضوعه او من كلامه صواباً بالغاً بول الواو حيث
 قال فانه لا يعرف اصلاً الا بان يقال سوت هذا التركيب المفرد فيقرأ في
 الخارج ايضا على تقدير تعقيبها بالقراءة بان يقال في جواب السؤال عن حقيقة القرآن
 مثلاً سوت هذا التركيب المفرد الذي يقرأه فيقرأ بعقبة ذلك القول **قال**
 ولا يخفى ان الكلام في تعريف الحقيقة **اقول** ان الكلام الذي ذكره في تحقيق الجواب
 بقوله بان الشك لا يحل كلامه لا يبرهن ان يقول ان الجواب انما يقع بتقدير
 ان لا يكون القصد الى التوفيق للحقيقة بل الى تعيين احد محتملي لفظ القرآن
 وهذه القيمة لتأنيده برفع احتمال ان يكون القصد الى التوفيق للحقيقي
 ليتقرر كون القصد الى تعيين احد محتملي اللفظ ولكنها لا تصلح لذلك اذ
 لا يرفع عما ذكر فيها احتمال القصد الى التوفيق للحقيقة انما يندفع به احتمال
 القصد الى توفيق الحقيقة والقصد الى التوفيق للحقيقة اعم من التوفيق
 القصد الى توفيق الحقيقة اذ يجوز ان يكون المقصود تمييز الموقف عما عدا
 لا بيان حقيقة وانت حين ان مرجعه الى ما ذكره سابقاً بقوله والحق ان الشك
 يمكن ان يحل الاول ذلك لم يذكر ما اراد من محله وبهذا تبين فساد ما قيل
 ان مراده ان الكلام في تعريف اللفظ بحيث يحصل حقيقة سماه من حيث
 صدق ذلك عند التام لا مجرد ان يمتاز عنه عن غيره **قال** لا يمكن موفقة
 حقيقة **اقول** افادة تلك المعرفة للغير لان الكلام في التوفيق والتحصيل
 المعرفة للغير لا تحصيلها مطلقاً اعم من ان يكون لنفسه او لغيره وانما

منه

لم يكن ذلك بالقرارة بدون الاشارة لما عرفت ان التعريف افادة العلم
 لمن لم يعلم حقيقة المعرف ما اذا افلاد فيه من امرين تصوير للحقيقة المطلوبة
 وتعيين انما المطلوبة ولو كان قالوا ان التعريفات وان كانت من
 قبيل التصور لكنها لا يخرج عن حكم معنى والاول منها يحصل بالقرارة والثاني
 لا يحصل الا بالاشارة او ما يقوم مقامها وقد عرفت فيما سبق ان
 المعرف اذا كان امر استحقاقا لا يقوم مقام الاشارة شيئا **لاخر** وبهذا
 اندفع ما قيل بكيفية حقيقة القرارة ان يقرأ من اوله الى آخره حيث يحصل
 هيئة جمعية في خيال السامع والاعادة في ذلك الى ان يشار ويقال مؤثرا
 بهذا الترتيب **قال المص** لا مشاورة في الاصطلاحات **اقول** ان المص مودة
 هذا الكلام فان القوم لم يردوا به الرخصة العامة حتى يجوز لكل احد ان
 يستعمل مصطلحات القوم على غير معانيها الاصطلاحية المشهورة فيما بينهم ويقول
 اني اصطلح على هذا او لا مشاورة فيه كيف فان تلك الرخصة يودى الى اختلاف
 كل في كل لا يخفى وكذلك قال صاحب القسط ان مخالفة الاصطلاح بلا ضرورة
 في قوة الظاهر عند المحققين وقال الفاضل الشافعي في بحث التقابل من حواشي
 شرح تكملة بديوان مخالفة المشهور من غير ضرورة مستقبحة عند المحققين بل
 ارادوا الرخصة في الجملة يعني يجوز للاحداث احوال اصطلاح غير مصطلحات
 القدماء ولا جرحه **قال المص** ابا و بناء **اقول** اراد به منها مجرد التمثيل للحقيقة
 فالبحث من صدوق على العرف وعدم صدوق عليه وما يتعلق به من الكلام بالنقص
 والابرار يجوز ان عن هذا الكلام كما لا يخفى على ذوي الافهام فلا وجه للتوقف له
قال لا يتعدو الحال **اقول** في النظر لانه كما يتعدو بتعدو الحال كذلك يتعدو
 بتعدو الزمان مع الحال الحال كما اذا قرأ شخص واحد في زمانين ولا يمكن التوجيه

مطلوب المناقشة الاصطلاح

اراد به راد الحق في حيث
 ذكر ما في شرح الكف في وقوف
 له

التوجيه بان الراد بتعدو الحال ما هو الا من التعود للقيح والاعتبار لا نه بابا
 التفصيل الاتي بغيره من حيث يقول يتلوه لا يمكن تعودها الا بتعدو الحال
 حتى اذا انضاف اليه نسخ النافذة ايضا بغير شخصه عقيبها لا يتعدو اصلا فان
 قوله حتى اذا انضاف مخرج في ان مراده التعود للحقيقة **قال المص** التاليف المخصوص **اقول**
 انما هو الكلام في حاله تاليف من الكلمات الكثيرة لانه مظنة ان يتعدو به
 تعود الحال فان عدم تعود حرف واحد او كلمة واحدة بدون تعود ظاهر فكان
 التوضيح كافيه كثرة التاليف اتم وكما اذا زاد التاليف ازادت قوة ذلك الظن
 ولذلك لم يكلف الشرح بذكر المعنى الاول من القصيدة بل قال الى آخر القصيدة
وقد لم يتنبه لذلك قال نظامه يوم ان ما ذكره يتوقف على تاليف بين الكلمات
 الكثيرة وليس كذلك لانه قلنا فقابل للرف الاول من لا يمكن تعودها الا بتعدو
 الحال **قال المص** تعود الله فظ **اقول** من حيث ان يكلف اللفظ محلا لا لفظا وليس
 كذلك فان علمها الهوى على ما بين في محله والحق على السامع واجراء الكلام على
 ما هو المشهور بين الانام المتبادر الى الالهام يا بابا المقام لانه مقام تحقيق
 وبيان لا يتعدو اصلا **قيل** ان سياق الكلام على ان القراء من قبيل ما
 لا يمكن تعودها الا بتعدو الحال وفيه بحث وهو ان القراء قرأت مختلفة
 حتى بزيادة الكلمات ونقصها وتبديل بعضها باخرى فاما ان يقال يجوز ان يقرأ
 عبارة عن تلك القراءات اجمعها في لو قرأ احد بقراءة من المتواترات لم يصح
 باطيقه ان يقال انه قرأ القرآن وحكم بحسنه ان كان حلف انه يقرأ بمجموعة القرآن
 ويعوم حسنه ان كان حلف انه لا يقرأه والظاهر ان هذا خلاف الوقي والشرع
 واما ان يقال مع عبارة عن تمام ما يشمل على الواقعة المعينة من تلك القراءات
 وسلككم او على واحدة منها على الاطلاق فقد تعود ذاته بدون اعتبار الحال

صريح

وجوابه انه بقي منها الضمالة التي هو لفظي وهو انه عبارة عن تمام ما يشتمل
 على كل واحد معينه منها فإحدى فإحدى فان قلت اما نقوده كنفوذ
 الكلي بتعدد جزئياته فلا واما نقوده كتعدد المسبب بزيادة فمهم ولا بأس
 فيه فان الكلام ليس في ثلث مداخل ان قوله واما ان يقال هو عبارة عن
 تمام ما يشتمل على الواحدة المعينه من تلك القرآن وهو حكم عقل مناقشة
 وذلك ان القرآن قد نزل على لغة قريش ثم اذن بتلاوته بسائر اللغات
 بسؤال رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك لا يخفى القراءة المختلفة باختلاف
 اللغات فان المنزلة واحدة منها اذن بالجملة بسؤاله عليه السلام عما ذكره
 صاحب الكشف فحاشا للوقيل انه عبارة عن تمام ما يشتمل على واحدة معينة
 منها ومن القراءة المنزلة لا يلزم التحكم لظهور رجحانها على سائر **هنا قال**
 ظاهر تعريفه **اقول** ذلك ان من التبقيض وتغير منه الكلام فان ابقى التعريف
 مخاطبه يصرف على الجملة الشفوية دون المفهوم الكلي لان السورة بعض من
 الجملة الشفوية دون المفهوم الكلي وانما يصرف عليه بتقدير المضاف اليه بسوء
 من جنس الكلام وذلك اذ اخرج التعريف عن ظاهره ومزاياها ما ذكره الشارح
 ومنها امر آخر وهو عدم انتفاء التعريف عما كونه للجملة الشفوية لصدقه على
 الابحاض المشتملة على سور متعقبة كالنصف مثلا **وبيناه** ما ذكره عضو الملة
 والدين في شرحه الخ فبقوله فان الخدوى وقع بسورة من كل القرآن التي سورة
 كانت بخير مختص ببعض انتهى وقال الشارح في حاشيته على الشرح المذكور
 فلا يصرف على النصف الاول مثلا انه الكلام المنزلة للايجاز بسورة منها
 فتأمل **يريد** ان يقول لا يصرف عليه انه منزلة للايجاز بالسورة التي في النصف
 الآخر ومن لم يفرق بين الامرين خلط البيان الثلثة بالاول وقال

من كلامه

وقال لان من تبعية السورة المنكرة عامة لعموم الخدوى وظاهر ان الذي
 كل سورة بعض منه مجموع القرآن ليس **الا قال** ان يقال **المراد** **اقول** قال
 عضو الملة والدين في شرحه الخ فيتناول كل القرآن وكل بعض منه وهذا
 اقرب الى غرض الاصولية وهو تعريف القرآن الذي هو دليل في الفقه انتهى
يقول ان كل واحد منها غير مطابق لغرض الاصولية اما الاول فلان الاستدلال
 بالابحاض دون الكل واما الثاني فلان كل بعض ليس مما يستدل به الا ان
 الثالث اقرب لغرضهم لصدقه على الابحاض التي يستدل بها بخلاف الاول
 فانه لا يصدق على بعضها والشارح لعدم وقوفه على هذا المعنى بول في حاشيته
 التي علقها على الشرح المذكور عبارة الاقرب بالمعنى ثم اعترض عليه بانه
 لا يخفى في صدقه على مثل قل وافعل ولا يسمي قرآنا فغيره **قال سورة**
 من جنسه **اقول** **اللام** من صدق التعريف المذكور على بعضه هو ان يكون
 السورة المخدوى بها من جنس ذلك البعض في البلاغة ولا شيء فيه فان كون
 شيء من جنس شيء آخر في امر عبارة عن عدم قصور الاول عن الثاني في ذلك
 الامر فلا ينافيه كونه اكمل منه لا كون ذلك البعض من جنس السورة المخدوى
 بهما في البلاغة والفرق بينهما واضح اذ يصح علم المعنى المذكور ان يقال القدر
 الجي من القرآن ان من جنس القدر القاصر عن حد الاجاز في البلاغة
 ولا يصح ان يقال ان القدر القاصر عن الاجاز فيها ان من جنس القدر الجي
 منه هذا الكلام خدوى في دفع السؤال بان الكلمة الواحدة بل ازيد منها
 كيف يكلف من جنس السورة المخدوى بها مما لا يلائم في البلاغة وسيأتي
 بيان ما هو لفظي باذن الله تعالى ومن الناظرين في هذا المقام من قال في
 كل من كلامي الحق والشارح بحث اما الاول فلان قوله وكل بعض منه

يستلزم بعمومه الكلية والآية بل للرف ايضاً والتعريف لا يتناول شيئاً منها
على نوجب لانه كما اراد بالجنس المماثل في البلاغة وعلو الطبقة لم يتناول التعريف
الامقار السورة واقلة ثلث آيات لان علو الطبقة مرتبة الاعجاز كما هو
المستطوع في الكتب وهو لا يتصور الا في ذلك المقدار في موضعه واما الثاني فنحن
الاول انك قد عرفت الآن انه لا يصدر عن عقل ولا يقدر على فعل بل وعلى ان يرد
من ذلك **الثاني** انك قد خففت فيما سبق ان ذلك سمي قوتاً في عرف الاصوتين
ولا يذهب عليك ان من شأنه تحته الشئ كل حمل العلوة قوة الحق في البلاغة و
العلو على الطبقة العليا المعينة بانها صلا الاعجاز ومرار العلوة الفصاحة
على ما لوح اليه الشارح **ثمنا** حيث قال المراد بسورة من جنسه في البلاغة
والفصاحة وما يدل على ان المراد ليس ما فيه انه لو كان كذلك فيكون سورة من
جنسه لغوا لعدم صدق التعريف معه على تقدير حملها على المذكور على اقل من
مقوار السورة والحال بكونه كذلك فان قلنا الكلام المنزل للاعجاز يصدر
على مجرد القرآن وعلى قدر سورة منه ولا يصدر على ما دونه وزيادة القيد
المذكور لتعريف صدق التعريف على ما دون قدر السورة وعلى تقدير حملها على المذكور
لا يصدر عن التعريف مع ذلك القيد الاعلى ماصدق عليه بكونه في غنى عن
منزادته **ومن** مذهبنا بين ان دائرة الايراد على الارادة لا على المراد
ومن شأنه المحض الزمحل عن زيادة القيد في المثل في قول الشارح
على مثل قل وافعل او الغفول عن فايدونه وذلك ان الشارح انما اتى به
للتعريف كما ليس من قبيل الامر وما لا يتعلق بالاحكام من الكلمات الواقعة
في القصص ونحوها ولا يشبهه على ما في درته في الاصول ان الغرض لا
يتعلق بما لا دخل له في الاحكام ولا يبحث عن كثرتهم **ومن** العجائب في هذا

هذا المقام ما سبق الي بعض الاوهام من ان ما دون السورة في اعلى الطبقة
من البلاغة ومع ذلك يمكن معارضة للبشر باتيان ما يماثله فيها وان لم يكن
واقعا **ثبت** شعري بل يعترف ذلك القائل بكون تلك الطبقة مرتبة الاعجاز
كما يفهم من نقله تلك المقدمة عند تقريره الاعراض الذي تصدى لرفعه بما ذكر
وعدم نغضه في تقرير الجواب فيقع في غلط فاحش وتناقض صريح كما لا يخفى
ويكره في كيفية منه ويضيع سائر المقدمات فيلزمه ان من الماتم ويذكر ما
لا حاجة اليه في الجواب والله اعلم بالصواب فان قلت اللازم من صدق التعريف
على المعنى المذكور على كل بعض من القرآن ان يكون كل قدر سورة منه غير قاصر
في البلاغة والفصاحة عن كل بعض منه وهذا ممكن بمثل قيل يا ارحم الراحمين
الآية فانه بعض منه وليس كل قدر سورة من القرآن من جنسه في البلاغة
والفصاحة قلت لا اشكال فان كل قدر سورة من القرآن بل كل بعض
منه من جنسه يا ارحم الراحمين في البلاغة والفصاحة نظر الى نفسه ومقامه والتفاوت
بينها بزيادة الاستعمال على المواضع والمزايا ونقصانه راجع الى قصوره في المقام
لان شرط كمال بلاغته تمام مطابقتها لما يقتضيه المقام من لو اشتمل على زيادة
خاصة ومنزلة لا تقتضيه المقام لا لخطئ من درجة البلاغة بحكم من جاوز حده
شابه ضربه ولا خفاء في ان مقتضيات بعض المقام قليلة ومقتضيات بعضه
كثيرة فلا جرم يكمن الكلام المصدق للاقل اقل احتمالاً للمواضع والمزايا
من الكلام المصدق للشارح **ومن** مذهبنا بين وجه قول الشارح في حاشيته شذو
الحق والسورة ثمانين الجوز فيصدق انهما من جنسه فان قلت اذا كان كل بعض
من القرآن في اعلى طبقات البلاغة فما وجه تخصيص النحوي بمقدار السورة
قلت وجه ذلك هو ان المعارضة للبشر يمكن في اقل من مقدار السورة لعدم

الوصول الى حجة الالجاز فان الوصول الى اعلى درجات البلاغة لا يستلزم البلوغ
الى حجة الالجاز مجاوزة حتى حجة اعلى درجات البلاغة لانه من جهة البلاغة ولا
درجة فوق اعلى درجاتها والا لا يكون ما فرض انه الحاصل لان الحجة درجات
البلاغة بالنسبة الى بعض الكلام لا يجب ان يكون حجة الالجاز بسبب فلهذا اشتمال على
لغواص والمزايا العموم يحمل المقام اكثر منه وتكتنف بهذا القدر من التبيين على الكلام
فان كشف الاستدلال عن اسرار هذا الكلام يستوعب زيادة بسط لا يتحمل المقام
وقد اوفينا حقه في موضعه يليق به بعون الله الملك العلام **قال** المختار للالجاز
اقول لا يقال ان غاية الانزال ليست من الالجاز بل بيان التوحيد والشرائع و
لكل العملية والعملية ولزم من ذلك الالجاز لاننا نقول نعم ان بيان التوحيد والشرائع
غاية الانزال ولكن الالجاز ايضا غاية له ولا منافاة فان غاية انزال القرآن وقوايه
على غاية له ولادلاله في قوله للالجاز على غاية الانزال **قال** على معرفة القرآن
اقول اما الجواب عن لزوم الدور بان الموقوف على معرفة السورة تصور القرآن
حقيقة وما يتوقف عليه معرفة السورة تصور القرآن بوجه ما قاله موقوف على
الموقوف عليه فلا محذور في ذلك اذ الله سبحانه ان يقول الموقوف على معرفة المصحف
تصور القرآن بحقيقة وما يتوقف عليه معرفة المصحف تصور القرآن بوجه ما
نقول المص لا يبرر الاشكال عليه ولا علينا ينتظم هذا الجواب ايضا فذلك لعم
بالتفت الى الشارح وذكر ما هو مخصوص له في المحذور المذكور عن توقيف ابن
عاصم **قال** من ترجم **اقول** المستخرج بفتح التاء وليتم بيان لغة بلغة اخرى والمراوم
منها بيان اول السورة واخرها بعبارة مغايرة لهما ومنه تعالى الرسول عليه السلام
والاشارة الى هذا المعنى قال المص ترجم ولم يقل متبين **ومنه** لم يتبينه لذكره في
في تفسيره اس متبين ثم ان داود عليه قوله او لا بالبلاغة بالبدء بالتسمية واخره بالانتهاء

بالانتهاء اليهما ان قرأنا او نحو ذلك ان كان غيره ولم يقل ان مفهوم السورة
لا بد ان يكون مفرا على وجه ينتظم المذايب كلها في البسمة اذ لا وجه لتفريقها
على وجه يختص ببعض المذايب فيها وعلى تقدير ما ذكره لا ينتظم التوقيف قول الشافعي
فيها لانه لا يجب على تقدير خروج البسمة من السورة وهو خلاف قولنا ما عرفت
فيما سبق قوله واخره **لقد** اصاب حيث يحول على عبارة الزحري رد في
الكشاف وهذا المنهج لان معنى التوقيف موقوفه على ان يراودها معنى التسمية
باسم اصطلاح علماء ما دل عليه قول الشارح في شرح الكشاف ومعنى المنهج التسمية
بالحسم سورة الفاتحة وسورة البقرة وبه يقع الاخران على عدة آيات من سورة
كالعشر والحج وكلاهما يمثل آية الكرسي لانه في حده اضافة للتسمية ولا يلحق به
اثنان ولادلاله في عبارة المنهج عليه بدون القرينة ومن موقوفه معنا فيجب
ان يحترس منه في التوقيف وايضا المعرف معنا مطلق السورة الشاملة بسورة
الانجيل والزمور وكون السورة فيها مترجمة بالمعنى المذكور غير ظاهر **لأن** بالعدل
على ذكره الكشاف مراد من القصص المذكور ولزوم محذور اخر وهو صدق التوقيف
على الآية **لأننا** نقول لانه ذلك فان المنهج في الآيات انما هو الاو او دون الاو ابل
اذنه كمثل التمايز بينهما وترجمتها للتمايز ليست الاجل في السورة فان اولها
ايضا مترجمة فان الترجمة فيها ليست كحرف التمايز بينها بل له وبيان ترتيب الآيات
وذلك ينفي ترجمه او ابل السورة **قال** بل هو بعض **اقول** يعني ان السورة
المذكورة في توقيف القرآن بحوله على معناه التفسير العامة الشامل لما في غير
القرآن من السورة فلا يلزم الدور لعدم توقف معرفة ذلك المفهوم العام
على معرفة القرآن وعلى هذا عرف في غيره على ما في القرآن من بين السورة
كغلبة الكتاب عليه من بين الكتب على تقدير ثبوتها لا يفرق لان تلك الغلبة

لا يوجب مجر مفهومها اللغوي بحيث لا يراود منها في مقام اصلا فان قلت
على تقدير ثبوتها اي على تقدير ثبوت غلبتها على طائفة من القرآن من جهة
كمن استعملها في مفهومها الاصل العام الشامل لما في غير القرآن عدو ولا من
الظاهر الى الخلف ومن الحقيقة الى الجواز الوفي قلت ولكن امر اخر لزومه ليس
كل يوم الدور والنقض بيان اندفاع الدور لا في التوفيق من جميع الوجوه
وتخليصه عن الخلل كله والحق انه على تقدير ثبوت الغلبة المذكورة يكون السورة
مثل المحقق حكما يمكن التفريق عن الدور في كل هذا التوفيق على المعنى العام
لها كذلك يمكن التفريق عنه بحكمه في التوفيق السابق على المعنى العام له التوفيق
بينما حكم فيمكن الجواب بهذا الوجه ايضا مستلزما وانما قلنا على تقدير ثبوت
غلبتها الى ان كلام الشارع في الكشاف حيث قال يريد بعض ما في الكشاف
بقوله السورة الطائفة من القرآن المترجمة تفسير سورة القرآن والآفاق سورة
الحكم يدل على ان من سورة الانجيل سورة الامثال وما سيجي ان سابرنا
اوحى الله تعالى الى انبيائه سورة مترجمة السورة طارفة فلا فقه ولكن ما ذكرنا
خلاف الظاهر لا في حق العامة ان يعرف على عمومها فان مع الخصوص المستفاد من
الاضافة مستغن عن التوفيق الا بذكر ان من اراد تعريفه وببارة الكشاف
كان يكفي ان يعرف مطلق الديباجة وليس الامر على غلبة السورة في عرف
الشرع على طائفة من القرآن مترجمة كذلك فانه في حقيقة مخصوصة غير مفهومها العام
فعل من يريد تعريف تلك الحقيقة ان يذكر فيه ما يدل على تلك الخصوصية ومن
تمسك ببيان ان التعريف الواقع في الكشاف حيث ذكر فيه من القرآن ظاهر
في ان السورة حقيقة غير مترجمة في سورة القرآن وان ما ذكره الشارع بقوله
الآفاق سورة اعلم ليس بعامة اذ لا يلزم من ثبوت ذلك العموم بحسب المفهوم اللغوي

اللغوي ان يكون المراد تعريف سورة القرآن لجواز ان يكون المراد تعريف المفهوم الوفي
للسورة والفرق عدم ثبوت المفهوم لها على ما ثبت عليه **انفا قال** توفيقا
اقول اي تبيينا وتعليقا بمعنى من جهة الشارع لان الذي بينا ان من هذا الى
ثم سورة قال الشارع في حاشيته شرح المختصر بعد بيان معنى التوفيق على الوجه المذكور
ولا يخفى ان الآية ايضا كذلك اذ لا معنى للمترجم اوله الا المجتبى وبيان اول الآية
واخرها بالتوفيق لا غير فلا ولي ان يقال من الطائفة المترجمة ان اسمها باسم
خاص انتهى وقد قد تناكر ما يكون في الوقت على ما فيه من وجه الخلل فتأمل
قال في هذا الصنيع **اقول** يعني كما في مفهوم السورة من العموم سورسا للكتب
المترجمة احتاج من طرف القرآن بما ذكرنا في خصوصها لها سور القرآن ولا
يذهب عليك ان هذا الكلام مزج في انه لو لا ذلك للعموم في مفهوم السورة لما اتي به
ذكر القيد المذكور في تعريف القرآن وليس الامر كذلك فان الحاجة اليه قائمة سواء
كان ذلك للعموم في مفهوم السورة او لم يكن فلهذا على تقدير ان يكون التوفيق للجوع
الشيخ اذ به يخرج بعض القرآن عن الحد الذي ما يشاء فيما سبق واما على تقدير ان يكون
التوفيق للمفهوم الكلي الشامل لكل والبعوض فالحاجة لما القيد المذكور
لا فائدة ان السورة من جنس الكلام المنزل في البلاغة وقيود التوفيق
لا يلزم ان يكون كلاما لا احتراز والشارح لما التزم تحشية قصود تشبه الكلام
على التفسيرين حيث قال وعلى التفسيرين لزوم الدور مما جاز ان يناقش
في كلامه على كل واحد من التفسيرين المذكورين ومن غفل عن هذا قال في
وفي ما قيل الاحتياج الى قيد من ليس لترجمة سورة القرآن عن سورة غير بل
بيان ان السورة من جنس البلاغة ان تقديره ليس انما هو على تقدير ان لا
يكون الحد وكذا القرآن بل الكلي الشامل لكل والجزء ولو منع للمستفاد

من قوله انما هو على تقدير ان لا تكلف الحروف وكل القرآن فالحق صافية الى بيان
 ان السورة من جنس الكلام المنزلة في البلاغة حتى يحتاج الى قولهم منه يريد
 ان يقال ان الحاجة الى البيان المذكور والى تقوية الجنس لاجلها تقدير ان تكلف
 التوفيق المذكور للمفهوم الكلي اذ بذلك يظهر شموله لكل بعض فانه لو لم يكن
 التقدير والبيان لكان الظاهر المتبادر اختصاص التوفيق بالكل لعدم
 نسبة السورة الى كل بعض فاما على تقدير ان تكلف التوفيق للجزء الشخص
 فلا حاجة الى التقييد المذكور في تحصيل التخصيص كحصوله بدونه بقوله لا يجوز ان يبار
 على ان الاجاز من ضايف القرآن من بين الكتب المنزلة فاضافة الى
 السورة المستفادة من قوله لا يجوز ان يسورة فصفة سورة القرآت
 ومنه الناطق في الكتاب من لم يكن هذا المعنى فاستغنى عن الفهم الى من
 فهم حيث قال ومن لم يفهم معنى العبارة وغفل عن لطف الاشارة اعترض
 بان الكلام في سورة يتعلق بها الاعجاز فكيف يشمل سور الانجيل والنبوة
 وكما يجب قول لا يحصى واقته من العلم السقيم **قال** ونور واجازة **الاجاز**
 لما توجب كلام المعنى ان يقال ان البحث ان كان على معناه الاصطلاحي فكيف
 بيان الاقسام منه لان الاقسام المذكورة وان كانت من الاعراض الذاتية
 للدليل السمي كسابق الاشارة اليه لكن بيانها ليس من البحث المصطلح
 كما عرفت فيمكن ان يقال ان عبارة عن اثبات الوصف الذي للدليل السمي فلا وجه
 لاي راد في ذلك لبيان وان كان على معناه التقديري فالنور ايضا من جملة
 المباني فلا وجه للادعاء عنها **ففي** الشارح باختيار الاول ومنه علم كون
 بيان الاقسام منه لان تقسيم الدليل السمي الى الاقسام المذكورة يقتضي ان يثبت
 تلك الاقسام له في الجملة فمعنى البحث الاصطلاحي متحقق في بيان الاقسام كما انه

والله اعلم بالصواب

انه متحقق في بيان الاحوال بخلاف التوفيق فانه يجوز ان يكون بالعلم المذكور **الاجاز**
 والمراد بالاجاز **الاجاز** جواب دخل مقدر تقديره الدليل ان يلجئ الى العربية تعلقا
 لا فائدة الاحكام فلا وجه لتخصيص بعضها بالابراد ثم نادون بعض مع اشتراك
 الكل في علة الابراد وتقرير الجواب نعم ان مطلق التعلق لا فائدة الاحكام هو
 في جميع مباحث العربية لكن المقصود منها مزيد التعلق لها لا مطلق التعلق ولكن
 الزيادة لا توجه في كل ما ومكان من هذا التقييد سؤالا بان يقال ان من
 المباحث المذكورة ما لم يزيد تعلق بتلك الافادة مع انها غير موروثة منها كما
 لتوفيق والتشكيك فانه القاعدة القابلة المعرفة اذا اعيدت معرفة كانت عين
 الاول مدار لكثير من الكلام ولا يخفى ان كمال التوفيق والتشكيك تعلق
 لها تنوار كل دفعه بزيادة قيد آخر وهو ما ذكر بقوله ولم يبين في علم العربية
 مستوفى وجه الدفع ان مباحثها وان كانت متعلقة لا فائدة الاحكام متعلق
 زايدها مستوفى في علم العربية فذلك لم يورد وهذا والمراد من استيفاء
 مباحث في علم العربية ان لا يبق له حال من احواله المتعلقة بافاد الكلام غير محيوت
 في علم العربية فلا وجه للمناقشة بمباحث الاشتراك والحقيقة والجاز لان لها احوالا
 لا تتعلق بافاد الاحكام غير محيوت عنها في علم العربية على ما استغنى عن
 تفصيلها باذن الله تعالى ومن قال في دفع هذه المناقشة ان قول الشارح
 بناء على الغلب فقد تغشى كما لا يخفى وبما ذكرناه من التفصيل انتهى فال
 ما قيل تأورد عا ذكر الشارح انه يقتضي تساؤل اللفظ بجميع مباحث العربية
 لان التعلق قد يكون قريبا كما في الاحوال المذكورة ومنها وقد يكون بعيدا
 كما في الاغراب والبناء والتوفيق والتشكيك وكذا ذلك ولا يخفى التعلق في
 الاشياء لا من لم يشتم رايحة من العربية **دفعه** بتقييد الابحاث بزيادة تعلق
جواب

فيه اشارة الى ان من
 فهم ما في المناقشة على
 الثانيين فقد فهموه
 وما في المسألة

بافادته الاحكام مع عدم في علم العربية على التمام فخرج ح الاعراب والبناء
 ونحوها بالضرورة اما في ما لا فلا عرفت ان التعلق بافادته الاحكام
 في بحث التعريف والتشكيك قريب لا بعيد **واما** ثانيا فلانه على تقدير
 كون التعلق فيها بعيدا يخرج بان باقول القيد بين فلا يحتاج لافراجها ولا
 لافراج نحوها لا القيد التام فلا انتظام لقوله فمع بتقدير الاحتياج بزبان
 تعلق بافادته الاحكام مع عدم البيان في علم العربية على التمام لا مع سباق كلامه
 ثم ان الشارح ضمن كلامه المذكور الاشارة الى ان المراد ليس ما هو متبادر
 من قول الحق الباب الاول في افادته المعنى ومعاون يكفى الافادة بمحول
 المسئلة في جميع مباحث الباب الاول في كفى معنى ايراد الحاشية ايراد
 احواله التي هي عبارة عن الافادة وفساده ظاهر فان كثيرا من الاول
 ليست بافادته وان تعلقت بها كما سنبين من المباحث الآتية فالمراد
 من الاحتياج المذكور ما هو بيان الاحوال المتعلقة بالافادة لا بيان الافادة
 نفسها **قال** لا لا عراب والبناء والتعريف والتشكيك **اقول** الاعراب والبناء مثال
 الخارج بالقيد الاول والتعريف والتشكيك مثال الخارج بالقيد الثاني ومن
 غفل عن هذا اعترض بان التعريف والتشكيك عماله تعلق بافادته الاحكام الشرعية
 حيث قالوا المعرفة اذا اعيدت معرفة كانت عين الاول وغير ذلك
 فكيف يستقيم قوله لا لا عراب والبناء والتعريف والتشكيك ثم قد
 للجواب وما اتي الا بشرح عجب حيث قال ان البحث عنهما استطراد
 ولذا قال الشارح هناك انما يخرج الكلام الى ذكر النكرة وافادتها العموم والمفرد
 اورد فيهما الشرح من ان النكرة اذا اعيدت تكون الى ولا يذهب عليك ان
 ما ذكره الشارح بقوله كما يخرج الكلام مودعه الاراد ان لا يوجب الابراد فانهم

صن جليل

قاعدة

فانهم المراد والله الهادى الى سبيل الرشاد **قال** ان تعلق بافادته المعنى
اقول معنى ان ذلك التعلق يكفى في ابراجها في هذا الكتاب بل لا بد من
 تعريف بزبان التعلق المذكور وعدم كون بيان مستوفى في علم العربية فبعض تلك
 المباحث يخرج بالاول وبعضها بالثاني ولما اخرجنا ذلك ان يقال ان فيما ذكر
 من اعتبار القيد بين المذكورين كلفا مستقيما عنه لان الظاهر من اضافة المباحث
 الى الكتاب اختصاصها به والتي اتركيب الى التكليف المذكور لافراجها ليست مما
 يختص به بل هي وعموم اورد وعبر عنه بقوله لا يقال تضعيفه ثم قد يرد
 بقوله لا نأقول ومن قال فبقوله لا يقال فقد سريه كما لا يخفى **قال** الحق **اقول**
 وفي الحاشية المنسوبة الى الفاضل الشريفين بعد لم عدلت عما يقتضيه ظاهر الاضافة
 من تخصيص المباحث بالكتاب دون السنة والاجماع وعمت بذلك ما لم يزيد
 اختصاص فكانت غفلت عن الاشارة بين الواقعيين في تقرير السؤال والجواب بقوله
 ومعه تم الكتاب وغيره وبقوله وكذلك المباحث المذكورة في الباب الاول لانها
 تناديان على ان حاصل السؤال ما فرقنا انما لا ما ذكره ذلك الفاضل **قال**
 لا نأقول **القول** تفصيل الجواب ان التحصيل للتحقق لا يوجب ان يراوينا اذ
 لا يكفى المباحث المذكورة في الباب الاول بل الثاني ايضا من مباحث
 الكتاب ليستا ولها السنة ايضا كالاعراب والبناء فلا بد من المحرر اية
 ما ذكر من اعتبار القيد بين المذكورين فمع قوله وكذلك المباحث المذكورة
 الى ان المباحث المذكورة في البابين المذكورين كما كانت المتروكة في عدم
 الاختصاص بالكتاب فحقا قد يرد اذ لا اختصاص من الاضافة لا خارج المباحث
 المتروكة بل من ان يخرج المباحث المذكورة في البابين المذكورين ايضا والثاني
 فاسد فكذلك المذكور **قال** الحق **اقول** انما ذكره بعد لعدم اختصاص

لكن لا يجوز كمن ينادى
 فيه اشارة الى اخطاء من
 انه الماكر من هنا ما ذكره

المباحث المذكورة في البابين المذكورين توجب عاما اختاره المعاني فيه افلا لا يحق
الترتيب من حيث ان تلك المباحث كما كانت مشتركة بين الكتاب والسنة كان
حقها ان توضع عندهما والمصنف قد سماها على السنة فاجتنب الى الاعتذار عنه بان المص
نظرا الى تلك المباحث كما كانت متعلقة بالنظم ونظم الكتاب كان منواترا
مخفيا دون نظم السنة فاسب ان يذكر عقبه **قال** لو ان اللفظ **اقول** ما
ذكر المصنف ما في المتن من قوله ما كان القرآن نظما الا على المعنى قسم اللفظ
بالنسبة الى المعنى اربع تقسيمات وتوضيح لبيان المراد من النظم ووجه العدد ولى
عن اللفظ الابه وما يتعلق به واهل بيان وجه المحرر وكان ذلك ايضا مما
يرتبه بيانه **توضيح** **الشارح** واسباب في تقديمه على ما يتعلق بالنظم وان كان
النظم مذكورا في المتن مقدما لان ما يتعلق بالنظم انما ذكره الشرح في
لكلام المصنف في الشرح فكما قلنا ان يذكر بعد الفراغ عن تبيين ما ذكره في المتن
ومذاخامه وان خفي عن من قال ان الشرح ذكر النظم اولا ثم ذكر
تفسير النظم وما يتعلق به على خلاف المتن **قال الدال** على المعنى بالوضع **اقول**
يعني بواسطة سواء كان ذلك المعنى المعنى الموضوع له او غيره ضرورة ان غير التقييم
الاول بالنسبة الى مطلق المعنى العام له وغيره على مستقفا عليه وتوزيع
التقسيماتها كلها على هذا الاصل على ما افصح عنه نصه في ما بالفاء حيث
قال فتقسم اللفظ الى مقتضى افادته على وجه يتنظم كلها والتوجيه بان البناء
في باعتبار انما وقع معنا الملازمة ولا شك ان التقييم المتكسب باعتبار
استعمال اللفظ في الموضوع له يتناول المجاز تكلفا باردا وتفسيرا نازعا
مبناه على ان يكفى الاستعمال في المعنى الموضوع له لازما للمجاز ولا حاجة الى كونه
من قال ذكر المعنى يعني في قوله لا بد له من وضع للمعنى باسم الظاهر دون

صاحب الترجمة

منهارة كونا فخرية

دون الغنم لئلا يعود الى خصوص المعنى المذكور او لا يفرح المجاز فان اللفظ المجازي
ليس موصوفا للمعنى الدال به عليه لقد اصاب واخطا من خطاه قابلا وجب ان
يرد له بالمعنى المذكور اولا وهو المعنى الموضوع له وان يربح صفة منه وعليه الى
المعنى الثاني الذي هو عبارة عن المعنى الموضوع له فيخرج المجاز ولا بد من خوجه لان الكلام
في اللفظ الدال على المعنى بالوضع **قال** من وضع المعنى **اقول** اراد جنس المعنى
فلذلك مرفوعه متون الجنس وقادته تظهر في قوله واستعمال فيه مائة الف
في منه راجع الى جنس المعنى على ما ستقف عليه ومن لم يتنه لالك قال الظاهر
ان المراد بالمعنى الثاني غير الاول ولهذا بالظاهر في موضع الغنم فلو ذكرنا لنتبين ذلك
لكان الاولى لانه المعرفة اذا اعيدت نكرة متعين كون الثانية غير الاولى وليس الامر
كما زعم لان الاصل في المعرفة اذا اعيدت معرفة كالمعنى المذكور في قوله تعالى
ان مع العسر يسرا او اعيدت نكرة كالقوم في قوله لكان صفحا على بني فذل
وقد كنا التوم اخوانا **الابام** الا يربح من فاما كالذي كانوا والمكررة
اذا اعيدت معرفة كالرسول في قوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا **فمن**
فرعون الرسول كانت التسمية على الاول لان مستغرة للجنس والمكررة اذا اعيدت
نكرة كاليسرى المذكور في الآية المذكورة كانت التسمية غير الاولى لان الكل واحد منها تسمية
للبعض فلا يلزم الا يكون التسمية على الاول لتعين قريب يقين ان لا يشركها غير ما
ضمة فلا تنقي نكرة والامر بخلافه ومن رام في هذا المقام زيادة كشف وتحقق فعليه ان يكتفي
والتحقق **قال** **د** استعماله **اقول** الغنم راجع الى المعنى الثاني
لما به عليه من ان المراد منه جنس المعنى لا المعنى الموضوع له لعدم
المساع في دفع كونه المعنى لا بد له من وضع المعنى الموضوع له ولا وجه له وهذا يتبين
من ادما فيقول لم لا يكون المراد من غير منه جنس المعنى لا خصوصه واصل من

الاول من ارجح ما بين المعنى الثاني

مطلقاته انما المراد منه

سبحانه

استنادا على ان الاصل في التوفيق الى
كونه في جنس وظل على الموضوع في التوفيق

ذكر من القول باننا نفسره
ورقة من ردة مردود يا كونا
آتينا

من المعنيين المذكورين لانه ان اريد الاقرب كما هو ظاهر العبارة خرج الجواز لانه ليس فيه
استعمال للفظ لم يستعمل في المعنى المذكور عليه بالاشارة **قال** فنقسم اللفظ بالنسبة
اقول بالنسبة في ان التقسيم الاول بالنسبة الى المعنى الموضوع له وان كان
ساير المقسمات بالنسبة الى المعنى العام له وبغير ذلك قال ان كان باعتبار
وصفه له فهو الاول والغير في راجع الى المعنى المذكور وهو مطلق المعنى لا المعنى الموضوع
له خصوصه اذ فيكون المعنى فنقسم اللفظ بالنسبة الى معناه الموضوع له الا ان كان باعتبار
وصفه للمعنى الموضوع له ولا يلحق ما فيه والغير في قوله فيه ايضا راجع الى المعنى المذكور
فينقسم اعتبار كل قسم اقسام ذلك التقسيم لا يختلف ومن غفل عن هذا
قال الاول ترك قوله لانه لا يخص بالادال مطلقه اذ اللفظ الدال على معنى اعم من
ان يكون مستعملا فيه او فاصد بعض اللفظ وجانب كالمعاني العربية و
على ما ذكره كخص بالمعاني المطابقة وليس كذلك وانما قلنا ان ساير المقسمات
بالنسبة الى المعنى العام للموضوع له وبغيره لان الجواز احد العامين في التقسيم
واقسام التقسيم الثالث الرابع لا يختص بالحققة ولذلك قال المعنى في
التقسيم الثالث اللفظ اذا ظهر المراد منه وقال في التقسيم الرابع في المعنى الموضوع له
او جوبه اولاه ومن غفل عن هذا قال والمراد بالمعنى في قوله الى معناه مع الموضوع
له ليلزم قوله فانه كان باعتبار دلالة فان التقسيم الرابع ليس بالنسبة
الى الموضوع له انتهى فان خصصه التقسيم الرابع من ساير التقسيمات
بالدلالة لانه في ان رغب اختصاصه بالحكم المذكور فان قلت حتى استعمال ان يؤخر عن الدلالة
لانه فرعها فلم قدم عليها لانها لا تنافي ان حق استعمال ان يؤخر عن الدلالة بل الامر
بالعكس لان دلالة اللفظ على المعنى موقوف على استعماله فيه ولا يكون فيها جرد الوضع
لان الدلالة سواء كانت بالعبارة او غير ما اما حقيقة او جازية وعلى كلام التقديرين

قال المتوهم

سبحي

لا بد من استعمال لان اللفظ بعد الوضع وقبل الاستعمال لا حقيقة ولا جواز الا انقول
نعم قبل الاستعمال لا تحقق دلالة الحقيقة ولا دلالة الجواز لعدم تنوع اللفظ في تلك الحالة
بعد كونه لا يتم منه ان لا تحقق دلالة اللفظ اصلا والحق ان دلالة اللفظ على معناه الوضعي
تحقق قبل الاستعمال وقبل كونه حقيقة وجاز لان مدارا على الوضع وقد تحقق ذلك
ذلك قبل الاستعمال وانما قلنا ان مدارا على الوضع لان معناه كونه اللفظ بحيث اذا
اطلق فهم منه المعنى الذي وضع له وذلك استوقف على الاطلاق والنعم بالفعل قلت
الثاني لللفظ قبل الاستعمال انما هي الدلالة الوضعية وما يتربط علمها من الدلالات
العقلية التي اعتبرها العقوليون والمراد هنا ما مر به الدلالة بواسطة الوضع
انما هي الدلالة الرابعة التي اعتبرها المتأخرين وتلك الدلالة كثيرة اولا حتى قبل الاستعمال
لتوقفها على قرينة او مقابلة حدث في الحال ومن هنا بين ان لا تقدم الاستعمال على
الدلالة نوع اشار الى ان المراد من قوله بالوضع معنى بواسطة الوضع **قال** واما الاقسام
الخارجية **اقول** مع انه تسامح في ذكر تلك الاقسام حيث قال نارة الاستدلال
بالعبارة وبلاشارة والاستدلال صفة للتدليل للفظ ولا يلحق وقال اخي الوقوف
بعبارة النص والوقوف ايضا صفة للتدليل لا صفة لادراكه من مقام انه من مدلوله يتبين
بما هو وصف للمعنى وهذا يتبين فاد ما قبل انه تسامح في كلام المتأخرين والمقصود هو الاول بالعبارة
وبلاشارة **قال** فذهب بعضهم الى ان **اقول** متشابه ونهاه الى ما ذكره في تفسير الاقسام
بما هو وصف للمعنى وينادي على ذلك بقرينة القول المذكور على قوله وذكر في تفسيره بما هو
صفة للمعنى ومن لم يتبين بالبناء المذكور ذكر متشابه اخر فقلد صاحب الكشف فانه
قال بدليل ان الشيخ ذكر النظم في الاقسام الثمانية فقال في وجوه النظم في وجوه السان بذلك
بذلك النظم في استعمال ذلك النظم وذكر المعاني في هذا التقسيم وكون الدلالة والاختصاص
من اقسام المعنى ظاهر وكذا كون العبارة والاشارة لان العبارة والاشارة نظم الا ان المتدلل

اي في حال استعمال المادوث الفرس
المادية في افظر المادوث الفرس المثال
فانها قد تكون حضية في فهم الكلام فاشق
بذلك

قال المتوهم

سبحي

الى اللحن دون النظم اذا الحكم فان ثبت بالحن دون النظم نفسه الا ان الحن لا كان منهو من
 النظم والعبارة سمي الاستدلال به استدلالا بالعبارة ولكنه في الحقيقة يستدل بالحن
 الثابت بالعبارة فليس الا يكون من اقسام الحن هذا الطريق **قال** وبعضهم الى الدلالة
اقول بدليل ان ذكر الدلالة والاقتضاء الثابت بالدلالة والثابت بالاقتضاء وليس
 ان الثابت بهما هو الحن ولم نقل في العبارة والاشارة الثابت بالعبارة والثابت بالاشارة
 فحينئذ لم يجعلها من اقسام الحن بل من اقسام اللفظ وان كان شاع في العبارة حيث
 ذكر في غير ما هو وصفه للحن **قال** كما قالوا القرآن هو اللفظ والحن جميعا **قال** نعم ان
 نقول نعم هذا القول ليس على ظاهر ما ذكر من القطع بان كونه غير ما ذكر لان ان المراد
 ان النظم الدال على الحن حتى يكون نظرا لما ذكر من قولهم اقسام النظم والحن في الحوزان يريد
 الا لا يهاكم الا فلا النظم احد من القرآن والحن اقسام الكلام النظم هو الحن الا قوله
قال ما كونه غير ما ذكر من قول لا خلاف في ان كونه غير ما من صفات اللفظ وكذا كونه منسوبا لان
 الكتابة على امر فكسرى لقصور اللفظ مخروف فيجاءه فالكسب هو اللفظ وان كان المشتبه
 في الحن هو القصور والتعويض وقد عرفت ان المراد من النقل قوله ان تعزيب القرآن
 النقل الحن وهو نقل اللفظ فهو ايضا من صفات اللفظ ومن غفل عن هذا قال لا فاصو
 الحن لم يستل التواتر ولو سلم فالمراد اختصار الجميع ولا يذهب عليك ان نقل الحن انما
 يكون بنقل ما دل عليه التواتر في نقل اللفظ القرآن فواتر في نقل معانيه فليس بنقل
 لانه خصوص الحن بنقل بالتواتر انما ذكره بقوله ولم سلم فالوجه لان ذكر الصفة الثانية
 مع تمام المقصود وبدون التأييد ليس على ما ذكره لا يحصل المساعدة فيكون لغوا اختصارا
 كالحن **قال** مقدار الطاقة البشرية لا طاقة من بيان شدة الرعاية
 لا نؤمن مما قال هذا يستدل ان لا يكون الرجل يبيح الا اذا راحي مقدار ما بقي به طاقة حتى لا
 تقدر على كلام الحن من هذا الموجود وفيه لم يرم في البلاغة ترويضه والايام ان يكون كلام

من هذا الطريق
 في هذا الطريق
 في هذا الطريق
 في هذا الطريق

الحاي اذا استغنى طاقته في رعايته ما ذكر ولا حن فساد ثم ان ما ذكره الشارح منقوض
 اجمالا وتفصيلا اما ان منقوض اجمالا فلان موجب الا لا يوجد التفاوت بين الحليين
 البليغيين المذكورين في مقام واحد لان وجده انما يكون من جهة قصور احد هاتين رعايته
 جميعا فانقسم المقام بقدر الطاقة البشرية فلا يكون بليغا لعم كحق الشرح المذكور
 منه واللازم المذكور ما يترجم احد واما ان منقوض تفصيلا فلان لا ملام لا رعايته جميعا بان
 به رعاية الطاقة البشرية فابتنح رعايته لا رنة في طاقة الكلام بل يقول عدم لرفهها لم
 عند القوم لانهم معترفون بان درجات البلاغة متفاوتة في توفيق صحة الكلام وطبقات الكلام
 متفاضلة بحسب مصادفة الحقيقة تلك فهو معادفة له انم بلاغة الكل وقد افصح في ذلك
 قول صاحب المنهاج وارتفع شأنه في باب الحسن والقبول والخطا في ذلك بحسب مصادفة
 المقام لا يلحق به وهو الذي سمي متقنه لكال والشارح على وفق هذا اجمال فصل الكلام
 فصل الكلام وحقق المقام في شري النقيض والمفتاح فان كتمت هذا فقد عرفت
 ان من قال نعم ما ذكره هنا ان المتكلم اذا راحي في كلامه بعض مقتضيات الاحوال مع
 قدرته على رعاية الشرح منها لم يكن كلامه هذا بليغا والظاهر خلافه فان احوال البلاغة في
 ايراد الكلام متفاوتة فمارة معقولة في مقام التفاضل والتفاوت في تواتر كلامهم
 موشحا بما بل السحر فراحون فيه ما في طاقته من غير احوال نكته واخفى في المناورات
 على حمار العادات فيكتفون بحصول المطابقة المتقنه لكال في الجملة مع ان كل كلامه بليغ
 مصيب وخطية على الا انه ذيل كلامه بالحاجة اليه في ايراد ما اورد حيث قال ولا حن
 ان الله تعالى قادر على ان ياتي بكلام او في سادته الاخر افي ما انزل خصوصا في كسوة القرآن
 ويرد عليه ان مشط البلاغة في شري رعة في كسوة القرآن من الكتب الالهية وقدرته على اتيان
 كلام او في سادته الاخر افي ما انزل في القرآن غير مسلم اذ يحتمل ان يكون كل ما ورد في القرآن
 مطابقا لمقتضى الحال والمقام على انم وجه واحد على كل ما يمكن اتيان ما هو بليغ منه وقدرته تعالى

صروحه

لا يمكن ان يتعلق الالباب وكلها بالتفاوت فمما هي ايات القرآن وسورة في البلاغة فقد
عرفت وجهه فيما سبق ومن قال في شرح ما ذكره الشارح الى ان روعت على ما ينبغي
في الجملة صار الكلام بليغا في الجملة والاروعت على ما ينبغي بقدر الطاقة البشرية صار بليغا
في الغاية في كلام البشر فقد غلب في توجيه الكلام بحكمه على ما لا ينهم منه كالا يخفى على ذوي
الافهام وكذا من قال مراد من قوله صار الكلام بليغا ان يكون كلاما طائفا بالبلاغة لا
الى حد الاغجاز بدليل قوله واذا بلغ فكافة هذا الغالب نعم الا شرط كون الكلام البشري
كطائفة البلاغة لا الى حد الاغجاز ان يكون فيه اعتبارا ككيفية وحسوسا تقتضيها افراس
تختلف مرعا فيلزم ان لا يكون الكلام الجرد محيا اعتبارا ككيفية والحسوسا لوقوعه في
مخاطباته مما لا ينهم بليغا في غاية البلاغة كما يلزم ان لا يكون بليغا اصلا على ما ينهم من كلام الشارع
وبسبب ذلك على ما حقق في موضع التوجيه بان يخرج عن الكيفيات والحسوسيات
نوع اعتبارا لطيف به يصير ذلك الكلام بليغا بالغا الى حد الكمال لا يجدي لانه اعتبار يقتضي غرض
واحد لا اعتبارات تقتضيها افراس مختلفة ومن الناطق في هذا الكلام المتصدين تحتق المعاني
من قال الاروعت اي الكيفيات والحسوسيات على حسب الافراس المختلفة لانه على
لا مقدار ما هو الواقع لا تقتضاه الا لا يكون البشر بليغا لا غلب لا يطلع عليه الا الله تعالى
بما على تأليف كلام بليغ اذا غلب على طرفة الا المعاني الغلظة تقتضي غرضه خصوصيات مثلا
فان راعا ما في كلامه يكون كلامه بليغا وان لم تكن شيا منها او زاد عليها لا يكون بليغا وان كان
الكلم بليغا وان غلب على طرفة الا المعاني تقتضي قوة الكلام على الحسوسيات يجب عليه ذلك
حتى اذا اعتبر شيا منها فلا يكون بليغا وبليغة بلاغة الكلام عبارة عما مطابقة لمقتضى
كمال والمعتبر في كلام البشر رعاية مقتضى كمال قدر الوسخ فلان اقضية المعاني زيادة الاختيار
يجب رعايتها كذلك مقدار الوسخ وان اقتضى الامتناع يجب كذلك ولا يقتضي
عدم رعايتها يجب تركها بالكلمة وهذا ايضا نوع من الاعتبارات الكيفية كما هو في الحقيقة

على القول

صحي

ما ذكره دليل قد النقي
لا دليل قد الاثبات

سورة

شرح

شرح المفتاح في كلام الله تعالى يجب رعايته مقدار ما في نفس الامر فانه علم ببحر
الكيفيات وكما انها في راي ما يجب رعايته لا الزيد ولا النقص ولهذا كان القول صحيحا
ينبغي معارضة للبشر وجود كلام او في منه تبادله الاخر الى هذا الكلام وقد بحث
اما اوله فانا سوجب قوله اذا غلب على طرفة هو ان يكون بلاغة الكلام تابعة لطرف الكلام و
لا يخفى فساد ما يلزم ان يكون الكلام الذي لا يطابقه المتعام في الواقع بليغا اذا نظر
اد مطالب له ولم يزل به احد وتبين ان الكلام بالبلاغة لا يخلفه عن هذا الوجه لان البليغ
قد جسطا ويطبق كلامه بليغا وبسبب بليغ ولا يعرفه فانا كل جواد كبره وكل صادم
بنوة وقد شاع في تركيب اللبغا ما ليس مستحسن بل مستحب جدا كقول ابن عامر
لا يستحق ماء الحمام فاني صبت قد استعذبت ماء بجانك وكقول الخنثى اذا كان بعض
الناس سيفال دونه في الناس لوقا وطبول واشكال هذا في اشعارنا غير من كثير
مع انها قول البليغا ما جاء في البلاغة واما ثانيا فانا قد علمنا المقدمة القابلة في كلام الله
تعالى يجب رعايته مقدار ما في نفس الامر اذا احت ايتها المقدمة التي قد مرها وهي ان قدر
ما هو الواقع غيب لا يطلع عليه الا الله تعالى نتجان عدم امكان معارضة بعض ما يعجز
القوان سوادا كان مقدار السورة او اقل منه للبشر اتيان مثله فيلزم ان يكون اغجاز القرآن
شاملا لكل بعض مما يعجزه وتخرج القوم على ذلك ما وقع في كلام الله تعالى في الاشارة
بحال ذلك واما ثانيا فلان ان اراد بقوله في راي ما يجب رعايته لا الزيد ولا النقص
انه يجب عليه تمام تلك الرعاية فلا بد من ذلك بل يقول لا يجب عليه اصلها اذ لا يجب على
الله كما عندنا وان اراد ان يتعذر على الرعاية المذكورة فلم يكن لا يتم به السورة اذ لا
يلزم من كونها مقدورة له ان يكون واقعه وقام السورة على قدر قوتها واما رابعا
فلان كون الكلام محجرا لا يقتضي ان لا يكون قوة كلامه في البلاغة اذ يجوز ان يكون محجرا
الاغجاز عرضا متفاوت في كلامه بحسب البلاغة مع كون الكل من اجزاء عن طوق البشر

فتعريفه كقولنا انما هو الذي لا يخلو عن شيء من ذلك
قال لان الاطلاق عليه **اقول** كان هذا التعريف ظاهر في المرحلة اشياء اخرى خارج
 عن طوق البشر في المعاني التي مع قطع النظر عن العاطة ودلائلها عليها وهو كونها
 بحيث لا يمكن الاطلاع عليها والاحاطة بها على الاطلاق في حيزها لان يراد منها لان الكلام في
 الامر المعجز لان الامر الخارج عن طوق البشر مطلقا وكذا تلك المعاني بحيث لا يمكن
 الاطلاع عليها والاحاطة بها على الاطلاق لان امر خارجا عن طوق البشر ليس بمعجز لعدم صلاحته
 لا لا يتعدى به مع قطع النظر عن الالفاظ ودلائلها على تلك المعاني والتعدي بشرط في المعجز
 فذلك صرف الشرح وكلمة الكلام عن ظاهره وحده على معنى يلزم المقام بان يكون ما ذكره
 قابض لا لا يدخل تحت حد الاجاز وهو كون تلك المعاني خارجة عن حد الاحاطة مدلوله
 لانها في القرآن ثم اجاب عنه ومن لم يثبت على ذلك قال في جواب المذكور بحث اذ يجوز
 ان يكون مراد القائل الا الاطلاع على معاني القرآن والاحاطة بها على ما مع قطع النظر عن الدلالة
 عليها بالكلام خارج عن طوق البشر فلا يكون من اجاز النظم وكون هذه المعاني بحيث لا يمكنها
 غير كلام الله تعالى ورجوع هذا الى اجاز النظم لا ينافي كونها في انفسها بحيث يكون الاطلاع عليها
 والعلم بها خارجا عن طوق ولا ينافي كون هذا ايضا من اجاز النظم **قال** ومعنى الشرح
اقول مرتبطا بالسلف من توجه قولهم القرآن هو النظم والمعنى جميعا بقوله واراذا ان
 النظم الدال على المعنى ومن لم يذكر معناه من جهة وجه ارتباطه به اذ جواب سأل مقدر بانفس
 عنه تعبير ان مراده ما ذكرناه وجه العدول عن العبارة المطابقة لذلك المراد الى ما
 يوم ظاهرا وهو كونه القرآن مجموع اللفظ والمعنى وتعريف الجواب اللهم اراوا دفع التوم التام
 من قول اى حقيقته المشهورة في دفع ذلك التوم على وجه لا يلزم منه تحطيف ذلك القول
 كما هو الواقع في انهم ولولا ذلك عدلوا عما هو الطرفة دفعه وهو قولنا هو النظم الدال على المعنى وبهذا
 اندفع ما قيل التوم المذكور بتدفع بان يقال القرآن اسم للنظم الدال على المعنى واجيب عنه

صحيحي

صحيحي

تارة

تارة بانه نفس الطرح وليس من داب المناظرة واخرى بانه مشوب بعدم كون
 المعنى ركن اصليا فلا يلزم فرض اى حقيقته والمقصود توجيه كلامه وقد عرفت ان
 المقصود ليس توجيه كلامه بل امر اخر اى الالفاظ رعاة جانبته لخطه فافهم فان
 قلت بانه قولنا على ان يكون المعنى ركن اصليا في القرآن على ما سبقت به بعد هذا التوضيح
 المذكور ظاهر في خلافه قلت نعم ظاهر قولهم هو النظم الدال على المعنى هو ان يكون
 المعنى خارجا عنه لكن اذا توكل فيه بينهم اصالة المعنى فانه بناء على ان شأن الدال هو
 ان يكون وسيلة الى المدلول وحق الوسايل ان لا يقصد بتعاليقها تسليمها بالتم و
 هو المعنى ههنا فذالة القول المذكور على اصالة المعنى دون اللفظ في التواني على عكس
 ما فهم من ظاهره **قال** دفع التوم **اقول** ان اسم الشرح في دفع التوم المذكور لان كل
 من اعتقد ان القرآن ليس بالنظم دون اللفظ وزعم ان ذلك مذهب اى حقيقته رج
 بديل جواز الرواية بالفارسية عند في الصلوة بغير عذر مع ان قراءة القرآن
 فيها فرض مقطوع به ثم الامتناء التوم جواز الرواية بالفارسية في الصلوة عند
 بغير عذر على ما بيناه لاجواز الرواية بالفارسية في الصلوة عند مطلقا كما يتوهم من
 الشرح **قال** المراد من النظم المثلث ليشمل مرله ومرله بغيره لان المراد
 من النظم المذكور في هذا المقام ومن لم يثبت لذلك خصه مرله القوم قبل ولا يثبت على
 هذا قال الله مع اللفظ بعد ان قال لما كان القرآن نظما والا ولم يقل مع اللفظ
 وفيه لانه على تقدير كون النظم على معناه المتبادر من ترتيب اجزاء على الشرط المذكور اذ
 كنه في ذلك كون اللفظ مادة النظم فايد التبيين والجب الا ذلك القليل مع اعترافه
 فيمسيات كفاية كون اللفظ جزءا من النظم في صنوع ترتيب اجزاء على الشرط كيف
 يدعى التبيين المذكور هناك ولك ان تقول لما احتمل ان يسبق الى التوم ان المراد من
 النظم معناه المتبادر بناء على ظهور ترتيب اجزاء على الشرط على ذلك التقدير ايضا

ذكره صاحب الكاشف

يعني انما قصد دفعه ليس
 بوجه وهم والحمد لله رب
 العالمين

فرويه

صحيحي

تذكر دفعه بقوله المراد لافيه من العناد من جهة الانحاص والعلم وفيه عا ليس
 من اقسام النظم على كسبان من الشرح بقي هنا يجب و هو ان القرآن ليس عبارة
 عن الدال على المعنى بل عن النظم المتمثل على اللفظ الدال على المعنى قال الامام الشارح
 في تفسيره بعد تمهيد مقدمة بطول يذكرها الكلام فاذا بالنظم المخصوص صارت القرآن
 قرانا كما ان بالنظم المخصوص صارت الشعر والشعر الخطبة خطبة فالنظم صورة القرآن واللفظ
 والمعنى عنصر وبما خالف الصور يختلف حكم الشيء واسمه لا بغيره كالخاتم والقرط
 والطلاء اختلف الحكماء واسماؤها باختلاف صورها الذي هو الذهب والفضة انتهى
 وبهذا يتبين ان المعنى لم يعب في قوله المراد بالنظم هنا اللفظ عند شرح قوله لما كان
 القرآن نظما والاعلى المعنى اخرج يكون المعنى لما كان القرآن لفظا دالا على المعنى وقد عرفت
 انه ليس كذلك **قال** **منها قوله** انما قال هذا لان النظم قد يطلق ويتركب من الشعر والنظم
 المصدري واللفظ المرتب كما ذكره الشارح **قال** النظم على ما فسر المتقدم **اقول** منهم من
 فسر بما هو اخص منه قال الامام الشارح في تفسيره التاليف الكلام خمس مراتب الاولى
 خم حروف التهجى بعضها الى بعض حتى يتركب منها الكلمات الثلاث الاسم والفعل والحرف
 والثانية ان يؤولن بعضها ذلك مع بعض حتى يتركب منها الجمل المفيدة وهي النوع
 الذي يتداوله الناس جميعا في مخاطباتهم وقضاء حاجتهم ويقال له المنشور من كلامهم
 الثالثة ان تظم بعض ذلك الى بعض مما له مبادي ومقاطع ومدادك وغاير وتقال
 له المنظوم والرابع ان يجعل في اواخر الكلام مع سجع وتقال له المسجع والخامس
 ان يجعل له مع ذلك وزن مخصوص وتقال له الشعر ثم قال والمنظوم اما محاورا
 وتقال لها الخطابة واما مكتوبة وتقال له الرسالة **قال** هو ترتيب الالفاظ **اقول** قال
 الشيخ في دلائل الايجاز وما يجب احكامه الفرق بين قولنا حروف منظومة وقولنا منظومة
 وذلك لان نظم الحروف هو توليها في المنطق فقط وليس نظمها بمعنى من معنى ولا التاليم لها

في قوله المراد لافيه من العناد من جهة الانحاص والعلم وفيه عا ليس من اقسام النظم على كسبان من الشرح بقي هنا يجب

في قوله المراد لافيه من العناد من جهة الانحاص والعلم وفيه عا ليس من اقسام النظم على كسبان من الشرح بقي هنا يجب

بقية

بقية في ذلك رسا من العقل ايقظ ان يتجرب في نظمها ما شاء فلو ان واضع اللفظة كان
 قد قال بعض مكان ضرب لما كان في ذلك ما يؤدي الى فساد وانظم الكلام فليس المر فيه
 لذلك لانك متحقق في نظمها انما المعاني وترتها على حسب ترتيب المعاني في النفس
 فهو اذا نظم معترضة حال المنظوم بعضها مع بعض وليس هو النظم الذي معناه نظم الشيء الى
 الشيء كلف جاء وانتفى ولذلك لا اعظم شيئا للشرح والتأليف والصفاء والبناء
 والوشى والنجو وما يشبه ذلك فليوجب اعتبار الاجزاء بعضها مع بعض حتى يكون لوضع
 كل منها حيث وضع على مقتضى كونه هناك وحتى لو وضع في مكان غير ما يصلح والفايد في
 معرفة هذا الفرق انك اذا عرفت عرفت ان ليس الغرض من نظم الكلام الاقالات الفاظها
 في التطويل بل ان تاشتت دلتها وتلاصت معانيها على الذي اقتضاه العقل الى هذا
 كلامه وبهذا ظهر ان المعنى لم يفسر والنظم مطلقا بما ذكره الشارح بل فسر وابتدع نظم الكلام ثم
 انهم ارادوا بنظم الكلام على مقتضى قولهم بالبلاغة كما توهمه فقال ارادوا بترتيب المعاني
 رعاية مقتضى علم المعاني وهو ان يراد على مقتضى الاحوال من التقديم والتأخير والاول في
 المعاني في المراد الالفاظ على وجه لا فائدة في الاضافة وارادوا بترتيب الالفاظ
 الابرار في دلالات تلك الالفاظ على منسج فاحد من مراتب الموضوع لان بعضها في مرتبة من
 الموضوع والبعض الآخر في مرتبة دونها او فوقها وارادوا بمقام على حسب ما يقتضيه العقل
 ان يكون ذلك المنسج ما يقتضيه عقل صاحب العظمة السليمة حيث يختار شيئا يناسب
 ما تقتضيه مراتب ذلك كما في خطبة انتهى وقصر الشيخ في دلائل الايجاز ما ان مدار النظم المراد
 بما ذكر على رعاية مقتضى قواعد الفخوة قال اعلم ان ليس النظم الا ان تضع كلامك في الوضع
 الذي تقتضيه علم النحو وتعلم على قوانينه واصوله وتكون مناجاة التي هي في فلا تترفع عنها وكخط
 الرسم التي رسمت لك فلا تخل شيئا منها **قال** هو يطلق في هذا المقام **اقول** اراد اطلاق
 القوم لا اطلاق الالفاظ المعنى ولذلك قال يطلق على صيغة الجمل والمراد من القسم ايضا

لما دلتون منه

في قول حيث قسم القسم الواقع في كلامهم فلا يرد وما قيل فيه بحث لان مورد التسعة منها
 اللفظ لا النظم فلا احتياج الى تفسير النظم باللفظ وان قدر الله نفسه بقول قد بينا في كتابي ان
 المورد في هذا الباب انحاء الثابتات اقسام النظم فتعني ان يكون المراد من النظم في كلام
 المصنف هو اللفظ او يقول بما قاله الشارع من ان المراد من اقسام النظم الاقسام المتعلقة به ومن
 هنا تبين ان الشارع ايضا قل على ان في قسم المصنف ما يوجب احوال الامير من المذكورين فذلك
 تثبت باطلاة النظم فاقول **قال** على المصنف **اقول** فمكون من قبيل اطلاق اسم الكل على
 الجزء على المعنى اكتفاء من قبيل اطلاق وصف الكل على الجزء على المعنى الاول ومن ثم انه من قبيل
 اطلاق المقيد على المطبق كما في المنفرد فقد وم **قال** نوع سواد **اقول** هذا ما دار على
 السنة القدم وشاع فيما بينهم والتحقيق ورا ذلك وهو ان الاحتمال في استعمال اللفظ في
 هذا المقام ليس لان فيه سوادا بل في كون الغرض منه هو الاستحسان لا لانه لا يبعد اطلاقه على العبار
 المنفردة من عند الله تعالى لان اللفظ باجتماعه في اللفظ لا ما في شأنه الا يخرج منه قال في الدين الرفيع
 واللفظ خاص باجتماعه في اللفظ من القول فلا يقال لفظ الله تعالى كلام الله تعالى وقوله
قال فالمراد به اللفظ لا غير **اقول** انما لم يقل فالمراد به العبار مع انه كان انبسط لربا لا ب
 لان عبارات العبار غلبت بحسب اصطلاحهم في قسم من الاقسام المذكورة في القسم الرابع فلا
 يحسن ذكرها هنا ومن لم ينسب لذلك قال لو قال بدل قوله فالمراد به اللفظ فاعلم ان العبار كان
 انبسط **قال** اللهم الا ان قال **اقول** قبل هذا التوجيه يظهر ايضا في قسم الكتاب الى
 الاقسام وذلك لان المراد بالكتاب المصحف او المنهوم الكلي ان على الكل والبعض والالفاظ
 الحكم وذلك ان اية كاسر ومن البيان ان بعض الاقسام ليس هذا المنابة ولا يذهب عليك ولا الخ
 الى التوجيه المذكور على تعدد وقوع الكتاب نفسه معناه ذلك لم يقع انما الواقع في قسم نظم الماد
 اللفظ **قال** لا الاصل **اقول** في كلامه المراد به صاحب الكشف في قوله في العدد ولما ذكر
 اللفظ الذي معناه التزم في اللفظ النظم اذا ما باللفظ المراد به الوقف اي رتبة في الذكر

ص ٢٣

ص ٢٤

اللفظ في

النظم

النظم الذي يدل على حسن الترتيب في انفس الجواهر رعاة للاذنب وقطع لعبارة القرآن ووجه
 الرد عليهم ومن تحققت ان معنى اللفظ في الاصل المستطاد دون السرد واستعماله في المراد بطريق
 الجازم ان معناه استعاط محض باللفظ لا مطلق الاستعاط قال الزمخشري في التفسير لفظ النظم
 وكما في لفظ الجمع ولفظ النظم منه ولفظ النظم من اللفظ وحي باللفظ ومن الجازم لفظ القول
 ولفظ به ولفظ السرد باللفظ ولفظ اللفظ اللفظ والوقف لفظه بها انتهى ولقد قد
 من الرد ووجه وجهه ذهب على الشارع حيث قال في تفسيره سؤال ذكره بقوله قال فيقال
 ان اللفظ يطلق على السرد **قال** فلهذا احتار النظم مقام اللفظ **اقول** منه بطر لا تك قد عرفت
 لا لاحتيار النظم هنا على احدى من الاعتبار عند ذوي الاختيار وهي ان القرآن عبارة
 على الكلمات المترتبة بترتبه الخاص فلو غير ذلك الترتيب بتقدم وتأخير ما في القرآن فاما وجه
 للقطع بان علة احتيار النظم مقام اللفظ ما ذكره دون غير **قال** ما قل كان اللفظ **اقول** لهذا
 السؤال لصاحب العياشي ذكر في كتابه الموسوم بالتحقيق على التحقيق هذه العبار وفيه
 بحث لان اللفظ القول وما يقال من الحروف والكلمات والرباع والعبار والنظم الشرائع في هذا
 المعنى اظهر منه وقد نفي الله تعالى ذلك والاحسن العبار لموافق اللفظ والعرف ومن قال في
 تفسير السؤال قال صاحب العياشي وبقا ان يقول النظم ايضا بينهم من الشرائع وهذا ما يجب
 عنه الاحتراز ايضا لان الله تعالى كونه شعرا ولا ان النظم منبه على الحروف والنسب الى
 من الحروف لا يطلق على جوامع الاولي الا تعال عبارة فقد زاد فيه من عند نفسه ما يدل على ان
 شأنه كمالا في وجوبه لصاحب التحقيق وجملة قلت جملة اللفظ المراد في اللفظ
 الشئ من في اللفظ لفظا رتبة وبسبب الكلام كلفا ولفظا لان الكلام لفظا من منه وجملة
 النظم جمع الملا في السكت ثم استعمال في الشئ لا افتقار الى ترتيب لفظ اللفظ في
 نظم الله تعالى الى جبهه ومنه نزل في الشئ كذا في الصحاح واذا كان كذلك كان استعمال النظم في
 هذا الحال اولى من استعمال العبار لان مع كونه اوجز يدل على حسن الترتيب الذي لا يدل عليه

انما يدل على ان اللفظ هو السرد
 ص ٢٤

انما يدل على ان اللفظ هو السرد
 ص ٢٤

1872

[illegible]

فیه کلام بسیار تفصیل
آن شایسته است

من امور لا يحتمل شئ منها الا سقطت في اركانه مطلقا ما كان مركبا من امور في
 حاله ويحتق مع اقل منها في اخرى مع استثناء التفاوت في الاحكام فالذي قبل السقوط
 سمي ركنا زائدا اما ان ركنا فليقيام ذلك الشئ به في حالة تحت ستم استفاضة
 استفاضة فسميته ركنا باعتبار قيامه به وزايدا باعتبار قيامه بدونه ولا منافاة
 بينهما لعدم اتحاد الاعتبار كالعوضين في المقايضة فان كل واحد منهما مبيع ونش
 لا باعتبار واحد للتباين بينهما اذ ذاك بل مبيع عند جعل عوضه ثناء ونش عند جعل
 عوضه مبيعا وهذا لانها ماهية اعتبارية فيوزان باعتبار الشارع تارة باركانا و
 اخرى باقل منها ولا يلزمهم على ما ذكره شعية عند الرجل ركنا زائدا في الوعد
 لان الزايد هو ما لا يخلو بدل والمسح بدل غسل فليس بركنا **قوله** ورفضة
 الاستقاط لا يختص بالعذر **قوله** وفيه نظر لان هذه الرفضة ليست رخصة الاستقاط
 بل رخصة الترفه والتجيز على ما صرح به الامام ببرهان الدين في شرح اصول الامام فخر
 الاسلام البردوي ويدل عليه انه لو كانت رخصة الاستقاط لما جاز العمل بالعرفه فان
 من احكام رخصة الاستقاط ان يامر العاقل بالعرفه كما في المسافر الميم للاث وبة
 معارفه رخصة الترفه وفيما نحن فيه ليس كذلك فاد لو قرأ بالعرب يجوز ويسقط
 به العزم اجماعا بل هو اولى لسلامة عن الخلاف وقيل في توجيه ما ذكر ان المسقط لزوم
 النظم لانفسه كما دل عليه صريح قوله فرفض في استقاط لزوم النظم وليس وجواز القراءة
 بالعربية فيها باعتبار ان العلم لازم والا لما جاز القراءة بالعربية فيها وقوله عن
 النوش لا يدل على لزومه كما لو قرأ زائدا على قدر العزم في الصلوة فان ذلك الزايد
 يدخل في الواقع عن النوش مع انه ليس بلازم فيها ولا يري وجهه لانه لا ينبغي فرق
 بين رخصة الاستقاط ورفضة الترفه اذ ما رخصه الترفه الا وفيها استقاط اللزوم
 فعلى اعتبار ما ذكر مرجع رخصة الترفه الى رخصة الاستقاط ولا وجه له لانه خلاف اعتبار

حسن جلي مئة

القدم

في بيان ان الاستقاط لا يختص
 بالركن الزايد بل يختص
 بالركن الذي لا يخلو

القدم وهذا تبين ان الشارع كما انه لم يوجب في القول بانها رخصة الاستقاط كذلك لم يوجب
 في الخاتمة عبارة في قوله فرفض في استقاط لزوم النظم **قوله** وذلك فحين لا يسم **قوله** قال
 صاحب الكشف في الخلاف فحين لا يسم من البيع وقد تكلم بالفارسية في الصلوة بكلمة او
 اكثر غير ما ولد ولا يتجلى المعاني و زاد بعضهم ولم يحتل نظم القرآن زاد احتلال بان قرار مكان
 قوله معينه فسميته ركنا او مكنا جزأيا كما سبنا الموقوف او مفسر الزمان فلا يجوز مالا
 انتهى والشارح بسقط قوله بالفارسية واصاب فيه اذ لم يكون الكلمة المذكورة كلمة فارسية
 فلا يصح تعينه بقوله غير ما ولد ولا يتجلى لان السقوط ما ذكرنا انما هو كلمة القرآن على ما ذكرنا في الشارع
 الكلمة المذكورة كلمة القرآن ومعنى قوله تكلم بكلمة تكلم بآخرة الترجمة والمقام قرنه لذلك
 فدارحة كلامه على الجوز في تكلم بكلمة لا على تقدير المصاف في قوله بكلمة كما توهم من ذلك وقد تكلم
 بكلمة او اكثر اي بترجمة كلمة او اكثر في الاستقاط قوله زيادة احتمال تبين ان الاحتلال لسطم
 وهو توفى مع الخو وان ذلك الاختلاف شيا يسيرا على رخصة المنقول عن ابن حنيفة
 بالاستقاط القيد المذكور عن كلامه الرد على صاحب الكشف ثم ان المراد من التفسير المطابق
 تفسير الكلام الخ للنظم لا تعبير كلمة او كلمتين لانه قد لا يخل بالعلم كما اذا ذكر احد المتقدمين
 في مقام تفسير الاخر على وجه لا تعبير اعراب الاول لاننا قد مضى الكلام كذلك لانه تفسير كلمتين
 لا تفسير الكلام فانهم المرام **قوله** بكلمة او اكثر **قوله** منهم من طاهره والكاينز هو مترجمة كلمة او
 كلمتين في شاد القراءة بالعربية والطاهر من كلام المعصية ان يجوز ان يقرأ بغير العربية مقدار يجوز
 به الصلوة والتوضيح بان مقدار يجوز به الصلوة قد يوجد او لا يوجد او اكثر في رواه عن ابن صعب
 فيخبر انما يكون في القراءة بغير العربية في الصلوة بناء على تلك الرواية **قوله** قتل من يغير
قوله في الكشف وعنه الامام الى بكر محمد بن الفضل الاختلاف فيما اذا جوى على لسانه
 مع غير قصد اما مع تعدد ذلك فيكون مجنونا او زنديقا والمجنون يراوى والزندقي يقتل
 انتهى ولا يذهب عليك ان ما ذكره وجه ما روى عن ابن حنيفة في هذا التفسير ان

في بيان ان الاستقاط لا يختص
 بالركن الزايد بل يختص
 بالركن الذي لا يخلو

ومن كان سخره بانفلا لم يصب
 فوذكره ففعلنا من كسبه لا بالاصطلاح
 في آية العارفة انما رتبته تمام اليوية في رتبة
 رتبة اذ رتب فارسية كما رتب او عربية رتبة

سرو عود

موجب ان يكون الرخصة المذكورة مخصوصة لمن يقرر على الوضوء لان من لا يقرر عليها لا يتبدل
 من التعمد والمهموم من قولهم من غير عذر في تقرر الرخصة المذكورة والعصبي لا يتبين كما لا يخفى
 ثم ان حال المتعمد غير دايما من الامرين المذكورين لقام احتمال اخر وهو ان يكون غافلا عن
 اعتبار التعمد المذكور في الرخصة او جاهلا حكمه وعلى تقدير كل منهما لا يكون المتعمد مدنيا كما لا
 يكون طبقا لما تالك صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى طعام الاثم هو الفاجر اكثر الاثم وعنى
 الجاهل وادانه كان يقرأ رطبا فكان يقول طعام الائم فقال قلى طعام الفاجر يا هذا يستدل على
 ان ابدال كلمة مكان كلمة جائز اذ كانت مؤنوبة معناه ومنه اجاز ابو حنيفة الفراء بالفارسية
 على شرطه وبنى ان ينادى القاري المعاني على كمالها من غير ان يجزم منها شيئا قالوا وهذا
 الشرط يشهد انها اجازة كذا اجازة لان الكلام العرب مخصوصا في القرآن الذي هو موجز بمتنا
 وغرامه نظم وكساليه من لطائف المعاني والاغراض ما لا يستقل باده لسان من
 فارسيه وغيره ما كان ابو حنيفة يحسن الفارسية فلم يكن ذلك منه على تحقيق
 وتبرور وروى ابن الجبدي عن ابي يوسف عن ابي حنيفة مثل قول صاحبه في الكفار
 التواة بالفارسية الى هنا كلامه ولا يذهب عليك ان قوله على شرطه وفي
 ان ينادى مخالف لما هو المذكور في النقول في كتب الفروع والاصول ثم ان قوله وما كان
 ابو حنيفة يحسنه ليس بشيء لان ابا حنيفة رد وان لم يكن قادرا على لسان الفارسية
 لكنه كان عالما بمقصود تلك اللسان عن القيام مقام العربية في تادية ما اذا بالكمال
 كيف به هذا العذر من المعرفة فاحمل لاكثر العوام فضلا عن خواص الانام وفضلا عن
قال فيقول معنى في احوال الكتاب عند بيان احوال الحكم ولاك قال دويحي
 ومن قال هو قوله فيما بعد والمتأخرون بنوا الامر على الاختياط لقام الركن المتعدي
 اعني المعنى فقدم **قال** قال قيل ان كان **قوله** مرتبط لقوله وقيل من غير اخلال
 للنظم على ما افصح عنه قوله يلزم عدم اعتبار النظم في التراءن وتقرر ان الارجح من ان يكون

قوله في قوله فيما بعد والمتأخرون بنوا الامر على الاختياط لقام الركن المتعدي

المعنى مع قطع النظر عن اللفظ قرانا او لا فعلى الاول لا يكون النظم معتبرا في القرآن فلا يخفى
 لا يشترط جواز القراءة بغير العرس بعدم الاختلال للنظم وايضا يلزم عدم صدق احد على
 التراءن لان المكتوب في المصاحف والنقول تواتر اسوه اللفظ الدال على المعنى لا المعنى
 الجرد وعلى الثاني يلزم ان يكون قراره التراءن فرضا في الصلوة اذ لو كانت فرضا لما جاز
 الاكتفاء بالمعنى الجرد وعندنا لا يبرهن بقرائن على المقدس المذكور وقد جاوز ذلك
 الاكتفاء وعندنا فلم يذكروا قطعا وهذا المقرر تبين ان فساد اللزوم المذكور في قوله
 يلزم عدم اعتبار النظم في القرآن مستفاد من البيان بان تعاكس النظم انما ينسب
 التراءن سواء على التحقيق او جزوا بناء على التسامح وعلى التقديرين فتح التمسك به عنه
 ثم ان السؤال المذكور في الكشف غير ان الشارع غير مقرر ما روى عنه المثلل وذلك
 ان قال فان قيل لما جاز الاكتفاء بالمعنى عند الصلوة مدون القرآن بالاجماع ووج
 لا يكون احد المذكور متساويا لعدم المكان كنه المعنى الجرد في المحقق ومثله بالتواتر
 وما يتعلق به المعنى من العبارة الفارسية مثلا ليس مكتوب في المحقق والنقول
 بالتواتر ايضا فلا يكون الحد جامعاً او لا يكون المعنى مدون النظم قراءا فينبغي ان لا يجوز
 الصلوة به انتهى كلامه ولا خلاف انه بعد ما قال لا يبرهن ان يكون ذلك قرانا وانما عليه
 وليست بقوله اذ لا يجوز للصلوة بدون القرآن بالاجماع لا وجه لقوله او لا يكون المعنى مدونا
 النظم قرانا ان لم يولم نكر قوله اذ لا يجوز للصلوة لكان له وجه ثم انه لا دخل في ورود
 السؤال يكون الاكتفاء بالمعنى عند في الصلوة من غير عذر فانه على تقدير كونه بغير عذر
 ما ذكر في الشئ التردد ايضا فذلك تركه الشارع في تقدير **قوله** يلزم عدم **قوله**
 هذا اولى ما ذكر في الكشف من قوله فينبغي ان لا يجوز الصلوة به كما لا يخفى ثم ان صاحب الكشف
 اجاب عن السؤال المذكور بثلاثة وجوه حيث قال قلنا انما جاز الاكتفاء عند المعنى (القيام)
 المعنى الجرد في حالة الصلوة مقام السلم والمعنى او لقام العبارة الفارسية الدالة على معنى القرآن

قوله في قوله فيما بعد والمتأخرون بنوا الامر على الاختياط لقام الركن المتعدي

قوله في قوله فيما بعد والمتأخرون بنوا الامر على الاختياط لقام الركن المتعدي

منه من جهة اخرى
 فيكون النظم فيكون النظم المذكور المكتوب المنقول موجودا مقبولا وحكما
 فيدخل تحت احد ويكون الحد ويكون جامعا ويغير قوله المكتوب في المصاحف المنقول
 عنه مثلا متواترا بالكتابة والنقل حقيقة او تقدير او نقول لو سلم ان المعنى بدو في
 النظم ليس بقرآن ولكنه لا نسلم ان اجاز الصلوة متعلق بقرأة القرآن المحذو وبان
 هو متعلق بمعناه فكل قوله فخر واما يتيسر من القرآن على ان المراد وجوب رعاية
 المعنى وولا النظم له دليل لاح فلا بد من الاشكال انتهى كلامه والاول من وجوب اجازة
 باختيار الشئ الثاني يعني نختار ان المعنى الجرد ليس بقرآن ونقول انما اجاز الصلوة
 لقيامه مقام النظم والمعنى في حالة الصلوة والثالث منها باختيار الشئ الاول يعني سلمنا
 ان معنى الجرد قرآن ولكن لا نسلم ان لا يكون الجرد المذكور متناو لا في العبارة الفارسية
 نقوم مقام النظم المنقول فيمكن تعلق الكتاب والنقل للمعنى بذلك الاعتبار ويكون المراد
 من المكتوب والمنقول ما يعي الحكمي والثالث منها باختيار الشئ الثاني ايضا والفرق بينه وبين الوجه
 الاول من حيث ان دفع المحذو على الوجه الاول منح الملازمة وحاصل الوجه من كونه محذورا
 فحصل الوجه الاول منح الملازمة وحاصل الوجه الثالث منح بطلان اللازم والشارح
 ترك الوجه الاول لما راى فيه افر الصلوة لان فيه التزاما بما يجوز الصلوة على ليس بقرآن في
 الحقيقة فان قيام المعنى الجرد مقام النظم والمعنى في حالة الصلوة لا يدفع لزومه فلا بد
 من التشبث بمنع فساد ذلك اللازم فيلزم الرجوع الى وجه ثم غير الترتيب حيث قدم
 ما يتعلق بالشئ الاول على عكس ما في الترتيب صاحب الكشف رعاة حتى ما هو بالتقدم
 احيى قال قلت انام العبارة **اقلا** باب اول باختيار الشئ الاول على ما بهت عليه ايضا
 يعني نختار ان المعنى قرآن ولا ومنع لزوم عدم اعتبار النظم في القرآن فان العبارة الفارسية
 اقيمت مقام الوسم فجعل النظم المكتوب المنقول مقبولا تقديره وحكما وان لم يجعل ذلك معتبرا

تحقيقا فيه فذلك الاختصاص في الحد المذكور وبغير المكتوب في المعاني
 المنقطعة متواترا بما يعي للمعنى والتقدير منيها لا يقال القطع باعتبار
 النظم في القرآن بالثناء وبالمذكور سينا في اختيار كون القرآن عبارة من
 المحذو عن النظم لان المراد من محذو عدم اشتراطه بالنظم لا اشتراطه بعدم
 النظم ولذلك قيل في بيان لزوم الفاء على التقدير الاول فلا يكون
 الحد جامعا فان فيه اعتراضا بصدق التعريف في الجملة على المحذو وذكر لصدق
 على مجموع النظم والمعنى ولو كان المراد من التجرد المعنى الثاني لا يكون
 للمحذو وصادقا على المجموع المذكور فلا ينفى صدق الحد عليه فلا يكون
 اللازم عدم صدق الحد على المحذو اصلا وثانيا باختيار الشئ
 الثالث يعني نختار ان المعنى بدون النظم ليس بقرآن وتبين ان جواز ذلك
 الصلوة متعلق بقرأة القرآن المحذو وبان متعلق بمعناه وحكم
 قوله فخر واما يتيسر من القرآن على ان المراد وجوب رعاية المعنى
 دون النظم له دليل لاح لانه ضيغة رافلا في الاشكال ومنه وان الجواب
 بالوجه من اختيار الشئ الثالث فخر ومن كيف فان قوله فجعل النظم
 مقبولا متعلق لا في المصاحف تقديره بناوي على ان الوجه الاول باختيار
 الشئ الاول فانه باختيار الشئ الثالث لا يكون للقف المذكور مناسبة
 للمقام كما لا يخفى على ذوي الافهام لا يقال لا محال للمجواب باختيار الشئ
 الاول لان محذو المعنى اذا كان قرآنا يلزم اللازم انه لا نا قرا شرا الى
 اندفاع ذلك اللازم بتقدير المجواب ومثلية على الشئ الاول وما
 وحاصله ان من قال ان محذو المعنى قرآن انما يستطاعت اعتبار اللفظ دون
 النظم بل يقطع باعتباره وان كان تقديره والفرق بين اعتبار اللفظ

من طمسه

من طمسه

والاعتبار بالنظم فاعلم ما المحقق فصيح منه من قال باشتراط محافظة النظم
في جواز القراءة بغیر العربية في الصلوة وقد عرفت ان الشرط المرتبط
بذلك الاشتراط فان قيل ان التسمية مع كونها من القرآن في الصحيح لم
تكن اية تامة عند الشافعي لم يتأخرها فرض القراءة المقطوعة به لا يثبت
خلافا شبهة فكان ينبغي ان لا يتأخر في المبلغ المجد بدون النظم لان
اللعن المجد ليس قرآنا خذها لا خلافا لها لسان في ايراث الشبهة
من خلافا مع ان خلافا مع الاتفاق في القرآنية في كونها اية تامة و
خلافا في كونها قرآنا فلما ذكرنا ما ذكرنا من عدم تأدية فرض القراءة
بالسمية لا يثبت خلاف الا في موضع لا شبهة في كونها اية تامة على الرواية
الصحيحة علم ان حقيقتها واما في رواية اخرى ذكرها الترمذي في
في شرح الجامع للجامع الصغير وقد نقلنا فيهما سبقا فرض القراءة يتأخر
لها ولا عبرة بخلاف ان في موضعين ايضا علم القطع الصحيح عن اية حقيقتها
لا يتأخر في فرض القراءة بالمبلغ المجد بدون النظم المقطوعة وفي قول اخر
منه يتأخر في ذلك فالقطع الصحيح منه هنا علم وفق الرواية الصحيحة
هنا **قوله** بدليل لا **قوله** في بيان ذلك الدليل ان من اية
للتبعية وبعض ما يتيسر من القرآن في عان بعض تركيب كالآية
وتحويها مما هو بعض من التمام وبعض غير تركيب كاللحن بدون
النظم العربي فيكون كل منهما جازي القراءة من غير عجز بعجز البعض لهما
ولا يخفى ما فيه من البعد وقيل ان القرآن اسم لكلام الله تعالى وهو
الصفة القارية بذات الله تعالى للنافية للكون والافدية وليست
من جنس الحروف والاصوات وموخر مخلوق واللغات كلها

حسن طبعه

مخلوقة

مخلوقة والنظم العربي يستحق قرآنا لئلا يدعى تلك الصفة بها
قال الله تعالى ولو جعلناه قرآنا لعجزنا ان نوحى اليك تلك الصفة
بالفارسية لكانت الفارسية قرآنا واذا كانت كذلك جازت الصلوة
بها لكونها قرآنا لئلا يدعى تلك الصفة بها كما نهت بالعبودية والشرع
ان الفارسية لا تسمى قرآنا ولكن جواز الصلوة بالعربية ليس باعتبار
انها عربية بل باعتبار انها تدل على القرآن وتؤدي كلام الله تعالى بها وقا
مثلا في هذا المعنى فيثبت فيها دلالة كيف وقد قال الله تعالى وان لغز من القرآن
وان هذا في الصحيح الاول وللوجود فيها معناه لا نظمه ولا يتأخر في ذلك
ان ياتي من قول الدليل اللامح له على ما ذكر تخصيص الحكم بالصلوة فان موجب
التعظيم كالا يخفى والا قرب ان يقال سلمنا ان القرآن اسم للنظم والمعنى
لكن النظم غير لازم في حق المصلي لانه لا يبرأ بعين النظم الا الا
لحاجان واما المعاني فيقع بها الاحجاب ويقوم بها الامكان وحالة
الصلوة ليست بحالة الاحجاب فستفقد فرضية النظم في حق الصلوة
ولهذا يجوز عند العجز واليس بقرا ان لا يصير قرآنا بحسبها
قوله فان قيل فعلى الاول **قوله** يعني لما تقدير كون المعنى قرآنا مع
اعتبار النظم يكون القرآن حقيقة في النظم العربي والحجاب في غيره
فليزوم المحذور المذكور ولا يمكن ان يجعل الآية من قبيل عموم الحجاب
بان يراو من القرآن النظم الال مطلقا ذكر الخاص واردة العام
لانه شرط عموم الحجاب فقد تقرر الحمل على المعنى الحقيقي على ما صرح به
ان ما في موضعه ولا يقدّر له هنا كما لا يخفى **قوله** بالقياس
قوله لا يقال لا يتأخر في فرض القراءة المقطوعة به لما ثبت بالقياس

اعتبار النظم انما في كونها قرآنا مع وجود النظم
لا في كونها قرآنا مع عدم النظم

حسن طبعه

حسن طبعه

وغيره فانما في قوله ينبغي ان لا يتأخر
فرض القراءة المقطوعة به بالقياس فخذ
سواء كالا يخفى

لا بد من ظهوره في ما ذكره من وفق ما هو الصحيح من المذهب والكلام
 ما لا ينافي قوله بخلاف ذلك وفات ما لم يرد منه ضعف هذا العقل ونحن نلزم
 به بل بعدم صحته قبل بلزوم الزيادة على الكتاب بالقياس واللازم
 في الصلوة لانها في معنى النسخ والقياس لا يعلم له واجب من بابها
 بل من ان لو كان الصلوة قطعيا في مدلوله ومعنا ليس كذلك لان كبراسه
 اهل التفسير ذهبوا الى ان المراسم القرآنية نفس الصلوة والمعنى
 والله اعلم اقيم اما نيت من الصلوة الصلوة وليس بشئ لان الاعتراض
 على المنكس في اثبات فرضية القراءة في الصلوة بتلك الآية وبلزوم ما ذكر
 ولا ينفذ عنهم ناء وبل الاخير من آياتها كما لا يخفى فالصواب في الجواب ان
 يقال ان الذي ذكره من جملة ما يجب ضعف تلك الرواية ونحن لا ننكره
 وخبرنا مما قلنا بيان مبناه وان كان ضعيفا فافهم واما الجواب بانه
 عام فخص من البعض وهو ما ونا الآية وسأب ان يكون ظاهريا يجوز
 تخصيصه بخبر الواحد والقياس فليس بصواب لان جمهور الفقهاء علم ان
 القراءة فرض بهذه الآية ولان الفرض هنا محمول على الفرض العملي لا الاعتقاد
 ذلك لان القراءة في الصلوة فرض اعتقادي كما صنف في محله بل لا مادي لفرضية
 القراءة في الصلوة الاجماع والآية المذكورة لما كانت سند الحكم اليها
 وذلك ليس بعزيم وظنية السند لا يثبت لقطعية الاجماع بل لان اللازم على
 تقدير ما ذكره من الحكم المذكور من غير المنصوص عليه بالقياس لا تخصيصه
 ولا خلافه ان تلك التعميم من قبيل الزيادة على النص وذكر لا يجوز وان كان
قوله نظر الى ان للقعود **قوله** والذان من القراءة في الصلوة على التبيين
 فالقعود فافهم اما نيت من القرآن ولهذا يستفاد من مقتضى تجمل الامام عندنا

حسن حكم

قدوة

قصور

حسن طبعه

حسن طبعه

مخلاف

مخلاف سائر الامكان فيجوز ان يكتم فيه بالوكن الاصل وهو للمعنى **قوله** اشارة
 الى ان الفارسي وغيره **قوله** قال صاحب الكافي والاصح ان الاختلاف في كل اللسان
 من التركية والهندية لا يمنع لا يختلف باختلاف اللغات وقال ابو سعيد البرقي
 لم يجز لغير الفارسية ان يثبتها ما غير ما للمحدث لسان الامامية العربية والفارسية
 العربية انتهى قال في حقه الاعتراف في كتاب التبيين واما العربية فهي لغة مدون
 للدين ولها كان يتكلم من يباب الملك فهي منسوبة الى حاضرة الباب انتهى
 ومنهم انها منسوبة الى الباب نفسه حيث قال الفارسي العربية الفصحى نسبت
 الى مدون وهو الباب بالفارسية فقد **قوله** اشارة الى انه لا يجوز **قوله** هذا انتهى
 فاما ما قيل في حقه فافهم تنصيص على ان فيما رواه من الاحكام من حرمته كتابة
 المصحف بالفارسية وحرمه المداومة والاحتياط والقرأة بالفارسية النظم لازم
 كما لم يرد **قوله** فاما قبل المتأخرين **قوله** قبل لا يلزم من القطع بلزوم سحبة الخلاف
 على من قرأ بالفارسية وحرمه من المصحف المرقم بها للجنب والمبايع الفقه يصدق
 القرآن عليه فاما العقل الاول لا ينفذ به ليس باقل من ايراد التهمة
 والعهادات كالقنارات مما ثبت بالاشهاد وكذا الحرمة ونتجه عليه انه لا ينبغي
 ان لا يجوز قراءة آية بالفارسية على الجنب والمبايع وقد نص على جواز **قوله**
 بل المتطهر ايضا **قوله** كلام فيه فان العقل قد مر حقا به قال صاحب الكافي وان
 اعتل القراءة بالفارسية او اراد ان يكتب مصحفا بالفارسية ينبغي وان
 فعل ذلك في آية او اثني لا اشترط انما اثنان في الاشارة الى ذلك بقوله
 فع لو قرأ آية منها فضا صلتك العبارة بغير المتطهر ويكفي ان يقال ان
 ان لما قال اشارة الى ان لا يجوز الاعتناء به استشعر ان يذنب
 الوهم الى ان ذلك لعدم كون النظم لازما في غير جواز الصلوة وهو ما

وفي الحديث هو الصحيح

صاحب المذهب

قال صاحب الكافي وشبه
 العامة في شرح الفقه

حسن طبعه

قضا

لصحة قوله جعله لازما في غير جواز الصلوة تداركه بقوله بل للمظهر ايضا
 ووجه دفع الوباء المذكور به خط فهو غير داخل في الاشارة المذكورة لاشارة
 اليه فتدبر **قوله** علم انه يجب **قوله** ذكر صاحب الكشاف بعد ما يتبين المثلين
 مسئلة اخرى بقوله وحرمة قراءة القرآن بالفارسية على الجنب والمريض
 على اختيار بعض الشايع منهم شيخ الاسلام فداوى زاده ثم قال بعد ما اجاب
 بما اجاب به الشارع واجيب ايضا عن شبهة التلاوة بانها ملحقة بالصلوة لان
 السجدة اركان الصلوة وبها وبين شبهة التلاوة مشاركة في المص
 وهو مطلق الجوربه فيجوز ان يلحق بالصلوة بواسطتها وركنية النظم
 قد سقطت في الصلوة فيسقط فيها التحق بها وعن المثلية بان المكتوب
 او للقرآن بالفارسية كلام الله تعالى وان لم يكن قرآنا فيجوز من غير النظر
 وقراءة الحمايف والجنب كالنقريه والايجيل الى هنا كلامه وبرهانه
 جوابه عن المثلية ان كون القرآن كلام الله تعالى لا يوجب حرمة من غير
 النظر وقراءة الجنب والحمايف وانما يوجب من فصا بعض القرآن فذكر
 يجوز ان يقرأ الجنب والحمايف من غير التلاوة من القرآن مع انه كلام
 الله تعالى صرح به صاحب الكشاف في بيان احوال المفسر والمحكم حيث قال فانما
 اللفظ فيجب ان تجوز فيه النسخ وان كان معناه محكما فانه يجوز ان
 لا يتعلق بهذا النظم جواز الصلوة وحرمة القراءة للجنب وهو المراسم
 نسخ اللفظ انتهى ثم يكره له وقراءة لها كما يكره ذلك في التورية
 والانجيل **قوله** بنو الامم على الا متباينين **قوله** والويل عليه انهم لم يذكر
 فيها اختلا فابتنى اصحابنا ولو لم يكن طريق شيعت هذه الاكام ما ذكرنا
 لم يستقيم هذا الجواب على قولها لان النظم لازم عندهما كالمعنى كذا في الكشاف

فلم يثبت ان قرآنهم الا نحو
 للمظهر وقد مر معنا ما يوافق
 هذا فتذكر

فيه كلام صاحب الكشاف
 قد مر

قال الله

قوله لعدم النظم **قوله** فتركت ان المراسم النظم ههنا اللفظ فلفظ الله
 ان يقع بمقتضى ان يكون عدم كونه قرآنا لعدم النظم للمصطلح لعدم النظم
 المعنى اللفظ بناء على ان كون القراءة بغير العربية قرآنا مشروط بعدم اختلا
 النظم فلا يدل على جواز قراءة الجنب والحمايف اية من القرآن بالفارسية
 على بعد اللفظ لان ما في غير جواز الصلوة اللهم الا ان يقال ان من اعلم حقيقة
 من لم يشترط في كون القراءة بالفارسية قرآنا عدم اختلال النظم **قوله**
 لكنه الاصح ان رجوعه **قوله** يفهم منه ان يكون في رجوعه الى قولها خلاف صحيح
 ولا يكون معه رجوعه اليه ثابتا وليس كذلك فان رجوعه اليه ثابتا قال صاحب
 الكشاف وقد صح رجوعه الى قول العامة رواه في بناء من مع
 ذكره المصنف في الاسلام البن دوى في شرح المبسوط وموافقا
 القاضي الامام الزيد وعامة المحققين وعليه الفتوى وفي الكافي
 وذكره بكر الرازي انه رجع الى قولها وهو الصحيح وفي الهداية وعليه
 الاعتماد **قوله** لان ما قاله **قوله** ذكره في الاسلام علة للرجوع للاستئلالا
 عليه لا طريقه النقل لا العقل فانه في ما قبل فيه فظ لان الرجوع ان ثبت
 هذه الحقيقة فلا حاجة الى الاستدلال وان لم يثبت لا يثبت فله حيث وهو
 المنزل بالقرآن لان كلا وصفه بذلك وصفه بكونه في زب الاولية قال الله تعالى وان
 لتنزل بل رب العالمين نزل به الروح الامين على قلبك لتكون من المنذرين
 بلسان عربي مبين وانه لغزب الاولين او لم يكن لهم اية ان يعلم كلامه
 بنو اسرائيل ولولا لسانه على بعض الاعجميين فتراه عليهم ما كانا ب
 مؤمنين والظاهر كقوله اجمعة الى التنزيل المعنى المنزل موافقا لمن
 نظم القرآن لان خبره تعقيب لفظه وهو محتمل للفصاحة على ما مر في موضع

وله حيث لا يلزم ان يثبت النظم بل لا يلزم ان يثبت اللفظ
 ايضا لان الجنب قد يقرأ الفارسي على غير النظم
 فوجب النظر في كون القرآن في لغة الجنب

قاله كذا الرب في شرح اهل البيت دوى

ولو نزلنا على بعض
 الانبياء فتراه عليهم
 ما كانوا مؤمنين

على ان تاء وبل بعض الامم فخره في دفع ما هو الظن وقوله بلسان عربي مبين
 ليس بقاطع في تعلقه بنزل الجود ان تعلقه بالمندرين ولشئ سلم فالتظهير
 لا يكون الزيادة بالفارسية وبالخط له قوله لغزب الاولين يكون ولهم
 الدليلين ولو لم يكن اوله في احوال امرها فيجعل قوله لغزب الاولين على
 حالة الصلوة لانه حالة المناجات والاشتغال بنظم خاص به بمرقة و
 نزل الاول على قدر تعلقه بنزل على غير حالة الصلوة واجيب عنه بان الرجوع ثابت
 بقينا بل نقله واحده من العلماء وان كانا مع الاصح فاصح بالضرورة الى بيان و
 وجه كل من القولين الاول والرجوع في ثانيا واما قوله لانه كما وصفه بذلك وصفه
 يكون في رتب الاولين او فاضيف لانا سلمنا انه وصفه يكون في رتب الاولين
 لكنه لا يمنع كونه معناه فيها لان ذكر القرآن الذي هو عبارة عن النظم الدال على
 المعنى لا يستلزم بالخط التثنية بل واردة بوجه معناه فلا في لفظ ولذا قال صاحب
 الكشف وقيل ان معانيه فيها لم قال وليس بها فمع بالظن ما اشار به وهو ان
 ذكره مثبت في الرتب فانه وان كان ايضا محالنا لكنه شهيرة كاد ان يلحق
 بالحقيقة اذ يقال فلان في دفن الامير ولا يلزم منه الاشوب ذكره فيه ومنه
 قوله ما وكذا في قوله في الرتب فان الثابت في دواوين اللفظة ليس نفس
 الاحمال بل لا ذكرها فاضممت به ما ذكره بقله ولو سلم فالنظر اليه لا يكون ناه
قوله انما قال ظاهرا لا عملا الله وبل وذلك لا يضر اذ يكفي للرجوع
 للذكر في مخالفة للرجوع في لفظ كتاب الله تعالى وهذا يظهر ان الالهي واجب
 للذكرين انما في فلان مما اشار اليه في الاسلام بهذا العنيد ومنهم من قال
 انما قال بخلاف ظاهر الافعال ان يجمع الضمير في قوله تعالى انا انزلنا قرآننا رسالا الى السوء
 ويكون التذكير باعتبار كونهما قرآنا ويتعلق بلسان عربي في قوله تعالى وانه

فيه وفي قوله في الموضع
 والمراد في قوله في حالة وبنك
 في حالة اخرى عند برص

صاحب

لتزبد

لتزبد رب العالمين نزل به الوحي الامين على قلبك لتكون من المنذرين
 لا بقوله لتتف بل على انه محتمل ان يكون محمولا على التعليل فلا نيا في الكلام
 بكلمة او اكثر بالفارسية على ما هو المحجوز وفيه بحث اما اول فلان من
 هو الضمير في الآية الاولى الى بعض من القرآن لا يستند فيه التاء وبل في ذكره
 لعدم التثنية في ذلك البعض وكونه مسمى باسم السورة لا يقتضي تاء نيت
 الضمير مالم يذكر بذلك الاسم واما ثانيا فلان التاء وبل للذكر بل يله
 قوله تعالى انا انزلنا القرآن قرآنا و لا يخفى ما فيه
 واما ثالثا فلان صرف تعلق بلسان عربي مبين من قوله لتتف بل الى قوله من
 المنذرين لا يجري اذ كما ايضا يلزم ان يكون النزل عربيا ضرورة ان
 النزل اذ لم يكن عربيا لا يحسن تعليله بقوله ليكون من المنذرين بل ان
 عند كمال الخلق واما رابعا فلان لعل على التعليل لتصح ما فيه من كلمة غير
 عربية وقت النزول ان وجدت وليس الكلام فيه وانما قلنا ان وصيت
 لان بعض ما ينوهم انه ليس بعربي من عبارات الواقعة في القرآن مما اتفق
 فيه اللغات كالحا بعد والفتور وبعض مرتب كالكلمات والتجويد فارسية
 والاسبق والقطارسية ولا يوجب انه على تقدير عدم التعليل وقت
 النزول وكون قوله بلسان عربي على حقيقة لا مانع لتبدل بعض
 عبارات القرآن بغير العربية فتسكت بقضية التعليل وعلى تقدير قوة
 التعليل فيه وقت النزول لا يكون رخصة في تبدل عباراته بعبارات
 لغة اخرى كيف وقد قالوا ان من يتقو ذلك يد اوى او يقتل **قوله**
 حيث وهو المنزل **قوله** لا يقال وصف للنزل بالعربية لاني في كون
 القرآن مجرد المعنى غايته ان يكون القرآن في مدلول للنزل لانه لا في

ضرورة
 انه انما في الارباب
 ايضا

مطلب في كتاب التبيين في النحو

لأننا نقول ظاهر فاعلمنا أننا انزلناه قدامنا ترتيبا كما دل على وصف المنزل
بالعرف كذا كذا دل على ان القيد نفس المنزل لا مدلوله فوصف المنزل بما
بالعرف وصف المنزل بـ **بول** من التقييمات الاربع **اول** كان الظاهر
استقاطنا من لفظة الاربع لان الموصوف مؤنث الا ان العقيق على ما ذكر
في شرح السبب ان اعتبار الحرف التاء لهذه الاعداد وعدم لجوقها انما يكون بالنظر
الى واحد المحدود لا الى لفظ المعدود فان كان المعدود متعاضدا وواحد مؤنثا
غير العلم حذف التاء منه نحو ثلث نسوة ومليون وان كان مؤنثا مذكرا اثبت
التاء سواء كان في لفظ الجمع علامة التانيث كاربعة حبات في جمع حبات
اولم يكن هذا وهذا تبين ان التاء لم يجب في استقاط التاء على الاربع في قوله
بيان للتقييمات الاربع كانه ضمان للصرا فخطا في اثباته ولم يبين ان الخطا
نفس **بول** فينقسم الكلام باعتبار الوضع على الخاص والعام للتركيب كما سياتي
اول فان قيل لم يذكر المدلول ومومن حلة اقام الكلام باعتبار الوضع
ومو مذكور في مساجد في قلنا لمكان فعله وهذا ما قال في الاسلام
فانه لم يقل ان المدلول من التقييم الاول فذكره وطعن من حلة اقام
لما مع قوله وهذا ما قال في الاسلام **بول** وفي لفظة ثم دلالة **اول** اراد
الدلالة على ترتيب التقييمات بحسب الواقع لا الدلالة على ترتيبها بحسب
وضع الواضع لان ظاهر من الوضع مستفهم في الدلالة عليه باللفظ فكانه يقول
ان يبين التقييمات المذكورة ترتيب طبيعته وللصرا مع ذكر الترتيب
في وصفه و اشار الى بلفظة **ثم** **بول** لان الباقي في الاعتبار **اول** لا فقاء
في ان وضع اللفظ للمعنى سابق في الاعتبار على سائر الاعتبارات لانه مقدم
عليها بالانزات ودلالة عليه بمعنى كونه بحيث يلزم من العلم به العلم

بشيء اخر

بشيء اخر مؤخر عنه بالانزات ومقدم على الاستعمال بالانزات ايضا وبمعنى كونه
بحيث فهم منه **المعنى** بالفعل حيث عرف فيهم **المعنى** اللفظ مؤخر عنه الاستعمال
وظهور للمعنى وحقاؤه مؤخر عنه الدلالة بهذا المعنى ضرورة ان ظهوره وحقاؤه
باعتبارها فيكون مؤخر عنه الاستعمال وانما كون الدلالة للمعنى بطريق العكس
او غير ما عليها مؤخر في نفس من ظهور للمعنى وحقاؤه كذا مؤخر عنه باعتبار
علمنا فذلك لكون التقييم الذي باعتباره من التقييم الذي باعتبار ظهور للمعنى
وحقاؤه واما في الاسلام فنظر الى ان الدلالة بالمعنى الاول مقدم على الاستعمال
وظهور للمعنى وحقاؤه انما هو باعتبار الدلالة فلذا قدم التقييم باعتبار ظهور
المعنى وحقاؤه على التقييم باعتبار الاستعمال ونظر للصرا في علمنا ببقائه ودرجته
ففيه علمنا ان الظهور وحقاؤه في وجه البيان ليس الا بحسب الدلالة
ان الذي بحسب الاستعمال ما في الفتح والكتابة فلا بد ان يقدم الظهور
والحقاؤه اقام الاستعمال كقدم الدلالة عليه اذ به في الحقيقة اقام
الدلالة وتسميتها اقام السبلان لكونها مسببا عنها **اول** في الاسلام
اول عبارة هذا الاول في وجه النظم والثاني في وجه البيان فيكون النظم
والثالث في وجه استعمال النظم وجرأية في باب البيان يعني ان الاول
تقيم النظم نفس بحسب نوع قدر معناه ونقدته والثاني تقيمه بعد التركيب
بحسب ظهور للمعنى للسامع وحقاؤه عليه لان المراد من البيان ما هنا اظهر للمعنى
او ظهوره للسامع وذكر انما يكون بعد التركيب ومعلوم ان معنى قوله وجه البيان
بذكر النظم والثالث تقيم النظم بحسب استعمال للتكلم لان اللفظ بسبب
الاستعمال يتحقق بكونه حقيقة ومجازا لا بالوضع و اشار الى جانب التكلم
بقوله في استعمال ذلك النظم الى جانب اللفظ والحقاؤه بالحقيقة والمجاز بقوله

حسن جلي مر

وجريانه في باب البيان وهذا الظاهر ان الراوي من البيان في الموضوعين ليس بواحد
 فلا يمكن ان يقال قسم الاستعمال بالنسبة الى قسم البيان بمنزلة التركيب للفرق
 بناء على ان التقسيم الثالث في بيان وجود نفس البيان والتقسيم الثالث في بيان
 كيفية استعمال الالفاظ في باب البيان والفرق مقدم على التركيب طبعا فقدم
 وضعا ليوافق الوضع الطبعي لان معناه علم القراء المراد من البيانين وفرد
 انه ليس بمختص **قوله** نظر الى ان التصرف في **قوله** ان تفعل انه نظر الى ان
 الكلام معن بحسب الوضع ومعن بحسب التركيب وعلم ان التقديرين تقرر
 على ذلك وتجاوزنا عن محسب ارادة المتكلم واستعمال فيه فالتقسيم الاول
 لما كان بحسب الوضع فقدم على التقسيم الثاني لكونه بحسب التركيب بناء على ان
 الفرق مقدم على التركيب والتقسيم الثالث لما كان بحسب الحال المشترك بين اللفظ
 الوضعي واللفظ التركيبي ناسبا ان يؤثر كما يكون بحسب احوالها المختلفة
 لاما المختص بالنظر الى المشترك كالبيضا بالنظر الى التركيب **قوله** يعرف في اللفظ
 وتعرف **قوله** التصرف في اللفظ جعله بحيث يفهم منه اللفظ وهو وضع له والتصرف
 في المعنى جعله بحيث يفهم من اللفظ بسبب الوضع ظاهرا انهما من اوضاع
 ثم الظاهر ان لفظة هكذا اشارة الى التصرف في المعنى بدلالة قوله صيغة كانه
قوله لو عطا ولا **قوله** يعنى اعترى المصنفين والظن في الظاهر وهو عدم الاستعمال
 واعترى في الاسلام بحسب للا حظه والوجود الزماني وموقفه ولكل وجهه
 موسوئتها ومن قال لما حصل ان للمصنفين ظهور المعنى وضاهه بالفعل وهذا
 بعد الاستعمال وفي الاسلام اعترى كونها بالغة ان كون المعنى بحيث يظهر او
 يخفى من اللفظ ونما قبل الاستعمال فقد اتي بوجه اخر غير ما ذكره الشارح كيف
 فان عبارة لو عطا صريحة فيما ذكرناه ثم ان ما ذكره علم قد يكون موافقا

مس طبعه

صبا طبعه

طال اراده

طال اراده ان لا تفصيل له فلا وجه لان يعتبر منه بالحاصل كما لا يخفى **قوله** صيغة
 ولفظة **قوله** قبل لكل لفظ مع لغوي وموافقهم من مادة تركيب ومعن صيغة
 وموافقهم من معنيتهم ان حكاية وسكانة لان الصيغة من الصور التي يدل
 على التصرف في الهيئة لا في المادة فالمعروف من حروفه استعمل الى
 التاء ديب في محلها بله ومنه ميثية وقوة ذلك الفعل في الزمان لانه وتوجد
 المسند اليه وتذكيره وفير كذا ولهذا يختلف كل معن باختلاف معن ما يدل
 عليه كفتح وبغرب الا ان في بعض الالفاظ يختص الهيئة بمادة فلا تدل على اللفظ
 في غير ذلك للمادة كما في رجب مثلا فان المعنوم من حروفه ذكر من بنى ادم جاور
 حد البوابة ومنه ميثية كونه كذا غير مصدرة وواحد غيرهم وغير ذلك ولا
 تدل هذه الهيئة في آسده وتغير على معنى وفي بعضها كلاً ما يدل على معنى واحد
 الحروف ثم فيها كنهية دلالة اللفظة والصفة في طائفة دلالة حروفها
 مثلا على الهيكل المعروف ودلالة ميثية على توحده وكونه مكبرا وغير ذلك
 ولا يخرج طائفة من الخصوص بالتقدم لشد هذه العوارض فانهم في العام
 دلالة حرفي اسد على ذلك ودلالة ميثية على تكثره ولحموم وفي المشترك
 دلالة حرفي القرء على اللبى او الطهى ودلالة الهيئة على التقيد وقال صاحب
 الكشف ولكن الظاهر انهما هما مترادفان والعصور تقسيم اللفظ باعتبار
 معناه في نفس الاى لا باعتبار المتكلم والسمع فالشيخ اقبل قد راسه ان
 يلتفت الى مثل هذه التكلفات التي لا تليق بهذه الفنون ولا يذهب على
 ان صيغة التزم من اللفظ لصيغة النغم مثلا في قوله لا تعلى ولا تعلى واصولها
 ومما التزم يقتضيه المشروعية والاخر لا يقتضيهما قلوا يمكن بين الصيغة واللفظة
 فرق عند ارباب هذا الفن لما كان كذلك فالقول بان بينهما اختلاف

مطلب

صيغة

وهو من حكاية اللفظ
 فيه تاويل من الشارح ذكره الشارح في
 لفتاح

لا يلبق هذا الفن لا يلبق لمن له دسيسة في هذا العلم وسيل في بقية ما يلبق بها
 ذكر ان شاء الله تعالى **قوله** ان دل على معنى واحد **قوله** سواء كان من جنس واحد او من جنس
 مختلفين كره فان دلالة اللفظ على الواحد والجمع على الاغتراب لا على الاشتراك
 فاجب ان ذلك الواحد هو اللفظ المشترك بين الاغتراب والفرق بين الالوان
 على المشترك بين الاغتراب على الاشتراك وبين الدلالة على الاشتراك بين الاغتراب بين
 وان اشبه ما من قال المعنى من هو الخاص بالصفة واما الخاص بالصفة
 كره وانسان فبذلك على الاشتراك بين الاغتراب وانتهى فالمعنى من تمام ذكره
 لفظي الخاص بالصفة **قوله** اسقط للمادة **قوله** اسقط لانه اراد
 نقيض اللفظ باعتبار الوضع فقط والمادة ليس من اقسام اللفظ بهذا الاعتبار
 لما فيه من طاعة الى امر زائد كتأمل المجتهد وكون ذلك التام في نفس
 الصيغة بلا حفظ الوضع الاصل لا يدفع الاحتياج الى امر زائد وبهذا التفسير
 اندفع ما قيل ان المعنى من اقسام الوضع مولد لاول الذي يقع بعض
 وصومه بالبناء على نفس الصيغة بلا حفظ الوضع الاصل ومع لم يمتنع هذا القول
 فيكون ادراج اللفظ في التقييم وينبغي فيه الاشكال بان التقييم في المادة ليس
 باعتبار الوضع بل بقاءه على المجتهد وغير الواحد باليقين سبب في ان للعدد
 من اقسام الوضع مولد لاول الذي هو من جنس بعض وجوهه بالبناء على نفس
 الصيغة بلا حفظ الوضع الاصل **قوله** عن درجة الاعتبار **قوله** اراد بالا
 اعتبار منه فما مستقلا به بعد التقييم على وجه اندرج للمادة في
 قسم المشترك ولكن كما مستقلا و اراد بدين الجمع المفكر درجة في التقييم
 الاقسام بمجموعها مستقلا غير مندرج تحت واحد منها **قوله** ان ظهر مراد
قوله اكتفى بهما بطلق الظهور فاندرك في الظاهر والظاهر واللفظ والمحكم

حسن جلي

و ما وقع في كلام المعتز من عبارة
 المشترك بغير المادة وسواء كان
 من جنس واحد او من جنس مختلفين

وما وقع في كلام المعتز من عبارة
 المشترك بغير المادة وسواء كان
 من جنس واحد او من جنس مختلفين

والعبر

واجتر في الاسلام في الصفة زيادة الظهور حيث قال واما الصريح في الظاهر
 المراد منه ظهورا بينا قال صاحب الكشف في شرحه ان الكشف انما في التام
 وهو احتراز عن الظاهر اسما وفي الكناية بطلق الاستعار فاندرج في اللفظ
 والشكل واللمح والمثاب والمعتبر فيها عند التقييم الاستتار لا الال قتالا
 الاشكال فان الاجمال والتشابه وهذه التقدير يتبين فاما ما قيل ان قلت
 ما الفرق بين الصريح والظاهر وبين الكناية واللفظ فمما عدت اقسام متقابلة
 قلت لا شك ان قدرة هذه التقييمات بعدد الاعتبار وللمعتبر للمحوظ
 في التقييم **قوله** الاستعمال في اللفظ الظاهر واللفظ في الثالث نفس ظهور اللفظ
 وفناء والفرق ظاهره زعم هذا القائل ان الصريح والظاهر وكذا الكناية
 واللفظ متحان بالذات ومتقابلان بالاعتبار و قد عرفت ان الامر ليس كذلك
قوله والى مقابلتها **قوله** فالاقسام ثمانية ومنهم من جعلها خمسة محكم ومتشابه
 وجعل كل كلام فيه ظهور من اقسام الحكم وجعل كل كلام فيه فناء من اقسام
 التشابه لا يقال هذا التقييم موافق لكتاب الله تعالى وللذكور في الشرع محققان
 له لان قوله تعالى ومما الذي انتزل عليك الكتاب منه آيات محكمات مما اتم
 الكتاب واخر متشابهات يخرج في اقسام ما في الكتاب الى محكم ومتشابه لانه
 لا دلالة فيه على اقسام فيهما لان قوله تعالى منه آيات محكمات معناه
 بعض آيات محكمات وقوله تعالى اخر صفة لمخزوف ودل عليه الظاهر ومما ايت
 وتقديره والله اعلم ومتشابهات اخر متشابهات فهذا يدل على ان بعض محكم
 وبعض متشابه ولا يتدل على ان ليس فيه غيرهما الا بانه لو عطف عليه
 وايات اخر مستترات وايات اخر محملات لاستقام ولو اقتضى الكلام
 الاول انصر ما التزمين المذكورين لم يستقيم العطف عليه كما قيل من ايات

حسن جلي

حسن جلي

محركات والبارية متشابهات وانما فصل الفهم بالذكر لا نهما في غاية الظهور
ولفهما كما لا يخفى لانه وان لم يكن نقضا في اخصار ما في كتاب الله تعالى في الغنيمة
المذكورة من كنهه ظاهر فيه ولا ذكر قال العلامة الترمذى في ديباجة الكتاب
واوصاه بما فيه من متشابهات ومحكمات وكيفية التقييم للذكر في مخالفة ظاهر
كتاب الله تعالى نقضا بل لان لكل واحد من المتشابه المذكورين في الآية الكريمة ليا
يا مصطلح الاصوليين كيف واصطلاحهم جاهد لم يكن مستغلا وقت نزول
القرآن بل على المعنى اللغوي على ما صرح به ائمة التفسير حيث قالوا ان للراو
من المحكمات ما احكمت عبارتها في حفظ من الاجال والا فمال ومنه
المتشابهات المحتملات التي لا يتضح المعنى ومنها لا مجال او مخالفة ظاهر
فعل منها لا يكون ما في الكتاب من محكمات في التفسير المذكور ان لم يكن
الافهم للذكورة في التقييم المشهور ولا مخالفة بينهما الا بالاجال
والشكيل وذلك التفصيل مناسب للمقام لانه مدار الاحكام كما لا يخفى
عليه انه لو رتب في هذا القول والعلم **مولد** والا فالنقض الى قوله هو للعلم **مولد**
شروط في النص احوال التاد ويل واكتفى في المفسر بعدم احوال التاد ويل
وفي كل منهما نظر اما في الاول فلان النص لا يلزم فيه احوال التاد ويل البتة
بل يكفي فيه احوال التخصيص ايضا لما سباه في موضعه واما في الثاني
فلان المفسر لا يكفي فيه عدم احوال التاد ويل بل لا يتوقف من عدم
احتمال التخصيص على ما سباه في محله وبهذا التفصيل اتفق فساد
ما قبل في شرحه فاما ان يحتمل التاد ويل في التخصيص على سائر الكلام
فيما بعد فكان هذا القائل ما قبل من قوله اشارة في التقييم الثالث وشروط
في النص احوال التخصيص والتاد ويل او احوالها والآ فلا يكون شئ من المتأخر

الهم الان يقال المراد بالتاد ويل منه
الغنى ان لم يتضمنا لانه لا يثبت
المقام كما لا يخفى

علاوة السوفى

نقا

نقضا مولد وان لم يدل عليه بالنظم **مولد** فيه نظر لانه صرح في التقييم الرابع بان
دلالة اللفظ على المعنى المعروض له او جزمه او لا زنه المتأخر عبارة ان سيف
واشارة ان لم يسبقا وعلم لانه المتقدم اقتضاء ولا قضاء في ان دلالة
اللفظ على لانه متأخر كان او متقدما دلالة التراسية فلا وجه لان
بعد الاول من مدلول النظم دون التالاة حكم بحيث كما لا يخفى **مولد**
بالمعنى لفة **مولد** لا يقال ان كثير من الدلالة ليست بالمعنى المعروض من اللفظ
كما لا زنه نص في الشرح على قيد النقد لا ناقضه فربما يكون
للمعنى من اللفظ وبني كونه مما دل عليه بالمعنى المعروض من اللفظ وما
ذكرنا من ان يجب على الاول دون الثاني فتأمل ثم تنجى الكمال على تقدير
ان يقال وكل من يعرف اللفظ يعرف ذلك **مولد** والا فلا اقتضاء **مولد** يرد
عليه النقض بالقبول لانه مما يدل فيه اللفظ على المعنى وليست دلالة
بالمعنى لفة مع ان ليس من قبيل الاقتضاء **مولد** الا ان هذا وجه
اول اراد به الاعتراض عن ايراد التقييمات المذكورة في صورة المحر
كانه يفهم ان الاختصاص في ذلك علم الاستقراء وهو قاصر عن الدلالة على
الاختصاص واحد في اقسامه الا انهم اوردوا في صورة المحر وما لللفظ
فانجه عليه ما فهم مما ذكره صاحب التحقيق بقوله ان الاول ان يقصر
عن هذه التكلمات صغى لان بعض هذه الاختصاصات ليس تام يظهر
بأدنى تأمل بل يتكفى فيه بالاستقراء التام الذي هو محجة قطعا لان
الكتاب مما يمكن ضبطه في حق هذه التقييمات والاستقراء فيها يمكن
ضبطه محجة قطعية انتهى وهو ان الاستقراء التام يمكن فيها كفاية التقييمات
وهو محجة قطعية فيما يمكن ضبطه فإيراد تلك التقييمات في صورة المحر

رد على السوفى فانه ذكر هو الغنى

حسن طبعه

لقيام الدليل القطعي على الوجه المضبوط كما ذكره الشارح وبهذا يتبين
 ان ما قبل من ان القول المذكور وضع لما ذكره صاحب التحقيق من
 سوال الفهم فافهم **قوله** عن تقسيم تقسيم **قوله** لا يتبين بين الاقسام الخارجية
 عن تقسيم تقسيم ايضا فاما العام والمشارك من اقسام تقسيم واحد مع
 انه لا يتبين بينهما بالذات لا جتماعهما في مادة واحدة فان لفظ التقسيم
 في العام ومشارك باعتبارهما على ما بين الشارح في فاجواب الشارح في
 الاكتفاء بالتبين بحسب الاعتبارات والاختلاف بالخصيات كما لا يخفى **قوله**
 والمقصود تقسيم التقسيم باعتبار **قوله** في اشارة الى ان الوجه هنا بمنزلة الاشتبا
 بطريق الكتابة والراصة الطرق المذكورة في تقسيم ايضا هذه اللغة ضرورة انه
 لا صحة لمعنا لمقتضى ففهم في سائر التقييمات اذ في طرف في معنى قوله
 اسي في اعتبارات بلا فرق بينهما ومن غفر من هذا اقرار الوجه مع الجهات
 والاعتبارات والراوية الاقسام للمعاملة بتلك الاعتبارات وهذا التقسيم
 يظهر احواله في التقييمات الاربعة بخلاف تغييرا بطرق النظم صيغة ولغة
 وكان السري سكون الشارح عن تغييرا في التقسيم الاول وتغييرا في
 الثلاثة الاخرى **قوله** الصيغة واللغة متراو فان **قوله** قد مر من انما
 يتعلق بهذا المقام فتذكر ان عرض صاحب الصيغتين على ما قبل في الفرق
 بينهما ان ما دل عليه اصل التركيب ومادة دلالة اللغة وما دل عليه
 معية دلالة الصيغة بان دلالة الصيغة ايقاع لغوية فلا فائدة في ذكر ما دل
 يورث للنبط في الكلام والعبد للرام والحقاب ان يقال في وجه النظم
 وضما لغة او شوا البند في فعل الصلوة والركعة وغيرهما واجبا
 عنه صاحب التحقيق بان اللغة وان شملت في دلالة المادة والهيئة

يقول كما في اقسام تقسيم
 فغير اعترا في اشارة لا يتبين بين جميع
 الاقسام الخارجية من تقسيم تقسيم فلا يتم
 الجواب لما في اول او ما هو على اعتبار التباين
 بالذات بين الاقسام كما لا يخفى

فقد مر من انما
 من الصيغة واللغة متراو
 لا كما في الدلالة

عند الاطلاق

عند الاطلاق الا ان الصيغة اذا انضمت اليه كان للراوية دلالة للمادة لا غير
 فكان معناه الاول في وجوه دلالات النظم هيبة ومادة لتفهم القائل
 نام فاحتمل معناه نام فانزل وان كان الاختلاف عند الاطلاق يدل على
 النظم والاشارة الى جميع الا ان العقم لما انضم اليه كانت دلالة على الاشارة الى
 لا غير وهذا انما يخص يورث الكلام من ان اذ اوقف موقعه على ما هو مرفق
 في موضعه كالنظم بعد التعميم وقابلية الاشارة الى اشارة اعتبار
 النظم بالخصوص وهذا لما كان للخصوص والعموم زيادة تعلق بالصيغة
 فان التعريف بين رجل ورجل خصوصا وعموما حيث بالصيغة لا بالمادة
 خصها بالذكر ثم ان الكلام اشارة الى انها اعم ومن النظم انما يورث للنبط
 لم يكن له كثير ممارسة باساليب العربية ولم يعرف تفنن في اكبرها وفي كل
 فتح من الحاسن وضبط مثل غير ملتفت اليه فاما في البصيرة العارف
 لمحاسن الكلام فيطبع به على ما لم يطبع غيره من اللطائف ويزداد به بصيرة
 ويتعظن به على المقصود فكيف يستحق هذا ضبطا وفهلا والصواب كذا البند
 فيه مثل الركعة والصلوة وغيرهما غير محتاج اليه لان ذلك قد اندرج في كلام
 الشيخ لانها من حيث الصيغة واللغة لم يخرج عن الاقسام المذكورة واستعمالها
 في المعاني الشائعة مجازي بالنسبة الى واضع اللغة كما نصر عليه الشيخ وغيره
 ولما كان خارج عن هذه الاقسام داخل في قسم الاستعمال وانما اختر استعمال
 الاشياء اياتا في معانيها الشرعية بمنزلة وضع اخر ابتداء في صارت حقايقها
 اللغوية به مأخوذة كانت دلالتها على تلك المعاني صيغيا ايضا لانها
 تدل بصيغتها على تلك المعاني بالوضع كما كانت تدل على المعاني اللغوية
 بالوضع فكانت مندرجة في قوله صيغة ودلالاتها التي كانت لغوية

خارجة عنه لانها مجاز بالنسبة الى الشئ اذ مع لاندل بصيغتها
 على المعاني اللغوية الا بقرينة فتبين ان ما ذكره الشيخ صواب
 ولا حاجة الى ما ذكره المعترض الى هنا كلامه ومنه ما تبين ان
 قد اثاره وللا مالهنا مادة اللفظ وجوه من حروفه بقرينة انضمام
 الصيغة اليها اجمال ما فصله صاحب التحقيق وهو جواب سؤال قد
 اوردته صاحب المعاني **قول** لانا الصيغة مع الهيئة **اول** قبل انما قدم
 في الاسلام الصيغة على اللفظ مع تاء من الاول في الثانية مما ذكره
 لان اكثر المعاني قد دل على اللفظ بالهيئة سمي الامر والنهي اللذين مدار
 الاحكام الشرعية وللتنبيه بما مر اورد في الاسلام الصيغة والهيئة ولم
 يذكر الوضع مع ان اخره ويرد عليه انه ان اراد الدلالة على اللفظ بالهيئة
 مجردة عن المادة فغاده طر وان اراد الدلالة على اللفظ بالهيئة ولو مقارنة
 للمادة في عدم اختصاص هذا الحكم لاكثر المعاني الشرعية لادلالة فيما ذكره
 على استحسان الهيئة للفتنم فالطواب ان يقال انما قدم الصيغة على اللفظ
 لانا مدار الاحكام الشرعية على الامر والنهي ولا نهما عليها بالهيئة **قول** بالاجابة
 لكانت والكلمات **اول** من الحسب الغالب والا فالصيغة قد يتحقق بكونه
 وسكون كما في قل وجهه وكنا لخال في قوله وجوه حروفه فان تركيب اللفظ
 من حرفين فعند الحسب الغالب والا فاللفظ من جنس الحروف لا يلزم
 ان يكون مركبا **قول** كما عتق حروف ضرب **اول** انما قال حروف ضرب
 تحيد المادة الموضوعه وضما لخصيصا لحدث بخصوص علم الهيئة
 التي لادخلها في ذلك الوجه وانما اعتبارا في وضع اللفظ المذكور وضما
 فيقال في الفعل في الزمان الماضي ونحوه للسند اليه وتذكيره

وحسن طبعه

ومن ذلك

وغير ذلك وكلا لادخل الهيئة في الوضع الشخصي لمادة كذلك لادخل لمادة
 في الوضع الموضوع لهيئة لا يقال لو لم يكن للهيئة مدخل في وضع تلك الحروف
 لحدث بخصوص مدلول عليه علم الهيئة كانت وليس كذلك فانها لاندل
 عليه في هيئة جز ولا في ضرب بغير انما لانا تفعل المنع دخلها لخصوص
 وهو بان يكون معتبرا في جانب الموضوع على وجه الجزئية والافلا شبهة
 في وضع الحروف المذكورة لحدث بخصوص مدلولها بمقارنتها لهيئة
 من الهميات المستعملة ان وضع الهيئة قد يكون مشروطة بمقارنة
 مادة مخصوصة فيكون شخصيا لوضع مادتها كما في الاسماء فان رجلا
 مثلا موضوع كونه مكتبا من مصغر وكونه واحدا غير تشبيه وتتم بشرط
 مقارنتها لمادتها المخصوصة ولذلك لاندل تلك الهيئة على ما ذكره في اسر
 ومروكنا لاندل لحيثها عليه في رجل وقد لا يكون لو اورد في المادة والهيئة
 وضع مستقل بل يكون ليجوئها وضما واحدا لخصيصا لوضع مخصوص
 كما في الحروف وهذا تبين ان من قال لكل لفظ معنى لغوي وما يفهم
 من مادة تركيبية ومعنى صيغة وهو ما يفهم من مهيئة وكلاهما
 يدل على معنى واحد في الحروف لم يقبل من تحقيق وان السؤال بان كون
 حروف ضرب باراء للموضوع ومهيئة باراء مع اللفظ مشكل
 ادلا خفاء في ان الموضوع باراء لللفظ المخصوص وهو الحروف مع فتح
 الضاد وسكون الراء لا وجه ولا مع غير ما من الهميات فظاهرا ان
 تلك الهيئة لا تقرب في الحقيقة العارفة لتلك الحروف في الماضي والاضاء
 وغيرهما لا يقال الموضوع لللفظ المخصوص وهو الحروف مع ماية كانت
 والموضوع للزمان هو الصيغ المهيئة للماضي والمضارعية فم

مطلب

صاحب الكشف

ما هو التو

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الطيب الطاهر

حسن جليح مئة

عنا والشمس مئة

وكذا ما قيل في ان الوصف
من الافعال بالوجه الموصوف للعلل
للتعريف بانها من الموصوف بالافعال
او الموصوف بالوجه الموصوف للعلل
وكذا ان في الاسماء للصفة مئة

معبرة في وضع اللواحق من حيث انها صيغة ما وموصوفة علم الانفراد المعنى
النحوي لا نأخذ في بلزم ان ضرب مثلثة الفاء وسبعة العينية
والا على المعنى المحض وليس كذلك بل الدال هو واحد منها فقط
وان لم يأت منه ما في الواضع وضع الضرب لذلك المعنى كما ذكرنا
شخصية في وضع حروفها هذا الترتيب بشرط وضوح واحدة من الهميات
التي وضعها للمعنى والاستقبال لها لذلك المعنى ايضا في ضمنه وضع نون
كانه قال لا لفظ وضعه للدلالة على حدث فغير حروفه اذا قرئت
بهية من تلك الهميات حيث انها لذلك الحدث ليس بصواب كما لا
يحم علم وزوايا **قوله** فاللفظ لا يدل على معناه **قوله** يعني ان لفظا
من الالفاظ لا يدل على تمام معناه الا بوضع الحروف والهيئة سواء كان
بوضع واحد كما في الحروف او بوضع شخصيتين كما في الاسماء للابدية
او احدى شخصيتين والاخر نون كما في الاسماء للابدية او احدى شخصيتين
والاخر نون كما في الافعال وطولها في الاسماء للصفة **قوله** في الله
التعريف الثاني **قوله** اراد بالثالث حسب ترتيب المصدر
والا فبحسب ترتيب في الاسلام التعريف المذكور انما وفي في التعريف
الثالث والتعريف بغيره في وجه البيان بذلك النظم انما وقع في
التعريف **قوله** اي طرف استعماله **قوله** فان قلت قد مر ان الطرق
ما هي ليست على معناه الحقيقية بل كناية عن معنى الهميات والاعتبارات
في وجه التعريف منها بطريق الكناية ومقام تعريف المراد هذه التعريف
بالحقيقة قلت وجه اظهار للناسبة بين وجه الاستقبال وباب البيان
قوله في بيان المعنى **قوله** اشار باسقاطه لفظ الباب الى ان اضافة البيان

مقبول

من قبيل اضافة الهميات المشبهة الى المشبه ولا كذلك اضافة الوجه
الى الاستقبال فلذلك لم يسقط في تفسيره ما يقف مقامها ومواقف ..
قوله بطريق الوصف **قوله** انما قال بهذا بطريق الوصف وفي التفسير الثالث
طرق اظهار المعنى اظهارا للتفاوت بينهما بناء على ما في الوصف من الدلالة على
قوة الاكشاف وتبينها على ان المعنى في الموضع هو الظهور التام لا مطلق الظهور
على ما مر بيانه فيما سبق وهذا الظاهر وان وضعه على ما قال في بحثه وهو ان
كلامه اذا قلنا انه اعتبر اضافة الطرق الى كل من الاستقبال والبيان على حدة
لا يتبع في فرق بين التعريف والكناية وبين اقسام التقييم الثالث اذ ما لطف
جريان النظم في بيان المعنى واظهاره وطرق اظهار المعنى ومراية كما ذكر
في الثالث واحد فالوجهان يحد على اعتبار اضافة الطرق في التقييم الثاني
الجميع والاستقبال والبيان والاظهر ان يرجع حكم جريانه الى الاستقبال لا الى
النظم بل ان قلنا والاظهر ان يرجع له ليس بشيء اذ لا خلاف في ان جريانه في باب
البيان للنظم لا استعماله **قوله** لان الاستقبال مقدم **قوله** قبل تقدم استعمال
على طريق المعنى وفناء حسب الاستقبال لا على ظهوره وفناء بحسب الدلالة
والمعنى في التقييم الثالث انما هو الظهور والحقا طلب الدلالة وما هو
الاستقبال من الظهور والحقا انما اعتباره في الموضع والكناية فما ذكرنا لا يصح
وجه تقديم ما قدمه بل ينبغي ان يقدم اقسام البيان على اقسام الاستقبال
لان الدلالة مقدمة على الاستقبال وتلك الاقسام اقسام الدلالة في الحقيقة
وتسميتها اقسام البيان لكونها مسببة عنه وقد ذكرنا فيما تقدم ما
يبدى في هذا السدال فتذكر **قوله** والسابع في وجه الوقوف
قوله احسن على تعبير المصدر في وجه الوقوف في كيفية دلالة اللفظ

ولا خلاف في ان قوله بيان من البيان
المعنى واظهاره بطريق الوصف من الاستقبال

حسن جليح مئة

حسن جليح مئة

حسن جليح مئة

حسن جليح مئة

علم اللغة بان الوقوف في متناظر من الاستعمال والدلالة بكيفية متقدمة
علم الاستعمال المتقدم علم الوقوف في فكيف يحس الوقوف في تلك الكيفية
وليس ينبغي ان التقييم الرابع ليس باعتبار كيفية دلالة اللفظ على
مطلق المعنى بل باعتبار كيفية دلالة علم اللغة للشيء موافقه لها
صريح به ان اشرح فيما سبق فالدلالة للمعبرة فيه ليست بتقدمة علم الـ
استعمال بل متناظرة منه ثم مطلق الدلالة وكيفية متقدمة فان عليه
ولكن لا عبرة بتقدمها **قوله** وهذا مشترك **قوله** اي مشترك في ان اللفظ
مشتركة والصفة مشتركة فيهما كذا في الكشف ولا حاجة الى ذلك لانه
منه مصطلحات العوم وفيه اسماء مشتركة في اللغات **قوله** والـ
فاما ان يكون **قوله** هذا علم ما هو المشهور من ان اللفظ لكثير غير محصور
بوضع واحد لا يكون الا اذا كان للوضع له امر عام كلياً والافعال الخفية
الذي ذكره بغير الفضلاء لا يلزم ذلك فان لكثير غير محصور قد يكون
بوضع واحد ومع ذلك لا يكون للوضع له معنى عاماً بل يكون الوضع
عاماً وللوضع له خاصاً كما في هذا وانا والذي فان هذا موضوع لكل
شخص باعتبار امر عام وهو كونه مستحقاً لمشاراة بالاشارة الحسية
حيث لا يقبل الشك ولا كذا كان معرفة كذا كان وضعه لكل واحد من
الاشياء فان اطلاق علم كثيرين وهكذا حكم اخصه ثم ان عموم الوضع كما يكون
تأثيره في تعدد الموضوع له مع وحدة كذا في الاشياء المذكورة كذا يكون تأثره
شيرة في تعدد الموضوع له مع وحدة الوضع كما في الموضوعات بالوضع التوضيحي
فان نظر الواضع كما يكون المعلوم اللفظ كخصوص المعنى بان يلاحظ لفظاً
بل امر كلياً يتدرج فيه كثير من الفاظ وكذا في وضع السمات بان يقول

حيث قال وبعد ذلك البحث من كيفية
دلالة اللفظ على المعنى للشيء منسج

بان يقول صيغة الفاعل من كل مصدر فان علم قام به مدلوله ذكر المصدر
ليعلم منه ان فاعله علم قام به الفاعل وقاعداً علم قام به القوم الى
غير ذلك من الخصائص مع ان لم يجب لها ولم يلاحظها على التفعيل
قال من آحاد ذلك الكثير **قوله** اي من جزئيات كالمواظفة عبادة
الاحاد والامداد من الوضع للكثير وان كان عاماً ومدة الاجزاء على
سبيل التوضيح به من قبل الشارح لكن المعنى في مفهوم العموم
هو استغراق اللفظ بجميع ما يصلح له من جزئيات ذلك الكثير لا ما يتعدى
استغراق اللفظ بجميع اجزائه فان الوقف مثلاً لفظ عام وعمومه
باعتبار ان موضوع بوضع واحد لكثير غير محصور مستغرق بجميع ما يصلح
له من جزئيات ذلك لا باعتبار ان موضوع بوضع واحد لكثير مستغرق
بجميع اجزائه وان تحقق ذلك لا اعتبار ايضاً فيه فاندفع ما قيل ان ما
يصلح له لا يلزم ان يكون من آحاد ذلك الكثير بل يجوز ان يكون
من اجزائه كما سبق به عند بيان الوضع للكثير واجيب بان يمكن
ان يقال الاحاد كما يستعمل في الجزئيات يستعمل في الاجزاء ايضاً كما يقال
من الملاقاة الاحاد على اجزاء **قال** ما يقابل الوحدة لا ما يقابل القلة **قوله**
بينه هذا الكلام على عدم انطلاق العليل على الواحد وذلك لعدم
مسلم في العرف انهم كيف وهم يقولون ليس عندك شيء لا
كثير ولا قليل ولولا شمول القليل للواحد لما كان هذا
وجه كالا يخفى **قال** وهذا التعريف شاملاً **قوله** اجيب عنه بان
الامداد بالوضع للكثير ان يكون من واحد واضح واحد بالشخص او النوع
او ان لا يتخلل بين الوضعيين نقل ورد بعدم دلالة اللفظ عليه

مستغرق

الكلام

ثم ان الجواب الاخير لا ينظم مواد النقض كلها فان تعدد
الوضع في الالفاظ الموضوعية في اصطلاح لمعنى وفي اصطلاح لمعنى
آخ لا يلزم ان يكون تخالفا للنقل بين الوضعين وقيل يمكن
ان يقال ان كل واحد من الوضعين ما هو المتبادر منه وهو وضع اللغة و
يرد عليه انه يلزم ان لا يكون المنقول الشرعي خاصا بالتل
الى معناه الشرعي بل يكون بالتل الى معناه اللغوي ولا يخفى
فساد ما بحث الاصول عنه بالتل الى معناه الشرعي لا
بالتل الى معناه اللغوي كما لا يخفى نعم لا يبعد ان يقال ان
المراد بالوضع الكثير هو الوضع الذي في اصطلاح التل
مطلقا وذلك هو المتبادر **قال** للاسماء التي وضعت اقوالا **اقول**
لا يقال بنقلها الى معاني العلمية لا يتعدد الوضع لان التعيين
معتبر في حد الوضع لان ذلك التعيد لا وجه للاعتبار فيه والآن يلزم
ان لا يثبت الاشتراك الا بعد ثبوت تعيينه للمعنيين معا وفي ذلك
قال بل جميع الالفاظ المنقولة **اقول** اجيب عن ذلك منع بعد الوضع في
الالفاظ المنقولة والالفاظ الموضوعية في اصطلاح معينين ولا يخفى
ان مكابرة لان الوضع تعيين الالفاظ بنفسه ما معنى وتحقيقها الطر
ما ان يخفى على ان يلزم ان يكون المنقولات والالفاظ الموضوعية
في اصطلاح معينين متماثلين ومتوابعين بالالتقاء **قال** وليست
منه المشتركة **اقول** لا افتاء في انها اذا لم تكن منه يكون من احد الاسماء
المقابلة لضرورة انحصار الالفاظ الموضوعية لمعنى في الاقسام المذكورة
فلا يجوز دخولها فيه وبهذا تبين فساد ما قيل المقصود منها ليس تحقيق

حقيقة

حقيقة المشتركة حتى يجب رعاية جميع القيود المبيحة لا على الاطلاق
بل تحين على باقي الاقسام وهو يحل هذا القدر بلا مزية **قال** على
ما صرح به البعض **اقول** المنسوب الى البعض هو الترخيص بذكر لا
القول به اذ لا مخالفة له ولا ينبغي ان يقال الغيبة كيف وتجزئتها
كلمات القرآن من الخصوص الى المشترك بل يلزم احد الاسباب
المذكورة ولم يقل به احد وبهذا تبين فساد ما قيل الصواب
ان يقال لانها ليست من المشتركة وتخرج البعض لا يكون حجة على
الاطلاق وما قيل المفهوم من الالاق قوله وضعا متعديا ومثليها
لعين ثم قوله وضع تامة وتارة وتارة ان يكون الاوضاع متساوية
في الرتبة بحيث لا يكون لبعضها من حيث الالف في حجة المنقولة
لان وضع المنقول عنه اصل وضع المنقول اليه فرع عليه فنظروا
اذا لاندلال ما ذكر على تاييد الاوضاع في الرتبة **قال** المعنى يخرج
المشترك **اقول** انما يخرج المشترك ولم يقل لا يخرج المشترك ظاهرا
ينبغي ان يقال انه لا حاجة في اخراجه الى التعيد المذكور في وجه بدونه
على ما بينه اشرار بعيد هذا الا انه قد ذكر التعيد المذكور مقدما تعينا
خروج المشترك به وان لم يكن لاخرجه لا ذكره فانه دفع ما قيل في بحث
لان فوجه بالالف لانها في اسناد الاخراج الى الاول كقولنا اخرج في
المطول في ترتيب الحاز العقلي واجيب بان ذلك فيما ذكر قيد ان ينفذ
كل ما بينهما وبينه ويشتركه كما في اخراج شئ وليس منها كذا انتهى ثم انما يقع
من ان لا قوله يخرج على ما بيناه انما نخدم الاحتياج الى التعيد المذكور
لاخراج المشترك اوجب اليه ما بينه اخرج له فعلا لوم الاستدراك في بيانه

منه

منه

منه

منه

والاقرب ان يقال انما وقع في تعليله بما اشار اليه بقوله يخرج وبما
فيه القول بخروج المشترك بقوله مستوف فان مدار التعليل المذكور على
خروجه لا على خروجه بالفعل كما سبق اليه وهو من قال يريد ان يقال هذا
القييد المشترك والافرض ان الفرض منه هو التحقيق بخروج المشترك
بعد خروجه عن الاستوفى بوجه بغير مستوف فالوجه ما ذكره المصنف **قال**
والاقرب انما قال والاقرب لاحتمال العكس بان يكون هذا القيد **لا يترتب**
والقييد الآخر لا يفيح الا انما هو جوه لا انما ذكره لافراجه الجمع الممكن فتعبه
كونه قيداً احترازاً فلا يناسب ان يسند اليه الابطاح كما لا يخفى
وقبله بربك قريباً وكذلك في غاية البعد اذ اللفظ المشترك لا يعلم تلك المعاني
المتعددة فبما معنى ينتفي الاستوفى لها وانما يرد به احد ما هو مستوفى
جميع ما يعلمه لا فلا يخرج به المشترك عن الحد واجيب بان اللفظ المشترك ليس
بمشترك باللفظ بل هو مشترك بالمعنى والاداء وانما
اشتراك بالنسبة الى المعاني واصله بغيرها معاً ليس شرطاً في صورة
الشيء فان قولنا غير مستوفى لجميع ما يعلمه اخر من ان يكون هناك ما يعلمه
ابعد من ذلك لا يستوفى وان لا يكون ما يعلمه ابتداءً كما قالوا في توفيق العلم
بوصفة توجب لكلها تمثيل لا كمال التقبيح ان يتناول السموات
لان عدم احتمال التقبيح اخر من ان يوجد التقبيح او لا وليس شرطاً
لان المشترك انما يعلم لكل واحد من معانيه على سبيل البذل وهو مستوفى
فيصدق عليه ان مستوفى لجميع ما يعلمه لا وعدم كونه مشتركاً بالنسبة
الى احد معانيه لا يفرق لازماً عن من في ايراد السؤال به بل المهم فيه عدم كونه
عاماً بالنسبة الى ذلك المعنى وذلك لتحقيق في المشترك على صفة الافراد في التقبيح
على

هذا هو الوجه
في قوله مستوفى
في قوله مشترك

على توفيق العلم نجيب على المذكور منها على صورة الاثبات وهو ما هو
المذكور هناك على صورة الشيء فيفترقان حكماً وانما قلنا ان المشترك لما
يصلح لكل واحد من معانيه على سبيل البذل لان المعنى الملاحة بحسب
الارادة لا الملاحة بحسب الدلالة والاولى ان لا يكون مثل الصيغ
عامة لعدم اشتراكها في ما يصلح له بحسب الدلالة وبهذا يتبين فساد
ما قيل ولك ان تكتفي في الجواب ببيان العلوج بحسب الدلالة وان
لم يتحقق بحسب الارادة فالجواب في السواب ان يقال ان اللفظ بما قاله
في تعدد الماصدق وببيان اللفظ لجميع كقول المصنف والمشارك بحسب
احد معانيه لا يصدق على متعدد الا اذا كان فيه عموم بهذا الاعتبار
كما في الصيغ في بحسب دخوله في التوفيق باعتبار المذكور **قال** لان
المشارك بالنسبة **اقول** كما انما يقول لان معاني المشترك محصورة
لان قيد يخرج مذكور قبل قيد مستوفى وهو كاف فيما ذكره وانما
يتشبه بالقيد المذكور ثانياً عند عدم كفاية ما ذكره **قال** او
على سبيل البذل **قال** لا بد ان يكون المراد من الاستوفى في توفيق
العام عاماً ليكون التوفيق جامعاً في تناول المشترك وتحقيق ما في الجواب
ان المراد من الاستوفى في توفيق العام وان كان عاماً كان لا يحيط بتناول
المشارك بالنسبة الى معانيه بالانتهال مع الاستوفى على سبيل البذل ان يفهم
اشمول لكل واحد من بصفة الافراد في لا يتعلق الحكم دائماً الا بغير
وهذا كما ذكر في الحاشية القول عند تناول معناه دخل وارجى اولاً فلا
كذا دون المشترك بالنسبة الى معانيه وتخرج من توفيق العام قيد
الاستوفى بهذا المعنى العام بفا وانما قلنا ان محموله لا يحيط بتناول

هذا هو الوجه

المشترك بالنسبة الى معانيه اذ قد يلزم ان يدخل في حد العام
 النكرة المقتضية لانها مستوفى مثل استواء المشترك ولا خلاف
 لاحد في عدم عمومها وهذا انفتح ان ما قال قد يجاب عنه بان
 صحيح في بحث العام ان معنى الاستواء على سبيل البدل لا يتعلق
 الحكم بكل واحد بشرط الافراد وعدم التعلق بواحد آخر والامر
 الاول منتف في المشترك لاسي ما ان الحكم لا يتعلق الا بواحد
 معانيه فلا بد فلهذا المشترك في تعريف العام وان اذن الاستواء اي
 ان يلفظ على سبيل الشمول والبدل فاعمل على تحقيق ما اجابنا
 فاما ما ذكر من هذا الظاهر فيصيرنا اجمالا في الشرح ونعني بما اشار اليه
 في الاشياء على ما وقفنا عليه من تقريبنا المراد ونحرمنا الكلام **قال**
 في بدخل **اقول** نقل عنه في الاشياء اي على تقدير تقريب الاستواء على سبيل
 البدل بما يتناول حال المشترك بالنسبة الى معانيه وبأجله نسبة
 المشترك الى مفهوماته نسبة النكرة المقتضية الى افراد مفهومها
 غير تلاوت في الاستواء وعمله مع لو فلو الاستواء على سبيل البدل
 بان يقصد به الشمول لكل فرد ولكل بصفة الا افراده لا يتعلق الحكم
 دائما بالابنوكا متناولا لا مغل من دخل داعي اولاد وكون النكرة
 في الاثبات لك لا يخفى انه لا يتناول المشترك بالنسبة الى معانيه بالهنا
 كلامه وبهذا التقرر اندفع ما قيل ان في الاستواء المعبر في حد
 العام امرين احدهما ان يتعلق الحكم في النكرة بكل واحد وانما يكون
 ذكر شرط الافراد والامر الثاني لا يتحقق في النكرة المقتضية للتعلق
 الحكم فيها انما بواحد واحد ان كانت مفردة او جماعة جماعة ان كانت

صا سواء كانا مجتمعين مع الغير او مفردين عنه فلا يفتح قوله في
 هذا الجواب في بدخل في حد العام النكرة المقتضية الى آخره ولا قوله
 في جواب السؤال الثاني فان يستوفى الافراد على سبيل البدل وجه
 الاندفاع ان ما ذكر على التحقيق وما ذكر في الجوابين على تقدير
 الاستواء على سبيل البدل بما يتناول حال المشترك بالنسبة الى
 معانيه **قلنا** لو سلم **اقول** اشارة الى منع ضيق بناء على ان اخرج
 للكثير في بعض الفاظ العام كالمفرد المستوفى مثل الانسان في قوله
 سمع الانسان في غير معناه ان موضوع الامر مشترك فيه ووجدان
 الكثير ومذا يتناول النكرة المقتضية وان كان مناهيا كما سجد كر في
 في الحاشية لاسي ما قوله او الواحد فالحق سوا ذلك الواحد باعتبار
 اشخص كمن يد او باعتبار النوع كرجل وفرس **قال** فانما يقع جوابا
اقول معنى ان النكرة المقتضية نوعا مفرد مشترك ومع مشترك الجواب المذكور
 انتم لا بد في الا انقضى بالاول دون الثاني **قال** والمراد بالوضع
اقول اراد توجيه ما اعتبره المحقق كلاما من العام والمشارك بينهما
 العدد موضوعا للكثير وحاصله انه نوع في الوضع للكثير حيث
 فنزل الوضع لاسي ما للكثير شمول الحكم بربانية او شمول الكل
 لاجزائه منزلة الوضع للكثير وبشبهه تعرف معنى اللام كما سبق اليه
 ما قال ومحملة ان اللام صلة له ويجعل الكثير اعم من الكثير في نفسه
 بان يتعدد الوضع والكثير بحسب اجزائه والكثير بحسب جزئياته وسياقه
 ان ان رج قد اعترف فيما نقل عنه بان كل طرف **قال** او جزءا من اجزائه
اقول نال الى قوله او مجموع وقد ان الكثير وكان الوصف منه تعين

الوضح للكتيب لوضع اسماء العدد فاما قلت اسم العدد كالعشرة
مثلا في موضوع مجموع واما الكتب بل موضوع لغزوم كطي حديق
على ذلك مجموع فلا يتم الغرض المذكور بالتوسيع السابق ذكره بل
لا بد من توسيع آخر هنا وهو تنزيل ما صدق عليه الموضوع له
منزلة الموضوع له قلت ما ذكرته على احد رايين في التوسيع
ونكايه وسواء يكلف موضوعا لمهية مع وجدة لا بعينها و
تسيع فواشتر انما اتجه له والكلام ههنا على الراي الثاني
يؤكد عليه قوله ورجل وفسر ايضا لانه موضوع ككتيب كالا
ومن غفل عن هذا قال انه نزل ما صدق عليه الموضوع ككتيب
له منزلة الموضوع له واجزاءه بمنزلة اجزائه كما يدل عليه جعل الرجل
والفرس من الموضوع ككتيب كسب الاجزاء واما قيل العدد لكونه
تما منفصلا بعينه الكثرة في مفهوم جميع اسماء ما فوق الواحد من العدد
فكونه نقلا العشرة موضوعا لما ذكره صادق على ما ذكره لا ينافي
اشتمال مفهومها على الكثرة فلا يجدي نفعا لانه لا يلزم ما ذكره اعتبار
الدلالة على الكثرة في مفهوم اسم العدد لا تحقق نفس الكثرة فيه فافهم
قال يندرج فيه المشترك والعام **اقول** اندراج المشترك باعتبار المعنى
انما في اندراج بعض العام كالقوف بالآدم والكل الافراد في اعتبار
المعنى ان في اندراج بعضه كالمجموع والكل المجموع باعتبار المعنى انما في
وينبغي ان لا يخرج النشرب هذا القدر من الاختلاط مع ترتيب اللفظ
وان كان ظاهر الظاهر من عبارة القوم خلافا حيث قالوا ان
النشرب اما على ترتيب اللفظ بان يكلف الاول من النشرب الاول من اللفظ

واشاني

واشاني لثاني وبهذا على الترتيب ثم ان لم يرد كل الجمع المنكر لانها
حال اندراجها بالمقاييس على اندراج العام **قال** المتفقة في
الاسم **اقول** ليس اجزاء زيد ورجل كذلك فانها مختلفة في
الاسم فان اسم بعضها الراس واسم الرجل وانما المكنى اليك
بينها بعبارة واحدة كالعضو والبعض ولا كذلك اجزاء الماوية وما
على ما حققه في موضع من اجزاء العدد وهي الوحدات لا يرد وما
تفعل عن هذا قال نقائل ان يقول هذا لا يرفع السؤال
لان اجزاء الرجل والفرس وزيد وعمر متفقة في اسم هذا العضو
والجزء فالاول في الجواب ان يقال المراد بالكثرة كسب الاجزاء ما
يعتبر في وضع تلك الاسماء ويكون الموضوع باعتبارها واحدا وليس الام
فيما ذكر كذلك والاشارة ان لا يكون الخلاق زيدا عليه بعد قطع
الاسم منه بطريق الحقيقة وليس كذلك فعلم ان المعنى في وضعه كونه
شخصا انما ينافي فاما لانه متالف مع تلك الاجزاء وكل كلامه
على هذا بان يقال تلك الاجزاء متفقة في اسم الكل بمعنى انها تعتبر في
وضع ذلك الاسم خلاف الظاهر ولا يلازم قوله كما حاد الماوية فانها
يناسب جزئيات المعنى الواحد المتحدة بحسب ذلك المفهوم لان المفهوم
منه ان الملء اتفاق الاجزاء في اسم يعتبر به في كل منها كما ان المفهوم
الكل في صادق على كل من جزئياته النتم ولا يخفى ما في الجواب الذي
ذكره من التكليف والبعد عن الفهم مما ذكره في التفسير **قال**
فانها يناسب **اقول** تعليل باعتبار الشئ المذكور واثارة
الي ان الاعتبار ههنا يجب بعينه نظر الى ان تلك التسمية لا تحصل

عاد النشرب

بدون قليل ان كل واحد من تلك الاحاد يصدق عليه انه واحد
 الحادية كما يصدق على كل فرد من افراد الان ان ان كانا
 تلك الاجزاء ثبات مفهوم الان في التحلة بحسب ذلك المفهوم ورد
 عليه بان كل واحد من اعضاها يصدق عليه انه عضو من زيد
 فلا تفاوت وقد عرفت ان مرهون **قال** لان في العموم **اقول** انما قال
 لان في العموم لان الشك قد يقع في سياق النفي ولا يكون المراد منه
 عموم النفي بل نفي العموم على ما بين في موضعه في لا يكون الشك
 وبهذا تبين ما في بيان من قال نفي هذا في قوله وهذا يعني
 الوضع النوي اشارة الى ما يتضمن الكلام كما قد ثبت باستدلال
 نعم الشك المنفي حكم الواضح بان كل ما وقع نكر في سياق النفي فالج
 منفي عما كلف منها وحكم هذا هو معنى الوضع النوي **قال** لذلك
اقول انما قال لذلك لان الوضع النوي معنى اخر ليس من جنس الشك
 معنا وهو حكم الواضح بان كل معين للدلالة بنفسه على معنى في عند
 التورية المانعة عما اراد ذلك المعنى مستعين لما يتعلق بذلك المعنى
 تعلقا مخصوصا والوضع النوي بهذا المعنى مخصوص بالجواز والتميز
 اليه معنا من جنس الوضع النوي المخصوص بالحقيقة وانما قلنا ان
 من جنس الوضع النوي المخصوص بالحقيقة لان الوضع النوي المخصوص
 بها اعم مما اشير اليه معنا لا عينه كما اوهمه من قال اعلم ان الوضع
 بالمعنى الذي اشير اليه كحقيقة ولا معنى اخر يخص بالجواز ثم ان
 قال والمبادر من الوضع هو الوضع الشوقي والوضع النوي
 بالمعنى الاول ولا يذهب عليك ان لانه معنا الى التثبت بغيره

هذا هو
 معنى الوضع النوي

نفي على معنى الوضع
 النوي

هذا هو
 معنى الوضع النوي

المبادر

المبادر ما ثبت عليه ما قوله لذلك قد انفي عما ذكرنا فافهم **قال**
 وكما يحتملها عقليا الى قوله لا ينافي **اقول** يعني ان فيها امرها احد لا
 وصح والآخر عكس فلا منافاة وذلك ان افاد الشك المنفية
 معنى العموم نتيجة متقدمة احدها وضعه وهي ان الشك المنفية
 لنفي الفرد المبرم وثانيتها عقلية وهي ان انتفاء الفرد المبرم لا يمكن
 الا بانتفاء كل فرد وثبوت المقدمة الثانية بحكم العقل لانها في ثبوت
 المقدمة الاولى بحكم الوضع **قال** الشك المنفية **بما ان** **اقول** جواب آخر
 سوال انتفاء كس يوفق العام وليس الامنع كونه صفة انتفاء
 من افراد المعرف فجوابه بالمنع خارج عما تناقروا فيجب حذف الكلام
 عما تناقروا وحمله على الاستدلال بان كانت مستولة فيما وضعت
 له بكونه حقيقة ولما كان السند مساويا للمنح اذ لا وجه الاكون
 بما ان افان ابطال دعوى الجازية يبطل السند ويبطل المنع بما
 يفرض بطل السند يبقى معنا شرف هو الاسباب في الجواب ان
 ان يتعوض لكونها في موضعها في سياق النفي ايضا فيكون عاما ليلزم
 انتفاء سوال وانما قلنا ذلك لان عمومها انما هو باعتبارها لا باعتبار
 اعتبار وضعها الشفيع كذا لما اجاب عما اصل سوال بما لا يزيد
 عليه كتبع معنا بدفع ما اجاب به هذا القابل وهو يتعوض بما بين
 به عمومها للمع وهذا التفصيل اندفع ما قيل اورد عليه انه لم
 يرد منها عموم الافراد والاستدلال فليت علما بحقيقة التوفيق
 وان اراد ذلك فقد استوفيت في غير ما وضعت له بالوضع الشوقي
 ويؤكد توفيق فيها سبق بكونها موضوعا بالوضع النوي والتفهم

هذا هو
 معنى الوضع النوي

فما اجاب عنه بانه كلام على اسند فظهر ما في تقرير الجواب
 بانه المراد ان النفس المتكلمة لم تستعمل الا في اوضاعها بالوضع الثابت
 واما الوضع النوعي فبما نسبة اليه وقومها في سياق النص من القصور
 فافهم **قال** والتعريف للعام الحقيقي **اقول** سواء كان محصورا بالوضع
 او بالوضع النوعي وقد عرفت فيما سبق ان الوضع النوعي المعين
 في الحقيقة يعني الوضع النوعي المعين في الجاز فلذلك امكن اخراج
 العام الجازي عن تعريف العام الحقيقي مع شموله للعام بالوضع النوعي
قال بالنظر اليه **اقول** لا يقال الا ان التعريف المذكور راجع اليه في المحصور
 وليس المراد بالنظر اليه النقل الى لفظه اذ لم يكن هذا المعنى راجعا
 اليه المعنى السابق فلا وجه لايضا ولا لائق بما ذكر فتعين ان المراد
 النقل الى معناه فالمعنى ان محصورا لا يقتضي مفهومه الاخصار
 فالقول تحت الضبط والعقد فلا يقتضي الجواب الذي ذكر لانقول
 ما لا يقتضي الاخصار انما هو مفهومه بحسب الوضع ودلالة اللفظ فخرج
 من المعنى ايضا الى ما ذكرنا قلنا فان قلت فما وجه الجواب المذكور قلت
 وجهه ان التعريف المذكور راجع اليه المحصور المراد بالمحصور العرفي فالمعنى
 ان محصورا لا يقتضي تحت الضبط والعقد بالنظر الى المحصور العرفي
 لا بالنظر الى المحصور في الواقع وماله ان محصورا يقتضي اهل
 العرف في محصور وان كان محصورا في الواقع ولا يخفى ما في التعريف المذكور
 من العكازة والتقصير **قال** في ثبات المادية **اقول** لا استوافق بالنظر اليها
 فيكون في الاثر ان يحسم اسماء العدد قبيد المستوافق والصلوح فانه بقيد
 الاول يخرج اسماء العدد بالنظر الى جزئياتها وبقيد الثاني يخرج بالنظر الى

اجرائي

الاجزائها فلا حاجة الي قيد آخر لا فاضحا **قال** اراد بالصلوح
اقول خصا اقسامه المذكورة بالارادة اذ لا معنى لارادة التميز
 الثالث في تعريف العام فلا وجه لتعريف العام بالصلوح المذكور في تعريف
 العام **وبعد** اتبين فاما قيل الاولي ان بغير الصلوح بالمتناول
 الاقسام الثلاثة بانه يقتضي اليه الغنبيين المذكورين قوله واصلح
 لكل واحد من واداة الذي هو في المور ذلك الامر كمالا يتوهم في باد
 اراي اخصاص الصلوح بالامر به ثم الخاضع من قول او الكمل
 لاجزاء ومما قوله او فغنيا انه اراد التعميم للصلوح به على سبيل
 لا على سبيل الجمع فانيما يوجد مقارنا استوافق بصدق التوفيق على
 تقدير بخلوه كما قيد محصورا وما وجد الصلوح بالمعنى الثاني مقارنا
 للاستوافق في اسماء العدد لئلا ان يصدق عليه التوفيق فانيما
 القيد المذكور فاقترح اليه كسر في التوفيق ونهضا التقدير الفقه فتميل
 ان تعميم الصلوح بقيد جعل ما يقتضيه المادية من الاثر انما يجعله لايادية
 ولا يخرج جزئيات المادية من كونها ايضا مما يصلح وقد عرفت ان المادية
 ليست مستوفى بالنسبة اليه تلك الجزئيات في يخرج اسماء العدد
 توفيق العام بقوله مستوفى كبح ما يصلح له لانها ليست مستوفى بالنسبة
 اليه فيها مما يصلح له وانفع ان ما قيل والحق ان يقال اسماء العدد
 لها جزئيات واجزاء فبالنظر الى الاول يخرج بقيد المستوافق و
 بالنظر الى الثاني يخرج بقيد غير محصور ليس كقولهم انه لا مورد بعد
 مما يقع بعد ما قيل فبالنظر الى الاول يخرج بقيد المستوافق للسؤال
 بانه قوله يخرج محصور لا يخرج اسماء العدد مطلقا وذلك لانها وان كانت

سبب من

سبب من

سبب من

معاني ما ذكره انما يخرج بقوله
 لا يقال على ما بيننا في السابق
 من

سبب من

معمودة باعتبار الاجزاء لكنها في صورة باعتبار الجزئيات **قال**
او تغنيا **اقول** منه ذكر على ما عرفت فيها سبق على ان العامة
موضوعة للفرد وانتشرت لاهمية الكلية **ومما قال** هذا ما قاله
او على اصطلاح الاصول والافاضة المادية حيث لما صدق عليه المادية
لا الموضوع له الذي هو المفهوم الكلي فكانه شي ما قدم بقوله
فترى ما صدق عليه الموضوع له منزلة الموضوع له واجزاء
منزلة اجزائه كما يدل عليه جعل الرجل والنفس من الموضوع
لكثير بحسب الاجزاء **قال** من فوج صفة لفظ **اقول** هذا ما تنصيه
تفصيل المصوح بصلوح اسم الكلي بجزئياته واسم الكل لاجزائه و
لا بد منه اذ لا معنى لصلاحية معنى الكل لاجزائه وما غفل عن هذا
قال عليه ان يكون مجزوا صفة كثير كما قبله ومعنى استواء
الكثير ان لا يكون شرا ما تناوله اللفظ خارجا عما ذكره الكثير
اسم الكلي **قال** شتره فيه **اقول** اي يد فلفظه دفولا شتره
فيما بينهم سواء كان ذلك القول وقول الجزئي تحت الكلام او دفولا
الجزئي تحت الكل فلا يتجه ما قبله من لا يتناول اسماء الجوز اذ يتناول
لجميع من السميات باعتبار ان شتره فيه الله الا ان يجعل احده
منه ان يكونه كذا حقيقة او حكما **قال** فابح المنكر يكون واسطة
اقول لا بد من كماله ان في ترتيب الجزاء هذا التفصيل على ان
المذكور كما ذكره فان ترتيبه بالتفصيل المذكور على اعتبار شرط استواء
مطلقا لا اعتبارا من جهة المصوح قوله على ما عرفت من الحقيقة لا
يدفع ان كان كما لا يخفى مع ما له ذوق **قال** عما عرفت من يقول **اقول** ان يقول

بغير فقه
بغير فقه
بغير فقه

معمود

بمعظم الحق المنكر فمقتضى فرقة لا يقولون باستواء جزئيات
في العام الاستواء وفرقة يقولون باستواء ويشترط في العام الاستواء
بشيء من هذا احتمال احدهما ان لا يكون باستواء ويشترط في
العام الاستواء وثانيهما ان باستواء ولا يشترط في العام الاستواء
والاول فاسد بالغرضه وثمة جاز ان لا يكون يقولون بما احد
ولذلك قال اشرح بعد نقل عدم اشتراط الاستواء على في الكلام
وبعض المتأخرين سواء كان مستقفا او لا وله يد كشرح القول بطلان
من الاحتمالين المذكورين كما ذكر القول بطلان من الاحتمالين بجا
تقدير شرط الاستواء **ومما قال** في تلخيص المقام ان بعض العلماء
لم يشترطوا الاستواء ولم يقولوا بالاستواء في الحق المنكر وان
قالوا بعمومه فكانه لم يأت في قوله سواء كان مستقفا او لا
واما الفالولون بعدم عموم الحق المنكر ففرقة واحدة اذ لا
لهم من اشتراطهم الاستواء كقوله يدخل الحق المنكر في حد العام
عدم كونه منه وقد تلخص مما ذكرناه انه على تقدير اعتبار المذكور
في حد العام لا يتغير خروج الحق المنكر عن حد بل يتوقف على فقد
الشرط المذكور فيه فذا ركونه واسطة على امرين وجوه شرط
الاستواء في العام وعدمه في الحق المنكر فلا وجه لجعله واسطة على
تقدير استواء وتخصيص المراد بالحق الذي يدل قرينة على عدم
استواءه يا باه تقييد الحق بالمنكر اذ لا فرق بين المنكر والمعرف
في عدم استواء عند قيام قرينة دالة عليه **قال** يدل قرينة على
عدم **اقول** اورد على الص فيما نقله من اشرح من اي شية ان هذا

فمنه

التمس انما هو باعتبار الوضع فالمفهوم هو اللفظ الدال على
 المعنى بالوضع والدال على المعنى بالقرينة ليس هو اقسامه التي
 لا يقال ان المراد بالوضع انما هو الشخص والنوعي فينبغي
 الدال بالقرينة في المقام لانا نقول المتبادر من الوضع هو
 الوضع الشخصي او النوعي الذي ليس في الجاز والدال بالقرينة
 هو النوعي الذي في الجاز **نعم** يمكن دفعه بان يقال ان تأثير
 القرينة المخصصة في حرف الارادة عن بعض الافراد لا في تحديد
 الدلالة ولا في تعلق الارادة بالشيء فخرج بعض الافراد بدلالة
 القرينة عن حد الارادة لا يخرج اللفظ عن حد الدلالة حسب
 الوضع الشخصي بالنسبة الى الباقي بقوله من شأنه وسواء انما
 دلالة القرينة هي ما دون المحصور يحكم وتفصيله لا مقتضى ما قيل
 في غير المحصور من ان معناه ان لا يكون في اللفظ دلالة على الاختصاص
 ان يكون معنى الاستواء ان لا يكون في اللفظ دلالة على الاختصاص
 والتوفيق بينهما بالاكفاء بعدم دلالة اللفظ في الاول وعدم
 الاكتفاء به في الثاني فكل محض كما لا يخفى **قال** وفساده ببيان **قول**
 لان التخصيص لا يخرج العام عن حد العموم لان مداه على الاستواء
 بحسب الدلالة لا على الاستواء بحسب الارادة وذلك لا ينتفي بالتخصيص
 بل يشترط ان تقسم العام الى العام المخصص والى العام الغير المخصص
 وتقسيم الاحكام على ذلك منها ان العام المخصص يجوز تخصيصه با
 قياس مخالف العام الغير المخصص فان دفع ما قيل فساد مع لانا اللفظ
 الذي كان على كثر قامت القرينة على فوجبه عما يحوم له لان العام

ببيان كثر قامت القرينة

ببيان كثر قامت القرينة

حقيقة

حقيقة بل لو سلمت عاما فباعتبار مكانها وانقطع فساد ما قيل
 فساد ليسا ببيان لانا المعنى قد اختار فيما سمي ان العام
 الذي اخرج بعض افراده بغير استقلال حقيقة في الباقي مطلقا
 والذي اخرج بمقتضى حقيقة من حيث التناول ويجاز من
 حيث الاقتضاء فلما اختار هناك ان العام المخرج عنه
 بعض افراده في غير يبق فيه الاستواء حقيقة في الباقي والظاهر
 ان انتفاء الاستواء يوجب انتفاء العموم لانه شرط فيه يمكنه
 وجب بهما التوضيح بدرجة في الواسطة لانه موضوع
 للمعنى بوضع واحد وليس بخاص ولا عام اشهر لان المنتفع با
 لتخصيص الاستواء بحسب الارادة وقد عرفت ان مدار العموم
 على الاستواء بحسب الدلالة وهو لا ينتفي بالتخصيص **ولابد**
 على المعنى ان الاستواء متحقق في الجملة المتكسر بحسب الدلالة و
 الوضع وان يستوفى بحسب الارادة ولو اعتبر الاستواء مجزئا
 لما ناسب التمس بحسب الوضع لان تحقق الاستواء
 بحسب الدلالة والوضع في الجملة المتكسر محل الخلاف والاكثر منكر
 له على ما سياتي وبه افقد المعنى انه الكلام في العام الخارج
 من التمس وذكر لا يخرج بسبب التخصيص عن حقه لاني سميت
 العام ولو بعينه او فلا اتجاه لما قيل وليس سلم ان البعض
 سمي عاما حقيقة نعم الجايز ان يطلق البعض على عدم شمولية
 علما ولا مشافة فيه قيل وجد هذا في قوله وفساده ببيان في

فساد

ببيان كثر قامت القرينة

في المسودة ولم يوجد في نسخة الحقبة والاولى تركه لانهم
اختلفوا في ان الاستغراق المعنى في العام يملك بغير اعتبار
دلالة اللفظ او باعتبار عموم الحكم فذكر في المسودة نكاح
الاول كصحة به حيث قال ومعنى استغراقه لما يملك اننا لو
لذكر بحسب ويكون المقصود الاعتراض وهو ما تركه بعد
اختيار الثاني ولا يكون المقصود الاعتراض على التقسيم
فان قيل لكان مستوفيا بحسب الالة اللفظ من حيث الوضع و
له يكون فيه عموم من حيث الحكم يكون مجازا لان لا يكون مستوفيا
في بعض ما وضع له والكلام في الحقيقة قلنا انما يلزم ذلك لو كان
موضوعا للكلم من حيث هو ككل ثم استعمل في البعض كلفظ الكل
مثلا اما اذا كان موضوعا للمهمة من حيث هي او متعينا بوجه
سابقه فاستعملت فيها من حيث وجودها في الافراد كلها او بعضها
له يكن مجازا وكذا اللفظ المجازي فان موضوعه لما فوق الاثنين فاذا عرف
باللام قصد به الاستغراق وبعد الاستغراق لا يخرج عن وضعه
قال فان الشرح يجعل الرجل على سائر اهل الشرح واطلاق
الانسان جنس والرجل نوعا على سائر اهل الشرح واطلاق
لانهم لا يعتبرون بالتفاوت بين الذاتي والعرضي الذي اعتبر
الفلاسفة ولا يتفقون على اصطلاحاتهم ثم قال ولا الى الحكماء
كون الرجل نوعا للانسان بان الانسان نوع الانواع اذ ليس
بعد نوع عند حكموا تارة على الرجل والمرأة باختلاف الجنس

انفس

انفس التفاوت بينهما في القاصد والاحكام فقالوا لو اشترك
جدا فظهر انهما لا ينفقدان بغير بخلاف البهايم مع اختلاف
النوع لا ينفك الاعتقاد وحكموا تارة بكونهما نوعي الانسان نظرا
الى اشتراكهما في الانسانية واختلافهما في الكون والاقنونة
انتم ومنه متبين ان الاشراج له رجب في قول نظر الى اختلاف
فهم لان ما ذكر من ان يكونا جنس لا منشأ كونهما
نوعين **قال** المحقق في المشترك ان ترجح **اقول** فيه اشارة الى وجوب
استقاط المأول من درجة الاعتبار في التقسيم الاول وموازاة
افراد المشترك فلا وجه لاختلافه مقابل وليس بداخل في المقسم لان
التقسيم الاول باعتبار الوضع وهو باعتبار الراي وقد صرح
بالتشافي في شرحه فان قلت لا يلزم من كون المأول من افراد
المشترك دخوله في المقسم فزعم ان الدخول فيها هو دخوله في الشيء
داخل فيه قلت لا يلزم لان جهة الدخول غير متحدة وما ذكر من ان
الدخول في الشيء داخل في ذلك الشيء فيما يتحد فيه جهة الدخول وقصده
انما يلزم من دخول المأول في المشترك دخوله في المقسم لو كان
المأول من افراد المشترك كونه باعتبار آخر غير اعتبار كون مأولا
وفي قول ستم مأولا نوع اشارة الى ذلك حيث لم يقل فهو مأول
كما قال في اقام تقسيم الاول وكذا اراد به بالعدول عما استلزم
المعروف ان هذا التسمية باعتبار آخر غير الاعتبار المحل في الاسم
المذكورة لا يقال في صحة اخذ المأول مقابل للمشارك مع كون من افراد
لاننا نقول ليس الكلام في اخذه مقابل لمقابل بل في اخذه مقابل

في التقسيم الاول فتأمل ثم انه في لفظ الوحد والواقعة في عبارة
في الاسلام الى لفظ العاني ولا يخفى وجهه من هذا التعديل الى الوحد
المشترك اعم من معانيه والمراد معانيه لا غير كما لا يخفى **قال** النص
ان ترجيح **اقول** هذا اعتبار في الاسلام في تعريف المأول كما ان الظاهر لا
يبار ان رجحان لا حاصل بسبب الترجيح انما هو الترجيح وانما عدل عنه
الى صيغة التفضل تبيينها على ان المراد الترجيح بالتكليف والشفقة
وذلك ما يجعله الاجتهاد والتأمل في نفس الصيغة وفائدة الاقرار
عما ترجح الى اصل واحد والقياس بلا مشقة وزيادة كلفة
وانما احتسب زعمنا هذا النوع من الترجيح لان المأول بذلك الاعتبار
لا يكون من اقسام النظم صيغة ولغة هذا على رأي من قال ان
المعاد من غالب الراي التام والاجتهاد في نفس الصيغة وسباني
التوجيه على الآخر **ومما** هنا قبيحة ان ما اورد المصنف في الاسلام
في ضمن قوله وانما اورد المأول في منشا في عاقد في الاسلام
بعبارة الترجيح وان لم يصيب في قوله عن الظاهر تقليد في الاسلام
عن الصبي او ان اشرج ايضا لم ينفك عن تلك الحقيقة الانيقة و
لذلك نرى وترجمه قد لا يبعد بغالب الراي في قوله معناه الظاهر
الغالب سواء حصل من خبر الواحد والقياس **قال** المصنف احكامها
قسمو اللفظ **اقول** قال قلت موجب هذا التقسيم اعتبار المقابلة
بين المشترك والمأول وقد افصح عن ذلك في ما تقدم حيث تبار
واللفظ بالنسبة الى المعنى ينقسم بالتقسيم الاول عند القوم الى
الخاص والعام والمشارك والمأول لا اذا ذكر مع معنى واحد فاما

على الافراد

على الافراد وهو الخاص او على المشترك بين الافراد وهو العام وان در
على معاني متعددة فان ترجيح البعض على الباقي فهو المأول ولا فهو
المشترك انتهى فاما وجه قولهم المأول ما ترجح من المشترك بعض وجوه
فانه صرح في اندراج المأول تحت المشترك فقلت انهم ارادوا بان
المشارك في تعريف المأول ذاته ومولف لا تعد معانيه ومقابلته
للمأول انما هو باعتبار وضعه ومكونه مشترك كما بالاشتراك الاصطلاحي
وانما قلنا بالاشتراك الاصطلاحي لان الاشتراك اللغوي غير مقيد
بالقيد الذي خرج به المأول عما هو المشترك المصطلح مع كون من افراد
المشترك اللغوي وذلك القيد عدم ترجيح بعض معانيه على **الباقي قال**
اي باعتبار الوضع **اقول** اراد به ان حاصل المعنى لا ينفك المراد لا في
فيما سبق انهم ارادوا بكون واحدة مع عبارة الصيغة واللغة مع
مخصوصا وقد افصح اشرار فيما تقدم عما هذا حيث قال والاقر
ما ذكر المصنف وموعبانه عما الوضع ثم في تعليقه بتفصيل تبيين من
اختلاف المعيار بين المذكورين في المراد بهما مع اتحادها في
المرجع الذي ذكر المصنف فافهم **قال** بل باعتبار رأي المجتهد **اقول**
لما ان اعتبار رأي المجتهد مطلقا في اعتبار الوضع فاشبات
احد ما يستلزم استقلالا في الامور كما طنة فانه انما ينفك ان كان
رايه داخل في حد القياس واما اذا كان مجردا في اللفظ
الموضوع فلا ينفك من ان ينفك ومستطافين وهو متفق عليه
والفرق لا ينفك في الاصل بل ينفك مشبه له ومحققا كما حققه اشرار
قال كما ذكر في المبدأ **اقول** قبل جعل المشترك فيما ذكر في

الميزان من الاقسام ليس كما ينبغي الآلة يفسرها صاحب الميزان
 بغير ما ذكر في الكتاب وفيه نقل لاذ ان ارد به الاعتراض على صاحب
 الميزان كما هو الظاهر من قوله الا ان يفسرها صاحب الميزان
 ام فلا وجه له لان صاحب الميزان لم يجعل المأول مطلقا قسما للشرك
 كيف وقد جعل بعض قسما للنجف والشكل والمجهر وان ارد به دفع للا
 الاعتراض عن القوم بان من دهم من المأول ما هو قسما للشرك
 وما ذكر في الميزان لا يمنع من الرجوع الى الجواب الذي ذكر في شرح
 لان حاصلها ان الكلام في المأول الخارج من التقسيم الاول الا انه
 في هذه البرينة كونه من المشترك وفي الاخر برينة كونه قسما وهذا
 الفرق لا يكون ما ذكر جوابا آخر فتدبر **قال مستمع** فسر
اقول هذا غير الخطر الذي هو احد الاقسام الخارجية من التقسيم
 الثالث لاذ من اقسام الظاهر وهذا اما قسما للشرك الذي
 هو احد الاقسام الخارجية من التقسيم الاول واما من اقسام النجف
 فما كان المستعمل في المعنيين المختلفين فلا بد في استواء
 المأول المقابل في المعنيين المختلفين ايضا فلا وجه ليراد التقصير
 باحدهما على الآخر فتدبر **قال لاذ** الذي من اقسام النظم **اقول**
 وذلك لانه صيغة المشتركة كما يدل قبل التاويل على انه
 معاينها بالوضع كذا ذكر بعد تدليله بالوضع والتاويل للتاويل
 في تعيين تلك الدلالة فالمأول من المشترك من اقسام الصيغة واللفظ
 بخلاف المأول من اقسام النجف والشكل والمجهر ومما قاله في سائر
 اقسام المأول لم يصح من من ان يكون المأول مشتركا بالاشتراك

المعنى

في جواب
 السؤال
 الذي هو
 في جواب
 السؤال
 الذي هو

المعنى بعبارة ما ذكر في الاسلام وما ذكر صاحب الميزان
 وذلك غير منقول عنهم بل الظاهر ان مشترك بينهما بالاشتراك
 اللفظي كما يفسرها المعنيين المنقولين انما وما عدا الا قول
 اشارة تعريف مطلق المأول فانما هو في ان له معنى عاما شاملا
 للمعنيين ولا بد من التاويل في الدلالة بالوضع فلا يكون من الاقسام الخارجية
 بخلاف الدلالة بالوضع لانه ملا فله امر آخر في المأول ليس لاجل تحصيل
 الدلالة بل لان المراد من تجريد الدلالة تجريدها عن اعتبار سائر
 اعتبارات لا تجردها عن اعتبارات مطلقا فلا ينفك ولا
 امر آخر **قال** النظم الغالب **اقول** معنى النظم انما يحصل من
 الراي بالغالب فان مطلق الراي المحرم من ملوثر توصيف
 النظم بالغالب لكان السبب لا يغير تفسير الراي بالنظم ايضا
 فيه ايها كونه بعض النظم غلب **قال** كما في ثلثة قروا **اقول**
 وذلك ان النظم يقع في اشرف وخصه واشهرها النظم وهو الذي قاله
 الجمهور من اهل اللغة واقنع بعضهم على انه مشترك بين الظاهر
 والخبث **قال** يونس وابوعبيد الله والاعلا وابوعبيد الله من الاضداد
 وهو في لغة العرب مستعمل في المعنيين جميعا وكذا ذكر في الشرح وما
 هذا الاختلاف في الاقوال في العدة بين القوماء وقهاء الامة فتدبر
 على وابوعبيد الله وابوعبيد الله الشري وبها يدور مقارن رضوان الله
 تعالى عليهم جميعا وقهاء الكوفة راجع انما الخيف وعند زبد بن ثابت
 وابوعبيد الله وعائشة وما ذكره في اهل المدينة رفع الدعوى انما الظاهر

في جواب

في جواب

ای فاضل

شیخ الاسلام مولانا
انفعل المتکلف
فتاح

منه

هذا كتاب في فقه الترمذي

برفین

هو

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳

وجذب وطس وطس الا انه قيل السفر كشف الظاهر كما ذكرنا وغير
 كشف الباطن ومذ التفريق للقارورة التي توضع بها عند الطبيب لانها
 يكشف عن باطن العلبل فيكشف المعالج تنبيه الا انه كشف باطن
 الالفاظ انتهى احاطوا بالحق والشارح وزعمها ان التفسير مقلوب من
 التفسير لا استواء البنائين في الصروف وذلك كقول على احواله كل منهما في
 بناءه واحتص الشارح ما عطاوه وزعم انه يكون من باب الاستقار
 الكبير لان كون عن هذا الباب بناء كونه مقلوبا من التفسير
 قال صاحب الكشف في تفسير قوله تعالى من الصواعق وقرآن من
 من الصواعق وليس يقبل للصواعق لان كلا البنائين سواء في
 التصرف واذا استويا كان كل واحد بناء على حياله الا ان تقول
 صوق على ركب وصق الاكبر وخطيب مصوق مجزئ خطيبة وتظلم
 جند في جذ ليس بقلبه لا استواء ما في التصرف ثم ان التفرة ماء
 المريض المستدل به على علته لا القارورة كما زعم ولا نظر الطبيب الى الماء
 كما زعم الجوهري نقضها صاحب الكشف عما قلناه من ان السكس اللفظة
 حيث قال ونظر الطبيب في تفرة المريض وسى ماؤه المستدل به
 على علته وكذا كل ما ترجم عن حال شيء فهو تفرة **قال**
 وكذا اذا لم يكن مشتركا **اقول** يعني حال ما لم يكن مشتركا بل كان خفيا
 او بجلا او مشكلا كحال المشترك في انه اذا حمل على احد معنيين بقطعة
 يكون تفسير الالفاظ ولا واذا حمل بغير واحد لا يكون بهذا
 الاعتبار من اقسام النظم صيغة ولغة ولم يرد انها ليست من قبيل
 الخاول مطلقا كان المشترك اذا حمل على احد معنيين بقطعة او بغير واحد

في تفسير قوله تعالى من الصواعق

في تفسير قوله تعالى من الصواعق

واحدا وتبين ان يكون ما لا اذا صحت المقدمة القاطنة ان المشتكر اذا
 حمل على احد معنيين بغير واحد وتبين ان يكون ما لا لان المنقح قبل هذا كونه
 بهذا الاعتبار من اقسام النظم صيغة ولغة لا كونه ما لا فافهم **قال** وكذا الاسم
 الاشارة **اقول** ما توجه على التقسيم المذكور ان اسم الاشارة من الاسماء
 الظاهرة وليس من الاقسام المذكورة بخلاف ما ذهب من الاقسام مع دخوله في
 المقسم اختل اسم التقسيم فقد شرط الا ان يختص اراد الشارح هو دفعه بنوع
 تحمل حيث قال فكانه اراد ما ليس بمفهوم الاسم اشارة واشارة عبارة
 كانه ابره صنف تلك الالفاظ لعدم الدلالة في قوله الاسم الظاهر عليه والتفصيل
 بغيرية تروق مع التقسيم عليه تكلف لا يخفى ويتقرب في الايراد المذكور يتبين
 فساد ما قيل زعم العلامة ان هذا تقسيم للظاهر من مقابلة المضمرة ثم اخرج عنه
 اسم الاشارة ايضا والحال ان المضمرة اسم وكذا اسم الاشارة وبها
 معرفتان ويصدق عليهما حد المعرفة وكل ما هو اسم لا يخرج عن هذا التقسيم
 لانه حاصر لجميع الاسماء كونه دايما بين النفي والاثبات فالمراد
 بالظاهر ما يتقابل بالمشتركة انتهى ولا يذهب عليك ان قوله كل ما
 اسم لا يخرج عن هذا التقسيم غير مسلم وكذا ما ذكره في تعليقه لانه مبني
 على عدم التخصيص الذي ذكره الشارح من المقسم وهل الكلام الا في وادى
 النفي والاثبات تتضيق بتضييق المدار وهو المقسم فافهم هذا الاعتبار
 ثم ان عمل الظاهر على ما يتقابل بالمشتركة غير ظاهر لا فقدان الاصطلاح به
 لانه غير لازم بل فقدان الدلالة عليه كما لا يخفى لا يقال الاعتراف في التقسيم
 المذكور بعدم الاختصاص كما يتوجه باسم الاشارة كذا يستوجب بالوصول
 فانه ايضا خارج عن الاقسام المذكورة مع دخوله في المقسم ولم يتغير في الشارح

في تفسير قوله تعالى من الصواعق

في تفسير قوله تعالى من الصواعق

وحقق ان يتغير في له ايضا لانه مندرج بان يقال انه ليس بخارج عن الاقام
 المذكورة بل مندرج في قسم اسم الجنس وكذلك لا يتغير في له لانه مندرج في قسم
 النحاة لعدم كونه من ذلك القسم وذكر صاحب القليد والآن القسم يكون ان يكون
 اتهم من القسم من وجه فالحوصلات داخله في العام وان لم يكن داخله فيعام
 اليه من الصفات واسم الجنس لا يدرج مع عدم صفة لا يدرج السؤال لان منشاؤه دخوله
 في المختص مع ضرورة ان الاقسام المذكورة لا تدخل في قسم من حيز وجهها بل لانه
 محل الظاهر على ما ليس عليهم والحوصل كاسم الاشارة من الجملتها والاختصاص
 مبهم اذا التفتين فيه يحصل من خارج اللفظ وان لم يندرج في الجهتين بحسب
 اصطلاح النحاة **قال مع** وزن المشتق **اقول** يعجز مع ما وضع له وزن المشتق
 والمراد بوزنه هيئته ومعناها الوضعية الذات المبهمة والمراد من المشتق
 بغيره ذكره في مقابلة الوزن مادة فالحق ان كان معناه عين ما وضع له مادة
 المشتق منه وهيئته المشتق فصفة وانما قال مع وزن المشتق لما عرفت
 ان مدلول الذات وقع متبوعة والاصل من ان يدخل المتبوع اذا اخبر عن
 شيئين مثلا يقال جاء الوزير مع الامير ولا يقال جاء الامير مع الوزير ولا يقال
 من هذا الاصل **الانكسار** قوله تعالى ان الله معنا وقوله ان الله مع الصابرين
 من هذا القبيل لان الاخبار فيها عن شي واحد وهو الله وبهذا التفصيل
 تبين فساد ما قيل ان مع كثير يدخل التام في قوله ان الله معنا و
 ان الله مع الصابرين وغير ذلك وما قيل في رده ان الاكثر دخول مع المتبوع
 يقال جاء الوزير مع الامير ولا يقال جاء الامير مع الوزير ثم انه نبي على المقصود
 الاصل مدلول المشتق منه حيث قدمه فان البداية بالشيء دليل للعناية
 به نفس على ذلك الامام السرخسي في اصوله وبذلك خبر اسم الآله ونحوه عن

له من جنس
 له من جنس

له من جنس
 له من جنس

على

عن المذكور فان معناه ان كان كل الصفات مركبات من معنى مادة المشتق
 منه ومعنى هيئته المشتق لكن الخالف في الجواب الثاني على ان الصفات المذكورة
 بوصف ولا يوصف بخلاف الصفات الوصفية والاولى اصلها من هذا العلم ان المعنى
 ايضا وان كان بينهما اسماء الآله والزمان والمكان كالصفات كمن
 الاهتمام بالاسماء المذكورة في جانب الذات اقوى والعناية به ليست دون
 ان التام لم يجب فيها ذكره في المطول حيث قال في بحث التام
 التبعية منه فالاولى ان يقال ان المقصود الاهم في الصفات وليس هو
 الزمان والمكان والآله هو القايم بالذات لان الذات وبهذا ظاهر
 كيف وقد صرح في خلاف ذلك في شرح الكشاف حيث قال و
 سيد على ان المقصود هو المعنى او الذات بان الاول لا يوصف بوصف
 به والثاني بالعكس انتهى وبما قررناه انهم وجه صحة ما سنده الى المتكلم
 منه وحاصل ان يجعل مع متعلق بغيره يكون مقارنه بوزن المشتق
 مع المشتق منه خبر من الموضوع له وبما يوزن المشتق هيئته
 والمعنى ان الاسم الظاهر ان كان معناه غيره ما وضع له كالا لاسم المشتق
 منه ووجه وزن المشتق وصفه وهذا صادق على كل صفة فان ما اشتقت
 من منه موضوع لمعنى وهيئتها موضع عن المعنى آخر كهيئات الفاعل والعليلان
 وغيرهما وبطلان ما قيل فلا يدرج المعنى في التعريف ولكن يدرج في اطراره
 لعدمه على اسماء الزمان والمكان والآله ولم يجعلها احد من الصفات
 فان الاسماء المذكورة ليست من المروف والافعال فيلزم ان يكون من
 الصفات وان دفع ما قيل ان المراد بوزن المشتق ان كان لفظ ما يوزن
 به المشتق فليس مع الصفات مع الفرس مع ان لفظ الفاعل

له من جنس
 له من جنس

له من جنس
 له من جنس

له من جنس
 له من جنس

له من جنس
 له من جنس

وان كان المراد به معنى ما يوزن به المستحق يكون حاصله ان معنى الضارب
 غير معنى الضرب ومعنى الضرب من يقوم به الضرب وبنه انما لا فائدة
 فيه واجيب بان يكون له معنى التضمن وذلك قال عيسى ما وضع له المستحق
 منه ولم يقل عين الحق المستحق منه للدلالة على ان المراد بمعنى المستحق منه
 معناه المطابق قولنا ان المراد بمعنى المستحق الحق التضمن ولم يرد
 بقوله وزن المستحق وزنه الدال على القام به الحق وسواها الطبعية ويكون
 قوله ومع وزن المستحق حاله قوله معناه وهذا المعنى ان المراد من
 ما يوزن به المستحق معناه التضمن فيخرج من الحق نحو اسم الآلة ويدخل فيه
 نحو الابيض انتهى ولا يذهب عليك ان ليس فيها ذكر ما يدل على اخر
 اسم الآلة وهو عن الحق المذكور لان معناه ايضا الحق المطابق للمستحق
 منه الحق من المعنى التضمن للمستحق وتبين ان المشار به لم يحتمل احد
 المعنى من قوله ومع وزن المستحق فقال ما قال به ههنا شي وسواء
 من الصفات ما يدل على النسبة كالنمر واللابس ومعنى الحق على
 الوجه الذي اوضحناه لا ينظم كما لا يخفى **قال** وسلامه قولهم **اقول** يعني
 ان الحق الذي يتبين في المثالين معنى قولهم ما دللنا وما يتبين في المثالين
 فلا غنى عنهما فلما اختلفت عليه فلا يتبين ان يقال ان تعريفهم هذا للصفة
 وما ذكره الحق في تعريفه لو كان معناه هذا فيستقيم ايضا فكيف يعبر
 عليه والافكيف **قال** وهذا معنى قولهم **اقول** او احتمل قبوله مع وزن
 المستحق **اقول** اما الاحتمل من الاعلام المستحق نظر الى الحق **اقول**
 كما مر فقد حصل بالبعد الاول لان المستحق منه غير معتبر في الحق الموضوع له
 فيها **قال** **اقول** اي وان لم يكن كذلك اعلم من ان لا يوجد في المصدر ما اصلا

اصلا او يوجد ولكن لا يدخل في الموضوع له او يدخل فيه ولكن لا يكون مقصودا
 فانه تشخص معناه لعدم اشتقاقه باعتبار معناه الاصل كما مر او غير
 مستحق كمراد الاقسام طبقا لاشتقاقه كاسماء الامان والمطمان والآلة
 او غير مستحق كما لا يخفى **قال** وكما كان اشتقاق العلم باعتبار معناه الاصل
 لا باعتبار معناه العلم لم يكن انقسام العلم الى المستحق وغيره بحسب
 كانه قسم الى العلم لم يكن قول الحق وسواء كانت تقان او لا خلافا عن
 خلاف حيث سمي بينهما الا انقسام الى المستحق وغيره المشايخ وقصده التبيين
 على ذلك بقوله **والحق** ان العلم لا يكون مستقيا باعتبار الحق العلم له ولكن
 لم يتبين له بعض النواظر من حيث **قال** ولا يخفى ان المراد يكون العلم مستقيا
 مستقاة نظر الى الحق بل الى الحق الاصل المنفرد عنه المعبر عنه في حال العلمية
 في الجملة ولو اجتزأ الفاعل دخول اللام عليه فاندفع قول الشرير ولا يخفى ان العلم
 لا يكون مستقيا ان اراد به الطعن على الحق كما هو الظاهر **قال** فان تشخص
 معناه **اقول** التشخص المعبر عنه العلمية ما يتم خارجا والزهني والامادي
 التشخص الذي يتبين في الذهب وحقه هاهنا سائر المهمات فيصدق
 المهمة معه على الفرد الخارج لا التشخص العارض لها بسبب حصوله في الذهب
 الذي لا يمكن صدقها ما حذفته معه على الفرد الخارج كما سبق اليه وهم من قال
 لو اعلم الشخصيات الذهبية في الاعلام الجنسية لا سلمت من عدم اطلاقها
 على الافراد الخارجة **قال** ههنا وسواء لا يكفى تشخص معناه في العلمية بل يرد معه
 من الاشارة بوجه اللفظ الى تبيين المعنى وحضوره لان التعريف مطلقا
 الاشارة الى ان مدلول اللفظ معناه ان معلوم متعين حاضر في الذهب و
 قد صرح به بعض الفضلاء حيث **قال** التعريف تعريفا معينا عند السامع

المستحق

مستحق

مستحق

مع حيث هو معين كانه لفظة اليه بذلك الاعتبار واما الكثرة فيقصد بها
 التفات النفس المعين من حيث ذاته والابلا حظ فيها تعيينه وان كان معيناً
 في نفسه بين مصاحبة التيقن وملاحظة الفرق جلي ومبدأ في تصور ذلك مقتضى
 على ان فهم المعاني من الالفاظ بعونه الوضوح والعلم به ملائمة ان تكون متصورة
 مماثلة بعضها عن بعض عند السامع فاذا دل على كسب معني فلاح آسان
 يكون ذلك الاعتبار ان يكون المعنى معيناً عند السامع مع كونه في ذاته معلوماً
 معه اولاً فالاول ليس معرفة والثاني كسوف في الاشارة اليه تعين المعنى وحضوره
 ان كان بجوهر اللفظ يستحق على اما جسيماً ان كان المعنى او ممتية كاسماء
 واما شخصياً ان كان فرداً منها كزبد او كثر كالبائتين والافلا من امر خارج
 يشار به اليه في ذلك مثل الاشارة في اسماء الاشارة وكثيرة التكلم والخطاب
 والغيبة في الفكاير وكالنسبة المعلومة بجمالية وغير جمالية في المعصولات
 اليه المعارف وكثرة الام والنسب آراء المعرفات بهما **قال** ولا يصح التمثيل
اقول ومن وهم ان التمثيل به يصح اذا جعل علما ثم اتفق اشتراكه لكثرة
 المعاني به فانه يكون كسب من حيث اشتقاقه فدهم لان اشتراك اللفظية لا
 تنافي التثنية في المعية العلمية فلا يكتفي بمعرفة كونه هو فصار كسب
 جزئياً ان معناه عين ما وضع له المشتق منه مع وزن المشتق وشروط
 كسب اللفظ على ما هو جلي كوران لا يكون كذلك **قال** لانه جعل الصفة **اقول**
 بل لانه شرط في كسب الجنس على ما ذكرناه انما ان لا يكون معناه عيناً في وضع
 له المشتق منه مع وزن المشتق وهو فصار معناه كذا كذا يكون الصفة فيما
 لا يسميها انما يشاء منه فالعلة ما ذكرناه وما ذكره ليس بعلية بل هو المحلل
 معلوم لا علة واحدة مع ما ذكرناه **قال** باعتبار العلم **اقول** مع اشارة الى العمل

لست متفقاً

العمل بقوله فتد احد ما ايدى الآخر هذا الطرد ذكره الامام الميراث في شرحه الطرق
 وانه اختياراً التركيب على اللفظ اشارة الى ان هذا اللفظ قد اشتقاق الا
 صغر فانه يعبر فيه الحواف في الظروف والاصول مع الترتيب الذي هو التركيب
 دون اللفظ ومن غفل عن هذه الاشارة قال انظر من قول والتركيب ان
 التعريف لمطلق الاشتقاق فيدخل مثل جيب من الجذب ولو قال والتركيب لا يختص
 بالاشتقاق الضعيف انتهى واما اقم عبارة الاصل في قوله في اصل المعنى اشارة
 الى ان التركيب نفس المعنى بحيث يكون معناه مما قد اخرج معبراً في الاشتقاق
 ومن لم يتنبه لذلك قال اعتبار التنازع في المعنى للاحتراز عن مثل ذلك في كتب
 واعتبار التنازع في اللفظ للاحتراز عن مثل قوله جالس حيث زعم ان
 مثل قوله جالس من المتنازعين لا يختص به بالقياس الاول فتأمل واعلم ان
 المشتق والمشتق منه متعينان عند واضح اللغة لا تشبه ولا يلبس
 فلذلك صحت التعريف باعتبار حال واحده اللغة وهو التعريف الذي ما يدل
 على تعيينها فان قوله ان تاخذ من اللفظ ما ياسب ظاهره واحد مشتق
 وهو المأخوذ والآخر بعينه مشتق منه وهو المأخوذ منه وليست بعينيتين عند
 غيره حيث لم يذكر له قاعلة كلية وضابطة شاملة فادهم اطلقوا القول بالاشتقاق
 المبرزين الثلاثة ثم خالفوه في امثلتها القديس فانه مشتق من التقدير و
 منها الوجه فانه مشتق من المواجهة ومنها التيم فانه مشتق من التيم ومنها
 البرار فانه مشتق من التبرج فخص على هذا كله صاحب الكشف فلهذا كسب
 يقفون التعريف باعتبار العلم ما يدل على تعيينها وبهذا التفصيل تبين فساد ما
 قيل في ان احد اللفظيين المتكسبين متعين لكونه مشتقاً والآخر على المعنى
 الآخر مع التبرية متعين لكونه مشتقاً منه وهذا التعريف يخلو من الالال عفا

مع جيب

مع جيب

نص على ان قوله جالس
 حيث قال فقد فوجها
 وشقها الى طبع

مع جيب

اذ لا يعلم منه انه بل بهما واحد من اللفظين ان يتوجه الى الآخر حتى يكون كما يشترط
 والمشتق منه بالاعتبار ام احدهما يتوقف متعين لان يتوجه الى الآخر كما هو
قال ولا يخفى ان العلم لا يكون مشتقا **قول** قيل لان المناسبة بين الشئيين
 لا يعقل الا باعتبار صفة لهما ومعنى العلم لا الاصل المستحق فلا يتحقق
 فيه من هذه الحثية المناسبة بينه وبين غيره انما هي اشتقاقية
 وفيجب ان جهة المناسبة لا يلزم ان يكون داخلية فيه بل يجوز ان
 لا ما مناسبيا للمشتق منه ولا يذهب عليها انما يكون المناسبة
 بينهما باعتبار اصل المعنى لا باعتبار العارض وقد مر ان التناسب المعنى
 الاشتقاق الحاصل معقيد بذكر المعقيد وقد مر بذكره التعريف الاول ونحو
 التعريف وان ذكر التناسب مطلقا لكن المراد منه ايضا التناسب في اصل
 المعنى بغير نية التصريح به في التعريف الاول والقول بان الفرق بين التعريفين
 بالاعتبار لو لم يكن ذلك القيد معتبرا في التعريف الثاني ايضا لكان انهم
 الاول فينتهي بالتعريف بها ذاتا وكان الشارح تداركه فوقع تلك المناقشة
 بالتبعية على اعتبار ذلك القيد وتعرف الاشتقاق ولم ينته المعترض
قال صاحب الكشاف وسواء الاسم من الاسماء المحذوفة الاعجاز كريد
 ودم واصله سموه بل يفسر فيه كاسم ووسم وسمي وسمي وسمي وسمي
 من السمو لان التسمية تنويه بالسمي وشارة بذكره انتهى اما قال
 واصله سموه ثم قال واشتقاقه اشتقاقه باعتبار الاصل من
 السمو ولم يعلم من اول الامر واشتقاقه من السمو لان السمو اشتقاق
 والاشارة معقبة بمعنى السمو وون الاسم للاشتقاق على الاطلاق
 بين الاسم والسمو انما الاشتقاق بين السمو والسمو وكذا الاشتقاق

لا يصح اشتقاقه

الاشتقاق بين الاسم والسمو المعقبة في معنى التنويه والاشارة
 ضرورة ان اشتقاقه من السمو يقتضي ذلك نعم بينهما علاقة الاصلية
 والفرعية فان داية الاصلية اوسع من داية الاشتقاق اذ يكفي في الاصل
 اخذ الفرع من الاصل مطلقا ولا يلزم ان يكون ذلك الاخذ بطريق الاشتقاق
ومن لم ينتبه لا قرئنا قال وكيف هذا الاعتبار في كون جهة المناسبة
 بين المشتق والمشتق منه لازما للمشتق من الاشتقاق عند المحققين الام
 ان صاحب الكشاف صرح بان الاسم مشتق من السمو لانه تنويه في
 واشارة بذكره ولا شك ان الاشادة اي الرفع خارج عن مفهوم الاسم
 ثم قال في الجملة اذا كان الشئ معين صفة بآثاره تناسب معنى اخر فقد خفي
 باعتبار تلك المناسبة لذلك الشئ علم من اللفظ الدال على ذلك المعنى ويكون
 تلك المناسبة سببا لترجم المعنى على سبيل اللفظ لجلد علماء له فالاشتقاق
 في هذا باعتبار المعنى العلم لا الجنس كالتدبير والعقوب انتهى ونحن نقول
 الكلام في هذه اخذ العلم شئ معين باعتبار ما فيه من صفة بآثاره
 المعنى الاصل لذلك العلم انما الكلام في كون ذلك الاخذ بطريق الاشتقاق
 وقد عرفت ما هو المعنى في ثم ان منشاء تعريف قوله فالاشتقاق في هذا
 باعتبار المعنى العلم لا الجنس عدم الفرق بين مطلق الاخذ والاخذ بطريق
 الاشتقاق وقد انتهت على الفرق بينهما قال ابن عيسى في شرحه المنفصل
 واما جرحه بالغلبة بجري الاعلام ولزمته اللام قولهم التدبير والعقوب
 والسمك للنجوم المعروفة فانها الاوصاف الحقيقية مشتقة بطريق
 الفاعل ولزمته لانهم ارادوا بها معنى الصفة والتدبير مأخوذ من دبر
 اذا تأخر عن الاربعة ونم ينزعون ان التدبير يتبع الشر باخاطبائها ونظيره

من جملة
 من جملة
 من جملة

من الصفات الضلثان وسوا الشيط ما خفي من السيف القلت
والصيق ما خفي من عاق يعوق يعوق العايق قالوا عاق الدبر ان من
الوصول ايا الشرايز عوا ان الدبر ان جاء حاطا وساق مدها كواكب
صفار مده شمس القلاص والصيق بينهما في العرض اير ناحية الشمال
فكاذبة يعوق عنها ونظير الصيق من الصفات القيوم والماكم من
سمك اذا ارتفع والماكم ساكنة الى مرتفعة ومن النجوم السواكن ومعنى
الساكن الى ماكنته ولا خفاؤه في قوله فانها او صاف في الحقيقة مشتقة
بمعنى الفاعل كالتص على بطلان ما زعمه القائل المذکور من ان الدبر ان يعوق
مشتقان باعتبار المعنى العلم لا الجنب **قال** بل باعتبار المعنى الاصلي
المنقول **القول** فان قيل ذهب صاحب الكشف الى ان لفظ الله مشتق
من الاله بالكسر بمعنى كثير تعقيل العقول في معرفة ذاته كحقيقة صفاته لا
بمعنى انه مشتق منه لسم له مفهوم كلى يصدق عليه وعلى غيره ثم نقل
اي ذكر الفروع منه قلنا نعم الا ترى انهم قالوا انه من الاعلام الغالبة في توريث
هذا والظاهر انه لا يمنع من وضع اسم شخص كمناسبة بينه وبين ما مشتق
منه من غير اعتبار ما ذكره فان ذلك مستقيم عنه لا ضرورة لتجسنا اليه
قيل ولكن نقول لا شبهة في هذه هذا الوضع انما الشأن في كون ذلك
الاسم الموضوع علما مشتقا باعتبار معناه العلم واعتبار ما ذكره انما اعظم
اليه لتصور معنى الاشتقاق على موجب تعريف المنقول من الاله العربية
ثم قيل وعلى تقدير التسليم بصدق تعريف المشتق على المعنى العلم المنقول
اليه كما زعمت اذ لا يلزم ان يكون المناسبة للمعنى المشتق منه باعتبار
نوع المشتق بل يكفي ان يكون باعتبار صفاته وعوارضه وقد عرفت

لما خفي من

لما خفي من

لما خفي من

عرفت وجه انه **قال** بلا قيد **القول** يعني قيدا زائدا على معناه وسماء
ومعناه مضافا لمطلق مع انه موضوع للسيف القاطع لان معناه و
معناه **قال** مشهور بان المراد من المطلق نفس المستحق دون العذر **القول** ضمن
الظلام اسير من الاول ان المستحق غير العذر وهذا ما قل عليه قوله نفس المستحق دون
العذر وانما ان المراد من المطلق نفس المستحق دون العذر وهذا ما اراد بالمشهور
ونوع كل من الاسير من حيث امانه الاول فلان المراد من المستحق الموضوع له وهو
للمسلم الجنب والصفة المهمة المعقدة بالوحدة الشايعة المسماة بالفرد المنتشرة
على راي آخر وكلامه ينبغي على الروا الاول دون ان يبرهن اليه قوله وعلم ان المطلق
من اقسام الخاص لان المطلق وضع للواحد النوعي لان وضع المطلق على الاله
انما لنفس المهمة النوعية مع قطع النظر عن وحدتها فلا يكون عنوان الواحد
معقبه انما الموضوع له فان قلت ليس يائي قوله او مستفاد عن ذلك
فان ضميره راجع الى المستحق والاشخاص لا يكون الا للمطلق قلت لا لان المهمة
مع الوحدة الشايعة ايضا كلية تصدق على كل واحد من الاشخاص المندرجة
تحت تلك المهمة غايته ان صدقها على كل واحد منها على سبيل البديل
خاصة بخلاف نفس المهمة فانها كما يصدق على كل منها على سبيل البديل
كذلك يصدق عليها مجتمعة فيجوز لسناد الاشخاص الى المهمة مع الوحدة
الشايعة ايضا وبما قرناه تبين فساد ما قيل لعله انما استفاد هذا
الاستفاد من حمل المستحق على الطبيعة النوعية بلا حيلة رجوع فخصيصه
في المتن الى المستحق وقوله في الشرح لان المطلق وضع للواحد النوعي
واما في المتن فلان قوله بلا قيد صريح في ان المطلق ليس بقيد لانه بقيد
فلا وجه لقوله انه مشهور ويكفي في نفسه بانه كما قلنا ان يقال ان المراد

هذا

فمنه

انه لا يلزم منه ان لا يحصل له توقف على الفرق بين المعرفة والكلمة الآتية
الذي افاده بعض الافاضل فان الفرق بينهما يمكن بوجوه اخرى وسما احتواء اصل
المعرفة وذكره الشارح واستحسنه فالتفريق المذكور بقوله فالتوقف على
الفرق لا غير تام ثم قال والمصنف اشار الى هذا التحقيق حيث اورد بالاطلاق
الاستعمال بقرينة ذكر السامع وجعل عند الاطلاق واللسان قيدين للتعين
وعدمه كما عتبر في الشارح وادار بقوله اذا لفرق بين المعرفة والكلمة
في التعين وعدم التعين عند الوضع انهما لا يفرقان بالتعنين في المعرفة
وعدمه في الكلمة عند الوضع لانها مستويان في التعين بالنظر الى بقوله
لانه اذا قال جاد رجل يكن ان يكون الرجل معيناً للتعين ان يكون
كذلك لكونه الواضع كما لم يعتبر التعين بالنظر الى المعرفة لم يلتفت الى
ذلك التعين بل الى التعين بالنظر الى الالامحالة المعينة عن الواضع فكان
المصنف قال المعرفة ما وضع لشيء معتبر للواقع تعينه عند السامع حال
الاستعمال والكلمة ما وضع لشيء غير معتبر للواقع تعينه عند السامع حال
الاستعمال ويبدو عليه انه لو كان مراد المصنف الاشارة الى التحقيق المذكور لكان
حقه ان يقول عند السامع يدل قوله عند الاطلاق للسامع لانه مع كونه خاصاً
اظهره الاشارة الى المعنى المراد وايضا لو كان مراد من قوله اذا لفرق بين
المعرفة والكلمة في التعين وعدم التعين ما ذكره لكان حقاً ان يقول اذا
فرق بين المعرفة والكلمة في التعين ولا حاجة الى ذكر عدم التعين المجمع
اي صيرف حرف الظرف عن معناه الحقيقي بل عن معنى الالامحالة السببية ثم ان
ما ذكره في توجيه قوله لانه اذا قال جاد رجل لا يصرف للكلام عن كسره
الانتظام اخرج لا يصح تعليلاً لما ذكره بقوله وانما قلت للسامع كالاخفى

خفى على ذوي الافهام ثم ان لا يخفى ما في قوله المعرفة ما وضع لشيء معتبر للواقع
تعينه عند السامع حال الاستعمال من التعسف البارد والتكلف الشاذ
ثم قال اذا عرفت هذا فاعلم ان تعريف المصنف لهما احسن مما نقله الشارح
اما اولاً فلان الموضوع له فيها مذكور فيما اختاره دون ما نقله الشارح
واما ثانياً فلان تعريفه ان مدار الفرق بين المعرفة والكلمة ملاحظة
حال السامع واعتبار التعين والامتنياز عنده وعبارة المصنف تغيب
دون ما نقله ويبدو عليه ان ما ذكره او لا مدفع بان نقطة ما المذكور في
تعريف المعرفة والكلمة عبارة امير متكررين الاسم والصفة وسواء ما ذكره
المصنف الاسم الظاهر والموضوع له مذكور في حقه فلا حاجة الى ذكره صريحاً بعد
ما ذكره ضمن ما بالاول وجعله لا يخفى ثم لو قيل ان الاعتبار من اللام المتعلق
للواقع ان يكون صفة له وحده على معنى الاجل صرف لهما من الاعتبار لكان
له وجه وكذا ما ذكرنا ثانياً لانه ما نقله الشارح ايضا يفيد ان مدار الفرق بين المعرفة
والكلمة ملاحظة حال السامع واعتبار التعين والامتنياز عنده بناء على ان المعينة
في الاستعمال حال السامع كما يكون بحسب الاستعمال يكون بحسب حال السامع ثم قال
ان قوله الشارح فالمعينة وعدمه ان يكون ذلك بحسب دلالة اللفظ او آخره منظر
فيه اما عند القول فلانه وان كان مسلماً انه لا يمكنه الا مخالف ما ذكره المصنف كما
خففته واما قوله بحالة الاطلاق فلما عرفت ان مراده بالاطلاق الاستعمال
والشارح معترف بكونه معتبراً لاسا حقه فيما استحسنه من التعريفين و
اما قوله دون الوضع فلما عرفت ان المراد بالاستعمال عند الوضع وهو مطابق
للواقع واما قوله ولا بما عند السامع فلما عرفت ان مدار الفرق تكليفه ان يكون
معتبراً او اما قوله اذا قال جاد رجل يكن ان يكون الرجل معيناً للسامع

خبر

خبر

ما ذكره المصنف من ان
المراد بالاطلاق هو
حالة استعماله عند
الواقع

ايضا فلما ذكرنا قد علمت ان هذا الامكان لا ينفك عن اللفظ معرفة بل لا بد من
اعتبار الواضع وذكر التعيين وملاحظة انتهى والكلمة مدحوق اما ما اوردوه على
قوله فالجواب عن التعيين وعدمه ان يكون ذلك بحسب طلاقة اللفظ لان فلان وان لم يكن
مخالف لما ذكره الحرف لكن ما ذكره الحرف خال من الدلالة على ان المعنى غير التعيين عليه
ان يكون بحسب دلالة اللفظ وفيما ذكره الشارع دلاله عليه وكفى ذلك حجة على من
له واما ما اوردوه على قوله فخلق الاطلاق وعلى قوله دون الواضع فلان مدارها على
عدم الوقوف على مراد الشارع منها ومراره ان يقال ان المعنى هو التعيين بحسب
الوضع عند الاستعمال لا التعيين مطلقا عند الاستعمال فان الكلمة ايضا قد
تعيين عند الاستعمال لكن ذكر التعيين لشيء محض الوضوح فان الحقيقة بقوله ولا يغير
بحالة الاطلاق ليس حالة الاطلاق مطلقا بل حالة الاطلاق حقيقة بعدم الالتفات
للموضع على ما قد علمه قوله دون الواضع واما ما اوردوه على قوله ولا يغير الساتر
وعلى قوله لانه اذا قال جلد في لسانه فلان مراده ان يقال لانه لا فرق بين هذين الحالتين
لان ما ذكره المصنف وجه عدم اعتبار حال المتكلم بيقينه عدم اعتبار حال السامع
ايضا وينتهي على ذلك قوله لانه اذا قال جلد في لسانه **قال** **الاحسن** ما قيل **اقول**
قال بعض الافاضل ان المعنى غير المعرفة هو التعيين عند الاستعمال دون
الوضع ليعبر في الاطلاق الشخصية وغيرها من الخصائص والكميات
وساير المعارف فان لفظه ان مثلا لا يستعمل الا في اشخاص معينة او الاشياء
ان يقال اننا ويراى ان يتكلم لا بعينه وليسست موضوعه لواحد منها والاشياء
في غيرهما مجازا ولا للفظ واحد منها والاشياء كانت مشتركة موضوعه او ضاعا
بعد افراد المتكلم فوجوب ان يكون موضوعه لمفهوم كلي شامل لتلك الافراد ويكون
الفرض من وضعه كاستعماله في افرادها المعينة دون هذا ما توهمه جماعة من

منهم من قالوا ان هذا الوجه لا يفي بالغرض

والحق ما افاد بعض الفضلاء من انها موضوعه لظلال معين منها ومثلا واحدا
علما فلا يلزم كونها مجازا في شيء منها ولا الاستشراك او تعينه الا وضاعا ولو
ضاع ما توهمه كانت انا وانت وعلا مجازات لاحتمالها اذ لم يستعمل
فيها وصفت هي لسان المعنى ومات الكلية بل لا يصح استعمالها فيها اصلا
وهذا مستبعد جدا وكيف لا ولو كانت كذلك لكانت مختلفة عما ذكره عدم
لستلزام المجاز للحقيقة سواء احتاجت الى الاستلزام ام لم احتاج اليه ان يتسكن في
ذلك ما يملك نادرة انتهى وكفى وجه ما اوردوه على هذه المسألة بغير الحاجة
الى لفظ مستعمل فيها وضع لاجله والمجاز لفظ مستعمل في غير ما وضع له لاجله
يعني للملاهيبي ان يقولوا ان اللفظ التعريفي المذكورين لها ليست
صلة للوضع فلا يلزم المحذور المذكور ثم ان هذا على تقدير تسليم التعليل الذي
فكره تعطل اذ لم يستعمل في شيء وانما قلنا على تقدير تسليم التعليل في اللفظ لانه محل
الناقض بان يقال لانه ان لا يستعمل فيها وصفت هو لها فان مرادهم
من المفهوم الكلي المهم مع الوحدة الشائعة لا المهمة من حيث هو والتوصيف
بالطبيعة لا ياتى به لانه ايضا كلمة على ما عرفت قبل هذا وقد يستعمل انت
في الخلق لا بعينه ويجوز ان يستعمل في البشر الى لا بعينه ثم ان ما ذكره
بقوله ولو كانت كذلك لكانت على عدم القطع بكونه موضوعا للمفهوم
الكلي لا على القطع بعدم كونه موضوعا له فلا يتم التقريب كما ذكره لا يخفى و
اعلم ان مدار ما افاد بعض الفضلاء وزعمه القائل المذكور انه الحق على ان
على وجه عام كلف في الوضع خاص وفيه تأمل والتعجب انهم جحدوا ذلك في الوضع
والكبر ومثله في الطلب حيث قالوا ان التصور على وجه عام لا ينفك فيها
اذا كان المخطا خاصا **قال** يستعمل في شيء بعينه **اقول** اطلق الشيء

ولم يقيد بالمعنيين حيث لم يقل في شيء معين لئلا يذهب الهم من اطلاق
المعنيين الى الشخص فلا يصدق التعريف على غير العلم الشخصي ومن ذهب
عليه هذه التسمية قال ليس المراد به التعيين الشخصي واللام جودا التعريف
على غير العلم الشخصي بل المراد التعيين بوجه ما لان ما ذكره هو تقديره كالتعيين
ما وجد ما ذكرناه وفيه اطمينة مراد ان يستعمل في شيء معين من حيث انه
معين والمراد بالشيء المذكور في التعريف اعم مما وضع اللفظ المستعمل فيه كما في
الاعلام وما صدق عليه ما وضع ذلك اللفظ كما في سائر المعارف ومن قال ما وضع
ما يصدق عليه فقد اخطأ كما لا يخفى **قال** فالمعنيين في التعيين وعدمه **اقول** مراد بهذا
التعريف على ان فيما ذكره دلالة على ان التعيين وعدمه فيها بحسب دلالة اللفظ وقوة
ان اللام في استعمل للفرض فان الاستعمال يجب ان يكون مع افتراض الوضوح
فيكون الاستعمال في ذلك المعنيين واللام في الاستعمال الا ذكر اللفظ طلبا للدلالة
ولا يقع الاستعمال الا فيما يدل عليه يكون التعيين وعدمه بحسب دلالة اللفظ **قال**
بحسب دلالة اللفظ **اقول** قد عرفت فيما سبق ان معنى التعريف الاشارة الى
المعنى وحضوره في ذهن السامع فالشار الى المعرفه في ذلك التعيين والحضور
لا يكون معنوها مفهوما معلوما بوجه ما للسامع كما توهم من قال حاصل الفرق بين
المعرفة والتكليف في لفظ المعرفة ان الاولين مفهوما مفهوما معلوما بوجه ما في
التكليف فان معناها وان كانت معلومة للسامع ايضا لكن ليست في لفظها
اشارة الى تلك المعلومية وهذا يظهر من كون سامة معرفة وليس تكليف
مع اتحادها في المفهوم ويستكون الضامير الواجبة الى معنى الكلمة معرفة وليس
كون المعرف بلام العهد معرفة مع كون المعرف كلمة كذا قوله ارسلنا الرسل
رسولا فنحن فرعون الرسول **قال** والباقي عند السامع دون المتكلم **اقول** قد عرفت

بمعنى خبر

بمعنى خبر

بمعنى خبر

عرفت وجه ذلك كما قررناه قبل هذا وقبله في بيان ان الاعتبار بالمعروف في
المستعمل فيه معينا عند السامع في نفس الامر كما يكون اللفظ بحسب ذلك يكون
دلالة على ذلك التعيين معرفة ولا في التكليف يكون المستعمل فيه غير معين الى
غير معلوم عند السامع في نفس الامر لان معلوم عنده في نفس الامر كل من المعرفة
والتكليف او الكلام فيما كان عالما بالوضع واللام في هذا طبعه ويصدق عليه
قوله دون المتكلم لا يقبل هذا التوجيه كما لا يخفى ثم ان معنى تعليقه بقوله ان الكلام فيما
كان عالما بالوضع انما على عدم الفرق بين السامع والمخاطب في وضع **قال** يمكن
ان يكون **اقول** يمكن توجيه كلام المعنى بانه ايراد كلية الاطلاق كما هو الظاهر
يمكن ان يكون الرجل في مثل قوله جاز في رجل معين للسامع ايضا لكنه غير مطرو
بخلاف المتكلم فان امكان ان يكون الرجل معين له في مثل المثال المذكور مطرو
لا يخفى **قال** عند الاطلاق للسامع **اقول** فان قلت فترى المتكلم في مخاطب
فلان الظاهر ان يقال عند الاطلاق للمخاطب فما وجه القول عند السامع كما ذكر
قلت وجهه فبعد التجهيم لغير المخاطب من سياق لاجل الكلام ولا في طبعه
المخاطب ان غير الامر ما قيل مراد المعنى يكون الموضع له في المعرفة معينا للسامع
عند الاطلاق كونه معينا له بحسب دلالة اللفظ بحيث يفهم السامع عند استعماله
شيئا بعينه من حيث هو كذا في التعيين بالسامع لا فائدة ان الفرض الاصل
من وضع المعرفة انما هو فائدة السامع منها ما هو معين عنده ولا فائدة الاصل
المعرفة ما يعرفه مخاطبا على هذا لا يبعد ان يقال تعريف المخاطب من تعريف
الشارح اما اولاه فلا بد من هذا ما ذهب من جهة خلاف تعريف المعنى واما ثانيا
فلان الموضع له المذكور في تعريف المعنى دون الشارح واما ثانيا فلان مدار الفرق
دلالة اللفظ على معناه في مفهومه عند السامع في المعرفة دون التكليف والسامع

بمعنى خبر

بمعنى خبر

مذكور في تعريف الحق دون واما راجعا فلان التعيين الذي اشار اليه بقوله
عليه باللفظة المعرفة دون الكثرة ما هو حاله الاطلاق كما يفهم من قوله ليس
بمعينه **وقد** تعريف الحق ولا يحدده دون تعريف المضاف ولا عبارة بالاطلاق على
بحث ويترد عليه انه لا دلالة في ما ذكره على انه المراد من كون المعرفة معينة كما ذكر
بحسب دلالة اللفظ بخلاف ذكره الشارح فان فيه دلالة على ما يتبادر فيكسب
وتحتمل ان فيه دلالة على ما ذكره وان تلك الدلالة ظاهرة حيث قلنا لا يخفى عليك
ان دلالة تعريف الشارح على ان المعرفة في التعيين وعدمه ان يكون بحسب اللفظ
من دلالة تعريف الحق فقد فهم ان الظاهر من قوله ولا يقال الا بالكلية انه لم يفهم
السامع والمحالين ان ما ذكره اولاً وجهاً حسنة ما ذكره الحق من دون ان يبين
الذي هو المشهور عليه الجهور وقد ثبتت على التفتي بما ذكره وجهه حيث
ما هو على ما ظن ان ارجح وقد مر جواب ما ذكرنا من ان وجه الاحتمال هو اما ما ذكر
ثالثاً فمدح بان مدار الفرق المذكور على امرين احدهما اصل وسوالة اللفظ على تعين
المعرفة في المعرفة وعدم تعينه في الكثرة والثاني لا يكون ذلك التعيين وعدمه عند
والامر الاول يفهم من قول الشارح ليس يتناول شي بمعينه وقوله يستعمل في شي
لا بعينه **فما** **والامر** الثاني يفهم منه تبعاً باعتبار ان استعماله انما يكون للسامع
وما ذكره الحق وان كان مستملاً على ما يدل على الامر الثاني لكنه خلط ما يدل على الامر
الاول على ما عرفت فيكسب **واما** ما ذكره في رابعاً فليس شيء لانه اعترف
بان كون التعيين المعينة حالة الاطلاق مفهوماً من قول الشارح ليس يتناول شي
بمعينه ثم انكر الدلالة عليه في قول حيث قال وفي تعريف الحق دلالة على ذلك دون
تعريف الشارح وهل هذا الاتناقض **قال** اذ لا فرق بين المعرفة والكثرة في التعيين
وعدم التعيين **اقول** يعني ان التعيين عند الوضع متحقق في كل منهما نظراً الى الواضع

لهم ضجة

الواضع وعدم التعيين عند الوضع متحقق في كل منهما ايضاً نظراً الى الواضع له **يقول**
في المعرفة من غير معتبر واحد منها فيموضعها ومنع المعرفة في المضافة اليه
على السامع ولا يلزم من ذلك ان يكون تعيين الحق معجلاً فيها ومنعت **قال**
يخفى **قال** لان المطلق وضع للواحد النوع **اقول** المفهوم منه خصوصاً بقرينة
تعقيب بقوله واعلم انه يجب في كل قسم من هذه الافلام ان يعبر من حيث
هو كذا ان يكون الواحد النوعية معتبرة فيها ومنع المطلق وليكن على ما
به بقوله ان اريد بالمسمى بلا قيد فطلق ولا عبارة للمفهوم في مقابلة المطلق
قال صاحب الكشف شارح الكشاف في تحقيق هذا المقام ان اللفظ الدال على
من غير نظر الى وحدة كثرته واستفراق وعدمه وتعين وابهام وهذا اوجاب
وان لم يحل عن احدها هو المطلق والدال عليه باعتبار تعينه ما ذهنا بنف علم
الحبس وبادة التعريف هو المعروف تعريف الممتية فالاداة لتعنيها والفرق
بين ملاحظة التعيين ومصاحبة التعيين بين وفوق ادخل السوق لمن يشك
وبينه سوء مفهوم من هذا القبيل لان الدال على الحقيقة صلا على القوة الخارجية
المستعمل عليها باعتبارها في اوجن عليه الشئ ايتها الحاجب وسائر المحققين
وقد جعل قسماً بركاً وفيه التشتت بقدر الامكان او يراى الدال على الممتية بركاً
وحدة غير معينة بل اسم المجرى على وجه وفرد في الشئ المشتبه
وقد يطلق عليها المطلق ايضاً كما يطلق اسم الجنس على الاول ايضاً وقد
شمل استعمال الدال عليه في قيد وحدة معينة خارجية بنف العلم
المستخلص وبالاداة هو المعروف تعريف الممتية الخارجية وبالفرقة هو الممتية او الام
الاشارة والموصول في حكم المعرفة بالام ايضاً كما لا ممة وقد علم من قوله وقد
يطلق عليها المطلق ايضاً ان المفهوم من قول الحق لان المطلق وضع للواحد النوعية

منطبق على اصطلاحين في المطلق أو لا فرق بين الوصف النوعية والوصف
المعتبة في الوصف المنتشر الآلة خلاف مننا والمص **قال** وضعت تارة للبار
وتارة الجاء **اقول** الكيفية معنوية مع بين معانية الكيفية بتبليها عما ان يكون في حق
الاشارة كما كان الشارح لم يتنبه لهذا القصد حيث قلنا في تقرير معنى كلامه و
مشتر من حيث انه وضع ومثلا كثير للعين الجارية والعين الباصرة والشمس والذهب
وعن كمال الآلة لم يكن في تصنيفه المعنى للعين حيث ذكر الماء مطلقا و
ان يقيده بالجارية لانه منبج الماء الحائث في البئر لا يطبق عليه العين وقد نبه عليه
على ذلك في كبر القيد المذكور وكذا الشارح لم يحسن في قوله والا فليس ما هو احد معاني
العين الا ان لا الذهب مطلقا واما قال وعينه ذلك لانها معان اخر كثيرة مستقصا
في كتب اللغة منها العين من حروف **المجموع** منها العين بمعنى النور والعين
عين الركبة فان للركبة عيان وما فترتان في مقدمها عند الساق ومنها كمال
الناقص ومنها الذي يدان واما اعيان الكس كثر فهم والاعيان الاخفا بنوع
وام من قبيل المجاز فنحن عليه العلاقة الامحورية في اسكس اللغة ولم يفرق
في الصواب بين هذين المعنيين والمعاني الحقيقية للعين **قال** يريد ان يكون الاسم
اقول التمايز بين الاقسام المتقابلة اذا كان بحسب الذات لا يمكن اجتماع بعضها مع
بعض لعدم احتمال التعدد والمغايرة بين جهة التقابل وجهة الاجتماع واذا كان
بحسب الاعتبار والحيثية يمكن ان يقع بعضها مع بعض بوجه التعدد والمغايرة
بين جهتي التقابل والاجتماع حيث كانا متعينين ذاتا ومتغيرين اعتبارا
الا انه غير مقدر لانه قد يخفى التمايز بين حيثية التقابل وكلام المص **قال** في
وجه هذا الفرق فارد ان اخرج في وضع المهرام وتفصيل المقام ببيان تنوع حيثيات
لاقسام المير المتنافية وغير المتنافية لما عرف ان مدار حجة اجتماع بعض الاقسام

في حيزها

بعض الاقسام لا رجوع من تنقسم حسب الاشياء باعتبار ما هو و عدم المحلة في ذلك
فليس في كلام المص ما يحتاج الى التوجه على انه المشهور في سبيلهم من
قال اعلم ان اكثر ما يكون اعتبارا بلبثية في السمتا لعمل التباين ولا خلاف في ذلك
الاجتماع والاختلاف ولذا قال الشارح في سبيل ما كان جانب من حق الاقسام
التباين والاختلاف وهو مشتق في هذه الاقسام غير قال في جوابه على انه لو
جعل على اقسام متغايرة لكان في الاختلاف ما للحجج والاعتبارات والاعمال باجل
اعتبارها من سبيل دفع توهم التمايز بين على خلاف ما اشتبه من الانام احتياج
الشارح الى توجيه الكلام وتوضيح المرام فقال يريد ان تمايز الاقسام لا يكون
لحسب الذات بل لانه لو كان كذلك لبنت التمايز وامتياز الاجتماع وليس
لكل من الحسب التمايز والاعتبارات في كل من الاجتماع بينهما فصح جوابه
ازد به ما ذكره بعد عدة اجزاء في بيان الالفاظ العامة بقوله قلت ليس
المراد بالخاص منها الخاص للتعريف اعني ما وضع لكثير محصورا ولو اريد بالاختلاف
ان ما يكون متساويا لبعض ما تبادله لفظ آخر لا يلجوه فيكون اقل تناولا بالاختلاف
المراد به هو محصور اشهر ما ذكره بعد عدة اوراق في بيان ان موجب العام فحق المرام
بالخاص منها الخاص بالنسبة الى العام بان ينادى بعض الافراد لا كلها سواء
كان خاصا لنفسه او عاما لانه لم يذكر في بيان جواب هذا السؤال بل ذكر في
في جواب سؤال آخر ومانعنا ذكر جواب هذا السؤال وكلامه على محمل ما
قال في الاشياء بالملح بان الواقع موقع للجنس المنتشر هو للوضع ما كثر بان
كون لكل من الكثير نفس للوضع لا اعلم ذلك على ما هو مقتضى عبارة ولا يخفى
الوضع لكثير ما ذكرنا مع تقييد اجزاء الكثير كونه منتفعا للصفة عما اخترناه في
للحسب التمايز لانه لا يقع للاقسام النوعية لا يتقابل الوضع لكثير

فرد

حسن الجواب

بهذا المعنى بل يندرج فيه دلالة اذا كان الجاع واسطة بين العام والخاص
 بناء على عدم تميز الاستغراق من اقسام النظم صفة ولغة كما ذكره
 في المأول لانه لا وجه لجعل اللاحق المتكرر سببا لجمع الفظة موضوعا للكثير
 الغير المحصور عند من لا يقول لمعروفه الا بتكليف وهو ان يراه ان لا دلالة
 في اللفظ على تبيين اتم التكثير ووجه فالفهم ايضا كذلك يعني انه لا دلالة
 فيه على تبيين عدم تميز كليات الكثير ولان من الفاظ العموم ما يقع
 للخصوص مع القطع بان لم يوضع الاو فاعا واحد اقل كان ذلك
 الواقع لكثير غير محصور لم يكن خافيا او محصورا فلم يكن عاما ولا جعل
 الصفة مقابلا لاسم الجنس فلا الاطلاح ولا جعل المطلق من اقسام
 الخاص حيث وضع للواحد النوع وقد جعل فيما للثمة حيث
 جعل للمسمى بلا قيد وكونه لبعض من المسمى غير معين ولا شك
 ان مثل رتبة مطلق وتكرار مع ان المسمى لها ولها انتهى انما قال الموضوع
 للكثير بان يكون كل من الكثير نفس الموضوع لواقع موقع الجنس المتميز
 لعمومه ولتقابلته بحسب المفهوم على مقتضى التقسيم حيث ان هذه المتكرر
 بقية النعم في الوضع في الوضع وفي مقابلة بقية الوضع في عدم القطع
 بتحقيق مقابلة بهذا المعنى في الخارج لاد موضوعه في على القول بوضع بعض
 الفاظ بالوضع العام لكان واحد من الموضوعات بخصوص وهو لا يقول
 ومن لم يثبت له هذه الحقيقة اقرض عليه فقال ان كان مع الموضوعات كليات
 الموضوع لكان ذلك نفس الموضوعات كليات لا واقعا موضوع
 جنس الا اقل بعض الالفاظ في مجموعة بوضع واحد لظواهر اقر
 من اتم او معنى كل واحد كالمفردات واسماء الاشارة وهو غير قابل

لم يكن

صاحب

ان يكون
من الكثير

قال ولو سلم تكون الموضوعات لكثير بذلك المعنى واقعا موضع الجنس
 القريب يوجب ان يكون ما هو اعلم منه واقعا موضع الجنس البعيد
 فلا مع للقطع بعدم بقوله لا اعلم من ذلك ان النعميات الخارجية
 لكل من يتبع جنسها انواع يكون الجنس فيها هو العالي ولم يصيب
 لان حق التقسيم في النوعين ان يذكر في الجنس القريب فان من اراد
 تحصيل قسم الانسان والوحش مثلا فله ان يجعل القسم للجوان
 دون الجسم وانما قال كما ذكر في المأول لان المصنف اخرج المأول
 عن تقسيم بحسب الوضع لمكان الحاجة اما اعتبارا بالجهة المجردة
 ومقتضى القياس عليه ان يخرج للجمع الذي هو واسطة بين العام
 والخاص ايضا عن التقسيم المذكور سلطان الحاجة فيه الى عدم تميز
 الاستغراق على ما بينه عليه بقوله بناء على عدم تميز الاستغراق
 واختيارا للمصنف كون العام المخصوص منه البعض حقيقة في الباقي
 لا يحد في نوعا في النوع بينهما باه قال الهمما في التقسيم المذكور
 وافراده الا انه منه لان موجب اختياره ذلك لزوم كون
 الالاف معنى وضعيا لا حقيقيا ذلك لا لازم فافهم وبهذا المعنى
 الالاف ما قبله وفيه نظر لما عرفت ان المصنف اقر ان العام المخرج
 منه بعض اقر انه حقيقة في الباقي فيكون الباقي معنى وضعيا با
 الضرورة لا كما لما قول علي ما زعم المصنف انه اراد يجعل الصفت
 مقابلا للاسم اعتبارا في التقسيم على وجه لا يصدق الهمما في
 الالاف وكيفية ذلك في لزوم المخرج المذكور وهو في الحقيقة
 الاطلاح ولا حاجة فيه الى ان يكون الهمما مقابلا للاسم

في

في

صوب

حقيقة ومثل ذلك لا بد من صاحب الكشاف بقوله اسم هوام
 صفة لا ليس في مقام التمييز الصفة والاسم يجوز له ان يبدل
 من الاسم بالابواب الصفة ومن لم يفرق بين المقام
 لم يتبين له ان الشاذ في توجيه كلام المصنف ان لم يحل
 لفظ مقابلة الاسم للشيء كقوله بل للاسم انما
 للعلم واسم للشيء وهو موافق لما قال صاحب الكشاف
 اسم هوام صفة ثم انه اراد بقوله ولانه جعل المطلق
 اسم للخاص من حيث وضعه للواحد النوعي ان لا يلزم
 بالشيء في تعريف المطلق الوحدانية ان الفرد ليس بواحد
 نوعي وكذا هو جليل قسما للثاني انما هو ذلك وان
 وبعد من اوجب جعل النكرة لفظا غير معين لان لا ينجح المطلق
 في النكرة في مادة واحدة لكونها مجمعة لا في شدة
 ان مثل رتبة مطلق مكلف وتكرار مع ان الماد منها واحد
 وهذا النوع ما قيل انك قد عرفت ان مراد المصنف بالشيء
 في تعريف المطلق هو الفرد وانما يلزم من هذا الاسم ما ليس
 بالاعتبار انما فلا بد وقوله ولانه جعل المطلق كذا ما قيل في
 نظائر ان الشاذ في معترف بان الخارج من تقسيم بعض انواع النكرة
 وهو ما يستعمل في الفرد ونفس المسمى ونهنا اور ونهنا المسمى
 وانكم في بحث شتم الافام كلها **قال** الثالث
 في قسم العام **ان** لا دلالة في الكلام ان ما ذكر في هذا الفصل
 ليس من احكام العام ولا ابرها من ذلك بل فيه دلالة

صرو و صلي جلي مية

هوام هوام
 هوام هوام
 هوام هوام

ص جلي مية

طرح

ضرورة

على ان ما ذكر فيه ما يتعلق بالعام كيف واخاف ان القسم العام صرح
 في ذلك فليت شعري ما وافهم منه من قال فيه بحيث
 لان المذكورة في ذلك فليت من الفصل ان العام المقصود على
 البعض صيغة او مجازا من التفصيل الذي يذكر هناك وهذا حكم
 العام في ان المذكورة الفصل الثاني هو ان العام حجة قطعية
 عندنا وظنية عند الشافعي وهو موقوف على البيان عند البعض
 حكمه ايضا لا فرق بينهما الا بان مدرك الحكم العام الغير المقصود
 على البعض وفي ذلك للمفسر عليه وهذا هو الباعث على
 جعلها فصيلين لا كون الاول حكما للعام والثاني حكما لانهما
 اور عليه البحث المذكور ثم ان اقل كلامه لا ينظم اول ثم
 قال اللهم الا ان يبيح كلامه على ما مر في اوله بياض الفاظه
 من ان التحفص يرفع العموم فالحكم ان ثابت للعام بعد التقييد لا يكون
 حكما للعام حقيقة وان كان القسم فكانه لم يدرك ان ذكر هذا
 الفصل قبل الفصل الرابع وهو في الفاظه العام بان
 عما ذكره لا يخفى **قال** واشتدنا ان مثل لفظ الماء الى **ان**
 قال في الحاشية في قولنا والماء بالوضع الكثير اي فورا يجب
 ذلك المفهوم ومن يخفى عن هذه الحاشية قال اي بقوله
 فرد ان لفظ الماء مثلا انما يصلح لثبات المائنة **قال** كالرطل
 والنفس **ان** الاداء التمثيل بنفس الكلمة غير معين **قال** كذا
 منكرة لا مجال لاختلاف اسقاط التعريف عن الاعتبار
 ذكر ما مر في ان الا بان يجعل التعريف لاحكامه ويكون المعهود

ص جلي مية

هوام هوام
 هوام هوام
 هوام هوام

نفس الكلمة وهذا هو الشرح في ايماد هما من فبين والماء في المعرف
 منها وانما قلنا ان التعريف غير تام فاذ في جانب المثل لان
 الموقف لو اريد بالتعريف والمعدود من اقسام الخاص انما هو لكم منها
 دون المعرف بالام لا يستعمل في العدد ونحوه الخ من ذلك
 من الاستعمال وغيره لا يقال ان كان المعدود من اقسام الخاص
 هو لكم فاذ في اسقاط التكميل من الاعتبار في التعريف لاننا نقول
 المعدود منها ما هو المقارن للخاص لا ما هو المعبر به التكميل وذلك
 لا يخرج من خارج اية عن التكميل بان يكون مع ما غير مقصود به
 حقيقة التعريف وبهذا لا يندفع ما يقال لم اورد المثال لان مع بين
 صحة اوجه الى التاويل بان التعريف غير معبر في المثال لا بما قبل
 اللام من الخطابة لا من المحكي والماء اورد في الوصل المتكلم ان
 على ان عبارة الخطابة والمحكي لم تصبا محتملا **في** **المراد** وقع كل
المراد قبل ذكر كلمة في التعريف من تعبير عن المطبقين لان الشرط
 التعريف ان يكون المعرف مما هو قاعا على كل واحد من المعرف واذ
 ذكر كلمة كل لا يصدق على شئ من الالزام اذ لا يصدق على هذا
 الخاص ان كل لفظ ولا على ذلك واجاب عنه صاحب التحقيق بان في
 كل كلمة كل في تعريف وان كان مستعمل في اصطلاح اهل
 المنطق لانها لا حاكمة الالزام والتعريف لا حقيقة الالزام وهذا
 كان من شرط الحد ان يستقيم على كل فم من اقسام المحدود
 لوجود الحقيقة فيه الا ان المشايخ لم ينفروا الى اصطلاحاتهم في الحدود
 وذكر وانهم يوافقون في تصانيفهم فوقف فيها على الالزام ومعنى اللفظ

مقالة في علم المنطق

صريح

في عبارة المستقيم
 في عبارة المتكلم
 في جواب لا يخفى
 عليه

كما هو

كلما هو اللابن بالفقير كما منهم للتكليف وانما انما لا لا
 بعضهم لم يجعل من ادم ومنها وانما من عليه واجب التوفيق
 على هذا الجواب فاما ان هذا ليس باطلا من اقسام
 بيان وتحقيق لانه لو لم يصدق التعريف على كل فرد لما كان
 الالزام من تلك الحقيقة فلا يكون زيدا خاصا ولا جسيما
 ولا غير ما وفتاة الغير من ان ينفذ على عاقل وعاد صاحب
 التحقيق عليه بالرفع وقال المراه من الاطلاق انهم شرطوا
 في تعريف امور لم يشترطها غيرهم لانهم التزموا بيان الخواص
 العقلية في التعريف فاجابوا الى ان شرطها فاما السلف
 فلم يلزم ببيان للماضي في التعريف لعدم ادعاء جزم
 الماد كذا وانما التزموا ببيان الضوابط التي يحتاج اليها في
 الفقه فذلك لم يبالوا بذكر كلمة كل في التعريف اذ القبط يحصل
 بيان الحقيقة فهذا هو المراه من ترك اصطلاحهم في تعريف
 بيان الحقيقة في شئ لا يترزوا وانما انزع عنه اولئك ولكنهم
 لم يثبتوا ذلك فمما يقع في تعريفهم بيان الحقيقة وربما يكون
 بيان الالزام الذي يحصل به التوسط ويشير الى المعنى الحقيقي
 ايضا وربما يكون بيان النواحي الذي يفهم منه جزمها بل
 يوحى الالتزام والتفهم في الحاصل اننا قد سلم ان ذكر كلمة
 كل مستعمل في التعريف لا حقيقة ولكن لا يمكن ان يكون في الضوابط
مستعمل وضع ليعني واورد **المراد** قال صاحب التحقيق
 ذكرهم مسندا يكون الجمل اطلاقه لان اللفظ بالنسبة الى الواو

للا نسبة الى الغافل والت مع فلا يثبت في العلم وعلى ما ذكرتم شمس الائمة
لا بد قل وهو الاصح لان الشئ من انما في بيان حكمه لا يخلو عن
فيه بيان لا يثبت بنفسه والجل لا يعرف الا ببيان فيكون خلاف لما هو
وهم وعلى قولهم ما ذكرتم شمس الائمة لا بد قل ما اوردوه مما هو
التوفيق على ما ذكرتم في التحقيق من ان اضمز بقوله معلوم عن الجمال
كالم توامثا من انما غير معلوم للاب معبر حيث قال وفيه بحث
لان النجف في هذا القسم عن نفس الوضع لا يجب ان
والقائل وغير ذلك والجل كالم توامثا يجب الوضع لا بد وان
يكون معلوم انتهى ولا يذهب عليك ان قول صاحب الكشف
لان خصوصية اللفظ بالنسبة الى الواقع لا بالنسبة الى الغافل والت مع
في حكم الائمة اف عا ذكرتم شمس الائمة لا بد قل ولما حصل اليه العلم
المذكور ما زاد فيما كتب في هذه فغيره ان قال فذكرتم في
الشئ ان لا حاجة الى الاضطرار عن الجمال الى ان لا يكون اضمز عنه نظم الى الظاهر
وانت فيسبب ان بعضه ل عن دفع ما ذكرتم اولا مقابلة بين الكلامين
فلمعنى من ان يفتل انما في ادوات في ادوات الله الهادي الى السبل
الاشغال وكل اسم وضع **اقول** قال جيب التوفيق لاخفا ان
اللفظ والمعنى المذكورين في الشئ الاول شامل للاسم والمسمى
فذكر هذا الشئ فباب ليس فيه الابهام الكلام وتشويش
الافهام وذكرتم واذا اعتذر الى الاول وان كان توامثا بالكت
اقول او لفصوص الغنية لا تشمل الائمة واما ما ذكرتم في الشئ الثاني
انما يقال ليس فيه والاسم لما وضع له فتا في الغاية اذ لم يحركه

من التوفيق في الحاجة الى الائمة ولو وقع هذا الائمة للشمس والتوفيق
ايضا اذ كل منها مخصوص بوصف لا يمكن الائمة في الجس بان شامل
للباقين والتوفيق باب شامل ومشمول ولا يتم ان المسمى
مخصوص بالعنى بل عام في كل امة من الانسان مستواه وهو اسم
وكذا حكم الرجل والصواب ليس قل ان الخاص لفظا يريد معنى مخم انما
قلنا ان يريد رجل الحقيقة والمجاز ومنه لم يخرج العام الى هذا الكلام
قال صاحب التحقيق في هذه فذكرتم في السطر انما على انما لا بد من
وقول في التوفيق الاول ليس بغير بل فابعد جليد وهي الا
شئ انما المعطاة القوة التي بين فصوص العين الذي هو مخصوص
من كل وجه وبين لفصوص الجس او النوع الذي هو مخصوص
من وجه دون دون وجه وما ذكرتم ان فيه ابهام الكلام ليس
لذلك بل هو شئ الى زيادة معنى شئ السامع للعشور اليه عليه و
يشتم لهوله والتفحص بعد التعميم من حيث ان الكلام وهو
مذكور في كتاب الله تعالى في قوله هو قوله في كلام القائل فلا
يجوز ان يسمى هذا ابهاما في ما يوجب الابهام وتشويش
الافهام في من ليس له رتبة بقول احد كلام العرب ومعنى
محاسن اساليبهم ولكن قد ذكرنا ان تشويش مثل غير ضايع
ثم ان الاعتذار الذي ذكرتم في الشئ يقول في المعطاة انما لم
يخرج به الى فتا انما قوله في الحاجة الى الائمة في قوله في المعطاة
الاربع الائمة بعده قول في التوفيق في الكشف والتحقيق فلا يفتد
في قوله لوقية هذا لزوم اتمه للجس والتوفيق غير صحيح لان المعنى

الداعي الافر او العينة راجع الى تخفيف معنى المصووص ونكسب
 الذي نحن بصدق بخلاف للبه والنوع او لا نقول له بتحقيق معنى
 لافص من قلايلهم من الاف اه هنا الاف او هناك فنقول المسمى
 غير محض بالعين فلما اختص به من باب الالفاظ في الكلام وقوله
 والاسم لا يوضع له لاف او لاف لانا عينا فصوص العين بالاسم انما يكون
 ولا على العين وهذا كما يقال الانسان لا يكون الا حيوانا هذا يكون
 يخص الانسان بالحيوانية لا يخص الحيوانية بالانسان وقوله والهاب
 ان الحاصل انما كانت لا ارف فيه بوجه بل الحاصل انما كان عليه الاراف به
 حقيقة او مجازا مع ان ليس كما مع لان اللط الذي بعينه واه على الانتم او
 ولم يرد بشئ حاقص وليس بواحد فيه ولا مانع ايضا لدخول
 المتك في عين انما اريد به الباطن او الشمس مثلا لفظ اريد به
 معنى غير محض وليس حاقص بالاجزاء اما هناك كلامه والشارح قد اورد
 اقتداره بقوله الا انه انما ارف فصوص العين الى ولم يرد به حيث قال
 فيه تكلف ووجه التكلف ان تلك التكلفة انما تكون في الحاو
 راق للطبيعية والمقام مقام التعريف واما ما قيل في وجه ان التعريف
 يكون للمهمة الشاملة بجميع انما او ما يكون بعض انما او ما بها
 لا يوجب انما احد نعيم في مستغل فمرد بان تلك الادلوية
 وال لم يكن موجبة للاف اه المذكور في لكن بها يجوز وكفى ذلك
 التجهيز في ان افاء التكلف واما ارف فصوص العين من المسمى المعلوم
 بقرينة وقوعه في مقابلة المعنى فلا بعد فيه فلا دخل لها في وجه التكلف **قال**
 لانه اراد بالانتم او عدم المشاركة بين الاف اه **اقول** فلا ينافيه
 انتم

بعض لا دخل
 في رادفة في
 انما من منه

حتى جلي
 حتى جلي
 حتى جلي

انتم والكنتم يجب الاء وللبعد ارادة هذا المعنى من الانتم او
 مصوما بعد ما عطف عليه قوله وانقطاع المشاركة بين الاف اه
 ولا يقال للكل انه مشترك بين انما او فلا وجه لما قيل فيه تكلف
 لا يخفى لظهور عدم دلالة لفظ الانتم او على ما ذكره وايضا اكرهتم
 الاسلام بقوله وانقطاع المشاركة والموجب ان زعم ان التاكيد
 المذكور زاد فيه ففاء وهو كسب الظهور على ما ثبت عليه انما
قال ما يقابل العين **اقول** لا يقال ان الهم يد بالعين الموجود في
 الخارج وبالمعنى ما لا وجود له فيه فلا يتم في التوحيش العلوم والكمات
 لانها من الاعيان بالمعنى المذكور وان الهم يد ما بقوم بذاته وبالمعنى
 بقوم بغيره فلا يخفى قوله وهذا انتم في لغز الحاقص الاعيان في والمعنى
 لانا نقول بل الهم يد بالظواهر الموجودة في الخارج القام بذاته وبالمعنى
 ما ليس كذلك فينتظم المعلوم في الخارج والموجود فيه الغائب
 بغير التوحيش التوحيش المذكور فتدبر **قال** ان المعنى الواحد لا يعم
 مستقدا **الاجابة** وعند ذلك لا يتنظمها لفظ واحد بل يحتمل ان يكون
 كل منها ماره منه على الانتم او على تقدير الاشتراك والمشارك لا يكون
 عاما وصف المعنى الواحد بالعلوم كما يقال ضرب عام انما هو
 لعلوم الاكنة والا فهو في الحقيقة معنى واحد حتى معان تجاوز التعدد
 بحال هذا على من مخصص ما ذكره في كنف المنار واما ما قيل معنى ان الهم
 الامر الواحد الذي يطلق على المتعدد لا يخفى لانه لفظ عند من يعترف
 بالوجود الذهني او ليس في الوجود من الرجل الازيد وعمر ولا يوجد
 رجل مطلق بشعرها واما من اعترف بالوجود الذهني فيحقق فيه

مراد التنوي منه
 رة اخر له منه
 حتى جلي منه

ان قول لان قدود المعاني
 انما يكون بالتفكير والافعال
 كالعلم والارادة والكرامه
 صحيح

سرود من جلي منه

العموم ان قيل به فوهم مشتاق سوفهم لان المتكبرين للوجود الذي
 لا يكون المعاني الكلية والمفاهيم بالمشكك بين الاشياء
 وان لم يشووا لها وجودا ذهبنا نفس امرنا كقولنا وان كان ذلك
 محفوظا لا يلزم منها عاقل **قال** كان الواجب ان يورد
 كلمته دون الواو **والجواب** ان هذا الكلام عدم تحقيق معنى الواو
 فانها لا تشريك المعطوفين في الحكم للجمع بينهما بان يكون صدق
 الحكم عليهما مجتمعة لا منفردة كل منهما عن الآخر ولا كك بفتح ان تجزئ
 عن دون جماعة ثم ادعى بينا لا يسوهم ولا يكون وفولهم فيه
 وفوقه وقول في فوخل البيت زبد دهم وديكر وديكر وكنت كلام
 هكذا وليس لك في الذم من الصورة ان تقول دخل البيت
 زبد دهم وديكر او تحققت هذا ان اللازم على تقدير العطف
 بالواو في التعميق بشرط المعطوفين في صحة الصدق على المعرف
 لا شئ اذا اجتمعا في تلك الصفة كما توهم المعرف على ما افصح
 عنه قوله فخرج ان المحدود ليس بموجود على جميع ومن وجه كلامه
 فاعلم فيجب ان يصدق له على كل منها واذا اتى فيه بطلان الواو لم يصدق
 على واحد منها فخرج ان واحد منها ليس بموجود الامر بين بل ليس
 الا احدى **والجواب** ان ذكر كلمة كل **المراد** من المقصد بنسبة
 هذا الكذب من قال في بيان وجه لانه ما ذكر لانها وقعت لانا
 في الازم والنعميق لتحقيق فلا يلزم ايراد ما في الحد وكان لم يفرق
 بين ايراد كلمة كل في الحد وادرا ما في المحدود لان ما ذكره وجه عدم
 لباقة الاول دون الثاني ما افصح عنه الشارح في تلويح الشئ التي علمتها على
 شئ

ص جلي مئة

ص جلي مئة

شئ من المضممت حيث قال ايراد لفظ كل في المحدود فاسد من
 جهة ان اللفظ للمثبتة لا للافاد في الحد فاسد من جهة انه لفظ لا يصدق
 على شئ من الاخر او لا يثبت عليك وان مبنة ما ذكر على
 تحقيق الاله بانه الفاعل ان كل اسم موضوع لا يستقر له ان
 المكثرة لا على تحقيق المنطقي كما توهم ذلك القابل ورواها ان
 يقول وانت فهم بان هذا مبني على التحقيق المنطقي ومشايع
 الفقهاء فلما يلتفتون الى اقوالهم فلا بد ان يراوا كلمة كرسى
 انهم لم يروا والتعريف والمقول بل بيان التسمية على وجه يور
 فذكره التعريف واما قول القائل الشربق في شئ المقادير ايراد
 كلمة كل شايخ في عبارة الارباء ولا شك انهم يفرقون منه المعنى
 المشترك القاه في على كل فرد فيحصل المقصود مع توب الى الفهم
 وشارحة الى القبط فخرج اعني ان من جهة الارباء الى الفهم
 موجب وفتح كلمة كل من جهة استعمالها اياها في مقام تعريف للصفة
 المشتركة وحاصله انهم لم يفرقوا وان التعريف احواله بل يقصدونه
 في ضمن ضبط الاخر او قد يصدق هذا الكلام ونقصه من المقام
 فنلا عن عايب التحقيق فذكر وما قبل انتظام الاخر فيكون
 على سبيل الاثر كما في كلمة كل فلو لم يذكرها لتوهم الانتظام الا في
 يلزم ان يكون الخاص عبارة عن جميع الالفاظ التي وضع لها
 واحد منها لمعة واحد على الاثر او لا عن لفظ منها في ايراد
 كلمة كل فابعد في ذلك التوهم فليس بشئ او على تقدير
 عدم تصديق الكلام بواحد من اولئك الاجتماع والاثرا يكون

ص جلي مئة

ص جلي مئة

ص جلي مئة

كله حقه ان قوله
كما اذا ذكر مئة

الكلام خالٍ عن الابهامين الباطنين فيكون منطقاً على مقتضى المقام
 لما لا يخفى على ذوي الافهام **قال** على ان الواو قد يستعمل **اقول**
 جواب تنبيه منع اول قول للمعترض كان الواجب ان يورد
 كلمة او دون الواو ثم تنزل عنه وسلم ما ذكره واجاب بان
 الواو قد يستعمل على ادفع لا يفتى الواجب **قال** وقيل
 المراد **اقول** نفل عنه وكلمته ان هذا الوجه بغاير الوجه بين
 الاوليين بانه ليس فيها اعتبار الوضعين والاشراك الفظية
 بل معنى واحد وهو وضع الفظ المدلول واحد على الاتواء الا ان
 ذلك الفظ قد يكون علماً وقد يكون غيراً او كذا المدلول
 قد يكون من المعاني وقد يكون من الاعيان انتهى وهذا الوجه
 غير ما ذكره الاسدي في احكام الاحكام حيث قال ولحق
 في ذلك ان يقال لما قد يطلو باعتبار بين الاول هو
 اللفظ الواحد الذي لا يصح مدلول الاشتراك كثير فيه كاستعمال
 الاعلام من زيد وعم وحق والتم ما هو فيه بالنسبة الى
 هو اعلم منه وحده ان اللفظ الذي يقال على مدلوله وعلى غيره
 مدلول اللفظ اخر من جهة واحدة كلفظ الانسان فان خاص
 ويقال على مدلوله وعلى غيره كالقوس والمار لفظ لجلودان من
 جهة واحدة ووجه المغايرة بين هذا والوجه الذي نقلناه
 لم يعتبر فيه قبل الافسانه فافهم **قال** اي ثبت اسناد امر
 اثر **اقول** لا نقا في ان تحقق الاشياء الذي هو فعل التكلم
 لا يستدعي ثبوت المذلل من ادب في نفس الامر فلا نفي منع

ضرورية

صاحب

لما يجب المذكور لجوار ان يكون حكم مطابقاً للواقع حتى يثبت
 التعق في دفعه بالتخصيص بان يقال اي يوجب اذ كان من
 تحقق صدق وما قيل لم يرد بذكر كاي يقول ثبت اسناد امر
 الامر ان ثبت الحكم الذي في الكلام بل اراد ان يوجب الحكم
 اي لتامع بان مدلوله ما هو قطعاً في حكم المدلول في الكلام تختلف
 بارو بل تعق شارحاً يابوعنه الطبع التسليم ولا يقبله الذين
 المستقيم **قال** بناء على ان الكلام **اقول** يعني في هذا المقام فان
 الامثلة المذكورة في هذا الفصل كلها من الكتاب فلما بعد
 في ان يراه من لخاص المذكور منها لخاص مخصوص ان
 طال المحو عنه في الركن الاول مطلقاً لخاص ولولا ذلك لاطلاق
 لتبين الارادة المذكورة فما في قوله لم يبعد من الابعاد المفعول
 الضعيف لما في التخصيص المذكور من العدول تمام والملازم للام
 طلاق الم نور وبما فرنا شين ان من قال هذا بعيد جداً
 لان الكلام منها في افاقة لخاص المعنى لا الحكم الشرعي على ما ذكره
 المحص فيما سبق وعقد هذا الباب لذلك والعجب ان
 هذا مع محاية وضوح وقرب العهد بكلام المحص كنف
 ضعه على التبر لم يحتمل المذكور وما سبق من الابحاث
 الممونة في الباب الاول يتيم الكتاب والتسنة من سؤ الغمام
قال فغير قوله ثلثة قروء **اقول** القراء للقبض وكلاهما مذكور
 واما للقبض بالفتح فاللهوة الواحدة وبكسر الاسم وهذا كذا
 كورة الصبي فلا وجه لما قبل التأ في ثلثة علامة التذكير في مثل هذا

ضروري

حسن

المبراد ومن يظن
 الله تعالى من يتدوان
 وهم المتفانيات بين التمدد
 المذكور في مح

مطلوب

صاحب
 وعاص الكثر

العدد يقال ثلثة رجل وثلثة شقة وثلثة ثوب وثلثة ثوب وثلثة ثوب
 قدت العلامة في الثلثة على ان المراه بالقدرة الالهية واما وجبت
 عنه واما ان لطفه وان كانت مكونة فالقوة المضاف اليه
 الثلثة فذلك كسر ولا استبعاد في تسمية شيء واحد باسم الثلثة
 كبرو ان ثلث لا يبرو للثبوت والذهبن والعين فيما اضيف اليه
 كبرو في علامة التكرير ثم ان لم يصب في قوله كبرو للثبوت لان جمع البر
 مفرقة البرة والخطبة مفرقة بها للفظ وهذا ايضا مذكور في الصي 2
 وما عر الاسماء الجوهرية في قوله للخطبة البرقة في قوله نك
 للخطبة البرقة في قوله اي وقت للخطبة البرقة في قوله نك
 شمر معلومات شوال وذو القعدة واليا العزم من اول
 في الحجة بابا مهادون يوم النجم عند الشافعي رة لان الاحام لا ينفرد
 فيه ومعه عند البرقة رة لان بعض افعال الحجة فيها وذو الحجة كله
 عند ما نك رة عند ما نك رة لان بعض افعال الحجة فيها وذو الحجة كله
 منتهى كله وبسمي باسمه على انقول رة رة سنة كذا واما رة رة
 الا في ساعة منها واما رة بان الحجة بطولها على ما فوق الواحد فكل واحد
 له من الاتفاق في ان المراه من الاشهر المعلومات ليس مسؤل
 وذو القعدة فقط وبناء الخلاف بين وبين الزينين على ان المراه
 بوفته ما يكره فيه غيره من المناكس مطلقا او وقت او امة
 او وقت اعيال المرفوعة فذهب مالك رة الى الاول وذهب
 ابو حنيفة رة الى الثاني والثاني في رة الا ان ثلث فتتم خلاف مالك يظهر
 في كراهية العمة في بقية ذل الحجة **قال** المصنكب ثلثة وبعض **يقول**

رة آخر له

فيه رة لسعد الواسي
 في شرح الكون من مئة

فيه رة على التام

فيه نكث وهو ان اراد وجوب ما ذكر بعبارة النص المذكور
 فلا يتم فيه وان اراد وجوب مطلق اعم من ان يكون بعبارة او
 اقتضاء فتسلم وكسر لا يلزم في بطلان موجب للماضي والماضي
 ذلك ان لو كان وجوبه بعبارة النص فتأمل **قال** على شهر
 بين وبعض **اقول** اطلق البعض تسمية للاستدلال بالاية
 المذكورة على الاصلين اصلنا واصلنا في رة ومن لم يثبت
 فكذلك قال في تقريره لان المراه بشهر الحج عندنا شوال وة القعدة
 وعشرة الحجة ولما قيل ان يقول انما عدل عن موجب للماضي
 في آية الحج لقيام التمنية الصادقة عنده وهي بيان عليه السلام م
 بشهرين وبعض الثالث
 في اول الفصل ان يجب الحاصل للمكتمل شهر ما بعدهم القعدة العرافة عنه والراف
 فما نكث في موجب الحاصل فلا يجوز العدول عنه او ان يقع الضيق بينهما
 فلا وجه للاستدلال المذكور واما ما ذكره من منى هذا البحث على ان اسم الحجة
 لا يجوز ان يبرك لا غير ما من موضوعه لها اصلا لا بقرينة ولا بغيره فلا يجوز ان
 يبرك بالثبوت غير العدول المحمود و قد يكون عدم حجة القصد بقوله في الشهر
 بيننا فليس بشئ لان لا يلزم على تقدير اعتبار الظاهر الذي وقع فيه الخلاف
 الا ان اسم الشهر على بعض على التجوز السابع لان يبرك ما نكث غير
 المراه على صاحب الكسوف في شرح الكشاف اما الاستدلال بان الثلثة
 اسم لعدد كما على غير كسر الحاصل لانه غير مسلم عندهم فقد ذكر في قوله تعالى
 اربعة ايام سواد ان التقييد بسواء دفع التجوز ثم قال والحق في اذ الشرح
 في الثالث سأل الاطلافا شافعا في كونه له اثنتي عشرة سنين واثني عشر

صا جلي

صا جلي

صا جلي

في عرف العرب واليهود ذلك لان الزايد جعل فدا اجمارا ثم اطلق
 على الجموع اسم العدد الكامل **وز** واما بالزيادة **الزيادة** فظهر
 لان الكلام في بيان جواز الزيادة وليس فيما ذكر ما يدل عليه
 لان قوله ان الجوز المذكور مشترك للزوم بين ما قلنا وما
 قلتم واين هذا من بيان جواز الزيادة ويمكن ان يقال انه
 اراد ان يقول واما الزيادة فكما اذا اطلتها في الحيف فان
 تلك الحيف لا تغيب فالعجب ثلث حيف وبعضها او روج
 في صورة التام لان مبناه على دعوى المصم ان التجميع الحيف
 ونسب ان الحيف التي يقع فيها الطلاق لا تغيب **واجب** عن الاول
الحا ان قال ان يقول منه الجواب على حمل الكافي في قوله
 كافي اطلاق اكثر من التمثيل ولا وجه له وانما هو للتفسير
 وغيره ان لفظة اكثر مما كانت او واسطة بينهما وبين التام
 قطعي فيما اتفق له ان الحاص نفس في معناه وقد عارض فيه النقصان على ما ذكرنا
 فكلما جاز النقصان في الخاص ابعاد عن رتبة التام في المعنى عنه وهو كونه
 قطعا فان قلت بل فيها فرق من حيث ان في نقصان الخاص بطلان مبدئية ان
 معناه للنقص خلاف النقصان في الجمع المذكور فانه لا بد من ذلك لانه عام في كل
 من الاختلاف في الشرايط المستمرة في العام حقيقة في البنية الباقية بعد السعي بالحق
 عالم له في الحقيقة فاللذات المذكورة غير مسلمة لانها بطلان للوجوب بالنقصان من
 فروع بطلان القطعية لان المراد من الوجوب على ما بينت عليه انما يقع في كونه
 نحو بطلان من بطلان القطعية في لفظة الشرط فكيف يكون البطلان الاول من
 فرق بطلان ان لا يلازم ما ذكره الشارع حيث قال قول وفقد نيل ثلثة

صاحب

صاحب

فروع وبيان لتفريعات على ان موجب الحاصل قطع على ان بطلان
 بالمصنف المراد منها من فروع بطلان القطعية انما هو لانه على
 ان ثبوت الموجب بمعنى الحكم المدلول به من فروع ثبوت و
 قطعية واين هذا من ذلك قلت الامر كما ذكرت الا انه لا يدل
 توجيه ما ذكره الشارع بل هو تقديم للجواب عن الاول على وجه
 التصواب فتأمل **لا** يقبل التجزئة **او** التجزئة الصالحة لتكميل
 الحيف الناقصة وهو ما يتعين فيه مقدار بين الاخرين من الثلث
 والربع وعندها لا التجزئة مطلقا كما سبق له وانما من قال فيه بحت
 لان الحيف الذي وقع في الطلاق يلزم ان يكون متجزيا ولذا كلفت بالربع وما مل
 عليه التمثيل بلا بد انما هو مطلق التجزئة وما قرنا به اندفع ايضا ما قيل
 لا يامس ان يكون الحيف الا في حيفا او بعض حيف او ليس حيفا
 فان كان حيفا لم يجب شي من الرابع وان كان بعض حيف كان الحيف
 متجزيا وان لم يكن حيفا لم يلزم به الزيادة على موجب النص **وليس**
 الواجب عند الشافعي **او** **واجب** دخول مقدر بعد الدخول انه
 للصحة اختيار الشق الثاني من الترتيب لما ذكرنا على تقدير ان
 القرع على الظاهر لم يمتل ما اجتمع ووجد الجواب انه يلزم مع القول بوجوب
 اظهر ان لغير الظاهر النقص في الطلاق والحكم لا يلائمه ومن هنا
 تبين ان تنازع الجواب المذكور بهذه القضية في مع انه لا يدخل بها في
 الجواب وانما ذكرنا لما للواقع والادعي انه قد فودع وخفي عليه
 وجها الصواب اعلم ان لدخل المذكور جوابا من احد ما منع وهو ان لا يتم
 صحة الجواب بل ما ذكره من احتياط الشق كما على وجه ان الظاهر من الشر

صاحب

عامة الترتيب

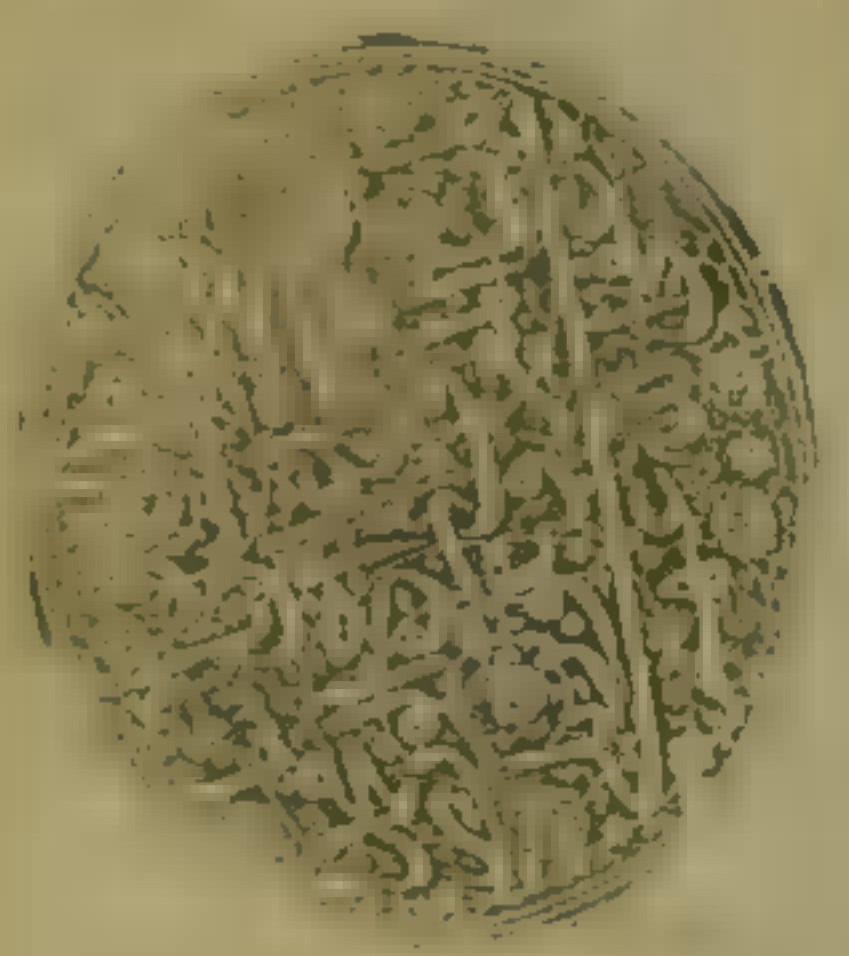
صروية

لان مبناه على عدم قبول الحجة والتقدير وذلك لعدم وجود الطهر اذ
على حجة وتقدير اجزائه بحسب اوقات لعدم اختلاف حاله فانه خلاف
الحيض فان حاله يتخلف في اوقاته بكسوت ودون وغلته والامساك
تلى وهو الذي ما عديم في السابق وانما اخرج اقصا على ذلك لظهور
وكفايته في دفع ما قد سار ان ههنا قوة في قبحه لكونه اذاميا
مبنيا على اصل لم يرد وان عاكس السائل وورد السؤال على ما تقدم
من انه دليل بان يقال لانم انه يلزم بطلان موجب الثلثة بالبرائة ان
لم يعتبر الطهر الذي دفع فيه الطلاق لجواز ان يكون الواجب
بالنقص تكمل الطهر كما قال الرازي ويكون وجوبه قامة لفرض عدم النجس
كما قلتم في المصحح فلا يجاب عنه انما بالجواب الاول اذ لا يجب
على السائل رعاية المذهب فلا يمكن تشيئة الجواب كما المبني على رعاية
مذهب الشافعي وبما حققنا اندفع البحث بان هذا الجواب
وان لم يثبت للشافعي رد لثمة انه لا يستعمل قول للمصنف وان لم يحسب
يجب ثلثة وبعض جواز ان يقال وجب تكميل الطهر الاول
فوجب تمامه ضرورة عدم تجزئ وسقط وجه التراجع بين كماله الشافعي
كما سبوا في وجه من قال كلامه ههنا بذل على جواز الحال
على الطهر اذا كان الواجب ثلثة اطهار غاير الطهر الذي وقع
فيه الطلاق على المفسر ومما سبوا عدم جواز الحمل عليه
سواء اكتفى بالطهر في بعد الطهر الذي وقع فيه الطلاق او
لم يكتفى فان القول بالدلالة التي ذكرها مبناه القبول والاحتياط
للكور جوابي سليم لا يخفى هذا حقيقة الكلام في هذا المقام

صاحب جلي مده
فهنا بالتفصيل ان الله
ليس كما حصل الاول
من ذكر الاول ثم شرع في الله
بعد له وبالجملة منه

وان ضفي

وان ضفي على الاشراج عما توقف عليه بعد هذا بان الحكم العائد **قال** منع الطهر
اقول قد فهم هذا المنع فيما سبق من قوله حتى يتأكد له مثل ذلك بطريق الاشراج
وقد استخرج به بعض المصنفين لشمسية هذا الكتاب الى حيز العبدان عما قرناه
فيما تقدم زاعما انه يعرف خارج تمام الكتاب وقد انتهت فيل هذا اعلا وجهه انما
هذا المنع وعما انه لا يظن فيه عند من له رطب الطهر **قال** بل الواجب
بالشعر **اقول** صوابه بل الواجب بعبدان النقص ان يكون المراد من الواجب
السابق وكن الواجب به الا الواجب مطلقا او كذا عدم وجوده به في النقص عن
عذور بطلان موجب الحاق وانما قلنا ان ما ذكره ليس بعوالب لان الواجب
ضروري ان الافتقار من جهة الوجب التي تربطها بالاحكام للنقص من فلا وجه
لا خارج وجوب بعض الطهر عن حيز الثابت بالشرع ومن رام توجيه الكلام
المذكور على الواجب بالشرع على الواجب بعبدان نفس الاشراج فقد نفتت غفلة باردا
مع انه لم ينص على وجه الاصلاح **قال** ويلزم من بعض البعض الذي **اقول** الفرق بين
ههنا وبين ما ذكره من غير الجواب عن الاشراج هو ان المانع ضروري من بعض البعض
الاول ومنه البعض الآخر فان قلت ليس بينهما في آخر وهو ان البعض المانع ضروري
من جملة من العتق هناك وليس منها ههنا قلت ذلك ما يترتب من ظاهر قوله
لا باعتبار ما وجب بالعتق ولكن لا صحة له ضرورة ان احكام العتق جارية في
ذلك البعض بالا تفاق ولا مانع لا اعتبار وقت من العتق الاجراء احكام بانفسه
فلابد من تأخره بل محل العتق المذكور في العتق المقترن بعبدان النقص وهي الثلثة
قال كنه لا يقدح في دفع **اقول** هذا الجنب ما قدمه بقوله وليس الواجب
عند الشافعي المأخوذ حتى يتأكد له مثل ذلك الاشراج والورد مغايرة ولا كذلك مرة اخرى
قال لانه لا يقول بوجود آه **اقول** لو قال بوجود ثلثة اطهار كاملة غير ما وقع



فيسبب الطلاق لكان المنع المذكور مفيداً له وليس مع قول غير ما وقع فيه
 الطلاق لفساد ذلك البعض واحرازه عن منف العقدة ومقتضى ضرور لا يقتضي
 ذلك كما توهم من قال من هذا المنع غير مفيد لمن قال بوجود ثلثة اظهار كاملة
 غير ما وقع فيه الطلاق ايضاً كما هو مقتضى شهاب الدين لان لزوم صحة
 ذلك البعض باعتبار انه مما وجب بالعقد وليس هذا هو مقتضى احكام العقد من
 ملازمة المسكن ووجوب النفقة وغيرهما ولو كان بالضرورة لتعذر بعد ذلك
 في يصح اصل الاستدلال ويندفع المذكور وانما قلنا ومقتضى ضرور لا يقتضي
 ذلك لما عرفت انه طرفة الانقضاء فالثابت بها يكون حكماً شرعياً واما تقدير
 تسليم ما زعمه من ان المانع ضرور لا يكون من العقد لا لانه لا يكون ايضاً
 اذ قد لا يكون بعض الطاهر المانع قبل الاظهار الكاملة من العقد ويكون معنى
 قوله غير ما وقع فيه السقاط ذلك البعض عن جهة الاعتبار بالحكمة فلا تكون القول
 الذي ينسب فانه المنع المذكور عين ما قاله شهاب الدين كما توهمه القائل المذكور
 واقام ما سبق اما بعض الافهام من منع لزوم معنى ذلك البعض باعتبار انه مما وجب
 بالعقد مع تسليم جريان بعض احكام العقد في نفسه فزعم باطل لان جريان حكم العقد
 في نفسه دليل عند من عاين انه مناه وفهم عدم الاستقامة في دلالة ما ذكره من عدم استقامته
 التام والقانون بان تكميل الحيضة الثانية في عقد الامنة كان ضرور مع انه جرت فيها
 كذا الاحكام ليس بشئ لان من شأنه ان لا يكون الثابت ضرور من العقد وذكر
 لم يثبت بعد وهل الكلام الا فيسبب **قال** نعم لعينه ابا حنيفة **هـ** هذا ايضا اعان
 لما قدمه بقوله وعن الثابت وجب تكميل الحيضة او المعارضة ما ذكره قبل ذلك بقوله
 واما بالنزاع فيلزمكم من حمل العقد على الحيضة **قال** من المعارضة المراد
 من المعارضة ما يورده عليه في مقابلته ما اوردوه على ان نفى بان قالوا لم يورده على تقدير

لم يسميها

لم يسميها

جهة فذلك مثل ما يلزم مما تقدم من صحة قولنا من بطلان موجبته الخاص فابتنه يكون
 البطلان على الاول بطريق الزمان وعلى الثاني بطريق النقصان وهذا الفرق
 غير مؤثر وفوه بوجود ثلثة حيضات وبعضهم يوجب ثلثة اوقات بالمعارضة ما قدمه
 لا مانع من قول ان المراد بالمعارضة انها هي المعارضة بطريق القلب وهو ان
 تجعل العلة بعينها علة لتقضي لكم بعينها وتقريرها ان يقال ان العقد انما يعلق
 للحيض بطريق ثلثة اوقات فانما ينفك عنه لولا ان اعتبر للحيض الذي وقع فيه الطلاق
 واما بالنزاع ان لم يعتبر ثم انه قال في تقريره الذي لا يمكن ان يفيض الذي وقع فيه الطلاق
 ان لم يعتبر كان الواجب ثلثة حيضات وبعضها الواجب بالشرع ليس بالحيض
 للحيض الثلثة الكاملة كما ذكره الاظهار ولم يصب في قوله بالواجب بالشرع
 لان من شأنه ان لا يكون الواجب ضرور واجبا بالشرع وقد عرفت فيما سبق
 عافاه فالصواب ان يقال بالواجب بعين الخاص ليس الا للحيض الثلثة
 فان قلت هذا المنع كما دفعه المعارضة المذكورة يدفع دليل ابا حنيفة في انما قال
 فابتنه لم يذكر قلت فابتنه ما اشار اليه بقوله في دفع ما يورده من المعارضة وذكر
 انه ضمن كلامه هذا التنبه ان الدليل الذي فصل فيه بالنزاع اجراء على صحتها
 البرهان يمكن ان يحمل فيه ويوردها صورة الدليل اللازم بان يقال
 غرض قول الخصم لو حمل العقد على الطاهر كانت يلزم النقصان عن موجب الثلثة
 لاكت لا تقول بوجود اظهار كواحد غير ما وقع فيه الطلاق وج لا يوجب عليه
 المنع المذكور وكيف ذلك فابتنه لان حنيفة في فافهم هذا اقامه من دقائق هذا
 الكتاب فليست بمتنقذ التيقظ واما ما قيل انه لا يغير ابا حنيفة في دفع
 تلك المعارضة لانه وان قال بوجود ثلثة حيضات كواحدة غير الذي وقع فيه الطلاق
 لكن لا بطريق ان الذي فيه غير معتبر بان عامته من انه وجب تكميل الحيضة الاولى

حجة

راجع

حجة

حجة

بالربعه فوجب ثلثه بغير وزن عدم النجوم واجيب عنه بان من قبيل تعيين
الطريق ولا عبرة به في تعيين المذهب ونراي اختلافا في طريق سبله
مقاييسه فليست في لان مناهج اعتبار الفرق الذي يتناوبهم بطولها فيما تقدم
واجراؤه فلهذا باعتبار انما وجب بالعرفه على ظاهره وفروقه انما هو في نفسه
وتدبره **قال** عاين بعض الطرسيه **احسن** ان يكون بعض الطرسيه لا لا
لجوابه وهو مقدر لا يصرح به واكملهم لمصر عنهم حقه ان يحمل على ما في سائر عاين
ويكون وفقا للثالث المذكور لاجل ما علم بعد تقديره ورفعه لم يعد وروى
قال وتوجيه الجواب عما ذكره النجوم ضمن كلامه التبيين على ان المقور
غير مختص بجواب الواقع الفاطميه شبهه الخالف لا اخذ من جواب النجوم وتقرر
منه بنوع غير لا يستحق به دعوى التفرق **قال** وان لم يكن لزم القضاء
العدد السابق ان يكون ونقول ان هذا السبق من الترخيد وتبعه الملازمه
المذكورة لان الطرسيه وان كانت في موضع على القليل والكثير كما في الماء والعسل
الا انه لا يتحقق الاطرافه بالمحمل الفصل بينهما كما لا يتحقق الجلاء في قطع من الماء
ما لم ينفصل بعضه عن بعض وقد ثبتت عامه من اصحاب الكشف حيث قال في شرحه
لكشافه واظهر في الفرقه على بعض الطرسيه كماله في الماء والعسل فنقصنا
الطرسيه لا يربح كما في الفرقه ولا يتنقص باجزاء طرسيه **قال** فانها لا ينصف بسماء
الاعداد الا عند انقضائها بالاحداث **الا** يذهب عنكم ان هذا ينصف بالزمان فان
امرهم شتمت ان يضر وقت العدد بلا انقطاع بالضره كيف وقد شتم وذاع قولهم
زمان واحد وزمانين وازمنة ثلثه الا يبرى انهم يقولون يجوز ان يكون شتم
واحد شتما وسكانه زمانين ولا يجوز ذلك في زمان واحد فالصواب ان يزداد على
ما ذكره ما ينظم الزمان مثل قولنا او بالظرفه لا بقطع بالشره **قال** في وقت وموانه

ان اراد

ان اراد بالانقطاع الانفصال والعدد ما فوق الواحد في اكثر من اثنان لا يجر
نفعه في جواب القور اذا لا ينشئ في نفسه فانه لا يكون طرسيه واحدا ما
لم ينقطع لان قدر انفصل عن الطرسيه السابقيه عليه بالحقه بالحقه في
ضيق وان اراد بهم الانتهاء والعدد ما يقع الواحد في اكثر من واحد فيكون المنع اذا لا
حقه ولا خلاف لاحد في تحقيق جلسه بين بطلان الباعين بينهما سواء انتهت
بطلان الثانيه بتمام او انتهت عاين **قال** كما يتوقف على انها اشياء بنوعها
ابناء الغايل ان يكون ومنه كذا التوقفين ويقرر انما يجر قطعاً بنوعه كونه بخلاف
الكون بينهما سواء كان لكونه الا وسواء لثانيه منتهى اوله لزموم ذكر
سبب خارج لا يدل على توقف التعداد المذكور عليه يكون يوماً واحداً
ان اليوم بان الواجب في بعض الوقت الطلق وهو انما اراد بهما وقد وفقت عاين
الدرج الوقت تحت التعداد السابق ذكره فانه من لم يثبت له ذلك قالوا قال
وطرسيه في تمام بخلاف الانتهاء الى بعضه لا في الاطلاق الطرسيه الواحد على البعض
من الاول ليس بخلاف الانتهاء الى البعض بل بالتمام وفيه الطلاق فيلزم ان البعض اليم يخصر بخلاف
الاطلاق وينقسم اليه شتمه لزموم نظير العتق في اكثر الاحوال يحصل الموجب لان الكلام
في صحة الاطلاق بحسب وضع القفه ومقتضاه ولا تباينه في ذلك كما ذكره من وضع الاطلاق
في سله و لزموم نظير العتق كما لا يخفى على من له دريه في علم قوانين اللغة ومن ان
في هذه النعمان من قال كلام شتم في انما ينافض ما ذكره في نفسه **قال**
ليست يوماً او بعض يوم من ان الغايلين مات على قبضه الله كما بعد الماتيه فيلزم
النوم فقال قبل النظر الى الشتم يوماً ثم التفت فرأى بغيره منها قال او بعض
يوم فان هذا الكلام في نفسه يدل على جواز اطلاق اليوم الواحد على بعض منه ولم
يدران اليوم المذكور في الآية المذكور ما هو اسم يوم ما بين الطلوع والغروب واظهاره

في الاطلاق

في الاطلاق

على اكثر المستحقين من اثاره ما كان في نفسه من غير ان يكون له من
 بيان ان يمكن ان يقال في الفرق بينهما ان لاثباتها من غير ان يكون له من
 الشرع من حيث ان الشيء منقرض انما هو عند من ولا يكون له من حيث ان
 انقضاءه بالانهايم فورا صالحا لان يعطى له بالحق حكم الاثر في انقضاءه بالانهايم فلا
 بعد ان يتدعى بناء على ان هذا الفرق جواز الاول دون الثاني **قال** الفاعل
 لفظ خاص للتعقيب **حقيقة** التعقيب انما هو العمل على ان يكون له من غير ان
 بعد اخري وليس له من غير ان يكون له من غير ان يكون له من غير ان يكون له من
 وفيه وبينه من بعد كونه تعقيب **وقال** عن التسمية لا تعقيب فكلما اي لا احد يتبع
 حكمه ردا وقلا ولا من غير ان يكون له من غير ان يكون له من غير ان يكون له من
 فلا العلامة التي تحترق في الغايق فالطلاق في قوله وقد عقب الطلاق
 الافتراء منصوب على ان الفعل الاتي لعقب والفاعل هو انتم ومن قال هو
 لم يقع الطلاق وينصب الافتراء اي جاء الطلاق على عقب الافتراء
 لم يعقب والعقب في قوله العقب للرجوع لفظ اسم الفاعل من التعقيب ومن قال
 انهم من الاعقاب والمعنى المورث للرجوع فقد وهم **قال** الا ان كون الاول
 من هذه الباب يستلزم الاتكال لعدم بطريق بيان الضرورة ان فعل الزوج
 في صورة الافتراء هو الذي يعتبر بالطلاق في قوله في الطلاق مرتان لان الذي
 سبق لعدم جعل فاعله في صورة طلاقا منكر العمل بلفظ الطلاق المذكور
 في قوله في الطلاق مرتان لان قوله لازم من عدم جعل فاعله في صورة
 طلاقا منكر العمل في هذا الباب لا منكر العمل بلفظ الطلاق فانه وراء ذكره قد نادى
 اشارة عامه بانما هي الصوت في آخر كلامه ولكنه لا يجوز من بناء
 او اللزوم في هذه الصورة احد الا من منكر العمل في هذا الباب او منكر العمل بلفظ

الطلاق

الطلاق

الطلاق

الطلاق لا لا انما انما مخصوصه وكذا ذكر من شاء كما ذكر من هذا التفصيل بين
 فاما ما قيل ان الطلاق كونه من هذا الباب ظاهر والحق ان كان كان
 في طريق ثبوت لفظ الطلاق في حيث لم يذكر ظاهر او انما بقيت بطريق
 بيان الضرورة كما استدلنا وبعد ما ثبت بان طريق كان يكون
 الطلاق خاصا في مملوكم بلا خلاف اللهم الا ان يقال ان كان
 يتوهم بطريق بيان الضرورة لا يكون من غير ان يكون له من غير ان يكون له من
قال علما بقوله في الطلاق مرتان **مع** الآية الطلاق الشرعي كرتان
 مفرقتان بعقبهما امسك الى رجعة بعد رجوعه من غير ان يكون له من غير ان يكون له من
 من النكاح بوجوبها او من غير ان يكون له من غير ان يكون له من غير ان يكون له من
 بل جوبها من رجوعه بغير رجوعه من غير ان يكون له من غير ان يكون له من غير ان يكون له من
 فطريق العقب في تفسير الامسك معروف لم يصب فالله اعلم بالطلاق
 للعدد والمعروف ما هو المأثور من حيث الطلاق عينا او كونا او سمي
 به اشارة بقوله في التطبيق الشرعي فطريق بعد تطبيقه على التفرق دون
 بل لا الطلاق الذي يمكن ان بعقبه الرجعة او لا بل انما التفرق انما لزومه
 للطلاق الواقع على الوجه الذي ورد في امر الشرع والمراد من التفرق
 التفتت عما استمرنا اليه انما لا التكرير والتكثير كما في قوله تعالى ثم ارجع
 اليه من غير تكرار كما في قوله تعالى ومن بعده لان قوله ثم فامسك معروف
 باباه لما عرفت ان معناه الرجعة كما يعرف شرعا ولا رجعة بعد الثلث
 وايضا التشبه الذي يراه التكرير لا يقتضيه تكريرها في التفتت ولا
 ثلثة بل في التكرير في امر ففقد لهم كبر معناه اجبت اجابة بعد اجابته
 فازاد وكذا اخطاها صرح بذلك ابو حنيفة في تفسيره **قال** مشير الى انما

طريق

طريق

طريق

ما هو المأثور من حيث الطلاق عينا او كونا او سمي به اشارة بقوله في التطبيق الشرعي فطريق بعد تطبيقه على التفرق دون

باذن الله تعالى ان علمه وطقه ان كان قلت لاجابه المصنف للزوج عن معناه
 عن هذا قول صاحب الكشاف ويجوز ان يكون للزوج الطلح يقولون اخاف ان
 يكون كذا او فرق ان يكون يريدون الطلح فان في عيان يكون طالحة طالحة
 الطلح على الحنفية وعلى مذهب الحنفية لا وجه للطلح على العلم لان عواقل الامور تظن
 ولا تعلم وان انما هي للنفق وهو من العلم كالتب وسرهم انتصاب
 الطلح بان وجهه ان لم يقع قبلها علم وما يرد معنى كالتب والنفق والانتساب
 فانه اذا وقع ذكره في الحنفية من المصلحة لان حسنة للفقهاء كانت داخله
 على الصانع او على المصنف قلت حنفية للزوج بناسب الزوجين دون الحكم فان
 المناسب طالعهم اعتبار الطلح فلا كراهة للزوج المذكور فابناء عن معناه الحنفية
 المجازية ومنه الكلام صنفه ان كلة والمراد من العلم غلبة الطلح لا مع العلم
 والطلح والتب عن المصلحة للطلب عما فيهما من المصلحة على اصل الطلح والطلاق العلم
 على المدعي شايخ شيخ **ابن القيم** في قوله ان لا انما في النفقات فان
 يكون الخطاب في كماله لازم كماله كماله اذا ارادوا بالخلع وهو بالاختار
 وقوله ان هذا بعد ولم يستأملوا الخطاب لعدم انصافهم وعدم التمام وكراهة
 الشطط واحتياطهم الى الامة والحكام فطلب الامة يقولون فان خفتهم و
 من لم يتبين على حسن موقع النفقات ولطف لكتنها قال فالانصب على هذا
 ان على تقدير ان يكون الخطاب بان خفتهم للحكام ان يكون الخطاب صدر الامة
 ان قوله فلا تخل كلم ان ناخذ واتما انهم من شئنا لهم ايضا بناء على انهم
 الامر من لا اخذتم انهم ان الانفاذ المذكور شوش النظم حيث قار وجوز
 صاحب الكشاف ان يكون الخطاب في صدر الامة للزواج ومنها بعد للحكام وهو
 شوش النظم على الزيادة الشبهة ان قوله ان قار بالعبارة ومثاق ففقد

بموجب

بموجب

بموجب

الزوج

الزوج **موله** كان بياناً بطريق الطلح وان **ابن القيم** لو كان فعل الزوج
 شيئاً آخر غير ما علم فبما سبق كان حق المقام التوفيق لبيان لعدم كفاية البيان
 في بيان هذا النوع ما قيل لم لا يجوز ان يكون فعل الزوج قبول
 وهو الا فتدركه كذا ذهب اليه اهل النفس واجيب عنه بان لم يكن
 من تقدير فعل الزوج لعدم امكان التعلق به ومن تقديره ما هو من جنس
 السابق اوله اما ان دفع السؤا له فقط واما ان دفع للزوج فلان مناه
 على جواز ان يكون فعل الزوج شيئاً آخر وقد ظهر ان بيان المذكور ان لا يجوز
 فاقم **موله** فكان هذا بياناً يمكن ان يكون جواب دخل مقدر قد من
 لو كان للطلح طلاقاً صادرة التطبيقاً لبيان سابق الاية وقدر الجواب
 طلاقاً ان الطلح ليس يحتاج عن الطلح من على ما سبقت التصرح به
 الا ان الطلح على ما من التوفيق لهذا الصلح ان لم يقصد التنازل
 وقد اجاب عنه صاحب الكشاف بوجه آخر وهو ان المراد
 بعدم من ثبات بيان الشرعية لبيان الوقوع اي بيان شرعية
 الرجوع بعد الطلاقين لبيان وقوعها بدليل انه ذكر الطلاق في
 مواضع ولا ينفك ذكر ان تكون الطلاق متعدياً بعد الذكر فذكر
موله وصار كما تصرح بان فعل الزوج في الطلح **فان قيل**
 المذكور في اول الآية الطلاق لا فعل الزوج من غير ان يثبت باهتساك
 هذا القدر وبصورة التقدير كان قبل فان خفتهم ان لا يتبادر وادته
 ولا يطلونها بما فلا جعل عليها فافتدت به تحصيل الطلاق فيكون الآية
 بيان الطلاق عامار لبيان الطلح وكلامنا للطلح فلنا بل من بيان الطلح
 بدليل سبب النزول فانها نزلت في رجل من بني حنظلة بنت عبد الله بن ابي

بموجب

في قوله
 فان خفتهم
 ان لا يتبادر
 وادته
 ولا يطلونها
 بما فلا جعل
 عليها فافتدت
 به تحصيل
 الطلاق فيكون
 الآية بيان
 الطلاق عامار
 لبيان الطلح
 وكلامنا للطلح
 فلنا بل من بيان
 الطلح بدليل
 سبب النزول

وزوجها ثابت بن قيس وكان اول خلق في الاسلام وسبب انتمه لسبب
 الكلام **قوله** في الطلق واقتداء المرأة **قوله** سواء ذكر الاقراء بالطلاق او
 بطلاق الطلاق على ما في نعيم بعد التخصيص ويجوز ان يكون من قبل ذكر العام بعد
 النقص والماضي الا في الآخرة لذكر العامة ومن لم ينفطن لهذا اعتسف وقار اراد بها
 باقتداء المرأة به كان للطلاق وان كان للطلاق هو مجموع الاقتداء وفعل الزوج به بناء على ان
 الاقتداء مستلزم لفعل الزوج فبغيره عن الزوج به وعطف عليه عطف تفسير كلفه قوله وكلها
 او احدهما وخلق واقتداء **قوله** وهو الذي عتق في الاسلام **قوله** عتق عن غير عنه
 انما انما ان فيه نوع توضح وذكر ان النقص من اقام اللفظ والليل المذكور ليس
 باللفظ الا انه لما اخذ حكم اللفظ بغيره واعنه بغيره ومن لم ينفطن لهذا السند ذكره
قوله والمقابلة بانه على الكتاب **قوله** فذكر الفرق بين ترك اللفظ بالصاح بالحق
 وانزاعه على الكتاب وان الاول اقول **قوله** فذكر **قوله** اي بعد المنة
 سواء كانا على حال او بدو **قوله** كان منسي ما قومه من قوله فكان بيان النقص
 الطلاق آه لان محبة ان تكون احدهما على حال والاخرى بدو
 في انصار النصارى تاووا الكلام وانفصلوا عن الاقرب في زيادة قوله و
 انفصلوا عن الاقرب تنبيه على ان من لا يبرر اتصال النصارى باو الكلام
 مطلقا كيف وهو متفق عليه بين الفرقين وعامة المفتونين لا
 هو بشر والنزوم الانفصال عن الاقرب وذكر عند كون الاقرب
 معتزلا بينهما كما هو موجب من ان مخالفة الشارع لعدم شهره على
 هذا المعنى اعترضه ثمانية اجاب وعذر في تضييع المرام عن سنن الصواب
 في الاخذ بما في الابواب **قوله** واقاما ذهب اليه المقام **قوله** بلورد عليه
 ان المعنى على ما ذهب اليه المقام لا يكون على الوجه الآتي ولكن لان قوله

سبب سبب

سبب سبب

بان المذكور في قوله الطلاق مرتان في الخلاف المعقب للرجعة وعلى تقدير ان يكون
 المعنى على ذلك الوجه يكون الطلاق المذكور باينا فلا يصح ان يعقب الرجعة فالعقب
 المذكور ليس ما ذهب اليه الحق انما هو ما ذهب اليه صاحب الكشاف ومن حذى
 حذى من الغشيين انما يلبس ان التثنية المذكورة للتكرير والتكثير على ان المراد من
 الطلاق المذكور جنس الطلاق الشرعي لا الرجعي مخصوص **قوله** والمعنى لا يحل لكم
 ان تاحذوا **قوله** المراد من الاخذ هنا ما في من اللفظ فيشعر بالحق واللام في اللفظ وان كان
 بطيب خاطر من الاذاخا فان لا يفيها احد ودالته في الاستثناء المذكور متصل
 ومن وهم ان حمة الاخذ المذكور شرطه بعدم طيب خاطر من الاستثناء
 منقطع فقد وهم **قوله** خلق واقتداء **قوله** من ان يكون كذا وجه التقدير من الصلابة
 كما ذكره في عدم حرجه عن الطلقين ولا يلزم ان يكون كذا ذكره قطع كما سبق
 المقدم من قال فتمت لك لان مفتحة من العباد لزوم كون الطلقين او احدهما
 خلقا وليس كذلك لان اللفظ انما هو على تقدير اخذ المال وقد روجه عطف قوله
 اقتداء على قوله خلق فذكر ثم ان ما ذكره من انما انتهت عليه فيما سبق على
 حمل الطلاق في قوله في الطلاق مرتان على الطلاق الشرعي لا على الطلاق الرجعي فافقه
 وسبب ان قبل الشرح التنبية على هذا عند تقريره اول الاشكالين الوارد في هذا الجاء
 لما قيل ان خلقه احدهما او كلناهما مستلزم ان يجوز الرجعة بعد الطلق على ما في قوله
 فامسك معروف لان المراد به الرجعة وتقريره القوم يثبت عليه ولا يقل من ان يشاؤ
 الرجعة نعم يحرر ان نهار اذا لم يكن الطلاق المذكور رجعا كيف يكون الزوج حرة بين
 الامسك والنسج وقد ذكره صاحب الكشاف حيث قال وقوله فامسك معروف
 او نسخ بامسك فخير لهم بعد ان اعلمهم كيف يطلقون بين ان يسكنوا النساء
 عن العشرة والقيام بواجبهن وبين ان يسرحوا من السراح الجليل الذي

مهم

ايه

ما فاجب هذا تقدير لفظ الخلق في الآتي وذلك لبيان ما تقدم من دلالة بيان
 العزوة على ان المقدّر الطلاق دون النسخ لان الواجب الطلاق المذكور ما يقع
 للخلق كالذي وقع في عنوان الكتاب لبيان ان جميع انواع الطلاق من الخلق والظواهر الدلالة
 وكيفية ذلك سائر في هذا الموضع منسج الطلاق لان النسخ ليس على مقتضى المعنى المذكور
 للطلاق وهذا البيان الذي وقع ما قبل سبب النزول ان اعتبر في انما وجود تقدير لفظ
 الخلق في الآتي لا الطلاق فيكون ان جعل على النسخ كما زعم ان يقع في اذا ما منع عنه كان
 لفظ الطلاق فلا يكون بيان العزوة على تقدير لفظ الطلاق اقول من سبب
 النزول على تقدير لفظ الخلق فيعتبر سبب النزول في جعل الطلاق الذي جعل في حكم المطلق
 على الخلق لان فيه احوالا لا دليل على بغير الاحكام وهو الاول من احوال احدهما وانما
 اندفع معالاة من احوال ان المقدّر لفظ الطلاق وقد عرفت ان المقدّر ما يفيد
 معناه من لفظ الخلق وذلك المعنى ما منع عن العمل على النسخ ثم ان في الجواب المذكور
 حذو من وجه اخر وهو ان الخلق شرط ان تكون لفظ لا بلفظ الطلاق وبه
 يخالف الطلاق على ما فلا يمكن جعل ما قدر من لفظ الطلاق على الخلق وبهذا
 انفسا وما قبل وكذا ان يقتصر غاية ما في الباب في اعتبار سبب
 النزول جعل الطلاق اعم من الخلق لان مقتضى انما نعني الطلاق او تقدير
 لفظ الخلق كسبب العزوة وسواء الترتيب اقله السمع لان البيان و
 السبب تعارض في البيان بالحق لان منه على تمام ان الخلق يتم بلفظ
 الطلاق لان واحد من الطلاق في قوله انما نعني الطلاق او تقدير لفظ
 الخلق الطلاق المقدّر بلفظ بدلالة اخذ مقابلا لتقدير لفظ الخلق ثم ان فيه
 خطأ من جهة اخرى وهي ان قوله لا يقتضي انما نعني اقول في ان اوجب
 اعتبار سبب النزول احد الاوجه المذكورين لان الثاني يقتصر في هذا الاعتبار

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

الاعتبار

الاعتبار المذكور بين العزوة وقوله لان البيان والسبب تعارضان في
 صريح في بيان التعارض بينهما في هذا الموضع والحق ما عرفت من ان لا تعارض
 بينهما في بيان انما هو موجب البيان المذكور اعتبارا مع الطلاق سواء
 كان بلفظ او بلفظ الخلق فلا يثبت في تقدير لفظ الخلق اعتبارا سبب النزول
 وانما اظهر الكلام في هذا المقام لان من ان احوال الاقدام وقد يثبت ان الطلاق
 من هذه الجواب على ان المقدّر في الآتي لا يكون ان يكون بلفظ الطلاق لا عرفت
 من ان الخلق شرط ان يكون بلفظ انما الدوام ان يكون المقدّر ما يفيد معنى
 الطلاق على ما سواء كان بلفظ الطلاق او بلفظ الخلق فليست تتعدى ما عرفت
 في توجيه الجواب من زعم ان موجب بيان العزوة تقدير لفظ الطلاق
قوله لان المذكور ان لو قال لان المذكور لم يتعين كونه خلعيا بل يمكن ان يكون
 الطلاق على ما كان اولى **قوله** اعم من الخلق وسبب النزول كاف في الدلالة
 على ان المراد من ذلك العام انما الخلق ومن وجه ان تشبيه الجواب على ان اعم
 يصدق على الاخص والحمل عليه وان ما يلحق الاخص فلهذا لان ما يلحق الاعم
 لا يلزم ان يلحق الاخص بحيث لا يقال ان يكون مقدّم اياه في ضمن خاص آخر **قوله**
 ونسب اذ لم يقع آية من الجواب وهو عموم الطلاق عام لا يشترط
 الخلق في نفسه عند الحكم ومحل الشبهة الا في كيف ولو سلم ذلك كما بينه في النزول
 في ان الخلق طلاق وان لم يحد صريح الطلاق **قوله** فان قيل الغاية اعتبارا في
 السند لا الصحاح انما في الحديث المذكور وحاصله ان من ذكر الاستدلال
 على ان يكون الغاية الآتي للتعقيب والترتيب ولا صحة له لادوم الفساد
 او لا صحة للبيان لا يثبت عليه الاستدلال **قوله** بل ترك العمل بالغاية **قوله**
 بنسب هذا الاثر اليه عازجان ما ذكرنا في الاسلام على ما ذكره في المقام وقد عرفت

في قوله

في قوله

فما سبق انما هو بيان في الفئتان فمن سلك احدهما يكون للآخر فلا احتار لان يكون
 بل هو انما للترتيب بناء على ان الله افق من الاول وما قرنا به من فساد ما قيل
 ان ترك العمل بالحق اقوى من الفساد من الزمان على الكتاب ولهذا ذكرنا الله
 بطريق الاطراب وان قول من قال ولذا اضرب عاوجم الترتيب فسادا فليس
 من الجمع بين الترتيب والاضراب **فما لو سلم انه** لا يمكن ان يكون الترتيب ماضيا
 على تقدير التسليم فلا يجوز ان الترتيب ووجه الجمع الصحيح ان موجب الحاشي هو الترتيب
 الطائفة الثالثة بعد الاضداد وجوب التحليل بعد الاثم لا يشترع الطائفة الثالثة
 الا مع سبق الاضداد ولا اثم لا يجب التحليل الا بعد طائفة ثالثة مسبوقه بالا فنداء
 فلا يلزم ترك العمل بموجب الحاشي واما الزمان على الكتاب فيثبت حكم لم يثبت
 الكتاب على ان يرد ليدل على وليس ذلك في حكم النسب نعم اذا كانت نية تغييره
 يكون في حكم النسب فلا يجوز الا بدليل قطعي واللازم هو الاول ومن هنا
 يبين وجه اضراب الشرح فيما تقدم واما ما قيل في تفسيره المذكور لانه لزوم
 الزمان على الكتاب وترتيب العمل بالحق على عدم كونه للترتيب واما يلزم لو كانت
 الطائفة الثالثة مرتبة بانها على الاقل فخطا وليس كذلك بل هي مرتبة على مطالع
 الطائفة في الذي قد كلف على ما لا يكون موقفا لا يتم الاستدلال المذكور في الترتيب
 لان بناء على ان يكون احد الطائفتين المذكورتين مخلوعا في سواء ترتيب الطائفة الثانية
 على الاقل فخطا او على مجموع الطائفتين اللتين احدهما يتوجه عليه ما ذكرناه من الوجه الصحيح
 ما ذكرناه **فما لا يجمع** في الجمع بينهما فقلت ان الجمع لا يصح ناسخا
 كما لا يجمع منسوخا والزمان على الكتاب من قبيل النسب فليكن بالاجماع فقلت
 نعم انه لا يصح ناسخا لكن يصح مبتدأ لوجه النسخ وهو انه اذا اردنا ان كل موضع
 حال حكم يفتي النسب على الاجماع فليكن من الرتبة على ما ذكرنا من كمال التقدّم

في ترتيبه

في ترتيبه

في ترتيبه

على خطه

على خطية النجوم فخطا ابن ابي خاتمة كدبره **فما لو سلم انه** اراد به بيان
 حديث مذكور ورد في تطلعات ثلث خلت من العلم لا التمثيل للبحر المشهور
 فقط كما سبق من المعنى الا وتمام وتفصيل الحديث بانه في الكتاب من قريب
ول لا يقال الترتيب في الذكر **فما لو سلم انه** لا يقال في الجواب عن السؤال السابق
 ذكره فقلت ان مقدم في الذكر على الجواب المقبول وتفصيله انه لا يلزم من استثناء
 كون الخاء للترتيب في الوجه ان يكون لحد العطف لانه ان يكون للترتيب في الذكر
 وهو لا يوجب الترتيب في الحكم الخاء للترتيب في الوجه فثبت وهو ان الخاء
 قد يكون للترتيب في الذكر قال الرضي وقد عرفت ان الخاء العاطفة لعل يكون المذكور بعد حاشي
 كلاما مرشحا على ما قبله في الذكر كونه كما ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فينسى
 معنى التكبيرة من وفوه كما وورثنا الارض بنحو ثمان حيث نشأ فقم اجسر العاطفين
 فان ذكرتم التسبيح او مدحهم بغير بعد جري ذكرهم ومن هذا الباب عطف
 التفصيل على الجملة فتدبر كما وناوي نوح ربه فقال ان ابني من امي الآثم
 فتقول اجنبه فقلت ليكن وذكر ان موضع ذكر التفصيل بعد الاجمال انتهى كلامه يعني
 ان المقام قد نفى الترتيب بين الكلامين في الذكر ففصل بينهما بالخاء العاطفة للدلالة
 على هذا النوع من الترتيب ولا يذهب عليك ان الدلالة على الترتيب في الذكر لا يوجب
 راسا للوقوف العاطفة نعم بوجه ترتيب الترتيب في الذكر في مواضع اخرى كما وكن ابن هذا
 من ذلك **فما لو سلم انه** لا يوجب الترتيب في الذكر في مواضع اخرى كما وكن ابن هذا
 عليه السلام ابن الطائفة الثالثة فقالوا في ترتيبه بانه كذا في هذا وهو ان
 ان يكون الترتيب بامتنان الطائفة الثالثة ويكون جوابا بما هو اهل مفصلا الترتيب
 فان السائل من كان الشئ المنعته في ذكر الشئ فاجاب بالنعين فيمكن ان يكون
 جوابا بنعنين ما سأل عنه فانه سأل عن مكانه فاجاب بما سأل في الطائفة الثالثة

في ترتيبه

من قدر وحاشي له
 كما لا يخفى من خطه

في ترتيبه

بعد كاشف لمراد من كلامه ومن هنا يتبين انه لم يصب بهما في قوله بالمراد ايضا
قوله ويجوز ان يكون المراد **قوله** لا يشترط في الاستمرار لا بد من تقدير المفعول
 ضمير يعود اليه ليصح به الاستمرار مثل عجبني زيد **قوله** والا يستغناء
 هو الطلب بالعقد اراد بعقد النكاح خافته وذكر قال لا ابا لاجان فان مطلبي
 العقد ينظم عقد الاجان ولا دلالة في قوله غير مسافحين علم ان المراد من الابتغاء
 الطلب بعقد النكاح فان في اخذ السراري ايضا من وجه عن النكاح وقد عرفت
 قبل هذا ان المناسب للمقام الابتغاء بالاموال وصرها سواء كان في المهر او في الثمن
 فالصواب نعيم العقد ما تقدم باعتبار عقد البيع **قوله** والمراد بالعقد الصحيح آه
قوله بل يرد وورد الآتي الكثرة في بيان للزواج ويرد عليه ان دلالة ما ذكر
 على ان المراد من العقد على قدر ان يكون المراد من الابتغاء الطلب
 بالعقد ما هو الصحيح واما ان المراد عقد النكاح الصحيح فخصه كما هو المناسب
 للمقام وعليه يبنى تمام المراسم فلا دلالة عليه **قوله** اذ لا يجب المهر بنفس
 العقد **قوله** هذا التعليل لا يخرج من مصادره لان الكلام في بيان وجوب المهر
 بنفس العقد فالمراد من تعليل ما ذكره في ذكر البيان مصادره على المطلوب
قوله فلا يفتقر الابتغاء آه لان حال ما في قوله فانكم ما طاب لكم الا انتم
 من الابتغاء مطلقا عن الاصل في المهر والمطلوب لا يخرج عن تعليل لان كل عليه
 عندنا ايضا اذا ائتمر الحاد منه وكم ودخل الاطلاق والتقدير عليه حيثما كان في
 من فيه على ان مع ما طاب لكم ما حل لكم فالعقد المعبر عن ما حل من غير فيه ايضا
 فلا يكون مطلقا عن الاصل في المهر فان قيل مقتضى الآية ان لا يفتقر الابتغاء
 المتكسر من المال صحيحا ومنعكم ان يكون محليا وسفوحا للمال وابن هذا
 من ذاك قلنا قد دل قوله لا جناح عليكم ان تطلقتم النساء ما كنتم تسون

لا يشترط في الاستمرار

او مضمنا من فرضه على صحة النكاح بدون سميته المهر واسطة ولا لشيء على الخلق
 الاطلاق بدون سبق فرض المهر وحقيقة فرضه على خلق النكاح وموجب هذه
 الدلالة هو ان يكون عدم الصحة فيما في فيه مفسرا في العقد وهو الاصل
 من المال لا ذات المفيد ومنه لا يستغناء في مقتضى المذكور ان يكون
 الابتغاء محبت يقتضيه المال يستلزم لان قال بترك العن موجب للاصل
 بل انكم ايضا لا تكلم بغيره في وجوب المهر في الاصل والى ذلك على سبيل البدر فلم
 يكن وجوب المال متصفا بالعقد لان الموقوف على ما ذكره في قوله المهر في العقد
 واما اصل وجوبه فقد ثبت قبل ذلك بنفس العقد ووجوبه قد يفتقر
 عن تقرر كما اذا زوج المولى امة بعد حيث بيع النكاح وجوب المهر
 ثم سقط لعدم الثابت في الاصل ما عليه هذا على احدى الروايتين
 وعلم الآخر لا يجب المهر اصلا في الصورة المذكورة وحيث في دفع النفقة
 به ان العقد خارج عن الخطاب في قوله ان يتنقوا باموالكم بغيره اتم
 المال البتة والعقد غير صالح لما في قوله ما في فيه ومن ان البناء لا لصافي
 لا لغيره لول التمسك من رعيته الابتغاء بالمال الاصل المستوعبة في حيث
 لا يجوز المغيره لان ان تعبير الابتغاء بالمال بدلالة البناء لا لصافية
 المتعلقة بالتعليل بغيره ان لا يخل بغيره مال فالبناء هو البناء لا فات ما
 ولكن من غير حاجة الى ان ذلك المحر لان التعقيب المذكور انما يعقب
 ما ذكره بطريق المفهوم ولا يعنى به عندنا فالحق في دفعه ان يقال دلالة
 البناء على صوفي المال بالابتغاء اذ ان يكون وجوبه بنفس العقد
 هذه من ان يخلل امر آخر بينهما فخلل بين النصوص فانهم **قوله** وهو العقد
 الصحيح **قوله** في صحة والمراد هو الطلب بالعقد الصحيح وقد ثبت

لا يشترط في الاستمرار

الشارح عا دك حيث قال والابتداء هو الطلب بالعقد لان لم يحسن
 في قوله لا بالاجابة والمنع في مقابلة قوله بالعقد لان يومهم ان لا يكون الاجابة
 عقدا ولا وجه له والعبدان للسنة هو الطلب بعقد النكاح لا بغيره من الاجابة
 والمنع وكذا ذكره من التفويض وهو التسليم قال الامام النووي
 في تزيين الاسماء والثقات ان التفويض جعل الامر الى غيره ويقال هو
 الاهمال ومنه لا يعجز الناس فوض وتسمى المودة مفوضة لتفويضها
 امره الى الزوج او الولي بدمه ولا يملك الاوى ومفوضة بفتح الواو
 لان الولي فوض امرها الى الزوج او اهله قال احمدنا التفويض ضمان
 تفويض امر وتفويض بضم فتفويض للمهر ان تقول لوليها زوجي وان
 يكون المهر ما شئت او ما شئت انا او ما شاء الى طلب او فلا فان
 زوجها بما عتق المذكور مسلمة صح النكاح بالمسما وان كان دون مهر
 المثل وان زوجها بالمهر او ما كثر من الابهام في صحة النكاح خلاف
 والاجح صحة مهر المثل واما تفويض البضع فالمراد منه اطلاق النكاح من المهر
 وهو نوعان تفويض صحيح وقاسر فالصحيح ان يصدر من مستحق المهر انما في التفويض
 كتفويض الباطنة الرشيد والغاسر ان يصدر من غيره نافذ النكاح كتفويض
 الصبيته والسفينة انتهى ومن هنا بين ما في كلام القس والشارح من الغشوة
 والتحليل فانهم من هذا الشبهة في هذه المسئلة **قوله** الباء لفظ خاص **قوله**
 مخالف الذي هو ما هو المشهور في تفسير هذه المسئلة انه يكون في امور
 الاسلام وغيره وهو ان الابتداء لفظ خاص وضع لغيره وهو الطلب
 والطلب بالعقد يقع في جواز تزامن البهتان عن الطلب الصحيح لما المطلوب
 وهو فعل الوجه كان ذلك منه ابطالا فيطلب به من غير الخضم في مسئلة المفوضة

طلب التفويض

في المسئلة المذكورة في قوله لا بالاجابة
 لا يجوز ان يكون

واصاب لان بين الكلام ومدار الالتزام على كون لباء لفظا خاصا
 موقفا للمعنى خاصا وموالا لصاح لا على كون الابتداء لفظا خاصا موقفا
 لمعنى خاص هو الطلب اذ لا يتغير هذا المعنى على ما ذهب اليه الخضم في المسئلة
 المذكورة **قال** اي التي نكحت بلامها **قوله** نكحت على صيغة المجهول
 التي نكحها وليتها بلامها لا على صيغة المعلوم يكون المعنى التي نكحت نفسها
 بلامها والظاهر من تقرير الشارح انه حمل مراد المص على الثاني وقد
 صرح به السيد الحسيني في تخيص التلويح حيث قال والمص فسر المفوضة
 بالتي نكحت بلامها ونكحت على ان لامها لها كمن ليت هي محلا للخلاف
 لان ظاهرها عين منعقة عند الشارح لان النكاح بلامها لا يكون
 عند واما المراد من المفوضة ههنا التي اذنت وليتها ان يزوجه من غير
 تحية مهر او على ان لامها لها فنزوها وليتها كذا **قوله** وقد بين
 المفوضة **قوله** الامام المطرزي في المغرب التفويض التسليم وتركه الخاضعة
 ومنه المفوضة في حديث ابن سعد وسرويه التي فوضت بضمها اليه
 اي زوجته بضمها بلامها ومن سروي بفتح الواو على معنى ان وليها زوجها
 بغير تسمية المهر فيه نظر **قال** وكذا الامة اذ ازوجهها سيرة **قوله** الظاهر
 من هذا الكلام جريان الشرع وايضا فيها ايضا وليس كذلك على ما صرح
 به صاحب الكشف حيث قال والامة المروجة بلامها لا يسمى الامفوضة
 بالفتح **قال** حقيقة في القطع والايجاب **قوله** قال صاحب الكشف الغرض حقيقة
 في القطع على ما قال صاحب الكشف في اول سورة النور اصل الغرض
 القطع وكذا اعني من ائمة اللغة ثم نقل الى الايجاب والتقدير
 لان الواجب مقطوع به وكذا المقدر مقطوع عن الغير فكان

زعة

حاصل الغرض

مجازا فيها **قوله** ومعنى الآية **قوله** يحرمه على وقت ما في الكشف ان حمله على ما على
 معنى الايجاب حقيقة كما كان فيه او مجازا بقرينة وما ملكتم ايما من اوله من
 حمله على التقدير لان معنى الايجاب يستقيم في حق الاماء كما يستقيم في
 حق الارواح لان ما به قوام من النفقة والكسوة واجب لهم عليهم كونه
 وجوب المهر لارواحهم وكن اجتهاد عامة اهل النكاح وبيان الايجاب
 عنها فاما معنى التقدير فاما يستقيم في حق الاماء لانه لم يقدر على المولى
 لتمامه شيء ويدل ايضا على ان الايجاب هو المداد هنا كلمة على صفة
 الايجاب لاصلة التقدير فاذا ثبت ان حمله على الايجاب اولي لا يكون
 ترك القول بالتقدير في المهر بطلا وبما قررناه بين ان كون النقص
 حقيقة في الايجاب يستقيم بتوقف عليه تمام المطلق **قال** مجازا في غيره
قوله لقائل ان يقول ان اريد ان مجازا في غيره لغة وشرعا فلا يكون
 في تقليله قوله دفعا للاشتراك لان الاشتراك انما يميز اذا كان في
 غيره حقيقة لغة واما اذا كان فيه حقيقة شرعا فاللازم كونه متوقفا
 لا مشتركا وان اريد ان مجازا في غيره لغة اعم من ان يكون شرعا ايضا
 كذلك اولا فلا يتم التفریب اذ يكفي كونه حقيقة في غيره شرعا في
 الحيل عليه **قوله** على ان الفرق بينهما معنى الايجاب **قوله** لا يكون ما في هذا
 التأويل من التميز وذلك انه لما اصبحت بالاقوة الى حمل النقص على
 معنى الايجاب فالوجه انما هو التعسف ان يحل عليه من اول الامر
 حتى يتخلص عن تكلف تقدير فدل في المعطوف لامن جنس المذكور في المعطوف
 عليه ولا يحتاج الى التضمن **قوله** وفي الايجاب شرعا **قوله** يرد عليه انه لا دخل
 لكونه حقيقة في الايجاب شرعا في مخالفة المذكور لان الاشتراك انما يميز عما تقدير كونه
 حقيقة

حقيقة لغوية في الايجاب ايضا فالصواب ان يقال على انه حقيقة شرعية
 في الايجاب وكفى ذلك في الحيل عليه ولا يضر فيه كونه مجازا لغويا فيه دفعا
 للاشتراك **قال** من حيث استعماله على الاستدلال **قوله** يعني انه باعتبار حقيقة
 خاتمة في الاستدلال في نفس المتكلم وقد عرفت فيما سبق ان في المشتقات
 ونحوها من افعالها بحسب المادة والاخر بحسب الصيغة واللفظ المشتق باعتبار
 حمله من حيث خاتمة فيها وضع له وبهذا التقدير اندفع ما قيل ان لفظ فرضا من
 حيث استعماله على الاستدلال مركب فلا يكون خاتما لانه من اقسام المفرد ولو قال
 كما قال في الاسلام الكناية في قوله ما فرضنا لفظ خاص يراو به نفس المتكلم
 فدل ذلك على انه صاحب الشرع هو المؤول للايجاب والتقدير لكان
 الى القول اقرب وعن التلطف **قال** وهذا توفيق **قوله** في المحسن
 فيه حذرا عما اورد على تقدير القوم من لزوم المخالفة لايمة اللغة وما
 حقق انه لا يضيغ التمسك بالحكم الخاص لان من الاستدلال على ما ذكره ان
 المراد من الفرض معنى التقدير حقيقة فيه او مجازا او ان المراد بالكناية
 نفس المتكلم سواء كان حقيقة فيه او مجازا وبعد ما ثبت هذا الامر ان
 لا حاجة الى زيادة تحت وتثبت بان كلا منهما او احدهما خاص في
 المعنى المراد واما في الوجه المشهور المطور في كتب القوم فلا بد من التمسك
 بكون لفظا خاصا في معنى التقدير لا ثابت انه مراد في هذا المقام والمحسن
 اخذ ما فيه من جرة مستما وتكلف فيما لا نزاع فيه فوقع فيما وقع ثم ان من
 ان تمام الاحتجاج على ان قد يتوقف على مقدمتين احدهما ان معنى الفرض
 التقدير والاخرى ان الكناية عبارة عن النقص والمحسن توفى الاخير
 والاصوليون الاول فلا عدول فقد اصاب في حقيقة من جهة الا انه لم يصب

هذا هو الوجه في
 الاستدلال على
 صحة الايجاب

قال الامة المميز

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

القصاص بن مغير

[illegible]

من الجواهر النادرة
التي لا تقابلها
في هذا الفن
إلا ما كان
منها في
المتاحف
والأماكن
التي
تحتفظ
بها
لأنها
تعتبر
من
أجمل
القطع
التي
كانت
في
الملك
العثماني
والتي
كانت
تحتفظ
بها
في
المتاحف
والأماكن
التي
تحتفظ
بها
لأنها
تعتبر
من
أجمل
القطع
التي
كانت
في
الملك
العثماني

مسجد علی مرتضی

هذا هو الوجه الثاني في دفع ما قيل من ان النقص لا يوجب الجواز

وعدهما قبل دخول رجب بمنزلة **قال** ترك العود الخاص **اور** توزيع هذا على ما قدمه من البيان غير ظاهر لان موجب النقص ان وطئ الزوج الكتاب غاية الحومة ولم ينف كونه مثبتا للجلد بل سكت عنه اذ ليس ذلك من ضرورات كونه غاية لعدم التناهي بين كونه غاية وكونه مثبتا للجلد واثبات ما سكت عنه النقص لا يكون ترك العود **قال** ان المراد بالنظام **اور** لا دخل لهذه المقدمة في الجواب اذ يكفي فيه ما في الحديث المشهور من الدلالة على كون الذوق مثبتا للجلد لان صاحب الجواب انما قلنا انما يتجه ان لو استفدنا كون الزوج الكتاب محلا من نقص الكتاب وليس كذلك فاننا استفدنا ذلك من الحديث المشهور **قال** بدليل اضافته الى المرأة **اور** لا نعلم على ان النكاح ههنا ليس بمعنى الوطئ ولا يلزم منه ان يكون بمعنى العقد لاحتمال ان يكون بمعنى التمكين من الوطئ قال صاحب المهدية في مختارات النوازل مراد به تمكينها فان التمكين من الوطئ يسمى نكاحا كتمكين من الزنا نكاحا فكان حقه ان يقول ان المراد بالنكاح ههنا العقد او التمكين من الوطئ لا الوطئ لغنه بدليل اضافته الى **قال** وهو صريح العيلة **اور** في عبارة العيلة واشارته دقيقة انيغة واعتبارات بالقبول حقيقة ذكرنا ما في شرح المهدية فليطلب منه **اور** هو حاد لا سبب لسوي الذوق **اور** لم يلتفت الى ما في بعض النسخ من ان تعليق الحكم بالمشق يدل على علية فاخذ الاشتقاق والحكم ههنا هو العود واما الاشتقاق هو الذوق الحادث اذ لما قيل ان يقول لان الحكم المعلق ههنا هو العود بل انتهاء حرمة العود وثبوت حل العود عند انتهاء حرمة امر يلزمه بطريق المفهوم لا المنطوق فقد تبرر **قال**

ولقول

هذا هو الوجه الثالث في دفع ما قيل من ان النقص لا يوجب الجواز

ولقول عليه السلام **اور** عطف على ما قبله بحسب المعنى اذ ما قبله في حكم ان يقال دخول الزوج الكتاب مثبت للحل للحديث المشهور **قال** بهلاكه واستهلاكه **اور** انما خففها بالذكر لان العين اذا كانت قائمة ببعض يجب ان يبرز الى ما كملها لعدم ذوالها لملكه بالشفقة والاولا بالقطع ليس بها ثم ان عدم جمع الصمان مع القطع في صور الاستهلاك ايضا ظاهر المذهب في رواية الحسن عن ابيه حنفية انه لا يجمع الصمان مع في صور الاستهلاك **قال** ترك العود الخاص **اور** وفيه نظر لان الظاهر مما ذكره سكوت الخاص المذكور عن ابطال العصمة وترك العود انما يدل ان لودل على بقاء العصمة وكان الامام السرخسي تغفل لهذا ولذا **قال** في تقرير ما ذكره فابطل عصمة الحال والتقوم لا يكون علما بالخاص بل يكون زيادة اشتقوا بالثاني او بغير الواحد فقد دخلت فيما ايتت ومن ههنا انفتح ان حق هذه المسئلة ان يذكر في الزيادة على النص لانه فصل حكم الخاص **قال** وجوابه ان انتفاء الصمان **اور** تقرير انما ما ابطالنا العصمة **قال** استدل لا بالقطع ليجه ما قلناه وانما ابطالنا الخاص آخر مؤون به وهو الجواز وذلك ان الجواز المطلق في موقوف العقوبات ما يجب حقا لله تعالى خالصا وذلك لا ينافي ان يكون للحكمة في شرعية القطع صيانة حقوق الناس كحد الشرب فانما يجب حقا لله تعالى خالصا والحكمة في شرعية منفعة راجعة الى الناس وما قيل والا وانه يستدل على انتفاء الصمان بقوله عليه السلام لا غم على السارق بعد ما قطعت يمينه اذ اثبات حكم سكت عنه النقص بخبر الواحد جائز بخلاف مردود بما انتهت عليه انعامه انه من

وفي المتن لا يكون زيادة عليه بالثاني او بغير الواحد وهو ما قطع عليه من ان لا غم على السارق بعد ما قطعت يمينه اذ اثبات حكم سكت عنه النقص بخبر الواحد جائز بخلاف مردود بما انتهت عليه انعامه انه من

حسن وجهه

لا تغلب اخر كفاية الشارح والذكر لم يصدر باوادة التعليل كفاية صدر الوجه الثاني
 ذكره بالقرينة لبعض **القرينة** ان يقول ان اراد بعض المعين فالنفي سم
 لا حتم ان يكون لبعض لا بعينه كما ان الكثرة لا فرد لا بعينه فلا اجمال وان اراد البعض
 المميز فلا يصح قوله فيكون مجالا لان القدر الموضوع له هو البعض لا بعينه
 معلوم انما يلزم في البعض المعين ومن لا ضرورة له دخلها فيما وضوح **القرينة** فانه
 اذا حال له على **القرينة** ما في هذه الايات من القصور فافق حق المقام انما
 ما ذكره بان يقال وكذا اذا اراد على الدوام يصح بيانه من العشرة الى ما لا نهاية له
والقرينة ولا نه بذكره بكل واجبه **القرينة** برودة التاكيد المتقابل للتأسي اذ
 لا يستلزم الكلام ولا تناسب المقام وكيف يظهر على المرام كما لا يخفى على ذوي
 الافهام بل اراد من تعبير الحق المراد وبما في انية مراد وقد شبه على ذكره بقوله والا
 لما احتاج الى فان التاكيد المحتاج اليه ما ذكرنا لا ما يتقابل التاكيد سبب وقد كشف
 الخطاء عن هذا صاحب الكشف على ما نقلنا عنه اتفاقا والموجب من الشارح ان متبع
 كلامه ومع ذلك كيف خفي عليه هذا المعنى حتى جاز ان يشبه المقام ما لا يجوز نسبة
 الى متميز فضلا عن متغير مثله فاذا تحققت فقد وفقت على ان ما ذكره الشارح
 في عدم الجواب لا يصح جوابا انما هو صواب في الجواب بان ذكره المقام عن قريب
القرينة ولا نه بذكره لبعض **القرينة** عطف على قوله لانه محتمل وانما ايهام الذكس
 والارادون ولم يبين كونها بطريق الاشتراك كما عتبه القوم في كتبهم قصدوا الى
 عدم القاطعة عن قدر الحاجة فان التفسير او بطريق اخر وصونا للكلام عن نطق
 المناقشة والمطالبة بالادلة على التفسير وهذا من جملة ما تفرقه المقام بتدقيق
 النظر ولم يتنبه له الشارح فضلا عن المتفتحين لا تارة والمفتحين من انواره
القرينة فيكون مشتركا بين الواحد **القرينة** في ضرورة انه موضوع للكثير بمصومه

على ما في كلامه من ان
 لا يخلو من ان
 لا يخلو من ان

صحيح

بخصوصه والا لا يكون عاتقا فاندفع ما قيل لا يلزم من ذلك ان يكون
 مشتركا بل ان يكون موضوعا للقدر المشترك بين الواحد والكثير
 واما الجواب عنه بان المراد انه قد يطلق على الواحد من حيث
 خصوصه حقيقة فيلزم الكثرة اكل اذ لو كان موضوعا للقدر المشترك
 لكان الاطلاق على المفهوم من حيث خصوصه مجازا فغيره التزام
 ما لا يلتزم على ما عرفت اتفاقا ونوسج لدايرة الجواب اذ قد تلحق
 ان يجيب عن هذا الوجه بمنع المقدمة الاولى ايضا فافهم **القرينة**
 والجواب عن الاول انه يحل **القرينة** بيان الجواب في ان التفسير
 لتعيين المراد لا لبيان الموضوع له فلما سأل له نائب الوهم الى ان
 اثبات اللفظ بالترجيح **القرينة** احترازنا عن ترجيح البعض **القرينة** من
 بالوجه المذكور ان يقول ان الكل ايضا من جملة ما دل عليه العام فالمراد هو ترجيح
 بعض مدلولاته لا من قطعنا فالصواب في بل هو منع المقدمة الثالثة لا او ثوبه بين
 مدلولاته **القرينة** لفظية بانه حقيقة **القرينة** لا حاجة الى هذا التعليل لان المقام في سلم
 عن القصر كيف لا وهو بمنع استدلاله على ما نبهت عليه فيما سبق **القرينة** والمراد
 بالجمع ههنا **القرينة** وصاحب الكشف حيث قال وشارع في الاصلاح بعلوم وقد
 ذكر الجمع اي حقيقة الجمع واريد به البعض اي البعض الخاص مثل فهمه في الذن كل
 لهم الناس لاية ولقد اخطاوا في فهمها فان الناس حقيقة الجمع صفا فاحشاه
 المراد نعيم **القرينة** نعم ان المراد منه نعيم كونه التفسير عنه باسم الجمع لانه صريح قال
 ذلك لم يحل من ماس من اهل المدينة ايضا مونه ويصلون جناح كلامه و
 يشبهون مثل تشبيهه فحق على ذلك في الكشاف وعلى هذا التفسير لا يلزم التفسير
 لانه ان اراد به **القرينة** فيم بحث وهو ان المحتمل اخر وهو لا اراد

فانه اذا كان
 غير ما ذكره ان
 المقدمة الثانية
 بينهما لا يمكن
 ان يكون على بصيرة
 فيخرج

اذ في كل
 في كل
 في كل

صالح علی

صلى على محمد

مسرحی مہم

ولهذا التوراة في الجوارح
باب الاستدلال ليس بؤدة
ظهور المعنى بل هو
من الحاشية المطبوعة
اليدوس في القصد
بالتميز عن رأي الملك
أو غير ذلك ولا شك ان
الاستفتاء عن الوصف
في غايته الجارح والشرائح
في غاية البعد مع

ان اكثر العبارات لا كانت مخصصة وانما عدة ان الاقل ملحق بالاغلب
 ولهذا قالوا الاستقراء انما هو بينه وبين وجب ان لا يكون ثبوت
 الحكم للكل في شئ من العبارات بل بعدم ثبوت ثبوت كلف يستدل بما ذكره
 على ان موجب العام ظني واجيب بان ذكره اذا لم يلاحظ خصوصية العام
 الذي يدعي ظنية موجب الظاهر واما اذا لم يلاحظ بخصوصية ولم يوجد
 فيه قرينة التخصيص بعد التامر يحصل الظن بثبوت الحكم لجميع افراد ما
 وبالجملة اختلاف الحكم باختلاف العنوا **قال** حتى جاز بمنزلة المشتق **قال** يذكر
 في مقام الجلالة ملاقاة للقبيل بالعدم والمواد منه تاكيد ما قيل لا الاستدلال
 عليه فلا يتجه ان يقال انما انما لا يكون مخصصا او لا فاعلم الا ان
 جهة وعلى انما يكون مناقضا على يمكن ان يجازي الاول ويقتضي انما المختص
 منه نفسه فلا يفسد به على الحقيقة فافهم هذا فانه دقيق **وقد** كفي بهذا وبلا على
 الاحتمال **قال** فلو كان العام قطعيا بالحق المذكور ولا استثنى في ينتقض
 ما ذكره بالحق ويقال ان لا من يجعل المجاز كذكر مع انه قطع لا ظن نذكر
 بقوله **قال** بخلافه **قال** حتى نشأ عنه فيكون في الخاص ايضا لاحتمال التامر
 عن دليل ينتقض ذكره بذكره ان ينفى ان يلاحظ معنى هذا الكلام ولا يلتفت
 الى ما سبق الى بعض الافعال من حركات الاوامر **قال** وجوز القرينة
وقد ليس الامر كما ذكره من اشتراط المجاز مطلقا بوجود القرينة
 الجائفة عن ارادة الموقوع له انما اشتراطه ان المجاز الحوسل والاستعارة
 واما الكناية وهي ايضا من اقسام مطلق المجاز المتقابل للحقيقة فمعرفة
 في الحقيقة **قال** وفيما نفي الموقوع فلا يلزمها وجه القرينة الجائفة من اركان
 الموقوع بل لا يجوز وجوبها فيها وانما انما جاز في سلك **قال** حتى

ان اخرج الخواص
 ايضا منهم

صرح به

انما هو في الحقيقة
 لا في اللفظ

هذا هو الذي
 في اللفظ

اراد من قال ان
 في اللفظ

حتى يقوم **وقد** عدل عن عبارة النص وسي الا ان يقوم ولم يصب في العدول
 عنها لانها كانت غير الا ان المقام مقام الاستثناء لا مقام انتهاء العاية فان وجود
 القرينة يمنع الحكم المذكور من اول الامر لا انه يقطع بعد زمان لا ولا احتمال
 لان لا يوجد قرينة عند الاطلاق يوجد بعد زمان لان القرينة المعبرة
 ما تقرر ان اطلاق اللفظ لا ما يحدث بعد ذلك والآن ان يكون لفظ
 واحد في اطلاق واحد كناية ومجاز امساك في حين لوجود القرينة واحد
 مما دون الآخر **قال** لان عامة خطابات الشرع **قال** بزيادة عبارة
 عامة على ان قول المصدا ان خطابات الشرع اكثر من لفظي وهذا هو الحاشي
 ان لغة لا من قبيل حذف المضاف لما تقوم **قال** مع ما في الاحكام
قال ويرد عليه ان التوجيه المذكور انما ينال في القلعة بثبوت الاحكام على حقيقة
 العموم لا فهم كيف والحال في الظنيات كذلك يفهم منها الاحكام مع جواز
 كونها غير مرادة **قال** وتطبيق الحال **قال** راد الحال العادية لا الى الحال العتقا
 وذلك لان ما لم يظن التعديل المذكور فلا حاجة عن حرفة عن الظاهر الى ما لا يطاق
قال لكننا بقيت في حق العلم **قال** هذا صريح في منع تعلق التخييل بالعلم فعلى
 الجيب ان يلحق هذه المقدمة وبراءة التوقيف ولا حاجة الى الذاب عليها
 وليس فيما ذكره تعرض لها كما لا يخفى في الجواب المذكور غير شاف وهذا الذي
 ذكره في قول الاعتراض ما اورد به الامام ابو زيد الدبوسي وقار
 ان الحكم مال اليه ثم قال انه كلام حسن ولكن يجب ان يقول كذلك في حقيقة
 الخ صرح بما زه **قال** وقد يقال **قال** هذا ما نقله صاحب الكشف عن بعض ائمة
 في الكلام ثم قال كبر يد عليه غير الواحد والقباس فان اعتبار الاحتمال
 فيهما ما ساقط في حق العلم ثم لم يسقط في حق العلم بالاتفاق فكذلك هنا

نيف

صدا عليه

انتهى وهذا اول وجوه النظر المذكورة ومن قال ان تلك الوجوه كلها تكون
 في الكشف فقد اخطأ ثم ان الوجه الاول والثالث متعلقان للمقدمة القائلة
 ولما لم يعتبر الارادة الباطنة في حق التبع فاولى ان لا يعتبر في حق الاصل باعتبار
 مبناه وما في الكبرى القائمة لكل ما لم يعتبر في حق العمل لم يعتبر في حق العلم وحاصل
 الوجه الاول نقض اجمالي لتلك الكبرى وحاصل الوجه الثالث نقض تفصيلي
 لها بطريق المنع والسند والوجه الثاني ايضا متعلق للمقدمة المذكورة لكن لا بآثار
 مبناه المذكور بل باعتبار مبناه وذلك ان معنى تلك الكبرى ان كل
 ما يعتبر في التبع لا بد ان يعتبر في الاصل لا بآثارها بل بان يقال ان العلم كالكلمة
 اصل والعمل تتبع له وكل ما يعتبر في التبع يعتبر في الاصل فليعتبر في العمل
 يعتبر في العلم في اصل ذلك الوجه ايضا الى نقض تفصيلي مرجعه الى منع كبرى
 الكبرى وسنده وبهذا التفصيل ينفذ وما قيل ان الوجه الاول مردود
 لانه لا يتعلق له بالارادة الباطنة وكلام الامام مبني عليها بل فادعها العمل
 دون العلم لانه ثبت بالنظر ووجه الظنية في الاول لاحتمال في الطبع
 وفي الثاني لاحتمال في لغة لا لان الباطنة غير معتبرة في حق العمل ومعتبر
 في حق العلم وما قيل ان الاحتمال فيهما ناشئ عن دليل وهو القطع بكونه غير
 متواتر وغير مخصوص عليه من لو فرض متواترا او مخصوصا عليه زان
 الاحتمال فلا يلزم من عدم سقوط افعال ناشئ عن دليل عدم سقوط افعال
 غير ناشئ منه وانكشف وجه عدم اصابة من يقتضي لدفع الرد المذكور
 قائلا حاصل الوجه الاول من النظر ان طينة الخبر الواحد والمخالفات
 لم يعتبر في حق العمل وجب العمل بهما واعتبر في حق العلم حتى لم يلزم الاعتقاد
 ولم يفرج احد مما في زان لا يعتبر الارادة الباطنة في حق العمل ويعتبر في حق

صدا عليه

صدا عليه

العلم

العلم فيما نحن فيه لا ما صرح ما ذكره الى النقض التفصيلي بطريق المنع و
 السند وعيان الشرح منكم في النقض الاجمالي **و** ذكر في العمل دون
 العلم **و** لان موجب التخصيص بلب التكفير ولا مبالغ بها لها مع الاحتمال
 فلا احتياط فيه بخلاف الاول لان موجب الاثم ولا حاجة في لزومه الى السند
 باب الاحتمال وهذا مع ظهور قد ضاع على من قال فيه بحث لان الظاهر
 ان الامر بالعكس فان ترك العمل فيما يجب يقتضي الاثم وترك العلم
 فيما يجب يقتضي التخصيص او التكفير فلا احتياط في جانب العلم الكفر
 ولا اقتل من المساوات وايضا لو اعتبرت الارادة الباطنة في
 فادعها ليدل عليها في العام لاعتبرت ايضا في الخاص الارادة الباطنة
 للجواز حتى لا يلزم الاعتقاد القطعي ايضا لا كسند اكد الادوات في العوائد
 عن الدليل **قال** ولان الاصل اقوى من التبع **و** قد نبهت فيما تقدم
 على طريق ورود هذا الوجه من النظر ومن لم يشبه له قال ما قال وما
 ذابعد الحق الا الضلال **قال** وتقرى ان ان اراد **و** اقره المراء
 على وجه لا ينبغي ان يشبه على من له ادنى تأمل فمن غيره عن سنده
 واخرجه عن اسلوبه وفتا لما اورد ان رج عليه من عدم المطابقة
 بين بينه وبين الجواب فقد ابعد عن صواب الصواب كما لا يخفى على
 ذوي الالباب **و** قوله لان التخصيص شايح **و** اي قول التوفيق الاول
 في حكمهم السبني ذكره لا قول المصنف كما سبني الى ومع من قال بهذا
 نقل بالفتح لان الخصم في مقام التعبد والافعال المصنف في التوفيق
 ليس هذا منتهى واه عدم التنبه لغلط التاكيد حيث لم يكتف لفظ
 قوله بالسواد زاعما انه قول المصنف بناء على ان قول الاطمام ما ذكره

ثم ان ما قاله اعادنا
 لا وجه له في الاول
 فلهذا لم يرد مع
 كسر طه مع

والعلم في الشبهة انما هو
 في ان يكون له في كل عام
 في ان يكون له في كل عام
 في ان يكون له في كل عام

المع بعينه **قال** وفيه نظر لان **قال** الشريف الفاضل يمكن انعام هذا
 الكلام على وجه لا يرد عليه هذا النظر وهو ان يقال كل عام بلا قرينة
 اما ان يكون بخصيص غير مستقل كما استثناء وكونه او بخصيص مستقل
 وهو العقل او الحق او العادة او نفس بعض الافراد او زيادة
 واما ان يكون بمتراخ او موصول والافان بغير ما سوي كونه موصولا
 مستغنى عن ذلك المعنى لان الغرض ان غير معتبر بقرينة بقى الكلام
 الذي يكون موصولا بعد التسليم وقيل ما هو وليس بشئ لان الغرض
 المذكور لا يثبت في احوال التخصيص بالمتراخي ولذلك اختلط المعنى وتعليل
 الى ان قال ما قال فتوجه عليه ما توجه من النظر فتدبر ومن وم ان
 للكلام المذكور صحة في لغة الآلة لا يصح توجيهها لما قاله المعنى فتدبر
قال فان التخصيص اذا كان هو العقل او كونه لا وجه لزيادة قوله او
 كونه لان المراد منه العادة والحق والزيادة والنقصان وسبب في
 ان التخصيص اذا كان بواحد منها لا يبقى العام قطعيا **قال** لان مراد
 للفهم **قال** الطب في تقييده بالاجابة اليه اذ يكفيه ان يقول اراد
 للفهم بالتخصيص التخصيص اللغوي لا الاصطلاحي ولا وجه للتراجع في الاطلاق
 التخصيص على المعنى اللغوي **قال** فيورث الشبهة او اما استعرا
 يقال عن طرف الفهم اللازم مما ذكرت مطلقا الاحتمال لا اقتضار
 البعض والمنا في المقطع انما هو الاحتمال الثاني عن دليل تداركه بقوله
 ويصير دليلا على احتمال الاقتضار على البعض يعني لما كان الغالب
 في العمومات ان يكون مقصورا على البعض كما لا اصل في الاقتضار
 على البعض وكفى ذلك دليلا على احتمال الاقتضار **قال** ولا يكون لقوله

في ان يكون له في كل عام
 في ان يكون له في كل عام
 في ان يكون له في كل عام

في ان يكون له في كل عام
 في ان يكون له في كل عام
 في ان يكون له في كل عام

بلا قرينة

بلا قرينة مع **قال** لان للفهم انما تدعى شيوعا بقرينة كل صفة به ثم فترى عليه
 ابراث شبهة البعنية في كل عام ولو بلا قرينة وليس في كلامه وعوي
 شيوع التخصيص بلا قرينة حتى يفيد منه **قال** ثم لا يخفى ان قوله **قال**
 الشريف الفاضل محل الشك مع كلام المعنى على وجه يترأى من ظاهره فصار
 لغوا في هذا المقام لا تغلق له لئلا الخلف اصلا ويمكن توجيهه بان يقال
 النزاع انما هو في العام بلا قرينة بخصيصه ومثل هذا العام لا يمكن
 مخصوصا بالعقل او الحق او بالغير المستقل والاطلاق مقرونا بالخصيص و
 المقدر خلافه ولا بكلام مستقل متراخ عنه لانه لا يصح عندنا لا بخصيص نعم
 يمكن ان يكون مخصوصا بكلام مستقل موصول به في التظلم الا انه لم ينقل اليها
 وهو صدق قليل جدا فقول الخلف التخصيص شايه ان اراد به ان التخصيص
 الذي يحتمله المتنازع فيه شايه مفهوم وان اراد ان مطلق التخصيص
 شايه مفهوم لكن لا يورث شبهة في بقاء المتنازع فيه على عمومها لانه
 لا يحتمله اكثر افراده كما يناسب انما يحتمله فرد منه فهو غاية القلة
 وحاصله ان جنس التخصيص شايه لكن النوع الذي يمكن ان يكون عليه صوت
 النزاع قليل ما هو فلان ان كثرة الجنس يقتضي الحاق العام المفروض بوجه
 نادر حتى يكون لذلك الجنس وانما يصح هذا اذا لم يكن النوع قليلا فظهر
 ان قوله بلا قرينة لم معنى وان ليس المراد الخلف في الاصطلاح ولا بيان
 ان التخصيص الذي يورث شبهة في تناول العام لما بقى بعد التخصيص قليل
 ما هو واقوله ولا يورث شبهة فهو بيان وكيفية تكون التخصيص
 بالعقل وكونه في حكم الاستثناء لانه نفى للشبهة المذكورة في قوله يورث
 شبهة ولذا اكثره والمقصود ان هذه الخصائص التي بعضها في حكم بعض

ان يكون

لا يمتثلها ما نحن بصددها لا يكون في مقارنته ما يخصصها لا يقال ما ذكرت انما يدعي
 في احتمال التخصيص من العام فالذي يدعي احتمال النسخ عنه اذ يمكن نزول
 النسخ وان لم يتقلد البناء ومع بقاء هذا الاحتمال لا يكون في العام قطعي لاننا
 نقول الكلام فيما يتقدم في حجية العام من حيث هو واحتمال النسخ ليس
 كذلك فان الاحتمال في احتمال النسخ متساوية الاقدام فاحتمال العام النسخ
 كما احتمال الخاص المجاز عند عدم القرينة فكذا في غير قاضيه الى هناك كلامه
 ونعني في قوله الا ان لم يتقلد البناء هو قليل جدا باق ما لم يتقلد البناء
 كيف يعلم انه جدا وليس بشيء لان جزئنا بتعقير الامة واعني بتطبيق الشرايع
 وتفصيلها واعتماد التروا في الثقة في حفظ اقوال النبي صلى الله عليه وسلم
 خصوصاً فيما يتعلق بالاحكام كافي في علمنا بتلك ما ذكره جدا فم لو نفق
 في قوله فاحتمال العام النسخ كاحتمال الخاص المجاز عند عدم القرينة بانه كلام
 مستند لا تفرق له على ما قبله فلان حقه ان يقول بامتناع احتمال العام النسخ كاحتمال
 الخاص المجاز عند عدم القرينة فظاهر انه غير قاضيه فيه لكان له وجه **وجه** لا فائده
اول اذا لا بد من تقييد التخصيص بالخاص نفيه بالمتن في حق العام الذي تمسك
 به الخصم في الاستدلال على مطلوبه والتوجيه بان المراد بجمع كونه مخصصا بالمتن **الاف**
 بل بجمع حكم التخصيص اعني ابرار الشهادة والتقدير فلام انه مخصص بوجه
 الشهادة تعسف ظاهر **ثاني** من ادعى ان النسخ لا يكون في انتفاء العام بالخاص بل لا بد فيه من قيد
 التراخي ولما كان الكلام في جواز انتفاء احد ما بالآخر لا بعينه اصبحت الى
 ذكر القيد المذكور ومن لم يثبت له ذلك اقال ظاهر كلامه يوم ان التراخي
 شرط في النسخ مطلقا وليس كذلك فان المتأخر اذا كان هو العام

صحيح

صحيح

لا يشترط

لا يشترط في نسخ الخاص التراخي **قال** وانما قيدنا بجواز **اقول** اصل ما
 في تقرير النص من الظاهر ان تراخي وجه الخلق وهو انه ذكر على وجه القطع
 ما حقق ان يذكر على وجه الجواز لبقاء احتمال آخر والمصير الى حذف
 المضاف على ان التقدير مع جواز ان في الواقع احد ما ناسخ لثبانه
 قوله كمن لما جعلنا النسخ والمنسوخ حلتا على المقارنة لا ان يمتثل
 على القطع لا على الجواز وحرف النسخ والمنسوخ عن معانيهما المعينين
 عند اهل هذا الفن مما لا يساعده سلامة الطبع ولا دخل له في
 المقدمة في تمام التوبيخ ولذلك السقطه ان رجح عن توبخ من قال
 ان الحرف المذكور وان كان خلاف الظاهر لكن يظهر به التقريب
 بخلاف ما ذكر ان رجح فخطا فخطا لا يحسن **واذا** حمل على المقارنة
 فعد ان نفي رجح **قوله** بكت وهو ان ما ذهب اليه ان في مبناه
 على ان العام ظني عنده ودرجته ودرجته الخاص لانه قطعي
 ولا حاجه له الى الخلق على المقارنة عند عدم العلم بالنسخ انما الحاشية
 اليه عندنا لعدم انقطاع درجة العام عن الخاص وقد اقصى عن هذا
 صاحب الكشف حيث قال مرجح ان في قوله عليه السلام ليس فيما دون
 او كونه صدقة على عموم قوله ما سقته السماء فعبه العشر كما رجح ابو بوب
 ومحمد رجح الا انه رجح نظر الى خصوصه وعموم الآخرة فان الخاص عند
 مرجح على العام بطل حال ومما رجحناه باعتبار ان الترخي لما لم يوقف
 بينهما جعلنا كما نأما وسادما فجعل الخاص مخصصا للعام مع لو علم العام
 متأخر كان ناسخا للخاص عندنا مما خلاصنا لهم له انتهى فنسب قول
 ان في على مقدمة الجملة نتيجة الجملة **قال** المراد بالخاص هو هذا

صحيح

صحيح

رنة

واذا حمل على المقارنة

منه في بعض النسخ

اقول فيه نظر لان قوله **هنا** لا يخلو من ان يكون اثباته الى البحث فلا يصح
 القول المذكور اذ لا شبهة في ان المراد من الحق في البحث الذي هو
 فيه حق النزاع بيننا وبين ان الحق الحق لا الاصل في او الى المثال
 فالجواب لا يطابق السؤال لان حاصل السؤال ان امثالك لم يطابق المثال
 ويجعل الحق على غير المعنى المراد في البحث يكون عدم المطابقة اظهر حالاً
 فالجواب في الجواب ان يقال انه تنظير لا تنقيح **قال** ان كان موصولاً به
اقول يرد عليه ان شرط الاتصال في التخصيص ابتداءً لا في التخصيص مطلقاً
 فان التخصيص في المرة الثانية لا يلزم ان يكون بمقدار من صرح به في شروع
 المنا **قال** في الآيتين **اقول** الكلام في الخاص اصطلاحاً عند الاوليين والخصوص
 فيها انما هو على اصطلاح المنطقيين فمن ما ذكره فليطابق الاصطلاحين **قال**
 فان كان بان وما يؤدى الى **اقول** فيه نظر لان العام لفظ موصوف لكثير
 مستوف لجميع ما يصلح له ولا وجود له في مفرد فلو كان دخلت الدار
 فانت طالق وقصره على ما يتناول لم فرع وجوده لا يقال اذ قلت
 انت طالق بفهم من انما طالق على جميع التقادير فان قلت ان دخلت
 الدار فقد قصرته على بعضها اذ لا عبرة للعموم كسب المفهوم لما عرفت
قال نحو الصيام لا الدار ان العام ما دل عليه كسب الوجه **اقول** فيه بحث من وجهين ان الصيام
 لا يكون عاماً باعتبار استمراره للزمان لانه بهذا الاعتبار لا يكون
 كثير الحاضر من ان الامور المستمرة انما دخل تحت العدد اذ تبدل
 بالاشهاد بل هو عموم باعتبار وجوده في زمنا مستوفية متكررة والغاية
 المذكورة لا تقصر على بعض من بل تقصر على بعض من زمانه بحيث
 تقطعه ويجعله واحداً وثانيهما قوله ان هذه الغاية ليست كسفاط ما ورا

فصل في فقر العام

يل

ما وراها بل يلزم الحكم ينفي القول ان المبدأ ليس مقصوداً بالافادة
 انما المقصود البذل فلا قصر لان مبناه على ان يكون العام
 مقصوداً بالافادة في المقام وان لم يكن بقاؤه على العموم مراداً
 والفرق واضح واما الاعتذار بان الكلام المذكور يعني قوله في
 القوم اكثرهم في تاء ويلجاء اكثر القوم فلا قصر فزود وبيان مثل
 هذا التاويل جار في الاستثناء ايضا والعناية بارجاء الى
 ما قدمناه من الوجه الوجه تعطف ظاهر وكذا الاعتذار بان
 بدل البعض في حكم الاستثناء فلذا لم يفرد بالذكر واما بدل
 الفلظ والاشتمال فلا تناول بينهما واما بدل الكل فلا اخراج
 فيه مردود بان كون بدل البعض في حكم الاستثناء انه يؤدي
 ما أدى وهذا لا يكون في عدم الافراد بالذكريات العبرة
 لطريق الاداء وهو متعدد ولذلك افرد واما ذكر كلمة بالشرط
 والصفة مع انه يمكن ان يؤدي بطريق الشرط كل مادة بالصفة
 والصفة مع انه يمكن ان يؤدي **قال** لا حنياجها الى مرجع **الضمير**
اقول يعني لا بد لها من الضمير ولا بد للضمير من مرجع اليه فلا يرد
 النقص مثل قوله واحداً الله البيع وحرم الربوا اذ له بد من
 الضمير فانه لو قيل وحرم البوام ينغى نظم الكلام ومعناه
قال مفهوم الصفة والشرط **اقول** حصصها بذكر لان الدلالة
 في الاستثناء على النفي والاثبات بطريق المنطوق لا المفهوم ولا
 خلافاً في مفهوم العناية على كليتي في الكتاب **قال** بل المراد
 ههنا **اقول** يعني المراد من القصر ويرد عليه انه لا وجه لعدم الاستثناء

حاجب ان يصرح

صليته

علامه

ايضا بطريق المفهوم
 فلو كان قوله تعالى ومن ومن ومن
 قال ان قوله تعالى ومن ومن ومن
 مرة بذكره في الكلام حيث
 من

بل الغاية ايضا من وجوه القصر ما عرفت ان بينهما دلالة على الحكم
في البعض الآخر نفيا او اثباتا وايضا بشكل في نعم التخصيص
لما كان من تقييد القصر للنسخ لان فيه تقييد لنفي الحكم عن البعض
الجزءي واما ذكر الشرف الفاضل بهذا ينبغي ان يكون جاء زيد
من باب القصر لانه يدل على الحكم في البعض فقط فيجوز ان يقال
ان اريد انه يدل على الحكم في البعض للحكم المفهوم من اللفظ فلازم اذ
لادلالة فيما ذكره على بعضية زيد وان اريد انه يدل على الحكم في البعض
في نفس الامر وان لم يكن وصف البعضية مفهوما من اللفظ فلم
ولكن لا يتم التعميلات المعبر في القصر الدلالة على الحكم في البعض
لادلالة على ما هو في بعض في نفس الامر والفرق واضح نعم لو ارد
التفصيل يخرج في من القوم زيد كان له وجه كما لا يخفى **قال**
عن اشكال اخر **اول** منشاء هذا الاشكال ما فهم من ظاهر ما قيل
في القصر وهو ان يكون اول الكلام دالا على العموم واخره على قصر
على البعض ولما صرف القول المذكور عن ظاهره لم يبق منافيا لكون
جميع الكلام دالا على الحكم على بعض التقادير فقط والفرق بين هذا
والاشكال الاول ان سبق ذكره ان مبنى هذا على كون الشرط والجزاء
كلما ميز مع قطع النظر عن لزوم القول بالمفهوم ومبنى ذلك على هذا
اللزوم ومن خفي عليه هذا الفرق مع وضوحه فلا يخفى ان
هذا الاشكال عجز ما ذكر في التوال ولا فرق بينهما الا في التغير
قال من غير فرق **اول** يمكن ان يقال الفرق ملحوظ والمراد من
المنفصل المنفصل الموصول الا انه ترك التقييد به اعتمادا

لكنه ليس به

لكنه ليس به

م

على ما علم فيما سبق لا يقال يلزم ان لا يكون النسخ من اقسام
القصر لان القول بالتميز المصمم من اللازم ولا محذور فيه
فانه دس على عدم اعتبار النسخ من اقسام القصر نظرا الى
ان النسخ منقوع الى ما يكون باخراج البعض والي ما يكون
باخراج الكل وكما لا مجال لدفع التمسك في القصر كذلك لا وجه
لفصل احد نوعيه عن الآخر بعد احد مما من مباحث القصر
دون الآخر ولا يخفى ما في هذا الاعتبار الدقيق من اللقط عند
ذوي الاختبار ويرشد الى هذا انه قال في حق التخصيص
مطلقا هو حجة فيه شبهة ولو لانه اخرج النسخ من التخصيص
المذكور منها لما كان اطلاق هذا الحكم **قال** قد يطوق على ما يتناول
النسخ **اول** فيه بحث وهو انه ان اراد اطلاقه على المعنى الاصطلاحي
فلا وجه لميل الى في مباحث مفهوم الخالفة ان مذهبنا في المنزلة
انه نسخ لا تخصيص وان اراد اطلاقه على المعنى اللغوي فلا يجدي
لان الكلام منها على الاصطلاح فان مراعاته مهم فيها وقع
فيه المناجزة بيتا وبيتا في دفع ولقد احسن من قال ان
الكلام صريحا في المعنى الاصطلاحي بقريته قوله الا ان وهو
حجة فيه شبهة لان العام في صورة النسخ قطعي بالاتفاق
واساء من قال في ردة ينبغي ان يخص ذلك القول بالذي خص
مستقلا موصول بقريته مطلق من ان العام الذي خص مستقلا
مفصولا عنه قطعي في الباقي لان ما تمسك به لا يصلح قريته للتخصيص
المذكور بعينه بل انما يصلح قريته له او لجزء التخصيص المذكور منها

حق

حق

سجله

سجله

على المعنى الاصطلاحي وقد نهيت على ان الرخا ان لا اخر فتدبر
قال والنقل بان التخصيص **اول** فيه بحث وهو انه ان اراد عدم
 صحة اطلاقه على المعنى الاصطلاحي فاللزامة ثم اذ يكون في عدم
 بطلان النجوم صحة اطلاقه اطلاقا في الجملة ولا يلزم ان يكون
 على المعنى الاصطلاحي ولا كلام في صحة اطلاقه على المعنى اللغوي
 وان اراد عدم صحة اطلاقه مطلقا سواء كان على المعنى الاصطلاحي
 او على المعنى اللغوي فاللزامة مسلمة ولكن لا يتم التقريب لان من
 ينكر الاطلاق انما ينكره على المعنى الاصطلاحي خاصة **قال**
 كلام النجوم **اول** من انكر وقوعه ما ذكر من تخصيص الكتاب بالسنة
 ونحوه في كلامهم فقد كابروا ولم يتبع اصول في الاسلام وشمس الاثنية
 وغيرهما من كتب مشايخنا **قال** والاجماع **اول** فيه ان الاجماع
 لا يصلح ناسخا اذ لا نسخ بعد رسول الله وم ولا اجماع في عصره
 والتخصيص المقابل للنسخ لا يكون متراجعا فلا بد من تدوير
 قولهم تخصيص الكتاب بالاجماع بان المراد تخصيصه بما يظهر من الكتاب
 فلا دلالة فيه على انه بالترجيح فلا وجه لذكره في هذا المقام
 والتوجيه بان المراد اطلاق تخصيص الكتاب بالاجماع اطلاقا
 في ضمن النفي بان يقال لا يجوز تخصيص الكتاب بالاجماع لا بوجه
 اذ لا دلالة فيه على اطلاق التخصيص على المترجيح على انه انما ينشئ
 ان لو كان العبارة الواقعة مثل اطلاق تخصيص الكتاب بالسنة
 والاجماع على ان اطلاقه في ضمن الاثبات واقع في كلامهم كما وقع
 في الهداية حيث قلنا مع كساح المستغنى يثبت بالاجماع الصحاح

البرهان

قوله

ولا بد فيه من التأويل الذي اشرنا اليه آنفا وبه يبطل اصل
 التمسك بما ذكره تدبر **والا** لان المدرك بالحق **اول** اي لمعونة
 فلا مسامحة كما توهم من قلا ان المدرك بالحق هو نفس كذا لا
 ان له كذا لان حكم يعرف حقيقة بالعقل لا بالحق وتلك ان
 تقول لا مسامحة في تخصيص العقل برشدك الى مصاديقه
 كون بعض الافراد ناقضا لخصيصا فانه لا خفاء في ان المراد
 فيه كما ذكرنا لا غير **قال** واما انه ليس له غير ذلك فاما هو
 العقل **اول** يعني لا بتوسط الحق في هذا الحكم ضرورة ان
 الشيء اعم من الخصوص فلا مجال لان يقال لو اوتيت كل ما يصح
 عليه الشيء لا حتى وليس فليس حتى يكون في حكم التام ايضا
 معونة من الحق **والا** لا غير **اول** قال ابن هشام في حرف
 الغير من معنى السبب وقولهم لا غير لحن وليس الامر كما
 زعم فانه شايع وذائع في كلام الامة منهم ابن التكتيت
 فانه قد استعمل في مواضع من اصلاح المنطق خصوصا
 في به ما يغلط العامة فيسكن بالياء وهو بالواو والرخا
 فانه ذكره المفصل وابرجاج وغيرهم **قال** د على من زعم
اول بقى منها شيء وهو ان موجب هذا التعميم قصر العام
 المحصور عنه منها ما هو في الاخبار فعلى هذا لا وجه لاشترط
 الاتصال بمطلق التخصيص لان القصر الواقع في الاخبار بوجه
 مستقل لا يكون الا تخصيصا متصلا كان او منفصلا **قال**
 واما العادة **اول** اعلم ان العرف على نوعين لفظي نحو الدابة

سبحي

على وجه التام
 والند في التام

مطلب

يقيد لفظ بالفرس وعلى أي العرف من حيث استعمال
 الأمر حيث اللفظ كالم فانه لا يقيد لفظا بالما كالم مع انه
 تحت استعمال مخصوص وما يصلح مقيد بالمطلوب ومختصا
 بلعام انما هو الاول دون الثاني على اوضحه صدر الكلام
 في الجامع الصغير حيث قال واما قولهم انهم لا يزوجون الا
 الكفاء قلنا من اعادة فعله والكلام ينصرف الى ما يعنى
 الناس قولهم لا افعل الا بدين من خلف لا ياكل الى اكل
 لم الادبى يحث وان كان الناس لا ياكلون لم الادبى فما
 فاعلم بهذا التفسير ما في المثال المذكور من الخلل فتأمل
قال بخلاف المدبر و ام الولد **اول** فانها لما كان رتبة
 وبدا حتى يملك المولى لستك بهما ويجل له وطئها **قال**
 لان ذكر باعتبار الرق **اول** المارة الى التحرير المقدر في
 الكلام التاب فان التقدير فكيف ينادى الكفاة بتحرير
 المكاتب لا الى فاء ذي الكفاة والاصدار الواجب بالنص
 تحرير رتبة وهي لم لذات رتبة عرفا والمكاتب كذلك لانه
 عبد ما بقوله درهم اعلم ان الرق ضعف حكمه يصير به
 الشخص عرضة للتملك والابتداء لشرع جزاء للكفر الاصل
 والملك عبارة عن المطلق الخارج المطلق لتصرف مرقام
 به والخارج عن تصرف غيره وقد يوجد بدون التما في
 الوقفات الرقبة اذا كان وقفا يزول عنه الملك ولا يزول
 الرقبة في كافي الكافر الحر حتى في دار الحرب والمسلم من

هذا هو المقصود من قوله
 لا ياكل الى اكل
 لا ياكل الى اكل
 لا ياكل الى اكل
 لا ياكل الى اكل

هذا هو المقصود من قوله
 لا ياكل الى اكل

في دار الاسلام فانهم ارقاء ولا مملوك احد عليهم منظور
 فيه لانه لو وجد منهم الرق لما صح الثوارث بينهم لان الرق
 مانع لاهلية الارث سواء كان في المؤمن او الكافر وكذا
 يوجد في دون الاول كالأول في الحيوان والجماد
 قارة الرق مختص بنى آدم **ومن** وهم انهما مثلا زمان
 فقد وهم **قال** واشترط الملك انما هو بقدر ما يصح به
 التحرير **اول** فلا يضر نقصان في المكاتب لنا دي
 الكفاة بتحريره **قال** عطف على قوله ناقصا **اول** فعلى
 هذا يكون المعبر الزيادة في نفس المفهوم المقول
 على الافراد فينتج المناقشة على المثال المذكور زيادة العبد
 ليس في مفهوم التفكه على ما افصح عنه الشارح حيث
 قال وهو الغدائية **قال** وليت الخابله **اول** لا انقصا
 لهذا القول بالخابله فان كثيرا من اصحابنا واصحاب
 الشافعي يذهبوا اليه **قال** حقيقة ان كان بغير مستقل
اول من هذا مخالف لما صرح به ابو الحسين في المعتمد
 فانه قال فيه ان المختص بغير المستقل ليس حقيقة ومجازا
قال اتصل او انفصل **اول** وفرق الامام الرازي على ما
 ذكر في المنهاج وشروط بين المختص بالمتصل وبين المختص
 بالمتفصل وعدمه بالمتصل عقلا او غيره مجازا في البنية
 وما بالمتصل الغير المستقل كالصفة حقيقة **قال** فصفة
 العام **اول** حقه ان يقول لفظ العام حتى ينتظم لم الجنس

هذا هو المقصود من قوله
 لا ياكل الى اكل

اولم يلج لان ما يتكره من الوجه المذكور بعيد مذكورا
 اختصاصه بصيغة العام وايضا الاختلاف العقد مذكورا
 البحث لبيان في مطلق العام الذي اخرج منه البعض
 لا في صيغة العام المخرج منها البعض وعلى تقدير تخصيص
 قول المصنف بصيغة العام يلزم القصور في بيان قوله لبقاء
 الحال في العام الذي ليس عموم كصيغة وبهذا انفتح
 ما في جواب من قال فان قيل يشرط في العموم الاستغراق
 وقد صرح الشراح اصول في اللزوم ان من شرط في العموم
 الاستغراق بجعل العام مجازا في الباقي بعد التخصيص قلنا
 فربما يلفظ العام وصيغ العموم وما ذكره في لفظ العام
 لا في صيغة العموم من الخلل فتأمل **قال** مثلا اذا قال
اور زاد لفظ مثلا اشارة الى عموم الدليل كذا غير مستقد
 وعدم اقتضائه على صورة الاستثناء لئلا يرد على المص
 ان دليله اخص من مدعاه **قال** وهو **م** **اول** يعني لان
 ان للعام وضعين شخصيتين احدهما مطلقا و
 الاخرى مقيدة باقتراانه بالاستثناء او نحوه كيف وجب
 في فصل الاستثناء ان الاقتران بالاستثناء انما يقع
 شمول حكم المستثنى من المستثنى لا تناوله ولو كان
 كما ذكر **كان** الاقتران به مانعا عن تضاد المستثنى من
 المستثنى واما لزوم الاشتراك فوهي متشابهة سواء فهم
 لان الموضوع بالوضع الاول المطلق وبالوضع الثاني المقيد

سرو و...

الاستثناء من وجهين احدهما مطلقا والآخر مقيد
 بالاقتران بالاستثناء والاولى هي التي لا ينافيها
 المستثنى من المستثنى لانها لا تناوله ولو كان
 كما ذكر كان الاقتران به مانعا عن تضاد المستثنى من
 المستثنى واما لزوم الاشتراك فوهي متشابهة سواء فهم

سرو و...

واحد

واحد هما اذا لا يجدي فانه لا فرق بين عيب مطلق
 وبين مقيد ابلاضافة الى الله ذاتا ومع مذكورا لا يقول
 احد ان الموضوع علما هو ذلك الموضوع لم يجر وستر
 فيه ان القيد وان كان خارجا عن ذات المقيد لكن
 التقيد به معبر في مفهومه وما وقع في بعض النسخ للشرح
 والا كان مشتركا تصرفا نسخا او تصرفا نسخا ذلك
 على ما ذكره العلماء الذين اثنوا على ان لم يجد قوله والا كان
 مشتركا في النسخ المقروء المصحح عند اثنى ومن
 الذين ايقن من مناج السداد ومن تكلف في دفع النظر و
 تعسف في توجيهه قول المصوقا ما حاصله ان ارادة الباقي
 ليس بوضع اخص بل بالوضع الاقل وخروج ما خرج عن الارادة
 لا عن الدلالة والا لا يبقى عاما ولا يذهب عليك انه يكون اللفظ
 مجازا لكونه مستوعبا في غير ما وضع له ضرورة انه موضوع للمخرج
 وقد استعمل مراد منه البعض والبعض غير الكل على ان عبارة
 المصوق وضع الباقي صريحة في تعدد الوضع فلا يتحمل الوجه
 المذكور **قال** وسبح في فصل الاستثناء **قال** قد نبهت على انه
 مذكور سند المنع وكونه محتملا وهو مذهب بعض المتأخرين
 فان دفع ما قيدت ما ذكر مذهب ابن الحاجب ومن تبعه و
 ليس تختار عند المصوق اجيب عنه بان لا يتم انه ليس تختار
 عنده ولو سلم انه كلام على السند **قال** والمنسوب و
 عامة الافعال **الاول** المنسوب وفعل المضارع مرفوع

سرو و...

كأنه زعم ان سند المنع
 حقه ان يكون الزاميا
 من غير

الأنه في الجواب...

مخرج به الرأى في أو ايد شرح الكافية وتقييد الافعال
 بالعامه للاحتراز من النقص بفعال المقاربة **قال**
 كل ما يكون دلالة على المعنى بالهيئة **اول** فيه اشكال وهوانه
 قد يشترك المركبات في الهيئة ولا اتحاد في المعنى الوضع
 كما في الجملة الخبرية فان معانيها تختلف بانقلاب الهيئة
 خبر او خبر متبدا او اذا اصل كل من جزئها ان يكون متبدا
 والهيئة باقية على حالها **قال** حتى لم يثبت من الواضع جواز
اول يعني لا دخل فيه لتصرف الواضع واتا تو قد على جواز
 الاستعمال في المعنى المجازي في الجملة فلا كلام فيه **قال** لم يترك
 بينهما قال فيه نظرا لانه لا جواز الاستعمال في المعنى المجازي
 لم يكن ذكر اللفظ والاعلى المعنى المجازي ولم ينهم هو منه
 عند قيام القرينة مطلقا لانه لما لم يجز الاستعمال فيه علم
 انه لم يقصد منه ولم يستعمل فيه **قال** ومثله مجاز **اول** اراد
 المجاز المقابل للحقيقة لا المجاز المرسل يرشد الى التعليل
 التسمية بقوله لتجاوز المعنى الاصلي فيع الكناية على اختيار
 صاحب المفتاح وهذا لا ينافي كونها قيمة للمجاز
 المرسل واما على ما اختاره ان ينع فالكناية من اقسام
 الحقيقة فيندرج وضعها في احد المعنيين الاولين وهذا
 التفصيل اندفع مما قيل منها وضع نوع آخر خارج عن
 التحديد وهو الكناية بالنسبة الى المكنى عنه فان نشأ
 الغفلة عن مقابلة الكناية مع المجاز المرسل لا مع مطلق

مطل

المراد

المراد

ان الكناية مستوفى في النوع
في تكونه حقيقيا

المجاز

المجاز المقابل للحقيقة ثم ان هذا القائل كانه نعم ان وضع
 الكناية لا يكون الانوع والاختلاف ان يقول منها وضع اخر
 خارج عن اوضاع الحقيقة والمجاز **قال** مرجع قصد به الشجاعت
اول الشجاعت بالجمع شجاع وبالفهم جمع شجاع على
 ما افصح عنه الجوهرية حيث قال الشجاعة شدة القلب عند
 الناس وقد شجع الرجل بالفهم فهو شجاع وشجعان
 وتظهره غلام وغلته وغلطات ورجل شجاع وقوم شجعان
 مثل جريب وجربان انتهى ومن قال الشجاعت بك الشين
 جمع شجاع كغلطات وغللام وقد يجمع على شجعة وشجعان
 بضم الشين لم يصح حيث نعم ان الذي يجمع على شجاعتان
 بالفهم هو الذي يجمع على شجاعتان بالكر **قال** و مرجع قصد
اول يعني ان له مادة وهيئة وهو باعتبار كل منهما موضوع
 باراء معنى في الحقيقة باعتبار كل منهما فالاسد اذا
 اراد به الشجاعت يكون حقيقة باعتبار هيئة لانها بهذا
 الاعتبار موضوع للعدم وقد استعمل فيه ومجاز باعتبار
 مادتها لانها بهذا الاعتبار موضوع للحيوان المخصوص
 ولم يستعمل فيه ومحدوف فيه وهذا بناء على ان المعبر في
 العدم الاستغراق لجمع ما يصلح له المعنى حقيقيا كما ذكره
 المعنى او مجازيا او بآباء ما قدم من قوله وكل لم يخرج الى الخرج
 ومسلم ومسلمات فهو لجمع من سميت ذلك الاسم لانه صرح
 في ان الجمع انما يكون حقيقة باعتبار ارادة اللفظ والراد
 في ان الجمع انما يكون حقيقة باعتبار ارادة اللفظ والراد
 في ان الجمع انما يكون حقيقة باعتبار ارادة اللفظ والراد

المراد

المراد

مجاز في الباقي كذلك
 كحسب وضع للعدم كما اذا
 في ان العام

الوجه كونه حقيقة لا ابطال بحارته من كل الوجوه والشريف
 الفاصل لغفوله عن هذا الجواب على تقدير مقامه قال لا يقيد
 المصلا لا يقتضي ان يكون حقيقة مطلقا وكلام المصراع حقيقة
 من وجه ومجاز من وجه **قال** يستعملان **اول** لما كان الاستعمال
 فرع الوضع انتهى بذكر الاستعمال الثاني من ذكر الوضع الثاني وذكر
 الاستعمال الاول من ذكر الوضع الاول فتأمل **قال** يدل بالاستعمال
 الاول وانما طراء عليه **الح** **اول** فيه نظر لهورات القاصر المستقل
 اذا كان غير كلام يدل على ان المتكلم لم يرد به الجمع ولم يستعمل
 اللفظ فيه لا انه استعمل في الكل ثم طراء عليه عدم ارادة البعض
 نعم ذكر في المستقل الذي هو الكلام المتراخي سلم اما في
 الموصول في غير الكلام فلا بل المستعمل استعماله اولاً في
 البعض والكلام الموصول بين المراد وكذا غير الكلام **قال**
 وعلى هذا يكون المصراع في البعض **اول** في ذلك حاجة
 الى دعوى وضع اخر للعام عند مقارنة القاصر الغير المستقل
 للباقي ولا ان يقال انه لم يستعمل في الباقي بل المجموع للتركيب
 منه ومن القاصر الغير المستقل مستعمل في الباقي فانه اذا
 كان حقيقة كحجب التناول مستعملاً فيه مع طريان ارادة
 البعض كما ذكر لا حاجة الى دعوى الوضع للباقي فيصير بذلك
 حقيقة فيه بل لا يصح اذ لم يستعمل في الباقي بل في الكل وايضا
 على ما ذكر في فضل الاستثناء يكون باقيا على ظاهره
 بخلاف ما اذا ادعى ان العام موضوع للباقي عند مقارنة

اذا كانت ارادة في المصراع
 ولا يقيد استعمال ان يكون حقيقة بل ان
 المصراع ان كان لا يكون اللفظ في بيان
 من وجه ومجاز من وجه **قال** يستعملان
 فرع الوضع انتهى بذكر الاستعمال الثاني
 الاستعمال الاول من ذكر الوضع الاول
 الاول وانما طراء عليه **الح** **اول** فيه
 اذا كان غير كلام يدل على ان المتكلم
 اللفظ فيه لا انه استعمل في الكل ثم
 نعم ذكر في المستقل الذي هو الكلام
 الموصول في غير الكلام فلا بل
 البعض والكلام الموصول بين المراد
 وعلى هذا يكون المصراع في البعض
 الى دعوى وضع اخر للعام عند مقارنة
 للباقي ولا ان يقال انه لم يستعمل في
 منه ومن القاصر الغير المستقل مستعمل
 كان حقيقة كحجب التناول مستعملاً فيه
 البعض كما ذكر لا حاجة الى دعوى الوضع
 حقيقة فيه بل لا يصح اذ لم يستعمل في
 على ما ذكر في فضل الاستثناء يكون باقيا
 بخلاف ما اذا ادعى ان العام موضوع
 عند مقارنة

القاصر

القاصر الغير المستقل بالمعنى الذي ذكرنا فانه لا يكون المذكور
 ثمة باقيا على ظاهره بل يحتاج الى صرفه عن ظاهره وحمل
 على ما ذكرنا وبهذا التفصيل تبين ان ما ذكره هنا لا يصح
 مدفعاً للنظر الذي اوردته اشارة على بيان الاول وانف
 بطلان ما قيل في قد يجاب عنه بما اجاب به عن النظر الثاني
قال لا انتقاضه بالنسبة **اول** يعني ليس للوصف افضلية
 مخصوصه فلو كانت ما ذكرت لوجب امتناع الوضع كما
 دعوى الوضع اذا كان المختص صفة غير صحيحة فان قيل
 يمكن ضبط الوصف بان يقال انه تابع يدل على معنى في
 متبوع فنقول يمكن ضبط المستقل ايضا بل القاصر
 مطلقا بان يقال اذا قرن بالعام ما يدل على خصوصه
 كان اللفظ موضوعا للباقي **قال** ان معنى الرجال فلان
 فلان **اول** لم يقل وفلان وفلان كما قال غيره من شراح
 المختصر لان مقام التقييد التعديديا على عن العطف
 ولا يقتضي التأكيد **قال** واجيب باننا لا نمانه **اول** قد وايضا
 يرد عليه انه لو تم ما ذكره لم يلزم ان يكون حقيقة مطلقا
 وقد ادعى انه حقيقة من حيث التناول مجاز من حيث
 الاقتصار عليه وقد انتهت على وجه اندفاع مدافعا
 سبق فتذكر **قال** وذكره شمس الائمة **اول** قال سمس الائمة
 في اصوله فان قيل البعض غير الكل واذا كان حقيقة مدع

الحج

عماد الشوق

على قول الشارح وقد جاب عنه
 بغيره وورد ما اوردته الشريف

الصيغة كقولك فاذا اريد به البعض كان مجازا فيه ثم هذا
 انما يستقيم على ما يقوله بعض اصحاب الشافعي انه لا يجوز
 التخصيص من العموم الى ان يبقى منه ما دون الثلث فاما
 على اصحكم يجوز التخصيص الى ان لا يبقى منه اكثر من واحد
 ولا شراك صيغة بل جمع لا يتناول الواحد حقيقة فلما
 نعم ولكن ما وراء المخصوص يتناول موجبه الكلام على انه كل
 لا البعض لانه الاستثناء فان الكلام يصير عبارة عن تجاوز
 المستثنى بطريق ان كل لا البعض ولهذا لم يبق شيء بعد
 دليل المخصوص كان شخا لا تخصيصا كما في الاستثناء واذا
 كان الباقي منه دون الثلث فهو كل ايضا وان كان
 بصيغة العموم لانه يحتمل ان يكون الباقي اكثر من ذكره
 وجه يكون الباقي جمعا حقيقة انتهى **وحاصله** انه يكفي
 احتمال الكلية في الباقي بحسب دلالة اللفظ عليه بان لا يكون
 في اللفظ ما ياتي عن كلياته وان كان في الواقع ما ياتي
 عنها **وبهذا** التفصيل اندفع ما قيل فيه من ان
 اراد بقوله من حيث انه كل اية كل الموضوع له فهو مالا ان
 يكون على قول من لا يشترط في العموم الاستغراف ويقول انه
 موضوع لجمع من المستميات وان اراد انه كل المراد
 فذكر لا يقتضي كونه حقيقة لما ظهر ان المراد انه كل الموضوع
 له بحسب دلالة اللفظ لما تقرران المخصص لا يعرض له بدلالة

سجدة

اللفظ انما تعرضه للارادة وقصر الحكم على البعض بحسب ما يمنع
 المذكور مكابرة ثم انه لا وجه لقوله الا ان يكون على قول
 من لا يشترط الا اذ على **قوله** قال انه موضوع لجمع من المستميات
 لا يصدق على الواحد و مراده من الباقي في قوله حتى لو
 كان الباقي دون الثلث يقع الواحد على ما افصح عنه
 ما نقلنا في تقرير السؤال عنه قوله ولا شراك صيغة
 لا يتناول الجمع الواحد حقيقة **فلا** نظرا الى احتمال ان
 يكون اكثر **قوله** ان نظرا الى انه انما بحسب المفهوم وان كان
 ما ويا بحسب الصدق والواقع وتفرع من هذا محجة
 المستثناء المتساويين صدق من الاخر اذا كان ذلك الآخر
 انما منه بحسب المفهوم كما لو قال مما لكى احرار الا فلانا و فلانا
 ولم يكن له ملوك سواهما بخلاف ما لو قال مما لكى احرار الا
 مما لكى فانه لا يصح وموجبه **الاستثناء** في الصورة الاولى
 ان لا يعتق واحد من هاليكه واذا تحققت ان العبرة للعموم
 بحسب المفهوم للاختلاف بحسب اللفظ فقد وقفت على
 فساد ما قيل **والحاصل** ان **الاستثناء** الكل لا يصح اذا كان
 بلفظ المستثنى منه بان قال نساى طوائف الانساى
 واما اذا كان بغير اللفظ فصحيح مثل ان يقول نساى طوائف
 الانساى وهند وعمرة وبكرة حتى لا تطلق واحدة منها
 ليست شعور ما يقول هذا القائل فيها اذا قال نساى
 طوائف الا زوجاى هلى كما بر وينكر اختلاف اللفظ او

سجدة

يبدى عدم وقوع الطلاق وعرفت ان النقص بوقوع
 الثالث عند ان حنفية ر2 فيما اذا قلنا ان طالق ثلثا الا
 واحدة واحدة واحدة وغير ثلثه لعدم تحقق الشرط
 المذكور وهو العموم بحال المفهوم في هذه الصورة وان
 ما ذكر في الجواب عنه ان العطف لا يشترط والمعطوف
 والمعطوف عليه من العدد فصار كانه قال ثلثا ثلثا ثلثا
 نعمت مستغن عنه **قال** كان الاحسن **اول** انما قال الحسن
 اذ يمكن توجيه قوله المصنف بان يقال المراد لفظ العام على
 انه من قبيل اضافة العام الى الخاص كما يقال لفظ زيد اذ
 اللفظ الاول عام واللفظ الثاني خاص اراد به كبر واجمعين
 الى غير ذلك من الفاظ العموم وبان يقال ان الاضافة لا تدل
 ملازمة اي اللفظ الذي هو من افراد العام وبان يقال
 انه من قبيل اضافة الموصوف الى الصفة على ما يجوز
 الكوفيين وبان يقال ان الاضافة بيانية فيقول الى
 وما قيل ان صدق المضاف اليه على غير المضاف شرط في
 الاضافة البيانية غير مسلم كيف وقد صرح المحققون من
 شراح المفاتيح ان اضافة الوجه الى الاختصار في قوله
 وجه الاختصار بيانية ولا صدق للاختصار على ما
 يصدق عليه الوجه كما لا يخفى **قال** وفيه نظر لان العقل
اول اجيب عنه بان الكلام فيما هو من خطابات الشرع لا في
 مطلق العام المخصوص كيف والمجرب عن الدالة الشرعية

سرجي

قال على ما يشعر به لا
اول متعلق بالنقص لا بالعموم

والنعم

والنعم خلاص الاصل ولازم ان العقل قد يقتضي
 اخراج بعض مجهول من خطابات الشرع ومراقعة
 ذكره فليكن البيان وتبره عليه ان المستثنى المجهول ايضا غير
 واقع في خطابات الشرع ولو كان الكلام في هذا المقام
 فيما هو من خطابات الشرع لما كان وجه نقوله وان كان
 المخرج بغير مستقل مجهولا كما اذا قلنا عبيده احرار الا بعضا
 اورث ذلك جهالة في الباقي فلم يصلح حجة الى ان تبين
 المراد وبالجملة التفرقة بين المخصص بغير المستقل والمخصص
 بالمستقل يجوز ذكر احتمال المجهول في الاول دون الثاني
 فما لا وجه له سواء كان الكلام في مطلق او فيما هو من
 خطابات الشرع **قال** فان العلماء قالوا كل عام خضر مستقل
اول قال بعض المحققين من شراح المنهاج واما المخصص
 بالمستقل فان كان العقل فهو قطعي عند البعض ان
 اخرج قد راينا معينا واذا اخرج على الابتهام بان يمنع الحكم
 على الكل دون البعض عقلا نحو الرجال في الدار فالعام
 دليل ظني كما اذا كان المخرج للحر والعادة او زيادة بعض
 الافراد او نقصان كما في لا اكل فاكهة او لا اكل لحوم لعدم
 اطلاق الحر على تفاصيل الاشياء واختلاف العادات
 وخفاء الزيادة والنقصان فلا يخرج عن جهالة ما اللهم لا
 ان يعلم القدر المخصوص قطعاً اما كونه دليلاً فلا بد من جهالة
 المستقل لا يتعدى اليه واما كونه ظنياً فلم يمكن التثبت

سرجي

فيه لان كل فرد محتمل كونه خارجا وان كان الكلام فالعالم
لا يبقى حجة عند الكرخي اميتا كان او مبهما وعند عامتهم
انه حجة ظنية اما اذا كان ميتا فلا احتمال للتعليل وخروج
البعض الآخر ولا يدري كم يخرج واما اذا اميتا كان مبهما
فلما ذكرنا قيل وعند البعض ان كان ميتا يبقى قطعيا في
الباقى كما كان قدام ان كان مجهولا فكذلك في الكل ويسقط
دليل الخصوص وعند البعض ان كان ميتا فهو كما ذكرنا وان كان
مجهولا يبقى حجة واما عند الشافعية فالمنهون مركبهم ان
المختص بالعلم ان شئ كان ليس حجة اصلا حيث صرحوا
بان التخصيص مثل ان يقال هذا العام مخصوص او لم يرد
كل ما يتاوله يسقط الحجية اتفاقا الى هنا كلامه وبهذا
التفصيل تبين ان المصطلح يصيب في اسناده الى عامة
العلماء العلماء قديهم واثم الفرق الذي ذكره مما سبق
اليه غيره وهو لم يتفرد بل تفرد لعدم الفرق بين اقوال
العلماء في هذه المسئلة والخطا المفضل للخطب **قال**
فالاولى ان يفصل **الاول** انما قال فالاولى دون فالصواب
لجواز ان يوجه كلام المصطلح على هذا بقريته قوله لانه
في حكم الاستثناء ومن لم يتب له هذا قال وقد يجاب
عن النظر بان القضية المذكورة اعني قوله ان الخصوص
بالبعض ينبغي ان يكون قطعيا قضية مهملة لا كلية
بدليل قوله لانه في حكم الاستثناء الى والعرض ان ما ذكره على

في قوله

في قوله

على

على الاطلاق ليس بصحيح **قال** يجوز ان يكون قطعيا
الاول يعني بالنظر اليها بواسطة الاجماع لا بتكر الخطابات
فالجواب بانها كان قطعيا فيلحق تحقق الاجتهاد وانعقاد
الاجماع منظورية لان قطعيتها تنكر الاحكام قبل الاجماع لا
يستلزم ثبوتها بالخطابات المذكورة لجواز ان يكون قطعيا
في زمن التسليم بالسمع منه او بقراين يعلم منها انها هي
المراد منها **قال** وان كان المختص عن العقل **الاول** اذا قلنا
المعنى واخره فلا وجه لدرجه في مفاق تقرير كلامه فالصواب
ما في بعض النسخ وهو قوله واما اذا كان المختص غير العقل
والكلام فلم يتعرض له المصطلح **قال** حتى لا نقول ان قوله يا ايها
الذين آمنوا **الاول** زعم ان غير المكلف مخصوص منه بالعقل
وليس كذلك لان معناه اشتراط صحة الصلوة بالوضوء ولا
اختصاصه بالمكلف نعم ظاهره يقع بالحدث وغيره
وهو مخصوص بالاول الا انه بالنقل لا بالعقل فتأمل **قال**
فانه يكفر جاحداها اجماعا **الاول** فيه بحث وهو انه ان اراد
انه يكفر جاحداها بعد ما صارت من الضروريات الذ
فلم يكن لا يتم به التقريب لان بلوغها تنكر الدرجة ليس
بمحض تنكر الخطابات بل بضمائم الاخبار المستفيضة و
انعقاد الاجماع عليه في كل عصر وان اراد انه يكفر جاحدا
قبل ذلك ايضا ففيه منع ظاهر **قال** فعند الكرخي لا يبقى حجة
اصلا **الاول** فيه نظر لانه يتعين عنده اخص الخصوص اذا كان

بينة

معلوماً فنرى على ذكر الامام السرخسي في اصوله حيث
قال ابو الحسن الكرخي يقول من عند نفسه لا على سبيل الحكاية
عن السلف العام اذا الحق خصوص لا يبقى حجة بل يجب التوقف
فيه الى البيان سواء كان دليل المحض معلوماً او مجهولاً
الا انه يجب احضار المحض اذا كان معلوماً انتهى فلا وجه
لقوله لا يبقى حجة اصلاً ثم ان الظاهر من كلام ذكر الامام
عدم اختصاص ما ذكره الكرخي من عدم بقاء العام المحض
حجة ووجوب التوقف فيه بالمحض **بالكلام** **قال** وغاية توجيهه
الاول قال الفاضل الشریف هذا التوجيه لا يدفع الابرار
المذكور في صورة كون المحض مجهولاً ولا ادى وجهاً لهذا
الكلام لانه ان اراد بالابرار ما ذكره او لا فلا صحة لما ذكره لانه
لم ينجح على الصورة المذكورة حتى يحتاج الى الدفع وان اراد
ما ذكرنا في فلا معنى لتخصيص عدم اندفاع بالصورة
المذكورة لانه غير مندفع عن الصورة الاخرى **ايضاً قال**
لا احتمال خروج بعض اخر بالتعليق **الاول** هذا الاحتمال
لا يخرج من ان يكون حجة لان ما اقضى العلة تخصيصه كخص
وما لا فلا كخص فيبقى تحت العام فلا يبطل العام بالتعليل
بالكلية فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يبقى العام حجة
قطعية فيما سبق تحت اذا كان المحض معلوماً كما قلتم في
التخصيص بالفعل قلت فرق بينهما فان موجب العقل لا يختلف
فيكون معلوماً بخلاف موجب التعليق فانه يختلف لاحتمال

ان يكون

ان يكون العلة غير الوصف الذي اعتبرناه علة فان
ذلك يختلف باختلاف اجتهاد المجتهدين **قال** فعلى هذا يكون
قوله لا مجال للتوجيه بان يقال ان المراد من المخرج
في قوله من غير مخرج المخرج المفيد للقطع في صورة المعلومية
اذ المخرج هناك وان كان متحققاً لكن يفيد القطع لاحتمال
خروج بعض اخر بالتعليل كما اعترف به نفسه اذ لا يكون
اللازم محذورات المحذور التزجج بل مخرج اصلاً لا
التزجج بل مخرج فقط حصة **قال** ويعلم من جواز تخصيصه
الاول لا يثار ما يعلم ذلك مما ذكر ان لو كان تخصيصه بطريق
المعارضة وليس كذلك بل بطريق البيان على ملبات
في الشرح والقياس وان لم يصلح معارضا لخبر الواحد لكنه
صالح لتخصيصه بطريق البيان لاننا نقول اراد بمعارضته
القياس خبر الواحد تخصيصه اياه ابتداء ولا يجوز ذلك
وان جاز تخصيصه اياه بعد ان صار مختصاً بغيره
قال خبر الفقيه **الاول** موقوله وم الا من فحكم منكم قرأتموه
فليعيد الوضوء والصلوة جميعاً وم هذا الحكم على خلاف
القياس بهذا القدر يتم المراد في هذا الكلام واما ثبوت
الحكم جميع انواع الصلوة فريضها وسننها ونوافلها وما
يتعلق من التوابع والجواب في ارجح ما نحن فيه كما لا يخفى
على ذوي الالباب **قال** وكذا خبر الكل ناسياً في الصوم **الاول**
هو قوله وم للذي اكل وشرب ناسياً ثم صومك فانما اطعم

وذكرنا ذكره بعد الاصل في بعض
ما فيه من الخلل فقام مرعي

حج

الله وسفك لا يقال هذا الحديث معارض للكتاب فكيف
يعليه وذلك لانه يقتضي بقاء الصوم والكتاب وهو قوله
وانما الصيام الى الليل يعني لانه الصوم المأمور به هو الاكل
عن الاكل والشرب والجماع الى الليل ولم يبق الاكل ولو ناسيا
لا لان في الكتاب إشارة الى ان النسيان معفو قال الله تعالى
لا تأخذوا حذرنا ان سينا فحمل النص الوارد في الصوم على حالة
العدو فيقايينها وذلك لانه لو دخل النسيان فيه لترتب عليه
الواحدة في الآخرة الثابت بشاره الشمس النص المذكور
انما عدمه لانه لا يتعين من وجوب العمل بمقتضى هذا
الحديث يخرج مجرّد واحد على العام المخصوص بنحوه على النسيان
بل الثابت ترجيح الواحد المؤيد بالكتاب عليه والكلام في
الاول ما عرفت ان التمسك بامارة الكتاب لدفع معارضة
الحديث المذكور لنقض الكتاب بتخصيصه على موجب تلك بصورة
العدو لا تقوية الحديث في امر ترجيح على القياس بل لان لما في
الكتاب ان النسيان معفو في حكم الآخرة لا الى ان معفو
في حكم الدنيا فانه خلاف مذهبنا فالله في التبيين ولو كان
مخطئا او مكرها افطر وقال انما افطره لم ينظر لقوله تعالى
وليس عليكم جناح فيما اخطأتم به وقوله ولم رفع عن امتي
الخطاء والنسيان وما لم يتركه هو عليه والمراد به رفع اذ هو
موجود حثا والحكم نوعان دنيوي وهو الفساد واخرى
وهو الالتماس مستحق الحكم يشملها فبينما الحكمين ثم قال بعد ما

ما ذكر حجة المحابن وما وراءه محمول على الالتماس ورفع لانه
مراد بالاجماع فلا يجوز ان يكون غيره مراد لان الحكم فيه
مقتضى للعموم له اشتهر فلا يصح المباشرة المذكورة فخصصا
لنقض الصوم بصورة العدو لان الصوم الشرعي المأمور
به ليس كما عن الاكل والشرب والجماع بل هو ما سكر المفطر
من هذا الجنس وغيره اما الذي من هذا الجنس فالاكل
والشرب عدا والجماع مطلقا واما الذي من غيره فايصل
الى ما فيه وجوه لا من فيه وبالاكل ناسيا لا ينعدم هذا
الامساك وان انعدم به الامساك عن الاكل مباحا على ان الاكل
ناسيا ليس يفسد وهذا الفرق الذي قد تفرقت به **قال**
انما هو شك في اصل **اول** لان العام المخصوص بكلام مستقل
موصول ظني الدلالة وان كان قطعي المقتضى اذا كان من الكتاب
او الحديث المتواتر وخبر الواحد الباقي على عموم قطعي
الدلالة وان كان ظني **المتر قال** باعتبار توهم غلط الدلالة
اول في اللفظ او المعنى فان النقل بالمعنى مستفيض فمما ينبغي
قال على ان المخصص لا يجب **اول** لا اري وجه اليه
الاستدلال لانه ان اراد ان المخصص مطلقا يعني ابتداء
كان تخصيصه او في مرة ثانية لا يجب ان يكون مقارنا فله
دلالة فيما ذكر عليه لان في جواز تخصيص العام المخصص مرة
لا في جواز تخصيصه ابتداء او مطلقا وان اراد ان المخصص
في المرة الثانية لا يجب ان يكون مقارنا فله خلا وفيه على

على ما انتهت عليه فيخلق ولا حاجة للاستدلال عليه
 وبهذا التفصيل اندفع ما قيل في توجيهه ان كلامهم
 ظاهر في ان القوم يدعون وجوب مقارنة المخصص مطلقا
 من ادع الخلل في فعلية البيان ثم انه لم يصب في طلبه البيان
 من المعترضات البيان وظيفة المستدل ويكفي المعترض
 ان يقول لا يجوز ان يكون خلاصهم في المخصص ابتداء وصر
 الكلام في الظاهر ليس بعزير فلا يصح التمسك في مقام
 الاستدلال **قال** لان القياس مظهر **اول** الا ان اظهاره بالراي
 وطريق الاجتهاد لا بالنقطع وطريق الدلالة ولا يذكر لا يصح
 ناسخا لا باعتبار رتبة ولا باعتبار اصاله ويصح مخصصا
 بعد ما صار العام ظنيا بالتخصيص مرة اخرى فله وذلك
 لان التخصيص بيان تفسير والنسخ بيان تغيير وبهذا
 التحرير اندفع ما توهم ان المعبر لو كان هو النص المتفرع
 عليه القياس لما صح قولهم ان العام الذي نسخ بعض ما تناوله
 لا ينسخ بالقياس لان القياس لا ينسخ النص لان النسخ
 ليس هو القياس بل النص المتفرع عليه القياس **قال** ولا يعلم
 تراخي بطريق القطع **اول** فان قلت حقه ان يقول وهو
 يقارنه قطعاً اذ لا بد في التخصيص من ذكر قلت لان ذلك
 بل يكفي ان لا يعلم التراخي فان النصير المتعارضين
 ظاهراً اذا جهل التراخي بينهما يحل لان على المقارنة كما مر
 لو قيل لا وجه للتقييد المذكور بقوله بطريق القطع لان المعبر

سبب

في كونهم

لان المعبر في التخصيص العلم بترأخيه ولا يلزم ان يكون ذلك العلم بطريق القطع ولو كان
 شرطاً في ان القياس على المعبر بجهل التراخي لا لعدم القطع بغيره او حتى ذلك
 العلم العام المعبر به يقول ولا يعلم تراخي كانه لا وجه كالايجاز **وبين**
 الاستثناء **قال** لا وجه لان بعينه استثناء المعبر في التخصيص بغيره
 لا استثناء لانه منهم لوجه استثناء المذكور من غير ذلك في التخصيص قالوا
 استثناء المعبر في الاستثناء من حيث ان بيان ما يقتضيه فانه في طلب
 لشيء الاستثناء فكيف ينبغي ان يرتفع علم سبب التمسك به من وجه الفرق الثاني
 واجب التمسك بكثرة السبب من باب التمسك بكثرة الاول ان سبب السبب
 على صفة فلا يجوز التمسك به **قال** لان حكمه بيان ان بيان الحكم **اقول** لا دخل
 للتخصيص في بيان حال ما ذكره المخصص لا نقياً ولا لاثباتاً على ما قد من طعنين معنى
 التمسك به بليل التمسك به يتبين ان المراد اثبات الحكم فيما ذكره المخصص والظن
 ان الشارع اراه هذا المعنى الا انه سيجوز ان العباد في نوره ما قبل في طلب
 لان هذا لازم له لان المخصص لا يوجب الا برب ان محقق عنه فاعلم ان كونه
 المخصص به في الحكم من غير التمسك به لا بعد شوبه يكون ناسخاً بطلاناً وبياناً
 حكم العام لا يشترط حل المخصص يلزم من ذلك على ظاهر كلامه لا على اصله
قال ان نصيب التخصيص كان معولاً **اقول** اراه ان يقول ان لو لا التخصيص
 كان معولاً **قال** الا انه سيجوز ان العباد في نوره فلا ينبغي عليه ان يقال ان الكلام
 في التخصيص الاول وهو كونه مقتضى المصداق بغيره طلب ولا يكون معولاً بغير
 التخصيص **قال** فهو سبب جهل التراخي في العام **اقول** توفيق سبب بان
 عند الجهل لم يست تمام بسبب العام لانه في جهل احوال عرو في بعض افر من
 بالتعليق وان كان ذلك الاحتمال ناسخاً في كون حكم الدليل وهو ان الاصل في

صاحب
ان انه في طلبه ابراهيم

على ان التمسك به

في النصوص المتعددة من هذا الباب يجب الاستنباط في تناول كل جملة ما يقع فيه من العدم
 دون العلم وكونه نقول به فلا حاجة بنا الى اعتبار شبيهه بالاستثناء الموجب لعدم تعليل
 الموجب لعدم سقوطه فيلزم السكن في سقوطه وبوجه وهو ان اراه باطلا انه
 اطرا له التي لا يمكن ان تكون انما هي التعليل بوجه مثل تلك الجمل ان اراه
 بما مطلقا اطرا له لم من ان يكون انما هي او لا يمكن فسلمنا ان صحة التعليل بوجهها
 لكن اطرا لا ينفك عن صحة اطرا بل تلك اطرا لا يقال لعل هذا هو اليقين
 لقوله فيبقى ان يسقط العام في مكانه فقول فيجب ان يسقط العام لعدم تحقق التقار
 على فكر التقدير لان احد ما لا ينفك قطعا ما يوجب الآخر فتدبر **قال** كما يلزم
 من معنى النص **اقول** ان لا يوجب تعليل الناسخ كذا فيلزم ج وفول من نسخ
 النسخ بالقياس ببيان ذلك المحذور لا يخلو هذه صحة تعليل الناسخ لا يسلم المحذور
 المذكور لمواز ان لا يوجد فزاد من انكراه النسخ غير ما نسخ فيه الحكم متبادله
 على الناسخ حتى يلزم صحة نسخ النسخ بالقياس من كون الناسخ معلقا لانا نقول ليس المراد
 من صحة تعليل الناسخ ان يظهر له على عند الحكم بل المراد منها ان يظهر له على
 قابلية للشبهة ايا فزاد غير ما نسخ فيه الحكم من افشاء نص آخر او من افزاد
 من النص المنسوخ ان لم يكن منسوخا بالكلية فقول هذا المعنى يلزم من صحة النسخ بالقياس
 بالقياس من صحة تعليل الناسخ قطعا هذا هو العصب في تقدير السؤا والجلوب لاما
 سبق ليا بعض الاوامر كما لا يخفى على ذوي الافهام **قال** فان قيل فيجب ان **اقول**
 من السؤا مع جوابه كما في المحل بقوله لا يبريد بقوله فلا شبه الاول
 ايا انه كما هو ابراه من هذا الكتاب لا تنهيه له فوهم الاستدراك من سوء الفهم **قال**
 قلنا شبهه بالنسخ وهو **اقول** انه من غلبه بان صحة التعليل كما كان بوجه
 الشبه المذكور وهو وصف الاستقلال الثابت له اصاله لم يكن لا اعتبارا بشبهه

حسن جوابه

حسن جوابه

ناه التوابع

بالنسخ

بالنسخ فاثبت في صحة تعليله لان مدار ما على ثبوت الوصف المذكور له ولا دخل فيه
 للشبه بالنسخ فلا حاجة الى اعتبار بل لا وجه له ما ذهب من ابراهيم القاسم ولكن
 التوجيه بان يقال ان المراد من اعتبار الشبه في الموضوع اعتبار وجه الشبه
 الا انه سوي في الاعتبار والاباه سمي في ان ينفك المعنى كما كان به من جهة
 المعنى لان جهة الاستقلال لا يخفى على المتأمل من جهة ثبوت وجهه **قال**
 لا يصح جوابا عن هذا الاشكال **اقول** يعني ان يقوم كسر وكلامهم من ان
 اكثر في وانهم لم يقولوا بالتمسك الفاتحة ان افعال التعليل بوجه جملته بما يقع
 من العام فيسقط جيبه بل هو دليل اكثر في ذكره على طريقة مجازة لخصم
 واجابوا عنه بان وان سلم انه انفس سقط جيبه العام كمن شبهه بالاستثناء
 بوجه ان يكون قطعيا فيما يقع فذلك السكن في سقوطه فلا يسقط بالسكن
قال لا جوابا عن الاشكال **اقول** توضح لبيان عدم صلاحية جوابا عن الاشكال
 ولم يتوض لبيان لطوالب الصواب منه نظرا على نهيت عليه اتمام ان
 المقدم المذكور في خبره من عدمه ووردها لشبهه على كاسهم انما هو على
 تقدير ان يكون تلك المقدم من عدمه ومن لم ينسب له هذا قال بالخطأ
 عنه انه لما كان المنفصل جبره ان جهة الاستقلال وجهة عدمه وجهة الاستقلال وان
 انفس صحة التعليل الموجبة لطرا العام المنفصلة لبطلاان جيبه لكن كذا جبره
 عدم استقلاله من غير خلاف كذا فعل السكن في بطلاان جيبه وذلك ان ثبوت التخصيص
 في جيبه بغيره فلا يخلل بالسكن وحاصله انه انما يلزم بطلاان جيبه العام لو لم يجازيه
 ما يوجب عدم صحة التعليل ولم يبر ان من بطوالب المذكور على تسليم المقدمه انما
 ان صحة التعليل بوجه جملته في العام والقوم يتكرونا كما ذكره لا يصح جوابا عن طريق
 على اصددهم بل انما يصح جوابا عن دليل اكثر في على طريق المجازة على ما قد مضى بيانه

في قبول احد ما دون الآخر ومنه انما يتصور فيها اذ اصح الاجاب فيها ثم
 ان ما ذكره بقوله ان اذا استند في عبدا الى بكن انما جعله اشارة الى التقص
 لما ذكره بقوله انه لو كان ايجيب فيها في الاجاب سببا يجعل قبول العقد
 في كل منها شرط لقبول في الآخر لانه في الصورة انما يكون ايضا كذلك
 وموجبه ان لا يبيع بيع العبد في غيرها ايضا لكنه يبيح بلا خلاف والظاهر
 الخطا في هذا التفسير ان ما ذكره بقوله لئلا يكون المستند مطلقا في غير
 حكمه للمنفعة المذكورة لانه لا يمكن له ان يكون له في بيع النافذة كما ذكره
 انما وجد في بعض النسخ المذكور بغيره ما ذكره في النسخ من ان قبول العقد
 العبد وان كان مشروطا بقبول في الحرة او ام الولد وهو شرط فاسد كذا في
 ضعيف لانه اجترأ به فلا يتعدى الى المشرط بخلاف فساد البيع في الحرة
 فلو لم يتعدى الى المشرط **قال** علم ما ينبغي تحفته **اقول** اراد ذكره
 من شرط الخيار في حكمه فقط لانه يستعمل خلاف القياس فيكون
 الغير والفرون تشذ عن بقوله في قوله انما يتعدى السبب ونياء في الحكم
 المنصوب بذلك حيث يمكن له ان يتعدى الى المشرط في البيع بدون رضا صاحب
قال علم ان البايع او المشتري بالخيار ان كانا الخيار لهما وبيع العلامتين
 الحكم مطلقا ان كانا الخيار لهما وبيع العلامتين في حق الحكم مطلقا ان كانا الخيار لهما
 ببيع العلامتين في جانب من الخيار فقط نظرا لانه ان كانا الخيار لهما فافاض
 يكون في جانب من الخيار له منعقد في حق الحكم حتى لا يتجزأ من البيع سبب ذلك
 الخيار واقام لزوم العقد في حق فلا عقد بانقطع به لان سبب البيع فيه ضمير في
 الخيار المذكور في خيار الخيار من اسبابه فلم يوجب من خيار واقام في
 جانب من الخيار له في العقد لانم حتى لا يتجزأ من البيع **قال** ابتداء بربها

اقول

اقول والبقاء اسهل من الابطال فلو كان من شرط خيار في البقاء والابطال في الابطال
 من ان المالك لو اذاع وطئت شيئا ففقد له وبيع مذكورة ولا يجوز له في الحرة
 من رطل بغيره ابتداء **قال** لو جرد الشرط الثالث **اقول** هو جعل
 مال بغيره يبيع شرط لقبول العقد في البيع **قال** يوجب لزوم العقد **اقول**
 لانه شرط ان يقول يوجب جواز العقد كما يبيع منه قوله ولا ثبت الجواز
 بالثبوت وانما يوجب ان يلزم به الجواز في ايداعه عند الحاجة بل منجاء
 عن هذه السواء فانتهت فيما سبق ان اللزوم العقد موانع لا بد من اشتراط ذلك
 والظاهر انما يوجب ثبوت فلا يثبت بالاشارة مانع مخصوص وبهذا البيان انما
 مانع قول من قال انما لا يمكن له لزوم العقد ولم يترك اللزوم في الاضحية بين لان
 عدم اللزوم انما هو بواسطة الخيار وفي الخيار في الصورة الثانية معلوم بعض
 ان يلزم العقد في غير ذلك الحكم وامانة الصور بين الاضحية فلم يتعين حتى
 الخيار في حق يلزم العقد في غير **قال** وفيه نظر اما اول **اقول**
 توجه ما ذكره اوله في قوله فلان شبه الاستثناء ايضا يوجب محضا وقاصدا
 انما شبه الاستثناء يوجب الفاء فلا حاجة لان يقال ان يوجب الصحة ولا
 ثناء في غير ذلك معلومة الاستثناء بدت على ذلك كون الاستثناء في صورة
 جواز التثنية وحده موجبا للقاء **قال** واما ثانيا فلان الاصل
اقول يمكن ان يقال في قوله بل الاصل هو عدم فانما علم
 قطعا وبهذا ان لا عقد قبل مباشرة التبايع بين البيع او الاغواء ثم و
 حق الجواز انما يثبت بالمصادفة في ابطاله ولا قطع فكل شكل المصادفة
 في ابطاله ولا قطع شكل المصادفة فلا يثبت واحد منهما بالكل لا يقال ان
 الناطق بالاصل معنى الغالب لا انما نقول ولو سلم ان الغالب في البيع هو الاغواء

مسألة جلي

والجواز ولكن الاصل بمنزلة الجواز الاصل بالبيع الذي ذكرناه
قوله قال فان الاجاب تناولها **اقول** اعلم ان البيع في
 اليد ليس بناسخ على الاطلاق بل يبيح جواز بيعه من نفسه وبذلك ان
 القاضي اذ قضى بانه يبيح فضاؤه وكذا الملك فان يبيح من نفسه
 جاز ولو باع غيره بغيره جاز في البيع والروايتين وكذا ان يبيح ام الولد
 يتخذ فضاؤه عند ابي حمزة ر. د. وانما يبيح ر. د. وانما يبيح انما الملك
 قابل للبيع حتى ينفذ فضاؤه القاضي في نفسه وفضاء القاضي في غيره لا يتخذ
 وقتا اخر فخلوا في العقد ثم خرجوا بعد تناول الاجاب اياهم ضرورة
 عدم الحكم وهو نبوت الملك للمشتري صيانة لظن العتق عليهم ان
 منزهة بنبوت النسخ لانهم خرجوا بعد الدخول وفي العقد صحيحا في الآخر
 لان الجواز باع عارض لا يوجب الفاء كما اذا ملك احد العبدين قبل
 التسليم يبطل البيع في الحاكم ويخبر الى طهنة من الثمن كذا هو فينا فان قبل
 ما فابدا في فصولهم ثم فروجهام فلما التابرة نصيب كلام العاقله الثاني
 رحابة ففهم وانفعا والعقد في الآخر **قوله** فيجب الاجاب تناولا
اقول ان المدة بغيره من قبل منتهى العدم في حق الحكم كما في صورة بيع
 العبد مع الحر **قوله** فيجوز جهالة ثمن الفق **اقول** نعم ان الجواز في
 من طاربه والجواز الطاربه في العقد البيع **قوله** فيقولون فيقول شرط الجواز
اقول لان شرط المدة كذا هو فينا في السبب ولم يبيح من الانعقاد
 اعتبار السبب النسخ والفاء لشبه الاستتار كما ان اشتراط القبول فيها
 فيه لظهور اشتراط القبول في البيع فكان من مقتضيات العقد فلم يكن شرط
 فاسد او الاصل ان كل شرط هو من مقتضيات العقد كشرط ايتاء الثمن او

مطلوب في عقد

في الجواز ويتناسب كشرط ايتاء الثمن لا يفسد فضاؤه ما في بيع العبد مع
 الجواز لان الواجب لم يفسد فضاؤه العقد لعدم الملكية فلم يكن اشتراط القبول من
 من مقتضيات العقد ولا كما يتناسب فضاؤه من نفسه ويقتضي تناولا الاصل المذكور
 نيت ما في قول من قال ان الاصل ان كل شرط هو من مقتضيات
 العقد لا يفسد كشرط ايتاء الثمن وعلم كمن من مقتضياته يفسد من
 الظاهر فضاؤه **قوله** في ما ذكر من الحق **اقول** اياه بقول فيما بين
 ان لفظ العام جاز في الباقي وهو قول فيما سبناه في الي من الفاظ العالم
 عليه قول فكمه حون يكره ومن ومن ان العوايب ان يكون المراد بقول
 فيها سبناه لا قوله فيما سبق لان اللفظ هناك مفرع فيقول اما براه به لفظ
 لفظ العام لغير طيب الفم ودهنا جميع فلا يملك بل ينعين اربعة القيع اما بان
 يرجع الضمير في الفاظه الى العموم او الى العام وبراء الالفاظ التي يصدر في كل منها
 انعام فقد رجم لان قوله جاز في الباقي قد منع ذلك الاحتمال لان الحكم المذكور في
 لصيغة العام لا لفظ المركب من العبد والالف والهمزة اما ما قيل من
 لا احتمال التعدد باقتدار الوارد فان لفظ زيد في قوله كس فرب زيد وقيل زيد
 ونعم زيد الفاظ متعددة بالشخصي وان كانت واحدة بالبنوع فليس في
 لان التعدد باقتدار الوارد ولا يكون في الاشارة بصيغة الجمع كما لا يخفى **قوله**
 الاول **قوله** مثل من في الطائفة وجه الاول في ان المضموم عند الاطلاق
 من اضافة اللفظ الى النسخ والالف عليه وانما في اياه لا يكون جواز
 اخره. وما ذكر من الحق فيقول ان كل الفاظ الاسم او الفعل بمعنى افراد. وجوب
 اشهر ومن غفل عن معنى الطائفة قال في وجهه اقول ليس في كلامه
 المتعدد مع ان السابغ اضافة الى الفاظ اياه معا براه في الدخول في

منه

فصل في الفاظ العام

من الدلالة على ان الفاظ العام جاز في الباقي

فيما ذكر من الحق

منه

و مثل منزه و علی الخافض
البیضا و ی ایضا و غیره

1A2

مجلس اول في بيان احوال قوم من قوم
اليوم

مسجد

فلا وجه يعلم الاولين البتة ان الاستدلال بهما في موضوع الاستنباط للمنهج جميعا بل يفتقر
 على معنى القياس فلا يقر العقل ببعض المواد الخالصة للقياس واما الجواب عن الشك
 الاخير بانه من فقيه علم ان العلوم وجودية المنشأ والعلوم في القوم واما ان
 فكر على القياس فلا يعلم الا بعد العلم بانه مفرد اللفظ فالاستدلال به على الراجح
 من مقادير كماله لا يفتقر **قال** قلن من حيث ان في مجموع الجمل **اقول** هذا
 مخالف لما ذكره في مشرحة النسخة حيث قال ولما علم ان اللفظ الحكم في الجمل المعروف
 انما هو على الاحكام دون الجمل في صيغة خلاف جاء في القوم او العلم او الازدواج او الازدواج
 مع اشتراك قولك جاء في كل مكان من العلم الا ان هذا العلم الاستنباطي المنفصل انما هو
 قوله مع اشتراك قولك جاء في كل مكان ان استلزام في الجمل في كل واحد واحد
 يكون في صيغة الاستنباط الواحد من الجمل في صورة ثبوت الحكم في الجمل الواحد
قال اي يصح اطلاق اسم الجمل والقوم والرمط **اقول** تفسير لمراد من جهة اطلاق
 ما في معنى الجمل على التثنية فصار اوانما فحق التفسير لعدم الاستنباط في صيغة
 اطلاق الجمل صيغة ومعنى على التثنية فصار اوانما لفرق الرمط والقوم بالكل
 مع وقول كل من حافظ اسم الجمل لانه في صيغة الرمط الاختصاص جاء في العشرة
 فلهذا ذكر مقلد قومه الاختصاص في موقف وموقف القوم ايضا حكم انما قد بينا
 قد بينا معنى مناسب للاهتمام بما دون قول وكذا استلزام الجمل في اللفظ سبق ان
 الرمط اسم لما دون العشرة من الرجال في قوله ان الحكم في كلام الحق في معناه
 ومن لم يفهم مداهم الحق ولم يناء على كلامنا في قول سيبويه الحق بكلم
 الجمل ما هو المتبادر من اعني مثل الكتب وكيفية لانه يتناول القوم والرمط في
 فلا وجه لتخصيص افرادها بالذكر وايضا قوله اي يصح اطلاق اسم الجمل والقوم والرمط
 تفسير قوله فاعلم ما معناه لان صيغة المطلق راجع اليها ولو على سبيل البدل والامراء

حسن جليبي

الحكم

حسن جليبي

لا يخفى ما فيه من الاستدلال
 فان كان من خارج في الشك
 والشك مغيب عن الاخر منه

بالجمل

والمراد بالعلم في صيغة الجمل فيبقى ان الحكم في التفسير ايضا على ان يكون في القوم
 والرمط **مثلا قال** لا يخفى ان الكلام في الجمل **اقول** من كونه كلاما في
 الحافظ لعدم قرينة واضحة تكون المراد من الجمل المذكور المعروف وكذا المراد
 من اسماء الجمل ما هو المعروف مستلزاما لانه تلك القرينة والآية
 وان لم يكن المراد من الجمل ما هو المعروف لما صح قول يصح اطلاقه على كل واحد
 معين من التثنية فصار اوانما لانه لا يلائم لانه قد سبق ان الرمط
 اسم لما دون العشرة من الرجال ومن الناطقين في معنى المقام
 من قال واذا لم يكن الجمل في الكلام في المعروف بطل قوله علم عدو من
 من التثنية فصار اوانما لانه لا يلائم لانه قد سبق الجمل في الجمل
 ما فيه من الاختلاف **قال** مثل المسكين والمسكين والافس والجمل **اقول**
 يعني الصحيح والفعل والفعال وفعله ومن قال مثل ذلك
 ما جمع بالواو والنون والالف والهاء وما جمع منها البيت انما هو الفعل
 والفعل وفعله بموقوف الا في من العدة ما ليس واثواب وارضعة وغلو
 لم يصح في عبارة الكتاب ولما كان صفة ان يقول وهو في جميع الجمل **قال**
 وكذا الحق في قوله الموارث **قال** من انك الحكم لا بالاسم والاسم كانه
 من قال لم يبق لانه اشتراك في اللفظ انما بنوهم اخا وجده صيغة الا
 هو اسد ذكره في فقه الميراث مثاله لولا لسا الفقه نا واما الجواب
 لا يخفى ان التثنية كما لا يخفى ان خلافا لثبوت لاشتراك في التثنية على
 في التثنية انما يستلزم ان يصح الجمل في صيغة التثنية بالاسم والاسم
 العطف والاستعمال ارباب الله نا والحكم اما السمع فتولده في ولو
 وسليمانا يقول وكذا الحكم من منادين ارباب في الجمل وادود سليمان

بما لا يخفى ان التثنية في الجمل
 في قوله الموارث

حسن جليبي

حسن جليبي

عليه السلام واما قوله انكم الجاهل حقيقه فيها فبمعنى الاجتماع وذكره رحمه الله
في الاثنى كما هو موجود في المتن فيجب ان يتناول اسم الجميع حقيقه واما
استعمال ارباب اللسان فانهم يستعملون صيغة الجميع في الاثنى كما تستعملهم ارباب
في المتن فانه الاثنى يقولان نحن فعلنا كذا او نفعل كذا فوجب ان يكون حقيقه
في الموضوعين واما الحكم فهو ان المتن حكم الجاهل في الوارث والوص باضح لان
للاثنى من الميراث ما للثلاث فصار له الوارث وجميع ما قرأه فلان بتناول المتن
فصار له ارباب الكلام وعند هذا يتبين ان منتهى النظر المذكور عدم الوقوف
على اصل الكلام وما حقه **قال** قوله عليه السلام الاثنى اربع **ثم نقل العلامة**
الشيرازي عن القمحات المكيه للشيخ العارف العرفي في الدرر قدس سره العرفي ان
قال راب رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض الوفايف والله عن اقل
مراتب الجميع دفعت فذهب فرض ايا ان ثلثه وفرض ايا ان اثنا عشر فقال
أبو خنيس بن مالك وهو لا يبل يخفى انما يقص ويقل الجميع اجمع فروا جميع
ثم وجه ثالث مراتب الاول ثلثه واقل مراتب اثنا عشر **قال** ومنه ثمة
من اللغوي فكيف اربع **اقول** لا يذهب عليك ان لفظة كيف لم يجب نصب
عنها لانه المتعرب في صده وبيان اللفظ فلا تجل الكلام سوى تعيين المعنى ونحو
اللفظ خلاف التي صحت المذهب وسلم فانه صحت المذهب وسلم في صده وبيان الاحكام
فلا وجه لغيره على اللغوي فضلا عن الترخيص **قال** هو النبا و**اقول** فائدة
وضعه الفصل هو النبا ورايا الغنم من صيغة الجميع فيما فوق الاثنى في الاثنى
اشترط الاثنى في قب والاب منه في تمام التعريب فانه علمه به طفق النبا ورايا
الغنم من الصيغة المذكورة في الاثنى ايضا لانهم الاستدلال على كون اقل الجميع ثلثه
بنبا وما فوق الاثنى ايا الغنم من صيغة الجميع كما لا يخفى **قال** ولا ينبغي جأه

۲۷

ويدرعو **الافوك** لا يدعد ما قبل قدوة بعد ما ان المجمع بلغ هذا الجمع فتعاطف المفعول
 الجمع في صورة وتعاطف المفعول بمنزلة النسبة وفي صورته لان المجمع اذا كان حقيقيا في ثلث
 لا يبقى مرفعا بين العالين والعالكون في صورة توصيف المفعول في التعاطف بين العالين في صورة
 اللفظ وقدرة ان لا نأخذه لعلنا: صورة اللفظ عدم **الهي** **قال فصاعدا** **اقول** قال السبكي لان
 في سورة كتاب يسوب نعلك اخذ به بدرهم فصاعدا او اخذ به بدرهم فزايده هذا هو
 النعل كقوله استوا لهم اياكم قد اخذت بدرهم فزاده النعم صاعدا او فزاده صاعدا
 ولا يجد ان تنوب وصاحبه لا نل لان ما بيننا، نحن بهما شيئا فجمع الزايد
 مع صاعدا شيئا كما تقول بدرهم وزايدة ولكن اخذت باء لا فجمعته
 اولاً ثم قدوة شيئا بعد شيئا لان ما بيننا شيئا شئ والواو لا يجوز في هذا الموضع
 السنين ان يكون احدهما بعد الآخر كما كان ذلك في الفاء وصار صاعدا وزايدة
 بلاخذ اللفظ بالنقل من زاده او يزيده وتم بمنزلة الفاء تقول بدرهم ثم
 صاعدا والفاء اكثر في الكلام **قال** ابو بكر ومعنى بدرهم فصاعدا ان
 اخذت بدرهم وبعض بدرهم وثلاث وطوا من الزايدة اياها كالماء
 فمعنى قوله فصاعدا قد ذهب الموضوع له **صاعدا قال** ابو من يرت بالافوة
تقول **ابو من يرت** بالافوة **تقول** **بعض** ان الضمير لمن يرت بالافوة
 والنسبة محولة على المجمع وفائدة الاضمار منه باشتين النسبة على ان الحكم
 باعتبار العدد وان الصف والكلية وفيه ما ذكره الامام البيهقي في تفسيره وقوله
 والنسبة محولة على المجمع وعلى العلام انظر في قوله شئ ضمير يرت في كاتنا
 مكان تشبيه الطير ووجه الترجمة ان يجوز عود الضمير اليان باعتبار معنا، ناهيئا ونسبة
 وجها من غير ان ينظر اليان الطير واما ان كان تلفظ انه قد اندفع باكثره ان رجلا
 شبرج الكف في وجهه فحين ناهيئ ضمير من بوجود الناهيئ في الطير فان ذلك

فصل

صاحبزادہ

476

il

صاحب المجلد

صلى الله عليه وسلم

حسن حبیبی مرزئی

اقول حتى الشيخ ان يقدم ما بالقدس على ما بالقوة وما تجب وهو وارث بالقوة
 مثال الاختصاص مع الاب فانهما لا يمتثلان بالنظر ومع ذلك يجب ان الام
 من الثلث ايا المسيرين **قال** كروية ان ابن عباس رضي الله عنهما
 لا خلاف في ان ارجحناج ابن عباس رضي الله عنهما في رد قبوله في ان رد كلاً حيث
 قال ثم يدرك على ان اطلاق الجمع على الاثنين ليس بطرف الخفية ومن قال
 قبوله في ان رد كلاً حيث قد رد وعدها لا جناً ولا خلاف الظاهر
 نقداً خطاه لا في ظاهرهما ذكر استلزامه به بما ذكرنا من خلافهما وما من
 كما رجحناج الصبي في رد لا ينفرد الا بجماع وقبل ان نول ابن عباس رضي
 معارضه لا نقل من زيد بن ثابت رضي الله عنه ان الاخوين اخوة ووقع بانهما
 الكسب بانهما اشراكا كثر منهما في الحكم ومداو الناف في بيانه الا خلاف
 بين صيغة التثنية والجمع فلا منافاة بينهما الكلامين ومن قال في رد
 الردع انما في التام ان ليس باخوة صغيرة وانه الكسب ان اخوة جازا مجموعا
 كما صرحا ثم ذكر ان الخلفين قد رتبوا لان الكسب في مقام بيان الاحكام لا في مقام
 بيان الشجرة في الكلام ولم يثبت ان قال في ذلك القول في صدره فغير قول
 فان له اخوة الا في حقهم ببيان الشجرة في الكلام ايضا فلهذا **قال**
 بطلان خلاف **اقول** اراد بوجه انتحال الملك بمعنى الملك من
 الاصل ايا اطلاقه على من الارث والوحد خلاف عند الكل ومن علم ان
 ما ذكره قول زفر في خاتمة واعنه في بناء ذكره فقال في نفسه
 لان من ادعى زفر ما عندنا الثلث قاله اربعة خلاف فالوجه انما
 ملكه بعد وبنوعه على حكمه مثل ان في نظرنا ادرك كتاب الوصية
 من الهراية فلا وجه للاقتضاء في اجواب على قول زفر في رد وقد علم لان

صوابه

على ما في

اراد

اراد به المعنى الذي ذكرناه فكل خلاف عند الكل وانه اراد به انتحال الملك
 بمعنى الملك بدون استحداث الملك لمعنى الانتحال الشرعي فليس واحدا منها
 خلاف به عند المعنى عند احد من اثنين كلفنا ذلك مقتضى مع وجوب التمسك
 على كل من الوارث والموصي وعلته استحداث الملك على ما في رد في حكم
 واما ما نقلت في رد زفر في الاستدلال على عدم اشتراط القبول في
 الرد صفة من ان خلاف الارث في رد على جرح وانتحال الملك الشرعي **قال**
 مع استحداث وما نقلت في رد زفر في رد خلافه في رد على انتحال بدون
 الملك الشرعي كما هو المتبادر من عبارة اطلاقه وبما ذكرنا من مدار ذلك
 اطلاقه على شئ من اطلاقه عند زفر في رد من كان يوجب ظاهر عبارة الرد
 وذلك ليس بخفي على من تأمل في ترتيب اليلين المتعدلين من الطرفين
 على الوجه الذي وضعه في رد في رد الفقد ورتب لا قطع **قال** بطلان اطلاق
 اسم الكل ايا **اقول** قبل ما كان اطلاق الجمع على الثني محتملا لان كل
 على مجموع جزئي الثني وعلى كل جزء منه فان قوله فلو كانا جرحا ان بطلان القوة
 على مجموع الثنيين وعلى كل قلب منهما اورد في اجواب شبهة بقوله بطلان
 اطلاق الكل مع السبعين ايا الاحتمال الاول بقوله ونشبهه الواحد بالكثر
 ايا آخر ايا الاحتمال الثاني وروى بان اطلاق الجمع على كل جز من اللوح منقذا
 مما ليس الكلام في رد زفر في رد من ادعى ارجحناج في بيان خلافه في رد في شبهة
 كثر قلب بثلث فلو بيقين شبهة فليس بسنة فلو بثلث الجمع مع الآخر
 في رد من ادعى انما استحقاق كلفه مدع وبان في طيفه الجيب المنع وذكره في
 للسنة من الاحتمالات ولا يجب عليه مواجاة رد من السند وهو في
 صدوره لان العجب منها آتيل ولا حجة به للسائل ثم ان لا تزعم بالقول

في رد زفر في رد

في رد زفر في رد

لا يجوز تخصيص العام بحسب ما يبقى منه فهو غير مخصوص والالفاظ
 شتى لا تخصها بل يجب ان يبقى منه بعد التخصيص شيء واختلفوا
 فيما يجب بقاء بعد التخصيص فاختر الامام والمصنف ما ذهب اليه
 ابو الحسين البصري وهو انه لا يتغير جميع الفاظ الموعود بقاء
 كثر بعد التخصيص وان لم يعلم قدره وعبر المصنف عن هذا المذهب
 بقوله يجوز تخصيص العام ما بقي من افراد غير محصور وفيه
 نظر ان اراد بغير حصر الكلمة عدم تناسلها فباطل وهو ظاهر
 وان اراد به عدم العلم بتدراك فلو بقي كثر معلومة التذكر كارجاء
 من الالف وجب ان لا يصح التخصيص وقد صح اتفاقا واجاب عن
 هذا التخاصص المناهض من شرائع الكفران كونه ابراهم مع قرب
 من مدلول العام كما هو مذهب الاكثر في الجمع اوده كثر في الجموع البير
 وما يتصور عندنا في الجمع الصغير كما في هذا المثال انتهى وهذا يثبت ان
 قاله قبل ان يراه بالقرن في قوله ان لا يبدل بقاء مع قرب من
 مدلول العام اذ يكونه الباقي اكثر من النقص والعامل بذلك ابو
 الحسين البصري وامام الحرمين والاصحاب الشافعي اخطاء في كل
 واحد من معاني كلامه **قال** وقيل يجوز ان يتركز في التخصيص
 وقيل الى واحد **قول** قال صاحب الكفاية ان في المنهاج وجوز
 التخصيص بغير تخصيص العام الى اقل مراتب اليه اقل مراتب ما يصح
 اطلاق اللفظ عليه صفة فيجوز التخصيص في الجمع ما بقي اقل مراتب
 الجمع وهو كلمة فانه الاقل اليه اقل الجمع عندنا في وحي صفة في
 لاشارة وهو مذهب اكثر الصحابة والفقهاء وابنه اللفظ والثناء

هذا هو المذهب
 الذي عليه
 الجمهور

عند القاضي الاشارة الى على قياس قوله في اقل الجمع وهو قول جمع
 من الصحابة رضي الله عنهم وفي غيره لا يجوز التخصيص في غير الجمع نحو
 مد ومما والمفرد المحل بالام الجنس واين ومتى الى الواحد لانه اقل ما
 يصدق عليه اللفظ الا اقل مراتب المدوحه فيكون الى الاعتذار
 بان الواحد عند اصوليين خلافه الى ما وقع في قوله والله
 التخصيص الى الواحد مطلقا سواء كان العام جمعا او غيره انتهى وهذا
 التخصيص يتوقف ما في اجمال اللفظ من الكل فتكلم **قال** مثل
 الرجال والنساء **قول** التمثيل هنا بالنساء الباقي على حقيقة
 قياسا في من قوله او في معنى كالتسوية كما كان مجازا عن الجنس
 وقد ثبت على ذلك بتقديره بقوله في الاشارة الى ان فلا منافاة
 بين قوله بهذا يجوز تخصيصه الى الثلثة وقوله لا يجوز تخصيصه الى
 الواحد **قال** في خبره **قول** لا تخصص الا التخصيص لا يكونه
 الا لبعض الافراد فيجب ان يبقى بعد التخصيص شيء من افراد العام
 وهذا ظاهر في ما قيل فيه لانه انما يصرف في لو كان مطلقا
 في الاراقم اخرج وهو مسمى كانه ان التخصيص بانه انه غير مداه
 اللهم الا ان يراه بالنسخ معناه اللغوية فانه من ان عدم تحقق مع
 التخصيص والنسخ عند ارباب هذا الفن وذلك ان التخصيص بانه
 تغيير بتغيره العام من وصف الى وصف مع بقاء اهل الموعود والنسخ
 بانه يتبدل يتبدل به الاصل فيخصيص الجمع من افراد العام
 اخراج بعض افراده ووه بعض القاء الاصل في الجمع وعلى الفرض
 المذكور لا يبقى مع الجمع فلا يكونه تخصها بل يجرى في بلا سببه

على من

قال على ما هو اصل وضع الموضع **اقول** كالمادة السابقة قوله لا تزوج
 النكاح من غير ان يكون له منزلة ومنزلة من غير ان يكون له مكان
 من واقع حقيقة لا يتغير كما سبق الى اوضح من قال ان التحقيق كما هو
 او التعديري كما كان في الاثر ووجه النكاح لان ما كان في حيز
 النفي من واقع المعنى لا اثر ووجه امر **قال** الاول بان لا يكون
 انه كما لا يجوز تخصيص المصالح العامة بقية حقيقة الى ما هو من الثلثة
 كذلك لا يجوز تخصيصه الى الثلثة لانه انما يكون عاما عند قصد الاستقرا
 فلا يتبع حقيقة الا اذا ارد به جميع الافراد وكما يجوز تخصيصه الى الثلثة
 غير باق على حقيقة كذلك يجوز تخصيصه الى ما هو من الثلثة غير باق
 على حقيقة بل لا فرق بينهما فالنقطة المذكورة تحكم والتوزيع على ان الثلثة
 اقل المصالح غير مؤثر فيها وحاصل الجواب الاتي ذكره ان التوزيع المذكور
 فيها اذا اوقف على تحقيق ما ذكره فقد عرفت ان من قال من شاق
 قوله يجوز تخصيصه الى الثلثة تزويجا على ان اقل المصالح وحاصله ان الثلثة
 اقل ما لا نزاع لنا فيه والذي فيه النزاع ليس اقل الثلثة اما الاول
 فكله الثلثة اقل المصالح الغير المخصوص ولا نزاع لنا فيه بل في العام
 المخصوص واما الثاني فكله العام المخصوص كما كان مجازا ان تخصيصه
 لا الواحد فلا يستقيم التوزيع ولا التوزيع لم يصب في تحريم العام وتوزيع
 المصالح كما لا يخفى على ذوي الافهام **قال** وايضا النزاع في معنى امر
 من المصالح المذكورة في محل النزاع اي في قوله اقل المصالح ان شاء الله تعالى
 الغير العام فلا وجه لتوزيع ما ذكره في المصالح العامة عليه وهذا واضح
 وان خفي على من قاله في بيانه لان الكلام في اقل مرتبة التخصيص المذكور

وعلى ما لا خلاف في ان
 لا ما لا خلاف في ان
 لا ما لا خلاف في ان

لا خلاف في ان
 لا خلاف في ان
 لا خلاف في ان

بشرى البراء العام لا في اقل مرتبة بشرى البراء المصالح فان المصالح ليس بعام ولم يتم
 وليست على تلامح حكمها فلا تعلق لاحد مما لا خلاف فلا يكون البتة لاحد مما
 بشرى الاخر ولا يذهب عليك ان المبشرين اوضح من هذا البيان **قال**
 انما يكون عند تقدير الاستقرا **اقول** هذه ابيات شرط حمل المصالح
 على المصالح وما في حكمه الكف للفاضل المصالح حيث قال وكما ينبغي
 منها ان يكون المجموع المعروف بالعام انتساب الاحكام الى كل فرد في
 في المفردات المستقرة بعين احكام بعض الاصوليين بان المصالح المعروف
 بلام الجنس بطل عنه الجمعية وصار للجنس انتزاعا بوجه حكم الاصوليين
 بان المصالح المعروف بلام الجنس بطل عنه معنى الجمعية ولا يقرض فيه ما هو
 شرط حمل تعريف المصالح على الجنس فلا منافاة بينهما كما تقدم من قال واما
 فكله ان في هذا الاعتراض يظهر ان قوله الشريف في حواشي الكافي
 يعني المتقدم انما في محله لان ائمة الاصول انما قالوا ببطالة الجمعية وكونه
 المصالح المعروف بالعام مجازا عن الجنس حيث لا يصح الاستقرا لا انتساب
 الاحكام الى كل واحد منهن ونعني المعام ان لا خلاف في ان
 على ان حمل المصالح على الفرد لتقدير الاستقرا حيث يتناقض كونه لانتساب
 الاحكام الى فرد واحد انما لا ينعى ان تقدير الاستقرا لشرطه
 وهذا اعم من الاول والتحقيق ان الاصوليين وائمة اللغة اتفقوا
 على ان الجنس يتعين بتقدير الاستقرا المتأخر عن التعيين انهم خالفوا
 في انه هل يطل معنى الجمعية ام لا فذهب ائمة اللغة وارباب البلاغة
 كصاحب الكافي وصاحب الفتاوى الى عدم بطلانه وذهب الاصوليين
 الى بطلانه ووجه القولين المذكورين مفسلا في باب موجب الامر الكف

وطبعة

فهو كما تكلم بما يدل على الواحد ابتداء وهو لا يعد لا غيا لا عقلا ولا عرفا
 ولا لغة فانما يصح تخفيض كل الى الواحد ولا يعرف النظر عما ذكر في وجه
 ذلك التخصيص من انه لا يخرج بذلك عن الدلالة على الوجه على ما هو اقل
 وضع المعرفة فانه صريح في ان اصل وضع العام الذي ليس به ولا في معناه
 للدلالة على المعرفة ولا يخفى ان لفظ كل من هذا القبيل في اللفظ اطلاقه
 وادارة واحد في المثال الذي ذكر في توزير النظر فتدبر **قال** وتبين على ان
 قصر العام **اقول** قد بينت ان لا بد من ان يطلق الجمع على المعرفة حقيقة كما سبق
 من ان اللفظ في الباقي حقيقة اذا امانة قصر العام على بعض ما يتناول ولا غير
 مستقل من غير تفرقة بين الجمع والمعرفة اللهم الا ان يدعى ان المستثنى من
 المعارف بالمتننى موضوع للباقي ولا يذهب عليك ان من معا ورواها
 المقدمة الثانية القابلة ان اللفظ في الباقي حقيقة وقد تكلم في ذلك في
 فيما فيما سبق وبينت عدم صحته ولا توقف للتبني المذكور عليها فلا وجه
 لا يبراه ما ذكر عليه واما الجواب عنه بان هذا ليس بابعد من اطلاق
 العشرة على خمسة حقيقة في ذلك على عشرة الا في على انه قد سبق وبسبب
 انما المستثنى منه متناول للكل والاستثناء يمنع حصول المتننى في الحكم
 ولا استبعاد اصلا فليس شيء لان المعرفة لم يستبعد ما ذكره
 قال يلزم 2 اطلاق الجمع على المعرفة حقيقة وانتم لا تقولوا به وما ذكره
 في صورة استثناء الخمسة من العشرة لا بد منه بل هو اعتراض اخر على ما
 قال بان اللفظ في الباقي حقيقة وان ما ذكره ثانيا من ان اللفظ في
 ان الكلام الالتزامي انما يبره على التاكيد بان اللفظ في الباقي حقيقة اذا
 كان قصر العام على بعض ما يتناول ولا غير مستقل وما ذكره من ان المتننى

لا بد من ان يطلق الجمع على المعرفة حقيقة كما سبق

منه متناول للكل والاستثناء يمنع حصول المتننى في الحكم على رأي اخر
 فتدبر **قال** من ان اسم للعامة فافقه **اقول** قال سمعنا فلان نؤمن بطل
 فرقة منهم طائفة ليتفقوا في الدين والفرقة اسم للثلاثة فصاعدا فالطائفة
 من الفرقة بعضها وهو الواحد والاثنان لا يقال الطائفة اسم للجماعة لا
 المتقدمين اختلاف في غير الطائفة قال محمد بن كعب هو اسم الواحد
 وقال عطاة اسم للثلاثة وقال الزهري اسم للثلاثة وقال الحسن اسم
 لثلاثة فيكون هذا اتفاقا منهم ان الاسم يكتسب ان يتناول كل واحد من
 هذه الاعداد ولم يقل احد بالزيادة على العشرة كذا في باب قبول خبر الامة
 من اصول شمس الامة السفسية قلت فعلى هذا جواز اطلاق الطائفة
 على الزايد على العشرة انتم من عموم قد لا يكون فافقه ليس بذلك
 قلت نعم لكنه لم يحل وهو قول مجاهد على ما نقله الامام القزويني في غير
 قوله لا يستبعد عذابا طائفة من المؤمنين عقلم قال مجاهد رجل
 فافقه الى الف وقال الامام النووي في تهذيب الاسماء وعنه ابن
 عكاس رضي الله عنه في رواية انهم اربعة اربعة اربعة في الكافي وعنه ابن
 عباس رضي الله عنه في رواية انهم اربعة اربعة اربعة في الكافي وعنه ابن
 رجلا من المصدقين باليد فقوله شمس الامة ولم يقل احد بالزيادة على
 العشرة ليس بذلك **قال** لانه اسم لتطوع من الشي **اقول** قال النووي
 في التهذيب الطائفة من الشي فطوع منها له الجوهري وغيره وقال
 ابن عباس رضي الله عنه الطائفة العامة فافقه وقال الهروي في معناه يقال
 للعامة طائفة يبراه بها النسخ الطائفة **قال** انضحت اليه علامة الجماعة
 اعني النسخ **اقول** جملة على علامة الجماعة لظهوره وخفاءه يرمعنا في

ومن رام بيانه ذلك بطريق البراهين فقال انما تنقل الثاني اوله
 الثاني او الوحيه كالتاء الداخلة على المنقول من الوحيه الى الامة
 وهي في الطائفة ليس للتاني فكيف يكون له وهو الجملة في
 الواحد والبالغة كماله بياناً للفرقة فقد ركب غلطاً واركب
 سططاً حيث فهم ان التاء الداخلة على الامامة وليس كذلك فانها
 تارة في كلام العرب على سبعة امروا ان ينفذ في الجمع للثلاث
 اوجه احدها ان تدل على النسبة كواكها لينة واكتد ل على ابي يكون
 المداخلة والجارية والثاني ان يكون عوضاً عن حرف محذوف
 نحو المراتبة والنزاهة والعمالة ومن اراد ان ينفذ في طلب
 من الصلة ونحوها في الاحاجية اليه ثم ان تغير نسبة الثانيين الى الوحيه
 وتقليم التاء الداخلة للنقل والتاء الداخلة للبالغة يتنافيان في حيز
 الثاني في الجملة المستفاد من قوله وهذا الجملة **قال** وفي الكيف
 الطائفة الوحيه **اقول** فكم مرة تفسر قوله وليست يدعها طائفة
 من المؤمنين مع سورة النور **قال** التي يمكن ان يكون صلها **اقول**
 وفي الكشف فذهبوا الى استحقاق ذلك في اسم الله عن بعض صحة الو
 على الواحد والتاء للبالغة كرواية او كفي بالجمع عن الواحد انتهى
 وبما ذكره من انه اخذ من الاستحقاق اندفع ما قبله اعتباراً بكونه
 الطائفة حلقة امر بعيد عن اللغة فان الطائفة من صول الكفة
 تدور ورواها لا انهم يصيرونها حلقة والطائفة في البلاد
 تدور ورواها من غير ان يصيرها حلقة ولا يذهب عنك ان لا
 دلالة فيما ذكره بقوله فان الطائفة في العلم على عدم اعتبار الاحاطة في

على من

مطلوب انما الثانيين في كلام العرب

مستوفى له من
 اما ان تدل على النسبة
 لا حاجة اليه فليست بالبالغة
 ان تدل على النسبة

على من
 وفيه كلام
 ان تدل على النسبة

امل

احد معنى الطوف بل لوقيل ان فيها ذكر نوع ولالة عليهم بعد
قال واقلنا لئلا نأثر في ذلك ربح في سره الكلف في تغيير
 سورة القبة ان طائفة اسم جماعة تطوف بالشيء وتخطوا وقلنا
 انشاء اولئنا واعجب من ما قاله الامام البيضاوي في تفسير سورة النور
 والطائفة فرقة يكتف ان حافة حول شيء من الطوف وقلنا لئلا
 وقيل واحد او اثنان وبالحكمة من اعتبار الطائفة مع الطوف لا
 له لانه يجوز اطلاقاً على اقل من ثلثة كما لا يخفى قال السدي في التفسير
 قال الواحد في قال الزجاء امامه قال واحد فهو على غير ما عند
 اهل اللغة لان الطائفة في معنى جماعة وقلنا لئلا نأثر في ما يجب
 في الطائفة عندي انما فهم قال واعترض ابو بكر بن ابي واوصى
 ان في ربح وقلنا قوله اقل الطائفة ثلثة خطأ لان الطائفة في الشرع
 واللغة تطلق على الواحد في سبب عن الفراء انه قال سمع عن العرب
 ان الطائفة واحد واما السرخ فتحتاج الى ان في بقول فرب الواحد
 بقوله فلهذا لا نؤمن له فرقة منهم طائفة لعل على الواحد **قال** انه المثل
 باللام **اقول** يعني ان رايه بتعريف اللام قد يكون نفس الحقيقة
 لا اخر الكلام فليس بهذا شي لم معان متقدماً كما سبق الى وهم
 من قال بينوا ولا معان المعروف باللام بحسب الاستقالي لم بينوا
 اللام المحيضة ثم اعترض بناء على ذلك الهم الفاسد فقلنا لا في
 عت لان لو تم كدل على ان الهم المثل ايضاً من صفة الهم بكونه فيه
 وانت خبر ان فاد المنى يرد الى المنى **قال** وقد يكون حصه معينة
 طائفة **اقول** انما قال حصه واحد او اكثر ورواه او احد او اكثر

في
 على من
 على من

ليس هو المقصود بالعدد الخارج قد يكون جماعة امتيازهم عما عداهم بالاختصاص
باعتبار مشترك بينهم كانه بعض التوقيعات الواقعة في كلام الله تعالى
صانها طائفة المتألفين او جماعة تسمى او كلمة ذكر ومنهم ان الحرف
بالحكمة منها نفس الشخص فقد وهم كقولهم فانه لا يلزم من قوله ما ذكرنا من
حد العدد العدد الذهني ولا يدخل في العدد الذهني ولا يخرج من مقتضى
به الحكم **قال** واما الذي في العدد **اقول** اراه بان في المسمى وهو الجنس
واراد بالحقيقة في قوله وهو تعريف الحقيقة الكلية من حيث هو من غير
اعتبار تحفة في صفات الافراد واره بتعريف الحقيقة في قوله من غير
تعريف الحقيقة بتعريف الجنس ان مدلتعريف الحقيقة بمعنى الكلية من حيث
هو من تعريف العدد الذهني والاستغراق يفسر قوله ما ذكرنا
في سورة الشافعي حيث قال التحقيق في هذا المقام انه للتعريف والاثبات
والشبه الذي في المسمى وهو لا مسمى او اللاحقة منه وهو لا مسمى العدد
ومثله علم الخوف والاول اما لا يقصد به الكلية من حيث هو من غير
الان لا قبوله في نطاق والجزء من المراتب ويسمى لام الحقيقة
والطبيعة ومثله علم الجنس كما سبعة واما ان يقصد به الكلية من حيث
الوجود في صفات الافراد واره اما لا يوجد في الحقيقة كما في قوله
او ظاهري واشترط في التزويد واخاف ان ياكله الذي يربط بين
لام العدد الذهني ومثله الثاني في الاثبات او لا يوجد في الحقيقة
ففي مقام الخطابي على العموم والاستغراق اخر ازعم ترجيح احد
المساويين ومثله لفظ كل مضاف الى الثاني وفي المقام الاستدلال
على الاقل لانه المتفق انتهى وبهذا التوجيه والتفصيل في ما قيل في تعريف

في حاشية الكتاب

وجه اخر منه فوه
وسبب في ما قيل

الحقيقة عبارة عن توقيعات غير اعتبار الافراد فكيف يكون تعريف
فوه منها او جميع الافراد من فوهها وما اجيب به عن عبارة اعتبار الافراد
الزوجة ما مستفاد من التولية الخارجية فلا ينافي مع اعتبارها في نفس
المعرف باللام لانه ما بها عدم الفرق بين تعريف الحقيقة بتعريف
الجنس وهذا الاصل ان مدلتعريف الحقيقة بتعريف الجنس
العدد الذهني وتعريف الاستغراق وتعريف الحقيقة بتعريف الكلية
من حيث هو من غير التعريف لا يتعدى انما اعتبر في تعريفه في الا
ستغراق والعدد الذهني ما اعتبر في تعريف الحقيقة من هذه الافراد
لا اعتبار الافراد فكيف يدخل احد صفات الافراد ويجعل من فوهها فاجوب
المذكور لا يجدي نفعه في دفعه كما لا يخفى **قال** اخر ازعم ترجيح بعض
الكلمات ويات **اقول** فاعلم ان يقال لم لا يجوز ان يجعل على الاقل كونه
متيقنا وكفى ذلك من حاله على سائر الابعاض فالغلب على الترجيح
بعض المتساويين على تقدير عدم الاستغراق غير تام قالوا في سورة
الكن في الحما ولا يوجد في الحقيقة البعضية ففي المقام الخطابي على العموم
والاستغراق اخر ازعم ترجيح احد المتساويين ومثله لفظ طلبة
مضافا الى التاكيد وفي المقام الاستدلال على الاقل لانه المتفق لا يقال
ومن هنا بين ان ما ذكره هنا ليس حقيقة وتعدى الكلام على الخار
عنه بل كثر للمقام على وفق ما ذكره المص لا في قوله بعد ذلك وفيما
ذكره المص نظر باثباته جدا لانه صريح في ان التعديل لا يبق ليس في ما
في سورة الكن في ان الحذف والمذكور ان لم يبق في تقدير عدم الحمل
على العموم والاستغراق فاجعل عليه في المقام الاستدلال في ايضا واجب

الاستغراق والعدد الذهني
على ان حاصل الاستغراق هو
مع تنوع
عدم الفرق
المذكور في

كما

والا فلا يصح التمسك به في مقام التعليق مطلقا وجوابه اننا نحاراك ونمنع
 عدم صحة التمسك به في مقام التعليق ان كان الكلام خطايا فانه كيف
 نهاه راجح وراى الى العلم وظهور عند اول الوجه ولا يلزم ان
 يكون قطعي الزوم وكما ان الفاضل الذي تفتن لورده المناقشة المذ
 كورة على تحريمه فعدل عنه حيث قال فيها علة على انك في غاما في جميعها
 كما في المقام الخطابي ايام اذ الفقد الى بعض اوجه ترجيح لاهد انت
 على الاخر **قال** فالعهد الذهنى والاستغنى من فروع **توفيق** **اقول** اعلم
 ان الاثر في صورة توفيق العهد الخارجى الى العهد المعتبر في صورتي
 توفيق العهد الذهنى وتوفيق الاستغنى لاننى الحقيقة وتوفيق العهد
 الذهنى والاستغنى وايضا على وجود القرينة الدالة على البعثة وعدمها
 ولا دخل في التوفيق الدافد عليها وبهذا بين وجه اصاله التوفيق الخارجى
 وتوفيق الذهنى والاستغنى على توفيق الحقيقة وانتم في الاعتراض
 على ما ذكرنا بان توفيق الحقيقة بيان من تعريفها من غير اعتبار الاوامر
 فكيف يكون تعريف فروعها اوجبه الاوامر من فروعها وبانه لو لم نعلم
 لم يجعل العهد الخارجى كالدهنى والاستغنى راجعا الى الجس واما
 الجواب عن الاعتراض الاول بان منق و عدم التوفيق بين عدم اعتبار
 الاوامر وبين اعتبار عدم الاوامر والمانع من التوفيق مع هو الثاني
 والثابت بهذا هو الاول فليس بجواب لانه المعترض لم يدع وجها لما
 عن التوزيع بل انكر وجه المصطفى وما ذكرنا انما ينظم على الاول فاعلم
 واما الجواب عن الثاني بان جعل الاستغنى والعهد الذهنى من فروع
 الاستغنى بعدم اعتبار الفروع فيها وهو في العهد الخارجى بوجوب

فانما هو في مقام التعليق مطلقا وجوابه اننا نحاراك ونمنع

تحقيق الحق

فانما هو في مقام التعليق مطلقا وجوابه اننا نحاراك ونمنع

الحق

الحق

الحق

اعتبار الوفاء فيه وبانه معرفة الجس غير كافية في تعيينه من اذوا على
 محتاج فيه لا معرفة اخرى من جوهها لا ما ذكرنا من وجهه انما هو
 جواب ووجه الاول فقد وجه **قال** الا ان القول لا قوله توفيقا وتسميلا
اقول وفي كنى الكنى ان توفيق الحقيقة راجع الى توفيق العهد
 الذهنى كما عليه المحققون وتحقيق هذا المقام ان اللفظ الدال على الحقيقة
 من غير نظر الى اوجه وكثرة واستغنى وعدمه وتعين وابهام فهنا
 او خارجا وان لم يخل عن احدهما هو المطلق والدال عليه باعتبار تعيينها
 فهنا بنف عليم الجس وبانه انما التوفيق هو المعروف تعريف الحقيقة فالاداة
 لتعيينها والفوق بين ملاحظة التعيين وملاحظة التفتيش بينا وقد ذكر
 اذ في السوفى لم يكن بينك وبينه سوى معرفته من هذا البعد لا
 الدال على الحقيقة صاح الاطلاق على الفروع الخارجى المسمى عليها بمقام
 فيه اولاهى على النسخ اية الحايه وسائر المحققين وقد جعل في سائر
 وضعه الترتيب راسا لمادة اولي في ان تعليق الاقرب منها المسمى اولي
 لانه اسهل للفظا وظاهره ان تعليق الاقرب في تفتيش الاقرب وتكرره
 بالتسمين ويكون التوفيق بان ان اراد تسمين معرفة الاقرب
 وتسمين بحسب الاقرب وهذا الاشارة على تعليق تفتيشا بتسمين اللفظ
 ثم ان الظاهر من حقيقة رجوع توفيق العهد الذهنى لا توفيق الحقيقة
 وكان مدعا عكس ذلك كما لا يخفى **قال** ثم الاسواق **اقول** لا يقال
 بهذا الخالف كما ذكره في شرح التلخيص حيث قدم انه تعريف الحقيقة على الاستغنى
 وعكس هذا لان ما ذكره هناك مبني على مذهب صاحب الكنى ولانه
 بعده توجيه كلامه وقد حصر في المنفصل فابن الايام في التوفيق والتوفيق

الحق

هذا هو الجواب عن الكنى

الحق

هذا هو الجواب عن الكنى

في العهد والجنس وما ذكره ههنا من حيث جملة المختصين لان ما ذكره
 في الشرح المذكور ليس بناء على مذهب صاحب الكافي قوله لانه
 بصورته قد جبه كلامه غلط متناقض فلهذا لا ينظر صاحب الكافي في
 حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستقراق كما ذكره في قوله تعالى ان
 الان في نفسه لانه للجنس وقال في قوله تعالى ان الله يحب المحسنين ان
 اللام للجنس فيناول كل معنى وكبر اطلاقه على ما يقصد به المندرج والحققة
 كما ذكره ان اللام في الكلام للجنس ووجه الاستقراق بعد قوله وحققة ان
 اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجهه في الخارج فاما ان يكون جميع
 الاوزام او بعضها اذا لا واسطة بينهما في الخارج فانه لم يكن للبعيدة لعدم
 لعدم دليلها وجب ان يكون للجنس ومنظرة الخالفة ليست ثم لم يرد قول
 وعلى كل حال اسم الجنس المعروف باللام اما ان يطلق على معنى الحقيقة من غير نظر
 لما صدقت الحقيقة عليه من الاوزام وهو تعريف للجنس وكقولهم للجنس كما
 سامة ولما على حصة معينة منها واحد او اثنين او جماعة وهو العهد
 الخارج وكقولهم النحس كزيد ولما على حصة غير معينة وهو العهد
 الذي بين ومثله الكائن كرجل واما على كل الاوزام وهو الاستقراق
 ومثله كل صفا فالانكاس انهم والامراه حاصل المعاني لاحاص من حيث
 صاحب الكافي في بعدية عن ما في الكلام كيف وهو مذكور استقرا
 بل الواردة ثم تنقسم نوعين الحقيقة على الاستقراق في الذكر على حصة
 مقتضى التعميم والامراه ههنا من تنقسم الاستقراق على نوعين الحقيقة
 تقديمه عليه في الاعتبار والتقديم في الذكر لا يدل على التقديم في
 الاعتبار فلهذا لانه بينهما ولو سلم ان التقديم في الذكر لا يدل على التقديم

في العهد والجنس

في الاعتبار كذا نقول ههنا ما ذكره ههنا عند الاصوليين المتأخرين
 في الكلام من حيث اضافة الاحكام فاهوا اكثر استقرا لا ربح اعتبارا عند
 والذرية ذكرته ففهمنا هذا البينة المتأخرين في الدلالة على المعنى الاصلية
 ثم ما يتبدل لهما من المعنى في اعتبارهم هو توفيق الحقيقة لانه الاصل ثم
 الاستقراق لانه متفرع عليه ومتولد عنه **قال** فالاستقراق هو
 المندرج عند الاطلاق **اقول** قد عرفت ان هذا المعاني للخطابة و
 اما في المعاني الاستدلال في المندرج هو الاقل وهو الواحد في المفرد
 والثلاثة او الاثنين في الجمع لانه المتيقن وكلام الاصوليين في معاني هذا لا
 فلا وجه لقوله ههنا اما عليه الحقيقة ويكون ان موجب تحليله بان الاقل
 هو المتيقن ان يكون الاقل مواد في معاني الاستدلال لانه يكون متوقفا
 متبادرا من الاطلاق ولذلك قالوا على الاقضية ولم يقولوا بغيرهم
 الاول فلا يترك كونه الاستقراق هو المندرج من الاطلاق وفيما
 ذكره المصنف نظر موضع النظر في كلامه غير مفسر فانه ذكر كيف والمندرج
 من قوله اعلم ان اللام التوفيق اما للعهد الخارج او الذهن واما الاستقراق
 للجنس واما لتوفيق الطبيعة فليكن الاقضية يقرر في العهد فاما
 وهذا خلاف ما عليه الغرض بان من تحقق الغرضية والاصول لا عرفت
 انها متفاد في اظهار البين التوفيقين بارجاء من ههنا لا توفيق
 الحقيقة المعاني للاول فتأمل في ان المندرج من قوله وتوفيق العهد المعنى
 العام من الخارج والذهني كما هو مقتضى معناه وبناء عليه سابق كلام
 اوله من الاستقراق لانه اذا ذكر بعض اوزام للجنس خارجا او ههنا
 حمل الكلام على ذلك البعض المذكور اوله من جملة على جميع الاوزام ههنا
 يكون

ل

هذا

م

العهد الذي عند ذكر بعض الافراد في هذا العهد الخارج عند ذكر
 خارج ولا يخفى في صانع من له تعلق في حقيقة المحتجب في هذا العام
 قصد ما فيها اورشاليم الفاضل السيد في حاشية الك في حاشية قال فالام
 اذ اه ظلت على اسم فاما ان يشار بها لاجل حقيقة معينة من مسميات في و
 كانت او اذ اه كذا كذا حقيقة او تقديرية وبسبب لام العهد ونظيره العلم
 الشيخ واما ان يشار بها لاسماء وتسمى لام الحاشية في واما ان يقصد الحكم
 من حيث هو كذا التعريفات وكذا قولنا الروايات من المرات وتسمى لام
 الحقيقة والطبيعة ونظيره العلم الحاشية واما ان يقصد الحكم من حيث هو
 موجب في حق الافراد في حق الاحكام لا رغبة عنه الثابتة في حقها فاما
 في جميعها كما في المقام الثاني بعلة ايمان العقد لا بعضه وبن بعض ترجيح
 لاهلنا وبين على الاخر ونظيره كذا على مضاف الى الثاني واما في بعض
 كذا كذا السوق حيا لا عهد وبسبب معهود واد هذا انتهى وهذا
 التقدير من صريح في ان العهد عند عدم ذكر بعض الافراد كقوله كان
 او تقديرية واما امدان على قيام التولية على ارادة الحكم في حق الافراد
 فتدبر والله ولي التوفيق والبرهان **قال** بناء على ان البعض متيقن
اقول في بحث وهو ان اراة التيقن في الوجه فلم ولكنه للجد
 لانه الكلام في ترجيح الاصوليين ونظيره في غير الحكم لا في الوجه
 انما ذلك في نظر ارباب الكلمة وارجاه التيقن في الحكم فلا يخفى في ذلك
 فانه الحكم على تقدير الاستفراق قد يكون على الجواز لا على كذا واحد كما في
 الغرض الكفاية فان الحكم بوضعية المراه فلا على الحكم لا على كذا
 واحد منهم ولذا لم يستوفى باقامة بعضهم فانه ما هو فرض على زيد

في حاشية

مط

كذا في حاشية
 في حاشية
 في حاشية

لا سوا

لا يقطع عنه بفعل غير وادبها البعضية المعبرة في العهد من البعضية الحقة
 المتأينة للحكمة لا البعضية التي هي من ان تكون في حق الكل او بدونه
 واما ان البعض المعبر متيقن على ان ما ذكر لا يتقن الا في صورة
 الاثبات والكلام في ترجيح العهد على الاستفراق مطلق سواء كان في صورة
 الاثبات او في صورة النفي **قال** وهذا معارض بان الاستفراق **اقول**
 يعني ان هذا الامور الثلاثة يعيد ظنا في ترجيح الاستفراق على العهد
 ومدار الاحكام الشرعية الاجتهادية على الظن فلا يخفى لما قيل ان
 اعمية فائدة الاستفراق انما يكون بكثرة الافراد واذ لا يقتضيه رجحانه
 الاية كان العام والخاص اذ انقارضا لا يقع العام على الخاص بل الخاص
 اعم من اعمسا وولان مبنا على اعتبار كونه كل واحد من الامور
 المذكورة كما في وجه المعارضة واما الجواب عنه بان العام انما لا يرجح
 على الخاص في صورة المعارض ليلالين ابطال احد القطعيتين بالاخرى وابطال
 القطع بالظن على اخلاق المنهيين في هذا الناحية اعمية الغاية من
 معينا لا احد يحتمل النفا ولا يلزم فيه الابطال بوجه فلم يميز لما بين
 فلا ترجيح له لانه كلام على التنويه وذكر لا يجدي كالكلام على التنويه
 السؤال الذي حاصله من فانه لا يقال ان البعض متيقن والاستفراق
 مظنفة فليكن معارضة لانا نقول المتيقن كونه البعض واخلات
 الارادة كفاية في تمام المراه والفرق بينهما واضح وان خفي على بعض الناس
 في هذا المقام **قال** اخي الاجاب والندب **اقول** قبل في بيانه فانا لو
 نراه نراه الاجاب انه على كل المكلفين او على البعض تجزئ على الحكم اجابا
 وعلى هذا قياس الشك الاخيرة كانه ظن ان الاستفراق والعهد لا يكون

ان
 الله
 الدين

فع

ظهير

في حاشية
 في حاشية

الا في المكلف عليه الاحكام الشرعية وانت خير انما يكونا في كذا
 يكونا في المكلف به ووجه الاحتياط مشترك بين هاتين السلتين وهو ان الا
 حياطة في غير الذنب ظاهر واما في الذنب فلا كما لا يخفى **قال** وانه كما لا يخفى
 اصول في الاباحة **اقول** يعني الحل لان الكلام في مدلول النص فلا احتياط
 للاباحة الاصلية كما سبق الى وجه من قال ان الاباحة العارضة فانما
 لو تارة نافية انما لكل المكلفين وبعضهم يحل على البعض احتياطا واما
 قيدنا الاباحة بالعارضة لانه الاصلية عامة بناء على الاصل في الاشياء
 الاباحة **قال** ومنقوض تعريف المنة **اقول** محل الشك المذكور في
 المقدمة الثانية ان البعض يتحقق على الشك المذكور في المقدمة الثالثة
 في الوجوه كما عرفت انه لا يصح لشك المقدمة على تقدير حمل على الشك في الحكم
 وبني على ذكر اسرار النفي فلا يجدي في الشك في وجه حمل الشك المذكور
 على الشك في الحكم اذ لا يرد عليه النفي التخصيص بل اعني النفي الاجمالي
 وهو ان لم يكن بان لا يجوز ان يكون باهوا كما لا يخفى وتلك التخصيص مائة
 الفاضل من في جواب النفي المذكور ان البعض يتحقق باعتبار الحكم فانه
 لو كان الحكم على الكل كان على البعض ولو كان على البعض فاما كما كان
 كان الحكم على البعض والتحقق في المانية باعتبار الوجه فانه لا يوجد في هذه
 المانية واما الحكم فالا جواز ان الحكم على فرد باعتبار خصوصه والاباحة من
 الحكم على الطبيعة والحقيقة من حيث هي فظهر الفرق وان دفع الشبهة
قال فائدة جديدة **اقول** اراد بالفاية هو المعنى في نظر الاصولية
 الباطنة في الكلام من جهة افادة الاحكام واما ان في بيان ما يقوله وهذا
 من انه يبرز في حضوره الذي في غير فائدة فائدة فائدة في نظر البيان الباطنة

في حيل من
 سرك

قد مر ما يتعلق بالبيان
 في الكلام في فصل في العام

محال

مع كيفية الكلام فابعد من هذا **قال** لان ولاية النكاح **اقول** هذا
 على مذهب المالكية بان موضوعه نفس المانية للفرد كمنتهى ظاهر
 واما على مذهب المالكية بان موضوعه نفس المانية فلان اكثر الا
 حكم على الاستعمال على الفرد ووجه الطابع قد لا يتناول الفرد اظهر
 من ذلك انما على نفس الحقيقة في الكلام على تعريف الحقيقة افيد من هذا
 على تعريف الحقيقة الظاهرة ولا تتألف فان قوة افادة لام التعريف
 يحس بعدم دلالة الظهور ومن قال في بيان هذا المعنى وما كان ولا
 اللفظ عليه الظاهر كان عدم افادته اظهر فانه خفاء الدلالة يستوجب
 كثرة الافادة فقد عدل عن سنة الصواب كما لا يخفى على ذوي الاباب
قال في التفوق عليه **اقول** اراد اتفاق الاصوليين ولما احتجوا به قال
 ان الحكم خالفهم واختر قول من قال في تعريف العهد الذي في
 تعريف العهد الخاتمة وقرينة مقدمه تستدعي على تعريف الاستزاق
 وتعريف المانية فلهذا القول ابن في رسم ما في اللب لبس حرام
 وان يفهم اني وجعل الالكوة حرف تعريف وهي نفعه عمدية و
 جنسية وكل من انتم اقام فالعمدية اما ان يكون معصية بها موصوف
 في كتابه كما ارسل في عمدة رسول لا نفوس في عمدة الرسول او موصوف
 في ميثاقه فاما في الفار او موصوف خارجا حضورا كوال يوم اكلت
 لكم وبنكم والجنسية اما الاستزاق الافادة كدو خلق الان في ضعيفا
 او الاستزاق خصايص الا انه كوز به الرجل على اية الكلام في هذا
 الصفة ومنه ذلك الكتاب او لتعريف المانية كدو جعل من الماء كلمة
 شئ في وبعضهم يقول في هذا المعنى هذا يعني العلم الاخير من الاية الجنسية

في حيل من
 سرك

وقوله عليه ان ابنه لم يعلم جعل الورد الذي مندرج تحت تعريف الحقيقة
 بل نقله عن بعضهم بعد ما ذكر ما هو الحق وعنده من وجهة كذا الورد
 وورد تعريف الحقيقة تحت الجنس فما مندرج تحت الحقيقة بل من ان
 لاحاطة لا نقول ان الحق نجيب ان لم يكن لان المقدم عليه وقد اتى التوضيح
 قبل منغيب البلب **قال** ما يدل الترتيب على انه للورد **اقول** احسن بقوله
 للورد دونه نفي الحقيقة عن تعريف الماهية وبقوله البعض دورا على
 تعريف الاستفراق وبقوله لهم دونه المعتبر عن تعريف الورد الحارثي
 لما عرفت ان الورد بالورد الحارثي حصص معينة واحدا كان او متورا خلا
 المورد بالورد الذي **قال** وان اكان هذا تعريف الماهية **اقول** في
 آخر الكلام حيث نعلم ان ما في كمال الجنس وشرب الماء تعريف الماهية
 فلهذا الامران احد ما ان لا يوجد الورد الذي المقدم على الاستفراق
 وانما يبقى قسم اخر مما هو تعريف الماهية من الاكوار كالم على الافراد
 كما في قولنا الان في صوابنا طفق **قال** فليت لي **اقول** هذا من غير
 انكاره فوجه من الورد المقدم على الاستفراق على التعديرة المذكور
 وسيدكر في حق الماهية باللام ما يفهم عن وجهه ما ثبت بقوله وان
 جعله في تعريفه في كمال الجنس وشرب الماء لتعريف الماهية فكان اراه
 بالمعروف الذي المقدم على الاستفراق ما لم يسبق **قال** ولصحة الا
 ستناء **اقول** فخطب على قوله لان للورد ليس هو الماهية لا فهو دليل
 آخر على ان الورد باللام ان لم يكن معروفا من الفاظ العام ومنه الدليل
 الاول على المذهبين اذ ان الكوفيين هو الماهية في الجمع وانما ان ليس
 بعض الافراد لعدم الاولوية ومنه هذا الدليل على امتداده واحدا وحيث

في جوابه ان الورد الذي مندرج تحت تعريف الحقيقة
 بل نقله عن بعضهم بعد ما ذكر ما هو الحق وعنده من وجهة كذا الورد
 وورد تعريف الحقيقة تحت الجنس فما مندرج تحت الحقيقة بل من ان

نفي

الاسماء

الاسماء

وهي صحة الاستثناء منه فلا مجال في تقريره لان يقال ان الجمع
 المذكور اذا امتنع منه الاستثناء فهو عام اذ لو لم يكن عاما وان
 ان لا اولوية لبعض الافراد لعدم العهد وقربية المكان التعريف
 للماهية من حيث هو وانما يلبس لان استثناء الافراد من ان
 لا يجوز اذ لا يكون الاستدلال بصحة الاستثناء وحده بل بها
 وبما ذكرنا في الدليل الاول بقوله ولا بعض الافراد لعدم الاولوية
 وهو خلاف ما فهم من تقرير المصنف فتعين المصنف ان ما على علمه ان
 وهو ان الجمع الحلي باللام اذا لم يكن له العهد يقع منه الاستثناء فهو
 كل ما يقع الاستثناء فهو ما فتوجه السؤال المذكور واحتيج في
 دفعه الى التمسك باحد الوجهين المذكورين واعلم ان المتعدي وهو
 الجمع الحق باللام من الفاظ العام ذات جزئية احدها ان فيه معنى
 الاستفراق والثاني كونه ذلك الاستفراق استفراق كشيء محصور
 والمقصود اثباته بالدليلين المذكورين الجزء الاول لعدم الحاجة
 الى اثبات الجزء الثاني بعد ثبوتية فانه يستتبع ضرورة ان الجمع
 المعرف خلوعه الدلالة على الحق فلا يتجه ان يقال ان الاستثناء كما
 يقع من غير المحصور على ما عرفت به ان شرح في تقرير الورد الاول
 وجوب الجواب فلا بد من صحة الاستثناء على الاول بخصوصه فلا ينهم
 التعريف بالاستدلال بها وبهذا التفصيل الذي ما قبل ان في جوابه
 الاول بخلافه لان استفراق كشيء محصور معتبر في تحقق العام
 ولم يوجد في الصيغة المتضمنة فمما يدل الاستثناء على العموم
 ايضا واما الجواب عنه بان يقال الدلالة على الانحصار في عدد معين

هذا خرج في البسطة في قوله الجواب
 بعد كلفا ولا حاجة الى القول في
 تقرير ان لا يكون ضمير المقدم
 القائلة والخوض الاولى من
 وان دفع ما سبق الى بعض الامام
 مما انه لا ضرورة الى قول كلام
 على ذلك منه

سبيل

2

١٢٠

卷之四

[illegible]

۱۰۰

لأن المقصود تعميم قوله ان المراد استثناء ما هو من افراد
مدلول اللفظ وهذا الكلام كما ترى لا يفيد بل يفيد كونه المستثنى
من اجزاء مدلول اللفظ فالصحيح هو الجواب ان الله تعالى في
شرح التكميل في تعليقه على قوله ولا خلاف في جائي التوم
والعلماء الا ان بدأوا بالازيد اذ اصابه اشتباه فوكر جائي كل جائي من
العلماء الا زيدا علم الاستثناء المتصل بغيره ان صحة الاستثناء تنبع على
شعور المستثنى من المستثنى اما شعور العام لا وان او شعور الكل
لا اذ اية فاذ كان المستثنى من علماء كغير الاستثناء من الاول
فلا يقع استثناء زيدا من كل جائي في فوكر جائي كل جائي من العلماء
الا زيدا وهذا لا ينافي ما فهم مما ذكره من ان كونه المستثنى
من اجزاء المستثنى منه في الاستثناء المتصل لاز في مطلق الاستثناء
لا في الاستثناء العام هكذا ينبغي ان يلاحظ المقام ولا يلتفت
الي ما سبق الي بعض الافهام من توم الخ لانه بين الكلامين والى المذكور
يرجع ما قيل في دفعه ان الحكم اذا كان بالنظر الى اجزاء المستثنى منه يكتفي
في الاستثناء المتصل كونه المستثنى من اجزاء المستثنى منه كما في قوله
عليه بحسب الآواحدة واذا كان الحكم بالنظر الى جائي كانه في فوكر جائي
كل جائي فما ذكره في كتابه ناطق الي المقام من منظور فيه لان ما ذكره
في كتابه بهذا في محصور بما اذا كان المستثنى منه علم ما نبت عليه
فان لفظه بان ليس ارادوا به التعليق كهم بانه للتعليق وهذا القول
صحيح من تتبع موارد الاستثناء ولو بدل اداة التعليق باداة
الفرق وقيل عند الفيل بان ليس المقصود لاختلاف الكلام اذ يمكن

تقييد

بأنه لا ينافي في الاستثناء

تقييداً للحكم المذكور فلا يكون ما ذكره ما قاله المشايخ لانهم
لا يقيّدون الحكم المذكور بالقطع بعدم قصد العهد والاستثناء
وهذا التقييد لم يرد وما قيل الاظهر ان يقال بدل قوله للقطع
عند القطع اذ لا قطع مطلقا بعدم العهد يجوز ان يكون خيل
محمود بين الخاطئين وثياب بيض معروفة ولا لعدم الاستثناء
يجوز فصله الى جميع الخيل والجميع الثياب البيض لتعمده الذي
ثم ان لا انتظام بين التعليق الذي ذكره بقوله اذ لا قطع في المعنى
الذي ذكره بقوله الاظهر ان اذ موجب تعليقه على تقديره بما عدم
صحة ما في الشرح لا عدم الاظهرية كما لا يخفى **بمنزلة النكته**
في الجحيم **قوله** ويرد ان المستثنى بمنزلة النكته في الجحيم فما ذكره من القول
بحسب بالوارد لا بقوله المستثنى حقيقة فيكاسبق الي ومن من
قال الخامس للسابق ان يقال بمنزلة الجحيم في النكته وهو ظاهر
عند الإطلاق **قوله** يغني عن مقيدة بقرينة العهد واراو بعدم
الاستثناء عدم ظهوره ولذلك جزم المستثنى في قوله الا انه ينوي
في نية العموم ولم يذكر مع ما نية العهد فانه على تقدير نية العموم
يكون المنوي حقيقة كلامه فيصدق قضاء كما يصدق فيانه بوعلي
تقدير نية العهد لا بلفظ المنوي حقيقة كلامه اذ المفروض عدم
قيام القرينة له فلا يصدق قضاء وان صدق فيانه ومنه نية
لذلك قال ينبغي ان يفهم اليه او يكون المراد معاً وهو اذ كان كما
يشترط في كون المراد الجحيم عدم الاستثناء بشرط عدم العهد
لا يثبت قط **قوله** اصل وضع الاستثناء بالضرورة الماضية الا قد

تقييداً للحكم المذكور

بأنه لا ينافي في الاستثناء

بأنه لا ينافي في الاستثناء

بأنه لا ينافي في الاستثناء

قد يستعمل الاستيعاب الازمنة المستقبلية مجازاً كما في قول الزمخشري
لا يقع ان يكون نذوقاً ذكر في تفسير قوله تعالى فلا تجعلوا الله
انداداً وقد يستعمل تأكيد عموم الافراد كما في قول الزمخشري و
المعنى وما الة قط في الوجه الا الة موصوف بالواحدانية ومنها
في تفسير قوله تعالى وما الة الا الة واحد وقال الشارح في شرح
فكشاف قد جرت عادة باستعمال قول تأكيد الافراد وان كان
وضوح الاستخراق زمان الماضي وعمومه **لانه** تزوج جميع
النساء متصور **انما** احتيج الى ذكر البين لان امكان البين
شروط صحة الحلف وانعقاد العيود عند ابي حنيفة مع وجوده فلا مانع
لا يجوز في علم سبب تفضيله في بحث الحقيقة والحجاز ولما منع ان
يخرج من امكان تزوج جميع النساء ويقول ان المراد من الزوج النكاح
الشرعي وعلية منتفية في بعض النساء كما في الحلق واخوته وبناته
ولا يتصور ثبوت العقد بدون الحلق هذا على تقدير ان يكون التعليق
علم الوجه المنقول كما هو المشهور ولا وجه له عندي لان الكلام
في لا تزوج النساء لا في تزوج النساء فالصواب في التعليل ان يقال
لان عدم تزوج جميع النساء متصور وتعلق لفظ عدم سقوط من قام
الناسخ **لانه** ثلاثة الهمم للمنع **ان** يعني ان يكون الهمم للمنع
قربة حادثة عما اراد العود وقصد الاستخراق **ان** لا يترتب عليه
تلك الغاية ولا يذهب اليها ان موجب ذلك ان لا يصدق قضاء
اذا نوى العود لانه خلاف الظاهر وان كان مانوي حقيقة كلامه
وهذا يرجح ما نقل ان رجح عن بعضهم فتأمل **المعنى** تزوج جميع
النساء

نساء الدنيا غيب ملكة **ان** يقول نعم تزوج جميع نساء
الدنيا غيب ملكة لكن تزوج نساء بلدته ملكة وذكر يكتفي في ترتيب
واقعة المنع على العيود على تقدير الاستخراق العوفي وهو لا يوجب
الايمان لانه مدارك على العوفي فان رجح في شرح التاميم وهو ان
الاستخراق ضربان حقيقة وهو ان يراد كل فرد مما يتناول اللفظ
بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشهادة الى كل غيب وشهادة
وحر في ويهوان يراد كل فرد مما يتناول اللفظ بحسب معانيهم
العوفي لقولنا جميع الامير القاضية اي خاصة ببلده او ملكته لانه
المفهوم عرفاً لا خاصة بالدنيا **فمنه** يكون لغوا **ان** اراد به
اللفظ اللغوي وهو لا غاية فيه لا اصطلاحاً المقابلة للمنعلة
فان الهمم في اصطلاح الفقهاء منقسم الى منعقد ولغو ولا انما بشر
لعدم ترتيب الغاية المنع في عدم انعقاد الهمم كيف فان اتفقت
الاستثنا بقوله ان شاء الله تعالى به يفوت تلك الغاية ولا يمنع
انقضاء علم ما عرف في محله **يقنع** انقام الآحاد **قيل** ان
انقام الآحاد على الآحاد يقتضي ان لا يقع حرف صدق فيها الى
فقيه واحد وحاصله الاعتراض على القاضية الغائبة ان مقابلته
الجميع بالجميع يقتضي انقام الآحاد على الآحاد بآحاد موجبة ههنا ملوك
وههنا سد فقيها في زمانه فان قولك القوم بسوا شياء بهم
بطريق الانقام ولا يقتضي ان لا يلبس شخص الا ثوباً واحداً لا يمنع
لذلك لان القول المذكور لو كان بطريق الانقام كما هو مقتضى تلك
القاعدة يلزم ان لا يلبس شخص واحد الا ثوباً واحداً والقول

منه

بعد من نفي ذلك اعترافا بالتفاضل موجب لكل القاعدة بما ذكره
 اخرى. ومهل هذا الاشارة بيد الاعتراف فالحق في الجواب ان
 يقال ان مرادنا ان نلصق المقدمة القائمة اذ يعبر المعنى ان كل صفة
 لكل فخر وليس تعبر المعنى الذي ذكر في موضع السند بمثل
 اذ لا مذهب للمثل فالمتفق في صحة لا يجدي بل نقول انها
 خارجة عن قانون النافذة وبذلك نفد في ايضا ما تارة ان لا يجوز
 ان يحرم في الدنيا وليس من المذهب **قال** لو سلم
 ان هذا معنى الاستواء **القول** فحق كلامه من كونه المعنى المذكور
 معنى الاستواء ولا وجه لما عرفت ان حاصل السؤال المذكور من
 وسند ومقابلة المعنى بالمعنى خارج عما قانون النافذة **قال**
 فالحق حاصل **القول** وعليه ان الحاصل في مطلوب المجتهد لا مطلوب
 المستدر من هذا فذكر لا يجدي نفعا في دفع السؤال وهذا حاصل
 عا ذكر الفاضل الشريف بقوله لا يخفى ان كون الجمع الحلي باللام
 مستوعلا في معنى الجنس ليس حاصل وهذا هو المطلب لا ما ذكره صاحب
 حرف الزكوة الى فوق واحد فلا وجه لما قيل في دفعه وانما خبر
 بان حاصل كلامنا ان اخرج انه على تقدير كونه صادقا المعترض معنى
 الاستواء يحصل اصل المقصود وهو جواز حرف الزكوة الى فوق
 واحد والتزبيق الذي يتضمم تقع المطلب مما لا يلتفت اليه
قال المعنى ولو اوجي بشئ نزيد **القول** عطف على قوله لو قلنا
 فالعنى هذا الجمع بما زعم الجند وبطلان الجمعية مع لو اوجي بشئ
 نزيد وللفق نعتف بينه وبينهم ولو لا بطلان الجمعية لترجع

في قوله لا يجوز ان يحرم في الدنيا وليس من المذهب
 بالظاهر لا يجوز ان يحرم في الدنيا وليس من المذهب
 في قوله لا يجوز ان يحرم في الدنيا وليس من المذهب
 في قوله لا يجوز ان يحرم في الدنيا وليس من المذهب

في قوله لا يجوز ان يحرم في الدنيا وليس من المذهب

لترجع فذكر الشيخ بسبب وبنسبهم واعطى لزبد التبع والتلصق من القوة
 تلصقه الاربعون **قال** والظاهر ان يقول **قال** فالحق في الجواب ان
 فتجانب بانه لا فرق على استثناء التقدير بين المعرف والمكتر اعني بين قوله
 لا انه و... فلا يكون حرف اللام معولا واما كون الالف
 ايا حصر المعنى في الذم من فاما لا ينبغي بالنظر الى الحكم الشرعي فائدة
 معتمدة سواء **القول** فالحق في الجواب ان لا يكون معولا بل هو في اللفظ
 ايا الحكم الشرعي فائدة معتمدة سواء **القول** فالحق في الجواب ان لا يكون معولا بل هو في اللفظ
 كما ان معولا بل هو في اللفظ ايا المعنى اولا لا يكون اشارة الى حضور
 الجنس كمنوعه فاعترض قول **القول** واما كون الالف ايا حصر المعنى في الذم من فاما لا ينبغي بالنظر الى الحكم الشرعي فائدة
 حصر معترضه بالداخل انه على تقدير حمل اللام على العهد الذي ينتج
 لا يبطل حرف اللام بالكلية بل يكون معولا لانه العهد الذي من
 حملته ما شمل فيه حرف اللام ونقطة بر اللام لجواب نعم انه لا
 يكون معولا بحسب اللغة لكنه لا يكون معولا بحسب الشرع والعبرة
 للام بحسب الشرع وهو امر من الاعمال فانها فلا يكون حرف اللام معولا بل هو في اللفظ ايا المعنى اولا لا يكون معولا لانه العهد الذي من
 حرف اللام معولا ومن لم يثبت ذلك **قال** الجواب مدفوع
 ان حاصل كلامنا ان اخرج من الملازمة المستفادة من قول ولو
 لم يحرم على هذا المعنى ويصح الجواب على حاله لا يبطل اللام بالكلية مستندا
 بانه يجوز ان يحل على العهد الذي من فاما لا ينبغي بالنظر الى الحكم الشرعي فائدة
 حملته ما شمل فيه حرف اللام بل هو امر من الاعمال فانها فلا يكون حرف اللام معولا بل هو في اللفظ ايا المعنى اولا لا يكون معولا لانه العهد الذي من
 حملته ما شمل فيه حرف اللام بل هو امر من الاعمال فانها فلا يكون حرف اللام معولا بل هو في اللفظ ايا المعنى اولا لا يكون معولا لانه العهد الذي من
 حملته ما شمل فيه حرف اللام بل هو امر من الاعمال فانها فلا يكون حرف اللام معولا بل هو في اللفظ ايا المعنى اولا لا يكون معولا لانه العهد الذي من

لا يمكن ان اراد ان الجنب في الحرف كما ذكره ان رج من ان الكل على الجنب جاز
 لا يبار اليه الا عند تحذير الحفنة ومن اجل على العمد او الاخر
قال لا من ثلث وانهم **اقول** كما ذكره يقول لانه امكن العمد
 فلا يجل على الجنب وتقر به ان الاعداء التي يقع الجميع بميزة السرا من
 الثلثة الى العمد في فانه اذا اذاع على العمد في ثلثا مثلا احد
 عشر يوما بصيغة الاقرار فالثلثة معسود و
 كذا من اقل عدد يقع الجميع بميزة السرا لا يترك فن ز او على هذا
 قول ولا وجه لانه ام الاكثر اقل ليس المقام مقام احباط
 حصول التراض من الطرفين سواء من طرف فلان رضى اقل
 ما ينسب من الدراهم التي تباها لا يمكن ان يكونا ما يباها اشك
 واما من طرفي فكل واحد لا يبالا حافة الرب لانه بعد ما
 ثبت ان الثلثة معسود كذا من اقل عدد يقع الجميع
 بميزة السرا بين احتمال الزيادة لتعيق المعسود الذي لو انا
 نقول تلك الزيادة لبيان وجه انه فاع احتمال المعصية
 ابا معسود او هو اكثر عدد يقع الجميع بميزة السرا كما استغن على
 تفصيل فان قلت قلنا ان الثلثة معسود ولكن في حكم من
 ومن التبعيض فلا بد من التخص نائرا قلت يحمل من على
 البيان لا على التبعيض على موجب قاعدة في ذكر ما صاحب
 السدابة فانك فعليا ثلثة وراهم للسرا سميت الجميع وانك
 ثلثة ولكن من مبرهن للصحة وان البعض الشيعي لانه الكلام
 تحتل به وانه الكا فكل من التبعيض وقد يكون للبيان والتبيين

من

من

في كل موضع ثم الكلام بنفسه ولكن استعمل على ضرب ابرام فن التبعيض قول
 نوع فاجنبوا الدجس من الاوثان والا للتبعيض ونولها خالص على ما
 نريد كلام تام بنفسه حتى جاز الاقتصار على الابرار في نوع
 ابرام لان ما يرد كما يكون من انواع شتى فاذا نالت من الكرم
 فقد بنيت ما اجمعت فصارت كاتسرا نالت خالص على الكرم
 اشهر الا ان **صاحب السدابة** جعل على الصلة وعلما
 على البيان كما ذكرنا موافقا لما ذكره الكا او ياكل لا يخلق ثم ان الكلام
 صريح في ان المعصية الى الثلثة لانها اقل الجميع لا لاسرا معسود ولا لآخر
 فبكونها بميزة **قال** يقع على العمد عشرة عند وعلم الاكبر
 والسنة عند ما **اقول** لانه ان اللام لتعيق العمد
 الاصل فاذا وجد معسود كان رضى والسبوة معسود
 فاعده الايام واغتنام عند هذه الشهور فان صاحب الايام
 والشهور بدور على بيان ذلك ان اللام للمعصية كما ذكره الا ان العمد
 معسود في الجميع الموقوف فاسترا يقع ما يذكر بلفظ الجميع فانه يقال
 ثلثة ايام ايا عشرة ثم يقال احد عشر يوما فكلما نوبنا لهذا
 المعسود كذا في الكا والاعمد من على السرا بانه يتبع ان ياكل الايام
 على رضى من الاكبر يوم والشهور على اقل من السنة ليشهر
 لان عند بن الاكبر ينقطعان اذ وصل اليه تمام الاكبر و
 والسنة ليس من لانها مبنية ففوق من الكف من الغائبة والسبوة
 معسود في عدد الايام والشيخ عند في عدد الشهور ثم قول
 لان عند بن الاكبر ينقطعان اذ غلبه صحيح ان اراد بالانقطاع عند

عند الطهارة المذكورة من عدم الاطلاق عليها وخبر منية ان اراد به عدم
 التمايز عن غيرهم ثم يد وان يقال ما الفرق بين الالام والاشهر والاشهر
 الدرامم حتى كان المصروف في الدرامم الثلثة بالاشارة وفي الالام
 والاشهر العشرة او السبعة او اثنا عشر على اختلاف القولين
 وقوله ان الفرق بينهما من جهة الالام فان الالام لا يثبت في الدرامم
 في الاخذ بالمشهور الا ان في الالام والاشهر في الاخذ بالاشهر
 فناء من وجهين اثنان ان صاحب الكفاية لم يوجب تعليل
 مسئلة الحكم حيث قال لانما ذكرت الجمع والاشارة لا فضاء
 واونا ثلثت فوجب الالام في ثلثت انهم قد تفرقوا فيمكن
 مسئلة ابيهم بين العرف والاشهر قال في المشاورة ولو غلظ
 لا يثبت ارباعا فهو على ثلثت الالام لانهم جميع كثر منكرا فنبأول
 اقل الجمع وهو الثلثة ولم يفرقوا بينهما في مسئلة الحكم قال
 في المشاورة ولو قال خالف على ما في يد من الدرامم لاشاكت
 الجمع وان لم يثبت فوجب الفرق غير ان في كل من
 عرفت انهم لم يفرقوا في الكثرة بين مسئلة الاشهر ان في العلة
 وقد تفرقت وجه الفرق بينهما في العرف ومن هذا الوجه لزم الفرق
 بين العرف والكثرة في مسئلة ابيهم دون مسئلة الحكم فلا
 الشك **قال** لا يمكن العرف فلا يثبت على الجنس **فان**
 تعليل مسئلة كمين في نيك القولين المختلفين وقد وفقت على
 وجه اخر اخذ الحكمين المختلفين من الالام المشترك في الكفاية
 فغير تعليل مسئلة الحكم على ان انما يفرق ايا الجنس اذ يمكن

على كل الجنس ولم يكن مما لا يستحال ان يكون له الدرامم في ما
 اطلق ما فيه فان القدم الثالثة انما يفرق ايا الجنس اذ يمكن
 حكم على كل الجنس لا يفرق في كيف وقد حصر بالاشارة ايا الجنس
 في قوله في كل من كبر الخليل ويبيس الشهاب البيهق مع عدم
 الالام الحكم على كل الجنس في واحد منها **قال** فلهذا
 قالوا **فان** فبه ان تفرق هذا الذب قالوا على ان يمكن الاستدلال
 فلا يثبت على الجنس على ما تفرق عنه بيان الحكم لا على ما ذكر قبله
 من ان يمكن العرف فلا يثبت على الجنس ثم لم يفرق على ما تقدم
 من قوله ولا مباح للخلل الا عند تعذر الاصل الا ان في فضل
 بينه وبين مسئلة الحكم والبيهق عنده مصدقين باه آة
 التفرق وبالجمل في كثره نوع **فان** ان الاستدلال
 دون الجنس **فان** ثلثت ما لزم بين قوله في لا يركب
 الا بصار ونحوك لا انزوح النساء حتى قالوا ان الاول محمول
 على الاستدلال بناء على ان الجنس جاز والاستدلال صفة والجاز
 خلف عن الحقيقة ولا مباح للخلل الا عند تعذر الحقيقة دون
 التمايز ان الجنس المذكور مشترك بين ما ثلثت لانهم التفرق بالبين
 المذكور في التمايز لزم الفرق بين وبين القول الاول و
 انما قلنا ان التفرق لا يثبت بذلك في القول الثاني لان الحقيقة قد
 انفردت عنه الكلام بقيام القرينة وهو ان المقصود من البيهق المنع
 والامع على تقدير الاستدلال في هذا العرف من انفراد الكلام
 على الحقيقة بغيره في مقام تعذر التفرق **قال** وهو سلب العموم

لا يركب الا بصار

تو كما كان للعموم صدور زمانا حديدا الشا ولا كذا في الثانية
 اثبتت بالجموع مع عدم التناول لكل فرد كان سلبه ايضا متكاملا
 للمصورتين والكرامه من هنا الصدور الا وما فسترة بقول السبع
 الشريك فان الشبوت ظاهر في التناول لكل فرد فند تبرق
 لاننا نقول بطور ان يكون **ف** لم ينع ان يكون الجميع الموقوف باللام في بعض
 صور النسخ سلب الحكم عن كل فرد فطور ان يكونا باعتبار انه الجنس
 فان الجنس في النسخ فطور كل صورة فوجه فربنه حاله على ان المراهكوم
 النسخ لان العموم هو الايات المذكورة في كل علم الجنس انه لا يتغير الا في
 لانه على تقدير الاستغناء ان يكون المعنى سلب العموم للعموم السلب فلا يام
 من كون الجميع الموقوف باللام في الصدور المذكور سلب الحكم عن كل
 فرد ان يكون له ذلك صورا وبما فرنا ما اندفع ما قبل فبطلت لانه
 من هذا الوجه في كل الفاعل من النسخ فذكره الان ومن ان الحكم
 على الجنس انما هو بعد نفي العمود والاستغناء لعدم تعدد الاخران
 من هنا ان قلت لم يثبت ان على تقدير الاستغناء ان يكون المعنى سلب
 العموم للعموم السلب قلت بالاصل الذي ذكره الشيخ في هذا المثل
 الا انما هو ان من حكم النسخ لانه كل علم بالام فب تنبيه على وجه
 ما ان يتوجه اليه ذلك التعقيب وان يتوجه له خصوصاً مثلاً اذا قيل لم
 يا هذا انعم الصعود كان نفي لا اجتماع ومنه انما لا سبيل الى التفرق
 فيه والشارح قد نقل من هذا الاصل في شرحه في حياجه الشك في
 وبنوع عليه ما ذكره في توجيه قول ولم ابالغ في اختصار لفظه في
 لخطابه فان قلت اليس قال في موضع آخر في الشرح المذكور في الا
 مضاف

وقد وقع مرة اخرى
 فيسبب عموم السلب
 مطلب
 صمد على وجه

الا فاعلم ان قول الشيخ اذا تاملنا وجدنا ذلك كل في
 حيث النسخ لا يجمع الاجت بر احواله بعضا كان وبعضا لم يكن وفيه
 لا تاجد صيت لا يبين ان يتعلق النسخ ببعض كقول في
 الله لا يثبت سلبه في كل فرد والى لا يثبت سلبه في كل فرد
 كل فطور من جنس تلك نعم وقد قال بعد واطق ان هذا الحكم كذا في
 كالا في كذا الاحوال كونه كما كذا بالانتهى بالانتهى من الالب
 عند عدم الصار في كل ذلك الاصل من هذا المعنى فيجب النسخ
 لما عرفت انما لم يرد به وبه بالنسخ من معنى الاشتغال فانه قد استغنى
 انما تقدير الاستغناء ان يكون المعنى سلب العموم للعموم السلب كمن
 لان من ان قلت فساو على ان يبدل الخطاب وشك في ذلك في
 والاستغناء فانا نعلم قطعا ان معنى قوله في وعلا لا يرد على العموم
 انما لا يرد على العموم لولا صدق من مع قوله في ذلك لا يثبت الحكم في
 انما لا يثبت واحد منهم ومعنى قوله في ذلك لا يثبت الحكم في
 الفاسقين انما لا يثبت واحد منهم وفي هذا النسخ ان من قال
 فاجواب النسخ ان المراه بالايات المذكورة سلب العموم وهو لا يتغير
 الا في ايات لبعض الافراد كما لا يتغير السلب عن الكل بل الثبوت
 في بعض المراه لبعض الافراد والسلب عن الكل في بعض آخر بديل
 آخر مثلاً ثبوت اذكر السلب لبعض النسخ في قوله في وجوده بوشيد
 فاحذر ان يثبتنا فطرة والسلب عن الكل في قوله في لاجل الكاف
 ولا يرد في القوم الفاسقين ككون عدم الحث والرهابة متعلقا
 بالخصوصين بالصفين المذكورين والحكم اخر متعلق بالخصوصين
 افتتح ان يكون المعنى سلب الحكم فذكره ثم جميع ما قبله

صمد على وجه

لا لان معناه معلوم السلب اشتد فقد اخطاه فاصفا **قال**
 وقد يجاب **اقول** لا يقال من الجواب اجمع في منزلة النعم لا تعلو
 له طائفة الكلام من بيان حال الجاهل المعترف باللام لا انقول بل يفتق
 له من حيث اننا فكر التنبه على ان ما نقل من شاذ اهل السنة
 في بيان معنى الآية المذكورة انما ذكرنا مقام الجواب عن التسليم
 للمؤمنين في الرواية بتلك الآية قال الله تعالى انما الجاهل المعترف
 باللام في الايمان الخ مد بالامانة في الجواب عن من سبنا هو ان
 معنى آخر ولو لا ذلك التنبه لنعوم اننا وطبيعة السائل المذكور
 الختم وما ذكرناه من معنى السند فلا يكون الجواب الذي ذكره
 في معنى قانوننا المتأخرة فانفسهم فانه وفتي **قارنا** لا يعلم الا
 هو ال والافات **قوله** لا يقال ان الآية سبقت للنقد في دعائه
 النقد في شاذ في لا بد ان يدوم ولا بدول لا لان ذلك في جميع
 الجاهلات والحقائق وما مابر جميع ارباب الافعال فقد بدول والبدنية
 من منزلة التنبه فقد خلقنا الله في العيون وقد لا خلق له عدم الوجود
 في العلية وهو كونه للنقد في فانه فذكر متفق ان لا بدول حابه النقد في من
 الية كانه بل لانا والال ما فكر من كسوق الآية المذكورة للمخرج
 على جواز الرواية لا على عدمه وذلك على ما فكره الامام الرازي
 في التفسير الكبير لو لم يكن نوع جابية الرواية كما حصل النقد في قول
 في لا بدركه الا بصار الجواب ان عدم الجاهل رويته والعلوم
 والاعتدال والادوات والادوات والطعوم لا يجمع رويته
 والامد في الشئ من ان كونه لطيف لا يجمع رويته فثبت ان قوله في
 لا بدركه الا بصار انما ينبغي المدح لو كان نوع صحيح الرواية في عام تحقيق

ففيه

فيه سلب من الكتاب المذكور نعم فبيل قوله لا بدركه الا بصار
 وهو يدركه الا بصار في نفسه وهو الطيف الطيف هو
 الذب لا بدركه البصر والطيف هو الذب يدركه اظفا با حق القوة الباصرة
 التي لا يدركها بصر ولا كما لا علم له عدم اه راكمه الا بصار كونه في الطيف
 ذلك الوصف جازم لا بدول عنه لنعم ان لا بدول الحكم المذكور عنه
 ضرورة ان ودام العلم يستلزم ودام المعلول كانه وجه
قال اخص من الرواية **قوله** نقل عنه في الطائفة لا ان الا حاطة بالفتح
 من جميع جوانبه وروا الرواية قال العبد في شرح الطحاوي عن
 نقل الاكاسم ان اذكر الشخ غبار عن رويته على سبيل الاحاطة
 لانهم يقولون ان كرت الشخ ولا يدري وروايتهم من جميع جوانبه ولا
 انما لا رورده لان الجيب لم يبل ان له ركن الشخ مطلقا رويته
 من جميع جوانبه بل قال له راكمه بالبر رويته من جميع جوانبه
 وقوله ان كرت الشخ بالبر مع عدم امانتهم رويته من جميع جوانبه
 فيه خائب والممنوع المحروفي يتعلق بالصفة لا ينبغي **قال** فان قيل
 صحة الاستثناء **اقول** فيل مثل من هذا الاعتراض يدور في كل دليل
 اتني في سلم واحقول ومثل من الجواب ثباته في جميع الحواث
 فغير مسلم لانه انما ادرك على الاستدلال بوجوده ممكن على وجوده
 فاعلم مثلا بان ثبات وجوده لكل الممكن متوقف على وجوده فاعلم
قال الاستدلال به على دور لا يشاهد فيه الجواب المذكور في
 لا دخل للاستدلال والاجماع في الاحوال العقلية والجواب القاطع
 لعون الشهادة انما على جميع افراد المواد هو ان يقال ان الموقف

حسن على من

ما يدل عليه من الاشتغال شبيه بالفتح ولو كانت كذلك مستوفى بتوفيق ما
 يليها من العوارض لكنا مستوفى بغير ذلك كما جئنا من طرف الفتح
 كذا جاز من غير معلوم ما يليها **قال** علم انه الحكم على القدر المشتمل على
اقول من اختلف في لفظه اذ الظاهر ان مراده من الالفاظ مفاد
 اللغوي مراده في الكلام لا الاصطلاحي لاجتماع الالفاظ في الالفاظ من جهة
 ان راجع **قال** فلهذا مراده بالمعنى الذي يخرج **اقول** فعمل هذا الاوجه
 لما قدمه في الاستدراك على المحل من قوله وان كان عندنا ثبوت الماهية
 فليس شوقا بمعنى العدم الذي تقدم على الاستدراك **قال** مع ذلك
 المثال الاول من الدلائل **اقول** كان يقول ان المثال كذا خلوط
 الدليل على العدم فان علوم الحكم يجوز انما يستبين من ترتيب الحكم على الوصف
 المشعر بالعلية فلا وجه في التثنية ومن ثم ينشأ ذلك **قال** وزاد التثنية
 بآية السيرة تظهير انما ينشأ من ترتيب الحكم على الوصف المشعر
 بالعلية وكذا في التثنية يقول هو التراتبية والتراخي الاربعة ما وقع في بعض الكتب
 فانه يجوز انما ينشأ من العدم في بعض من تخليق الحكم على الوصف او من تسميد
 في حده مشعر على روي في ما عرفت فجمع مع ما روي من قوله على السلام
 حكم على الواحد حكم على الجماعة او من شق المصطلح وهو الفاء المخصوصة **قال**
 ان تقول انما ينشأ من العدم كذا روي انما انما هو العدم كذا كان من
 ترتيب الحكم على الوصف او من تسميد في حده مشعر على روي في ما عرفت المصطلح
 لا ينافي كون التثنية في العدم بل يبرهانه اذ في الاربعة وجه للعهد
 لما في من التثنية كذا في وفرة ما نؤمنه من احوال الطبيعة
 قد سطر يكون الحكم على التثنية من العدم والمقصود ابراهه مثال

يخرج ان ابراهه انظر من الخارج
 على ان لم ينفذ على هذا الكلام
 كما لا يخفى على من ذكرا في كلامه

مشتمل

مشتمل على التثنية للعدم وتبليغ الدليل على العدم من نفسه في الامم
 على انه على الاحتمال الاول يكون المثالان المذكوران مشتملين على
 دليل العدم كما لا يخفى **قال** اب من الفاظ العام **قوله** فان قلت
 قد استدرك المحل بتقديم من قوله اب لفظ العام بماز حيث
 قال كان الا حسن ان يقول لفظ العام بالتوصيف دون الالفاظ
 اذ الكلام في صيغة العدم دون لفظ العام فلم يغفل عن هذا قلت ما
 غفلت عن هذا لكنه فرق بين الكلامين فان اللفظ هو ما على صيغة الجمع
 فانه في كل فرقة على ان المراد الصيغة فانه لم **قال** ما ينشأ
 عليها حكم النفع **اقول** فابدية هذا التفسير الاحتمال من مثله انما
 لم اضر به جلا فكذا ان حكم النفع فيه لم ينشأ على التكرار نفسا بل
 على فعل يتعلق به او بما احسنه عند عدم ثبوت العدم فيه مع قصد
 نفع الجنب ومن لم يتفطن على معنى الدفينة او بعد انقضاء ومن
 الغافلين عن هذا من قال في حقه والتخفيف ان رجلا من المثال
 المذكور في سباق النفع وسباق الشرط وهو بالاعتبار الاول عام كانه
 قبل ان صدقت من القضية اعني لم اضر به جلا فكذا ولكن تقول
 لا حاجة اليها ما عرفت الشرط في الاحتمال من مثله ما ذكرنا حكم
 سباق النفع فذلك بطلان من ينشأ في سباق الشرط لانه حكم النفع والنفع
 اذ انظر على النفع بوجه الى الاثبات فتدبر **قال** فيلزم من العدم ضرورة
اقول لا يقال في يكون العدم على ضرورة بالوضع لانه قد يتبع
 صدر التثنية ان يكون محمولا على لاي يكونها وضعيا **قال** اما ان كانت

مع من **اقول** لا يجاب قد ثبت العدم قطعاً بدون من الحقة او المقدرة
 كما في قولنا ما فيها كصد او جاز **اقول** فذلك من خصوصية الكثرة
 فان كل واحد من تلك الوجودات لابد له من ابراهيم لانه انتزاع من الكل
 وما ذكرنا ان راجع هو الحكم العام للكثرة فلذلك لم يتصور ان يكون خصوص
 ببعض **قال** وليس هذا **اقول** اني فكر من ان يقصد بالكثرة
 الواحد بصفة الوحد فجميع النسخ ايا الوصف فلذلك لم يرد صاحب
 الكثر في قوله لا ريب فيه بالفتح وهي التوكيد المشهور على قوله
 بالرفع والتثنية وقوله ان النسخ وهو سليمان بن اسود الجاني
 ما بقي مشهور ومن علم ان ان راجع الى ما علم فيما سبق ان الكثرة التثنية
 اذا كانت مع من ظاهرة او مقدره يكون نصاً الاستواء وان لم يكن
 معاً يكون ظاهرة فيها محتملة لا راجع الى الوحد فقد ومن اما بيان ما
 فكر صاحب الكثر في فصول الشهور في النسخ الحقيقة ويز
 في قوله ما بسرها **اقول** ثبت من ان كانت الحقيقة ثابتة راضية ولا محتمل
 مع كونها مقدره في الاستفراق فوجبه **قال** اقبل لا ريب في الدار
 بالفتح لم يرد رجلان او رجال وحين المشهور في جوار الاستفراق
 كما قد مضى اجمال مع كونها وعلق من قوله بالرفع والتثنية في الكثرة
 التثنية كمن هو مناسب للقيام فيكون منطوق الكلام في اقل ما يظن
 عليه اسم الرب فبذلك على ما فوق بطريق الدلالة فتلك التوكيد في الدلالة
 على نفي جميع احوال الرب **اقول** فلو لم يكن انوار من التوكيد المشهور في فصول
 من ان لا يفتح **قال** وبالرفع يجوز **اقول** فان قلت البس في قوله لا ريب
 فيه بالرفع ظاهرة في الاستفراق وان لم يكن نصاً لانه ان كان من الكثرة التثنية
 فبعبارة

فوه لا يجيب وهو ما في الحقيقة فافاد في سطر من جميع الاقوال واجتهد
 احسن الامر هو ان يقصد بذلك نفي الوحد فثبت نعم والجد ان لا يثبت فانه
 لا يفتح ما واد الطرفين وانما انما على الشرع لم يثبت لذلك حتى ان كتب
 الكثر في حقه عن طاهر حيث قال في حاشية الكثر في وحيي المشهور
 بحذرة الاستفراق مع معناه انما ظاهره فيه ومحملة بعينه **اقول** فثبت
 لم يستقم في قوله على ان لا يجاب **اقول** فان قلت لا نسلم
 ان هذا الجواب جازي بل هو شحيح فلما ولنا ان كخصاً بالشرع
 وهو ان الكثر نزل الكتاب على بعض البشر لانه انزل على
 موسى على السلام وانتم بعدة فوجبه **اقول** لا ريب في ان هذا
 المص والشارح وقوله ليس حيث رفع الكثر من البين وقال ان القضية
 الشفعية من القضية الجزئية في الحقيقة والاختلاف بين ما افاد في قوله
 وما يتفرع عن ذلك من الاطلاق ومن قال بوجوب ان جزئية القضية باقية
 الماثل وان كانت شفهية في الظاهر لم يجيب في عبارة الماثل في قوله
 انما في الخطاب ايضا كذلك لان ذلك في المعنى لا في الصيغة ثم انما قال
 قولنا لا يرد كما ثبت وكذا قولنا انزل الله مع التورية على موسى على السلام
 يستلزم قولنا انزل الله مع بعض الكتب على بعض البشر وهو ايجاب
 وان لم يكن موجبه في الاطلاق انطق كاو حقه ولا يرد على قوله
 وهو ايجاب وان لم يكن قطاً من الاطلاق انطق لان الحاشية في الاطلاق
 الكثرة انما هي في وصف الواجب بالجزئية لانه اصلها ان التثنية تكون
 المنزلة بعض الكتب منه ركن من انما في الحاجة اليه فيها ذكره انما
 بعد من هذا **قال** انما اليهود ورتة قولهم **اقول** فثبت

من جلي حاشية

من جلي حاشية

جيب روحه ان رجلا من اليهود فقال له مالك من الضيق فاهم النبي عليه السلام
 بك فقال عليه السلام استسرك بالذهب انزل النورية على موكب
 السلام اعاجبه ان النور به ان الله لم يبع بعض الجلب السمين وكونه حبه
 سمينا فغضب فقال ما انتك الله لم يبع من شيء من الغفلة
 ان اليهود لما حاربوا على ذلك قال اغضبن على عيسى السلام فقلت
 له ذلك فقالوا له وانت اغضبت نقول على الله لم يبع غير الحق فترى
 من الجدية وجعلوا مكانه كعب بن الاشرف وبنو النضر بنديع
 استغاده صاحب النور جميع كونه لطلب اليهود كونهم الكاثلين ما انزل
 الله لم يبع من شيء ولا به يملك ان لا ينفذ ما ذكره بنو نضر لان صاحب
 النور جميع انما يستعد لمتبعه كونه لطلب لطلب اليهود وكون النور
 المذكور صاحب من يخدمهم كونه النور من عباد الشارح حين
 اخذ النور لخدمه السلام وخالس لا بدعه بل يورثه كسب فيه
 اخذ ان ياتيهم انكر وادع القائل ما نزل ان يبع من شيء ومعه ذلك
 لا وجه لاسناد ذلك القول اليهم فان اسناد قول صاحب من واحد
 من الجماعة ابا الجوزي الى الجوزي او يبع او يبع عند رعايته الباقين اياه
 واجتمع عدم رضائهم على فلا وجه لاسناد ذلك اليهم كالاخيه **قال**
 لان الكلبة والبغية **اقول** يعني الموجبة والسالبة من صفات الغيرة
 فلو قيل موجبة جزئية والسالبة كلية لا تنفي اخبار الجزئية والكلية
 فالحكم عليه جزئيا وليس كذلك فلهذا في الاخبار والسلب فاشهدا
 لا يقتضيان ذلك جزئيا ومن لم يثبت له ذلك لم يثبت عليه بان الاخبار عيانا
 عن اثبات الحكم عليه فان كان على كل افعاله والافعال ومثل السلب

صاحب النور جميع

فلا فرق بين العبادتين **قال** ما فرقت **اقول** لم يبق في الكلام من هذا الخبر
 حتى الا انه فاهم من قوله فلو لم يكن صدق الكلام فبالحق معبود خلق
 صحت لم يبق على قوله لكل معبود بل لا ريب فيه باطلاق **قال**
 قلت اليس هذا التعبد في الحق لا يخلو صاحب الكفا صحت
 قال والآن من اسما اجناس كاله جبل والنور لم يبق على معبوده
 الحق او باطل **قلت** ذلك حسب الاصل ثم صار له المعبود على ما ذكره
 وقد نرى على ذلك صاحب الكفا في غيب ما نقل عنه **اقول** ثم غلب
 للمعبود ونحن فان قلت ليس هذا الا ان مقتضى ذلك ان يكون
 قلت في ذلك لم سبق اليه الفاضل النور وبه باه سوفي الكلام ونظمه
 كالاخيه على ذلك في الافرام بل نقول الغلبة في الكثرة لا في الكون
 الاصل على ما يريه الخلاف على كل معبود حتى كان او باطل لم يبق بالمعبود
 حتى يشرع في كونه التوحيد فان معناه لا معبود الا الله لا معبود الا
 او باطل الا الله اذ لا محنة له واما في الموضع فاشهد اختصاص المعبود
 واما في الخلاف قبل ذلك على المعبود حتى او باطل فلم يثبت فانه لم يثبت
 من ان لم يثبت ان ذلك على الاختصاص بطريق الغلبة وانه نور من نور
 حمل الا ان الفاضل قوله لم يبق على المعبود حتى لم يبق النور غلبة فلهذا في الموضع
 فاهم **قال** لاسناد النور **اقول** قد عرفت ان الامارة من الآلهة
 انكر فاهم ان كونه من الآلهة على ما خصه بالمعبود باطلاق فلا سبيل لثبوتها
 من الاعلام الخارجية لان اختصاصه منكر بانه من النور موزع والكلية على
 تنوعه وقوله لا يبق من النور فلا وجه لثبوتها من النور لانها من الآلهة موزعة بالآله
 صار على النور كونه من النور بل هو من النور فانه من النور من اعلام الغلبة لا من اعلام

فان يفتقر سكون الكلام وسداد النظر فيكون
 انما سلب المعبود فكونه من النور
 سلب معبوده حتى او باطل من الغلبة

مطلب

التفتيش الى ان شرط البرهان الاجابى ان يشكك الاجابى في كون
 اجلا ولا هذا فقد طعن في لزوم السلب الكلي فوردت كذا الرد يقول
 لا يخص الاجابى بالاجابى ان البرهان السلبى كسلب كذا بالاجابى
 لا يكون صحيحا لو حصل اكثر منه لم يكن له دخل في البرهان **فان** قد بين المنع
اورد مستطاب النظر وهو المعبر عنه انما هو
 السلام على حكم بالظاهر والى جواب التساؤل فالتاثير بانها لا يمكن ان
 البهيمى في الاشياء المنع كذا ان يكون مراد الفاعل في قول مثلا ان كنت
 كذا فاعبدي حرق في الكافر وطير العبد شكر الله لا يجدي وعلم من
 قول فظن ان يكون التكرار في موضع الشرط ليس الاكثرون في موضع
 فلا يفرق ايضا ما قبل من كذا لانه من انما يستقيم انما تعين كذا
 في الاشياء المنع وهو موقوف ان يكون مراد الفاعل ان قلت كذا فاعبدي
 حرق في الكافر وطير العبد شكر الله ولا حاجة الى التعليلات التي ذكرت
 في حق **فان** وكذا التكرار الوصفية بصفة عامة **ان** كان المقادير
 من موصوف العبد ليس لغير الوصف والاراد شمولها لا في الوصف
 فادرك ان روي بنفسه يقول وفي التاثير لا يخص الاجابى من كذا
 التكرار في كذا انما هو بغيره فمردم الجواب الوصف الى كذا
 ما يتوهم من ان وصف التكرار لا يكون الاكثرون مثلا فادرا كان موصوفا
 كذا حال كونه موصوفا وان ان يكون موصوفا عما بال التكرار
 الوصف لا يلزم الا بشرط الوصفية **وما** قبل الجواب
 المتاثر اليه ان الكافر بعبود العبد في العبد الذي رغب في الفاعل
 العوم بالبرهان من كذا لانه انما يتوهم ان كذا يمكن العوم الى كذا

حسن ما في
 فيه شبه على ان الفاعل المذكور
 افعل ما موده السد ابل
 م

نور

مثل العوم الكائن من العفة كذا يدل على كلام ابن العيين على ما
 سببا في كذا من كذا وهو ان العوم بالبرهان المذكور يتحقق وصفه
 من كذا كذا في وصف العبد بالبرهان كذا في كذا في كذا
 مع ان العوم في التكرار الوصفية في كذا الوصف في كذا **فان** قد بين
 في **ان** الوصفية عابد الى كذا لا كذا لانه لا يمكن وصف الوصف كذا
 في الموصوف كذا لا في كذا **فان** وصف **ان** لا ينافي في كذا من كذا
 ما جاء به بعد لانه لا يمكن ان يكون مستثنى من كذا في كذا
 في كذا الوصف في كذا لانه لا يمكن ان يكون مستثنى من كذا في كذا
 لا يصدق **ان** في كذا لانه ان اراد ان يكون مستثنى من كذا في كذا
 يصدق لا على كذا في كذا فلا يمكن ان يكون مستثنى من كذا في كذا
 كل واحد على سبيل البطلان وان اراد ان لا يصدق الا على كذا في كذا
 فليس ولكنه لا ينافي العوم كذا فانه لم يرد في كذا العوم في كذا
 من كذا مستثنى من كذا لانه لا يمكن ان يكون مستثنى من كذا في كذا
 وادع فلا يتم التعليل **الاستدلال** به على ما له من كذا في كذا
 افا حلف لا يجانس الى واجوب بان من عام والوصف المذكور لا ينافي
 في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 الوصف المذكور عائد الى كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 حين فدان بالعام المصالح اختلفت جهته عموما **وحين** فدان بالخاص
 اختلفت جهته فمردم على تقدير عامه لا يجدي في كذا في كذا في كذا
 ثم يجدي في كذا في كذا ان من قبل قولهم من كذا في كذا في كذا
 اخص او لا فله كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا

لا يوافق العوم في كذا في كذا
 فلا يرد ما قبل في كذا في كذا

فسر ووصف على كذا

انه ليس في كلامهم شيء رجال الكوفة ولا تارة و...
 لان شرط التبر في عدم التكلم وعدم التذوق و...
 ثم ان التعلق ليس فيها خاصية فانه يظهر كالتبر...
 المبلغ لا يقال فيه انه لا يقدح في الاطوار واما حاق...
 لا يكون التبر الموصوف في نفس الاجالس الارجل...
 العلة المذكورة وهو ان ليس في كلامهم شيء...
 فليس شيء لان الاستثناء من اطلاق ابا...
 لتفريق البيان فانك اذا قلت لا اجالس الارجل...
 رجلين قلت لا اجلس الارجل على ارجلك انما...
 العلماء ولا يمكن ان يقال مثل ذلك في دفع...
 ايا بعض الاوامر لانه العوم في انتظار ليا...
 كي لا يخلط مع قول الانعام **قال** ان تعلين الحكم...
اقول حقيقة كان الشك في اوكلما فيه فله...
 ايضا فلا ينجح ان يقال لا وجه لتفريق الوصف...
 الحكم المذكور به فان التعلق بالوصف الذي...
 لما ذكرنا ومنهم ان اللازم على تقدير عدم...
 الغيبة المذكور فقد ومنهم لما عرفت انه...
 فذكر لوجوب العوم في قوله لا اجالس الارجل...
 فيه لما عرفت ان ما وجبه عوم ابا...
 وهو ثابت فيه حتى لا يثبت في الجالس واحد...
 ايا كان **قال** ويدل على هذا الاصل **اقول** ان...

صالح

منه

منه من ان تعلين الحكم بالوصف...
 علة لذلك الحكم في عدم عوم علة...
 للترتيب لا القاعدة العامة انما...
 توهم نعم ما ضمن الدلالة على الاصل...
 وانما ان يقول ان علة كذا معارف بان يقال...
 رجلا على ما يدل على عدم صحة ذلك...
 ان يقال ان العوم فيما ذكرته من...
 الاستثناء فلا يدل على صحة الاصل...
 عوم الحكم والاعطاف في صورة الاستثناء...
 ومنهم لان عوم الحكم الا باه...
 الاصل ان كذا كذا هو المستثنى **قال** وقد...
 يعني ان بيان المسئلة العامة...
 بعلة عامة لا بيان الاصل...
 مستثناة ما عدا ذلك...
 علة ذلك **قال** ذلك و...
 مخصوص بالتميز...
 من ان يفتقر الى بيان...
 علة بناء على ذلك...
 ومادة كذا...
 كونه كذا...
 فثبت صدر الكلام...

منه

فلا بد من السبب ان يقال ان العدم في الكثرة المذكورة في الاستدلال بالثبوت
وجب ان لا يترك في هذا المقام لان الكلام في الالفاظ التي ينبغي
العدم في سبب الوصف وانما ان الدال بالثبوت موضوعا في نوعه فقد عرف
جوابه عن حقيقة فيما **قال** ابا حنيفة والجنسية **الاول**
اراد بالجنس اما ما مر من ان كان اوجبا او صفيا على اطلاق
الجنس ان كان مرادهم من الجنس ما في تعريفهم من الشئ فانه في
ما قيل ان الاوصاف التي يذكرها هذه المواضع وينبغي العدم كالحال
والكيفية او كمال السبب مما ينبغي الجنسية التي ينضم اليها الكثرة مثلا او قيل
لا جالس الا بالجلوس فيهم من الوصف في قوله قبل الارض جلا عما
ينبغي النوعية وانما ينبغي في الجنس او لان من فواحي الجنس
في افان قال الارض جلا من غير قوم كذا في قوله نوعا واما في آية
في الارض ولا طائر يطير فيها صبيحة كما مر فكل من علم ان لا يوصف
للفرد من ابا حنيفة والجنسية بل يقول كذا لان في بعض السرا
في مائة والى علم ان ليس للفرد من ابا حنيفة في الارض فلا يفتن
بعض الاقوال ابا حنيفة في ما قال **قال** ابا حنيفة عن باب الوصف
او انما في اربعة الوصف على ما اعترف به في المراه بالوصف
في الجنس ثم يعود الوصف والصفة نوعا في المراه بالوصف في الجنس
الوصف وصف وهو ظاهر **قال** ابا حنيفة في المراه بالوصف في الجنس
لا يكون في السبب **قال** ابا حنيفة في المراه بالوصف في الجنس
المذكور الوصف المذكور على ما ذكر في المراه بالوصف في الجنس
الوصف فانه في ما قيل المطلق هو الدال على ما فيه من ثبوت

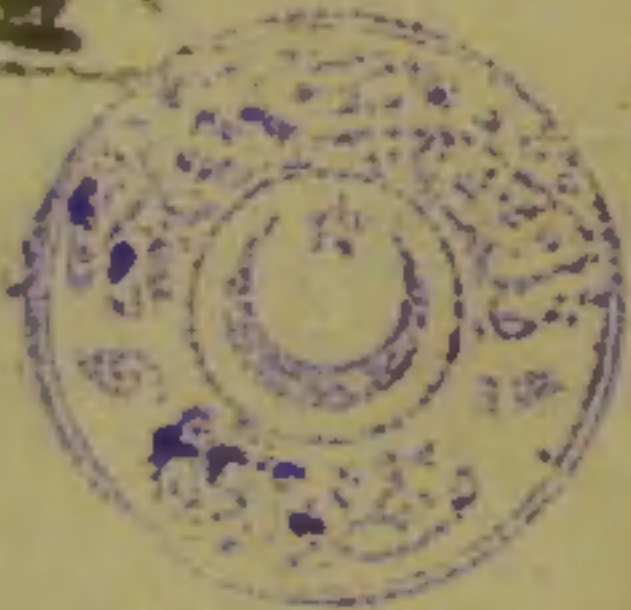
ابن مكر في شرحه للمعاني

على الوصف في الكثرة ذلك على الوصف فلا يكون مطلقا واجيب عنه
بانه لا فرق بين المطلق والكثرة في اطلاق الاصوليتين وعلم فيكون
فاما في المطلق من ثبوتها فهو المصطلح على ما هو في المراه بالوصف في الجنس
ما قيل الجواب ضعيف لانك قد حققت فيما مر ان المراه بالوصف
بدون الوصف في ما قيل في سبب خاص بينهم من الوصف والصفة قد رفع
العلم الى وجوبه مما في كنفه في حق فذلك خاص بالجنسية المراه بالوصف
الذي لا يكون في سبب هذا التعيد ومن سبب يعلم جواب ان العلم
ايضا من سبب انه كما يظهر من النظر في قوله العلم ان ان يقال المراه
بالوصف الذي لا يكون في سبب هذا التعيد في عبارة المراه بالوصف في الجنس
في عبارة اخرى ولا يفتن في كنفه والعجب ان سبب يكون في عبارة
الظهور كيف في قوله عن الوقوف عليه والعشور المراه بالوصف

ثم كتابه هذا الكتاب بكتابه محمد بن حاتم
غفر الله له ولوالديه بغير ان العلم
في اواخره في حاتم المراه بالوصف

في

Yeni maniyet
MUSEYIN EASA
153



23